مَوسُوعَةُ

الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الرابع

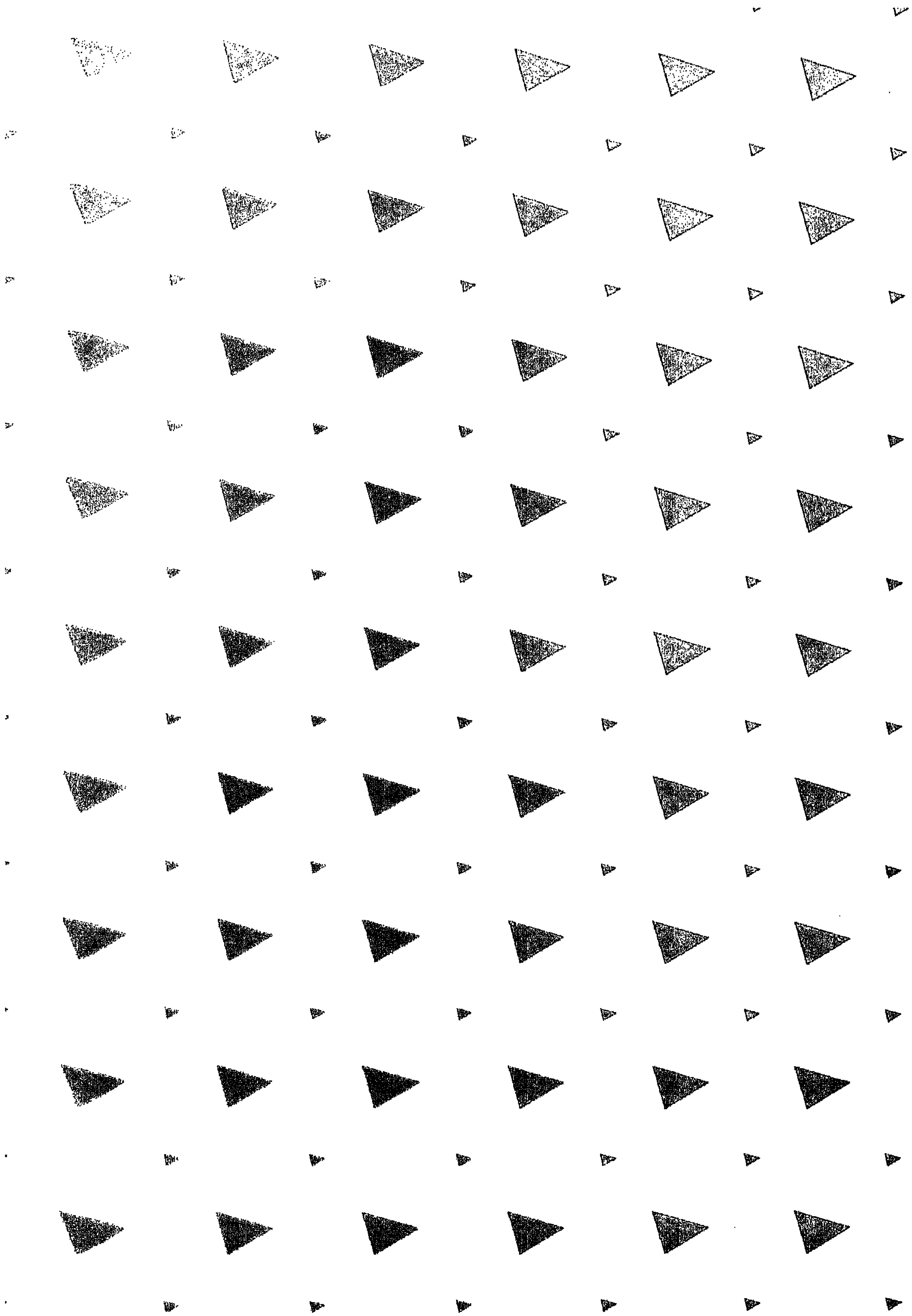

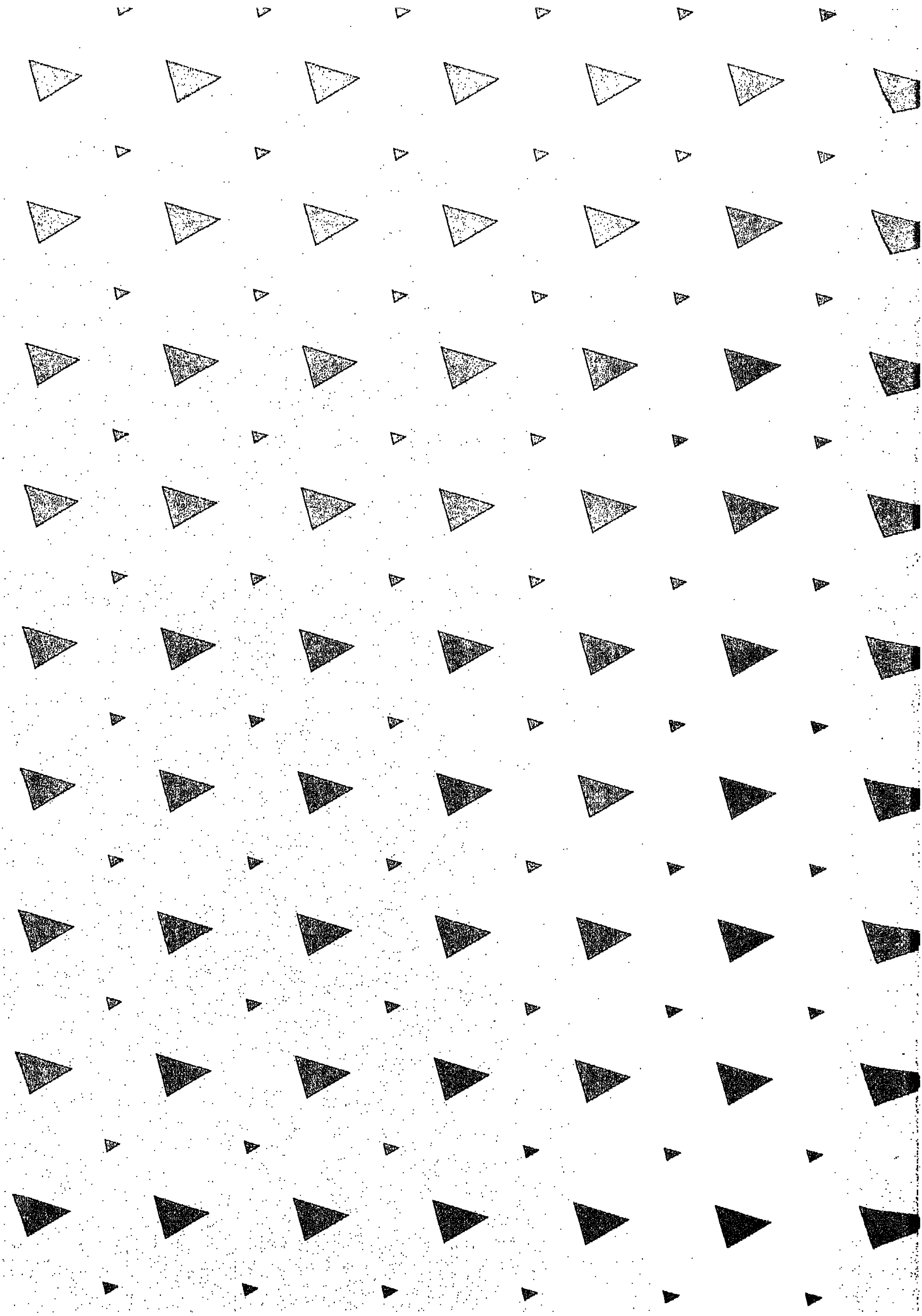

اهـــــــداء 2004

د.محضير بن محمد

ماليزيا

موسوعة

الدكتور

محاضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الرابع

موسوعة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

المجلد الرابع

العولمة والشراكة الذكية والحكم

الناشرون

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

دار الكتاب - ماليزيا

دار الفكر - كوالالمبور

موســـوعـــة

الدكتور

محضير بن محمد

رئيس وزراء ماليزيا

١	الإسلام والأمة الإسلامية	1
٢	التحـــــدي	2
٣	آســــيا	3
٤	العولمة والشراكة الذكية والحكم	4
٥	مـاليــزيـــا	5
٦	العولمة والواقع الجديد	6
٧	العلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان	7
٨	السياسة والديمقراطية وآسيا الجديدة	8
٩	التنمية والتعاون الإقليمي	9
١٠	قضـايـا معاصـرة	10

● الترجمة والمراجعة

نخبة من كبار المترجمين والأساتذة المتخصصين من جامعات القاهرة والأزهر والأسكندرية وعين شمس وحلوان.

د. عبدالرحمن الشيخ

د. ياسـر شعبـان

أ. فـاروق لقمـان

أ.طلعـت الشايـب

د.توفيق علي منصور

أ.احمـد محمـود

أ.عبدالحميـد دابـوه

د.رمضان بسطاويسي

أ.احمد عبدالحميـد

أ. محمد رشـدي

● جميع حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للناشرين

● يمنع الاقتباس والنقل والترجمة والتصوير والتخزين الميكانيكي والإلكتروني في إطار استعادة المعلومات دون اذن خطي مسبق من الناشر

دار الكتاب المصري

٣٣ شارع قصر النيل تليفون : ٣٩٢٢١٦٨ / ٣٩٣٤٣٠١ / ٣٩٢٤٦١٤

القاهرة ص.ب: ١٥٦ عتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - برقيا: كتا مصر - القاهرة

فاكسيملي ٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)

Fax: (202) 3924657 القاهرة Att: Mr. Hassan El-Zein

دار الكتاب اللبناني

بيروت

شارع مدام كوري - تجاه فندق بريستول - بيروت

تليفون: ٧٣٥٧٣٢ / ٧٣٥٧٣١ ص.ب ٨٣٣٠ - ١١

بيروت - لبنان . برقيا: داكلبان - فاكسيملي ٣٥١٤٣٣ (٩٦١١)

Fax: (9611) 351433 بيروت Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – Kuala-Lumpur دار الفكر كوالالمبور

العنوان:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur

Tel:- 603-26981636 / 603 - 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

I.S.B.N 977-238-738-7 رقم الإيداع ٢٠٠٣/٩٧١٢

المحتويات

- تفعيل العولمة : إجراءات تشجيع الاستثمار والتدفقات التجارية ٧
- العولمة والشراكة الذكية ١٩
- العولمة وعالم بلا حدود ٣١
- إدارة العولمة ٣٧
- التنمية الأفريقية ٤٩
- دولة الحكم فى الوقت الراهن ٥٥
- العولمة : عودة ثانية إلى الاستعمار ٦٥
- الحكم والشراكة الذكية والعولمة غير المقيدة ٧٣
- مستقبل آسيا فى عالم معولم بلا قيود ٨٣
- العولمة : مطامح آسيوية ٩٥
- بناء الشراكة الآسيوية الأوروبية الجديدة ١٠١
- الشراكة الذكية : ممارسة الأعمال التجارية بذكاء ١١٣
- الحكومة والأعمال التجارية من أجل التنمية الاقتصادية ١٢١
- رعاية الشراكة الذكية من أجل الرفاهية المشتركة ١٣١
- الشراكات الذكية فى القرن الحادى والعشرين ١٤١
- تكوين شراكة آسيوية أوروبية للقرن الحادى والعشرين ١٤٩
- التجارة والاستثمار : الطريق إلى رفاهية الكومنولث ١٦٣
- تكوين تحالفات تجارية استراتيجية ناجحة ١٧١
- الشراكات الذكية ١٨٣
- التعاون الجنوبى الجنوبى ١٩٧
- العولمة وما تعنيه بالنسبة للأمم الصغيرة ٢٠٣
- الإدارة العامة فى القرن الحادى والعشرين ٢١٥
- الخدمة العامة الماليزية ٢٢٣
- الشراكات الذكية من أجل الأمن التعاونى الكونى ٢٢٩
- العلاقات بين الشمال والجنوب : المشاكل والتوقعات ٢٣٧

تفعيل العولمة

إجراءات تشجيع الاستثمار والتدفقات التجارية *

شهدت العقود الثلاثة الماضية تكامل الاقتصاد الكونى بسرعة كبيرة . وأى شىء يحدث فى اقتصاد بلد من البلاد لا بد أن يكون له أثر ما على اقتصاد العالم . وبذلك فإن انهيار الاقتصاد فى بلد صغير قد يوقف واردات العالم من بعض المنتجات ، وهو ما قد يؤثر حينذاك على أسعار السلع التى يدخل فيها هذا المنتج . وقد يعود الانهيار إلى أسباب طبيعية أو اضطرابات سياسية ، غير أن الأثر واحد . وفى أكثر الحالات تطرفًا فإن تذبذب بورصة نيويورك سوف تتبعه تذبذبات مماثلة فى بورصات العالم رغم عدم صلة الأعمال التجارية والشركات والبنوك فى الدول المختلفة ببورصة نيويورك بحال من الأحوال .

وما من بلد يمكنه عزل اقتصاده عن سائر العالم . وقد يعتمد أداء الاقتصاد بصورة أو بأخرى على الوضع الاقتصادى فى سائر العالم . وهذا العجز عن عزل الاقتصاد يزداد سوءًا بسبب سرعة الاتصال . وكل شىء صغير يحدث فى أى مكان يجرى توصيله إلى سائر بقاع الأرض وقت حدوثه . ودائمًا ما يكون لذلك بعد اقتصادى . وبذلك فإنه إذا كان هناك جفاف فى البرازيل فسوف ترتفع أسعار البن .وإذا كانت هناك مظاهرات فى بلد من البلاد فسيلغى السائحون زياراتهم ويضع المستثمرون أموالهم فى بلد آخر .

وهذا كله سيؤثر بطبيعة الحال على اقتصادات الدول ، بحيث يضر البعض ويفيد غيرهم . وهذا ما يحبه المضاربون . فسيعيشون يومًا مشهودًا ينقلون فيه رأسمالهم من بلد لآخر سعيًا منهم وراء تحقيق أكبر ربح ممكن .

---

* كلمة ألقيت فى منتدى الكومنولث للأعمال التجارية فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٩ .

ولكن ما العمل إذا كانت التقارير التى تناقلتها وكالات الأنباء غير صحيحة أو مختلقة؟ وماذا يحدث إذا تعمد المضاربون اختراع شائعات أو أعلنوا توقعات خاطئة أو ما شابه ذلك؟ سوف يخسر البلد المستهدف المال حين يتخلص المضاربون مما لديهم من أسهم أو سلع . وسوف يعانى الناس وهم يفقدون وسيلة معيشتهم . وسوف تكون هناك قلاقل واضطرابات وحتى إراقة دماء . كل هذا لأن بعض المضاربين يريدون تحقيق مكاسب مالية لأنفسهم .

كيف تؤمّن دولةٌ ما ، أو رجل أعمال ما ، نفسه أو نفسها من تذبذبات الواردات والأسعار؟ التغطية هى الحل . فعن طريق الشراء أو البيع الآجل أو شراء العملات الصعبة يمكن الحد من أثر الشكوك ، سواء أكانت حقيقية أم مخترعة . والواقع أن الأذكياء يمكنهم بالفعل تحقيق مكاسب مالية من خلال التغطية .

وهكذا يولد عمل تجارى جديد . وهذا هو عمل التأمين ضد تذبذبات الأسعار وعدم استقرار سعر الصرف . لقد بدأ بداية بريئة جدًا باعتباره تأمينًا ضد ما لا يمكن التكهن به وما هو غير متوقع . وهو نوع من القمار . ففى بعض الأحيان يكسب صاحب التغطية ، وأحيانًا تكسب صناديق التغطية . ومع ذلك كان كل شىء يتسم بالنزاهة والصدق .

ولكن صناديق التغطية وجدت بعد ذلك أنها يمكن أن تتلاعب بسهولة فى المجهول وفيما لا يمكن التكهن به لكى تكسب وتحقق أرباحًا فى كل مرة وعلى الدوام . والنظرية قديمة قدم التجارة نفسها . فإذا كنت كبيرًا بحيث يمكنك الاحتكار ، ففى هذه الحالة يمكنك التأكد من الأسعار عن طريق قدرتك من تثبيتها . وما دمت تملك كل الواردات فأنت فى موقع يسمح لك بالمطالبة بأن يدفع لك السعر الذى تحدده .

ولكن ما الذى يدعوك لأن تملك السلعة؟ لِمَ لا تتحكم فى توريد السلعة وحسب؟ وهذا يمكن عمله عن طريق دفع عربون لشراء الواردات المستقبلية . وإذا لم يرتفع سعر الواردات فسوف يضيع العربون فقط . أما إذا ارتفعت الأسعار فسوف يمكن تحقيق أرباح

ضخمة .

والبيع الآجل للسلع غير الموجودة بالفعل يمكن أن يتم كذلك إذا كان هناك احتمال لهبوط السعر عن سعر البيع . وبهذه الطريقة يمكن أن تشترى السلعة بسعر أقل وتسلم للمشترى الذى كان قد اشترى بسعر أعلى . وفى النهاية لا تكون هناك حاجة لإدخال السلع الحقيقية بالمرة فى الأمر . وكانت السلع الصورية تباع بالسعر الحالى مقابل التسليم فيما بعد حين كان سعر السلع الحقيقية ينخفض ويمكن شراؤها للتسليم .

وإذا كان بالإمكان التعامل فى السلع والبضائع بهذه الطريقة الافتراضية ، فلِمَ لا يحدث ذلك مع المال نفسه؟ وهكذا أصبح المال أو العملات سلعًا يجرى التعامل فيها بنفس الطريقة .

إن سعر كل شىء يحدده استعداد المشترى لشرائه . ولا بد من تقليل السعر المطلوب إلى أن يعثر على المشترى الذى لديه استعداد للشراء . والنتيجة هى هبوط سريع فى الأسعار ، حيث يعرض المزيد والمزيد من السلع الافتراضية .

وفى عالم بلا حدود يمكن للاعبين الذين لديهم كم غير محدود من المال عرض أية كمية من أية سلعة فى أنحاء العالم بأسعار أقل باستمرار . وسوف يجد منتجو السلعة الحقيقيون الأسعار تهبط إلى ما دون التكلفة الفعلية مما يؤدى إلى خسائر ضخمة . وكثيراً ما يخسر المتعاملون الحقيقيون فى السلع الحقيقية المال فى حين يكسب المضاربون والمتلاعبون أموالاً ضخمة دون أن يمتلكوا أية بضائع أو سلع أو عملات حقيقية أو يسلموها . ويمكن أن تفلس دول وحكوماتها بالكامل لأن منتجاتها تأتى بأسعار دون التكلفة وتفقد عملاتها قيمتها . والخسارة ليست اقتصادية وحسب ، بل كذلك اجتماعية وسياسية . ويمكن أن تسقط الحكومات ، ومنها ما سقط بالفعل ، بسبب هذا التعامل فى السلع التى لا وجود لها ، بما فى ذلك المال . ولذلك فإنه حين تجعل العولمة تدفق رأس المال حراً فإن إساءات خطيرة يمكن أن تحدث .

يمكن أن تحقق العولمة الكثير من الخير للدول الفقيرة . فإذا حاولت الدول الفقيرة رفع نفسها لأعلى عن طريق الاعتماد على نفسها وعملها ، ستكون العملية والسرعة التى تتم بها بطيئة بحيث لا تسفر إلا عن تخلفها . وسيكون الأمر بالنسبة للدول الفقيرة مثل ضرورة اختراع العجلة . أما إذا استثمر الأغنياء ، بما لديهم من مال وتكنولوچيا ومعرفة بالتسويق ، فى الدول الفقيرة ، فلن يرى الفقراء تدفقات كبيرة من رأس المال وحسب ، بل سيحصلون كذلك على المهارات والتكنولوچيا التى تمكنهم من اللحاق بالأغنياء . وبذلك يمكن للدول الغنية بالتكنولوچيا والمال ومن خلال شركاتها متعددة الجنسيات إقامة منشآت إنتاجية فى الدول الفقيرة للاستفادة من العمالة الرخيصة وغيرها من التكلفة المنخفضة . ويحصل العمال فى الدول الفقيرة على فرص العمل والدخول والمهارات . كما تكسب بلادهم من خلال خفض معدلات البطالة ومن خلال ضخ الأموال فى أنظمتها . وفى النهاية تتعلم هذه الدول ما يكفى من الإدارة والتكنولوچيا لأن تبدأ الصناعات الخاصة بها مما يحقق قدرًا أكبر من الفائدة لأهلها . وبمرور الوقت يمكن أن تتحول الدول الفقيرة المحرومة صناعيًا إلى الصناعة من خلال هذه العملية . ومن دولة تعتمد على إنتاج وتصدير سلعتين فقط ، هما : القصدير والمطاط ، أصبحت ماليزيا الآن مصدرًا مهمًا للبضائع المصنعة . والآن تشكل البضائع المصنعة ٨٠ بالمائة من صادرات ماليزيا . وقد ارتفع دخل الفرد فى البلاد من ٣٠٠ دولار إلى حوالى ٥ آلاف دولار قبل الاضطراب الاقتصادى الذى حدث فى ١٩٩٧-١٩٩٨ . وهكذا أفادت ماليزيا من فتح حدودها أمام رأس المال الأجنبى والخبرة الأجنبية فائدة جمة . وينبغى أن يفيد الدول النامية الأخرى بنفس القدر إذا جعلت الظروف ملائمة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ومن الواضح أن العولمة والعالم الذى لا تحده حدود لهما حسناتهما وسيئاتهما . فهما ليسا علاجًا لكل العلل الاقتصادية . فبينما يمكن أن يغنيا الفقراء ، فمن الممكن كذلك أن يفقرا الأغنياء ، بل ويدمرا اقتصاد الدول والأقاليم .

والعولمة مفهوم من اختراع الإنسان ، ولذلك فهو لا يتصف بالكمال . فهو يمكن أن يأتى بالخير الكثير ، إلا أنه فى الوقت ذاته يمكن أن يساء استغلاله وأن يؤدى إلى نتائج مأساوية . ولا يمكن الأخذ بالعولمة إجمالاً لمجرد أنها تمكن رأس المال والتجارة من التحرك بحرية . فالحركة الحرة فى حد ذاتها لا تحقق فائدة . ومع أن تدفق رأس المال يخلق الثورة ، فإن تدفق رأس المال إلى الخارج ، وخاصة تدفق رأس المال السريع للخارج ، يحدث كارثة اقتصادية ومالية .

وكشأن كل نظام من اختراع الإنسان ، يمكن أن يأتى الخير فقط فى حالة فهم النظام فهمًا صحيحًا وإدارته الإدارة الصحيحة . ومما يؤسف له أن هناك دائمًا عناصر مارقة فى المجتمعات البشرية وهى تسىء استغلال النظام دائمًا كى تحصل على إيرادات مرتفعة ، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية . ولكى نقلل إساءة الاستغلال ، لابد من تقنين كل الأنظمة .

ومما يؤسف له كذلك أن الدول التجارية الكبرى أصرت فى غمرة حماسها على ضرورة أن يواكب العولمة إلغاءٌ كامل للقيود . فهى تعتقد أن السوق تصحح نفسها . وهذا يسمى نظام السوق . والواقع أنها تعتقد أن السوق سوف تنظم الحكومات ، وتجبرها على أن تكون أكثر شفافية .

ودائمًا تعمى أعين المثاليين عن عناد الطبيعة البشرية . فليس اللاعبون فى السوق هم أكثر الناس حرصًا . فهؤلاء شغلهم الشاغل هو الأرباح مهما كلف ذلك الآخرين . وهم ليسوا مهتمين اهتمامًا خاصًا بالمجتمع ورفاهيته . وفكرة أنه ينبغى على الحكومات ، وخاصة المنتخب منها ، أن تتنازل عن الرعاية الاجتماعية للسوق فكرة تلقى الترحيب باعتبار أنها تسمح للذئاب بحراسة الغنم .

ومع ذلك فالعالم يمر بعملية تفكيك للقواعد واللوائح والقوانين التى تحكم تدفقات رأس المال والتجارة فى السلع والخدمات . وتفرض منظمة التجارة العالمية السرعة لأن العولمة

وإلغاء القيود يعتبران جيدين فى حد ذاتهما ، وليس بسبب النتائج التى يؤديا إليها . وهكذا فإنه حين قضت تدفقات رؤوس الأموال على اقتصادات مناطق بكاملها ، يرفض مثاليو السوق الحرة الاعتراف بوجود أى خطأ فى النظام . وهم يلقون باللوم على عدم الشفافية وفساد الحكومات . وهم يتجاهلون أنه من الواضح أن هذه الحكومات نفسها هى التى نجحت فى تنمية بلادها بسرعة إلى أن هاجمها تجار السوق الحرة . فالسوق الحرة لا تخطئ . والكفار والهراطقة هم وحدهم الذين لن يعترفوا بهذا . وكما يعلم الجميع ، فإن الطريقة الوحيدة للتعامل مع هؤلاء الهراطقة هى ربطهم فى الأعمدة وحرقهم . وهذا هو ما حدث مجازًا للكافرين بالسوق الحرة .

والملعب المستوى اصطلاح اخترعه الأغنياء للإيحاء بالمنافسة النزيهة . ولكن مجرد كون الملعب مستويًا ليس كافيًا لتحقيق النزاهة والعدالة . فلا بد أن يكون اللاعبون فى الملعب متساوين . وفى الرياضة يشيع إعطاء مزايا للأطراف الأضعف فى المسابقة لمجرد أن هناك اعترافًا بأن بعض المشاركين لديهم نقص ما . والواقع أنه من الشائع فى الرياضة ترتيب الفرق حسب أعمارها وأحجامها . فملاكم الوزن الثقيل لن يبارى ملاكمًا من وزن الريشة مهما كان استواء الحلقة وجودة بنائها .

ومع ذلك فالتركيز فى التجارة والاستثمارات على الملاعب المستوية . وإذا كانت العولمة ستفيد العالم ، فلا بد كذلك من أخذ قوى الشريك أو الشركاء التجاريين النسبية فى الاعتبار . ولن يكلف الشركاء الكبار الكثير إن أعطيت مزايا للشركاء الأضعف . والواقع أن هذا سوف يفيد على المدى الطويل الشريك الأفضل ، لأن الرفاهية التى يحققها الشريك الأضعف بسبب المزايا سوف تجعل السوق أكثر فاعلية ونجاحًا ، وهى السوق المستدامة بالنسبة للأغنياء .

وكما أنه ينبغى علينا إعادة النظر فى العولمة وإلغاء القيود ، ينبغى علينا كذلك ألا نتحدث مرة أخرى عن الملاعب دون الحديث عن القوى النسبية للأطراف المعنية وضرورة

منح المزايا . ولا بد أن نتذكر أن الأمر احتاج من الدول المتقدمة فى أوروبا حوالى ٥٠ سنة كى تزيل حواجزها التجارية القائمة فيما بينها ، وإن لم تكن الإزالة كاملة حينذاك . بل إن الدول الأوروبية أكثر تطوراً من دول العالم الأخرى فى الوقت الراهن . ومن المؤكد أنه لا ينبغى مساواة العالم المعولم باتحاد الدول الأوروبية حيث أزيلت الحدود تقريبًا الآن وبات الوصول متاحًا بشكل أكبر للجميع . وربما يكون من المتوقع أن تتخلى دول العالم عن الحدود وتصبح موحدة مثل أوروبا . ولكن الكثيرين خرجوا للتو من قيد الاستعمار ويقدرون ذلك القدر القليل من الحرية الذى ينعمون به تقديراً كبيراً يجعلهم لا يصبحون مواطنين متساوين تساويًا واضحًا من مواطنى الأرض . فهم يشكون فى أنهم سيصبحون بحق مواطنين متساوين . كما يشكون فى أنهم سيعودون من جديد رعايا للقوى وصاحب النفوذ ، الذى تصادف أنه هو نفسه سادتهم الاستعماريون القدامى .

وإذا ما مُنحت المزايا للدول الضعيفة ، شريطة بقاء بعض القواعد واللوائح ، فمن المحتمل جدًا أن تساعد العولمة الدول النامية على اللحاق بالدول المتقدمة . والواقع أنها يمكن أن تكون قوية ومنافسة بالفعل فى بعض المجالات . وهكذا فإنه حيثما تكون المنتجات الطبيعية والعمالة فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، فمن الممكن أن تكون أكثر قدرة على المنافسة من الدول المتقدمة التى استنفدت سلعها ، وتكلفة العمالة فيها عالية جدًا .

ولا بد كذلك من أخذ معدل التبادل التجارى فى الاعتبار . فعلى مر عشرات السنين كانت السلع التى تنتجها الدول الفقيرة يقدر سعرها بمعدل أبطأ من المنتجات المصنعة التى تستوردها من الأغنياء . وهذا يعنى أن الفقراء مضطرون لبيع المزيد والمزيد من سلعهم كى يشترون الأقل والأقل من البضائع المستوردة التى يحتاجونها . والنتيجة هى أن يزداد الفقراء فقرًا ويزداد الأغنياء غنى .

لا بد بالطبع أن تسود قوانين العرض والطلب وقوانين قوى السوق . إلا أن أسعار السلع لا تحميها هذه القوانين دائمًا . ففى كثير من الأحيان الذى يقرر الأسعار هم المضاربون

ومشترياتهم الآجلة وأنشطتهم الخاصة بالبيع على المكشوف . ودائمًا تكون الدول الفقيرة هى الخاسرة لأنها لا تشارك فى المضاربة .

ومن ناحية أخرى ، غالبًا ما يكون سعر البضائع التى تشتريها نتيجة للتكاليف التى تتضخم تضخمًا مصطنعًا ، بما فى ذلك الأجور المرتفعة جدًا التى تدفع والتكاليف الكبيرة الخاصة بالخدمات الأخرى فى الدول المتقدمة . وبما أن تكلفة المواد الخام تمثل فى العادة جزءًا يسيرًا من التكلفة الإجمالية ، ألا ينبغى على الأغنياء أن يدفعوا ثمنًا أكبر لقاء واردات المواد الخام؟ قد لا يكون لقوى السوق دخل عند القيام بذلك ، ولكن هل يجب تقديم قوى السوق دائمًا على رفاهية البشر؟

إذا كان للتجارة أن تكون عادلة ، فلا بد فى هذه الحالة من معالجة مشكلة معدل التبادل التجارى . لا بد أن يدفع لمنتجى السلع الفقراء أسعارًا أعلى توازى تقريبًا ارتفاع سعر البضائع المصنعة التى يستوردونها . وسوف يستفيد الأغنياء على المدى البعيد لأنه حين يغتنى منتجو السلع الفقراء من خلال حصولهم على أسعار أفضل ، سوف يصبحون سوقًا أفضل لمنتجات الأغنياء .

ولن يكون للعالم المعولم معنى ما لم يكن عالمًا غنيًا وينعم بالعدل والمساواة . ولا بد كذلك أن يساهم إلغاء القيود وإزالة الحدود وحرية تدفق رؤوس الأموال ، فى الوقت الذى يجرى فيه إغناء من هم أغنياء بالفعل ، فى إحداث نمو سريع وعادل للفقراء . وليس المهم هو العولمة أو إزالة القيود أو إزالة الحدود أو حرية تدفق رؤوس الأموال . بل إن ما يهم هو ما يمكن أن تفعله للتجارة العالمية وللنمو الاقتصادى ولتخفيف حدة فقر العالم . وإذا كانت هذه الأفكار والمفاهيم ستفيد ، فينبغى علينا جميعًا الترحيب بها . أما إذا لم تكن هناك فائدة منها ، وإذا كانت ستزيد البائسين بؤسًا ، فحينئذ ينبغى رفضها ، رغم مسايرتها للعصر ، ورغم التقدم الذى تشهده التكنولوجيا ، وما يتسم به الاتصال من سرعة .

ليس الغرض من التجارة مجرد كسب بعض الناس للمال . فالتجارة تمارس بسبب

الحاجة إلى تلبية الحاجة إلى السلع والخدمات . وتلبية هذه الحاجات هى السبب فى وجود التجارة ، أما الربح فمنتج جانبى لتلبية تلك الحاجات .

ومنذ ذلك الوقت وتجار العالم الكبار يجعلون من التجارة بقرة حلوبًا ، بحيث باتت مولد أرباح وحسب . وبذلك جُعل الطلب الحقيقى خاضعًا لكسب المال عن طريق خلق الطلب حين لا يكون هناك طلب . وبذلك تكون هناك حاجة إلى أسعار صرف العملات لتسهيل التجارة . والكمية اللازمة تغطى فقط التكلفة الحقيقية للبضائع التى يجرى التعامل فيها . إلا أن المتعاملين فى العملات خلقوا سوقًا للعملات ، وخلقوا طلبات لا علاقة لها مطلقًا بحاجات التعامل الفعلى . وفى النهاية أصبح التعامل فى العملات أكبر عشرين مرة من التجارة العالمية وتتحقق أرباح ضخمة من خلال طلب وعرض مصطنعين اصطناعًا تامًا . فليس هناك مثل هذا القدر من المال فى العالم ، ولكن لا يهم . فحتى لو لم يكن هناك وجود للعملة ، فإن الاتجار فيها يمكن أن يستمر . والبؤس الذى يخلقه هؤلاء المنتفعون مسألة لا أهمية لها ، ذلك أن التجارة لم تعد تتعلق بالطلب على السلع والخدمات . فالتجارة تتعلق بالتجارة وحسب ، ذلك العمل الجاد الخاص بالحصول على المال بأى ثمن .

وتفسر العولمة فى الوقت الراهن بأنها تعنى توسيع المجال وزيادة القدرة لمن لديهم الوسيلة لكسب المزيد من المال لأنفسهم . ويبدو أن ما يحدث لمن لا وسيلة لهم لا يهم . والوقع أن ما يحدث لأى إنسان آخر ، وللمجتمع بصورة عامة ، وللدول والمناطق الأخرى لا يهم . وهكذا قضت حرية تدفق رأس المال على ثروة اقتصادات النمور فى شرق آسيا . ويؤسفنى أن أقول : إن المتعاملين فى العملات كسبوا جزءًا يسيرًا وحسب من الثروة التى قضوا عليها كأرباح حققوها . ومن الواضح أن هناك صافى خسارة فى الثروة بالنسبة للعالم .

إذا كانت العولمة مفيدة للعالم ، ففى هذه الحالة ينبغى أن يستفيد منها العالم قاطبة . إلا أنه من الواضح أنها لا تفيد الجميع وحسب ، ولكنها تضر كثيرين . لا بد أن نعيد النظر فى

العولمة ونعيد تأويلها .

إن الكومنولث تجمع للأمم الغنية والفقيرة التى تربطها روابط تاريخية ، والقدرة على تحدث لغة واحدة ، ووجود نظام واحد تقريبًا للحكم والقوانين . وما من شك فى أن نظرتنا العالمية وفهمنا للأمور متشابهة كذلك . فلا تزال لدينا القدرة على التفكير بأفكارنا نحن وأن نعمل معًا لتحقيقها . وبما لدينا من نفوذ ضخم ، كثيراً ما كانت لدينا القوة لفعل الخير . وفيما يتعلق بالعولمة ، لا بد أن نضمن عدم معاناة أعضائنا والدول الأخرى لأن أصواتنا المنفردة ليست لها أهمية فى منظمة التجارة العالمية بصورة خاصة . لا بد أن نصل إلى اتفاق موحد بشأن العولمة ونتحدث بصوت واحد ، وخاصة فى منظمة التجارة العالمية .

قد تكون العولمة فكرة حان وقتها ، ولكن هذا وحده يجب ألا يعنى أنه يجب علينا جميعًا قبولها صاغرين . لا بد أن نضمن أنها لمصلحتنا ، فرادى ومجتمعين ، قبل أن نقبلها . وقد عاش بعضنا بالفعل تجربة كبيرة من التدفق الحر المعولم لرأس المال . لقد استفدنا ، ولكننا كذلك عانينا ونعانى حين يكون هناك سوء استغلال . ولا بد من الاستفادة من تجاربنا فى تشكيل فكرة العولمة وتحسينها كى نقلل سوء الاستغلال ونساعد فى تحقيق الخير الذى تعد به العولمة .

والكومنولث شريحة تمثل العالم . وربما ينبغى علينا تجربة تفسيرنا للعولمة فيما بيننا أولاً . ولا بد أن نضع القواعد والتنظيمات الخاصة بتدفق رأس المال لكى يكون هناك استقرار وليس فوضى . ويجب ألا تكون التجارة الحرة زاخرة بالشكوك والاضطراب . ويجب ألا يكون هناك قدر زائد عن الحد من المقامرة والمضاربة لمجرد أن التجارة الحرة تمكننا من ذلك . وإذا كان لا بد من بعض وضع التنظيمات كى يستفيد الكل ، فليس هناك ما يمنع وضعها . لقد أفادت التجارة العالم فائدة ضخمة . ويقال إن التعامل فى العملات يزيد ٢٠ مرة عن حجم التجارة العالمية . ولكن ما الذى نريد بيانه من ذلك؟ إن ما نريد بيانه هو أن العالم لم يزد غنى عشرين مرة . بل إن العالم ازداد فقرًا إلى حد كبير . صحيح أن بعض البنوك وتجار

العملة أصبحوا شديدى الشراء . وكما قلت آنفًا ، فإن التجارة تتعلق بتلبية الحاجات والطلبات . وهذا أمر أساسى . وحين نجد أن التجارة أسىء استغلالها مما ألحق بها كارثة ، فلا بد من أن نعود للأسس .

وإذا كان الكومنولث يريد رؤية تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال تأتى معها بالرفاهية فى العالم المعولم ، فلا بد من أن يكون الكومنولث على استعداد لتحدى الحكمة التقليدية ويقترح القواعد والتنظيمات كى تخلق التجارة الحرة الثروة ولا تدمرها .

* المقصود دول الخلافة والسلطنات الإسلامية (المترجم) .

العَوْلَمَــةُ
وَالشَّرَاكَةُ الذَكِيَّــةُ *

ما من شك فى أنه فى الوقت الذى تعد فيه العولمة فكرة حان وقتها ويجب على كل الأمم أن تستعد لقبولها ، فإن هناك أخطار كامنة ، حيث إن العولمة لن تُلعب على ملعب مستو . وحتى الآن دول الشمال الغنية هى فى الغالب التى تفسر العولمة وتضع تعريفًا لها . وليس مستغربًا أن تفسير المفهوم سوف يحقق لها المكاسب . وإذا كانت هى وحدها التى ستكسب ، سواء أكانت الفكرة ملائمة أم لا ، فما من سبب على قدر من الجودة الكافية لإجبار الدول الفقيرة على قبول العولمة .

كان هناك زمن تقبل فيه فكرة الاستعمار والإمبريالية . فقد كان من الطبيعى تقريبًا أن تستعمر الدول الأوروبية سائر دول بقاع العالم . بل إن أصغر الدول الأوروبية كانت تعتبر امتلاك أراض شاسعة فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحكمها بوصفها مستعمرات أمرًا تفرضه عليها التقاليد .

وطوال زمن طويل لم يشك أحد ، ولا حتى الآسيويين أو الأفارقة المستعمرين ، فى حق الأوروبيين فى أن يحتلوا بلادهم ويحكموها . بل إن الأوروبيين اخترعوا فكرة الحق الذى منحهم إياه الرب والمسئولية التى فرضها عليهم كى يحكموا . كان ذلك هو عبء الرجل الأبيض . فقد اختيروا على وجه الخصوص كى ينقلوا تأثيراتهم المتحضرة لأهل البلاد ، الذين كان يشار إليهم فى بعض الأحيان باسم «المتوحشين» .

وحين ترد فكرة وتحظى بالقبول تتأصل إلى حد أنه يكون من الصعوبة بمكان قول أو فعل أى شىء يخالفها . فالإقدام على ذلك ينطوى على الاتهام بالهرطقة . ويصبح المنشق

* كلمة ألقيت فى حوار لانكاوى الدولى الرابع الذى عقد فى ماليزيا فى ٢٥ يوليو عام ١٩٩٩ .

هدفًا لتشويه السمعة على مستوى العالم . ويعاقبه الجميع ويتحاشاه حتى أصدقاؤه الذين على شاكلته .

ويحتاج الأمر إلى بعض الوقت لظهور عيوب الفكرة وآثارها السيئة والتعرف عليها . وبذلك لم تكن الشيوعية والاشتراكية بوصفهما أيديولوچيتين تنتقدان أو تقابلان بالرفض حيثما باتت هاتان الأيديولوچيتان مقبولتين . وقد يلهج الجميع بالثناء عليهما سواء آمنوا بهما أم لم يؤمنوا . وبطبيعة الحال قد يؤدى الأمر إلى عقاب مؤلم أو حتى الموت فى حالات كثيرة .

والحقيقة أنه حين أُدخلت هاتان الأيديولوچيتان كان أحد أهدافهما القضاء على قمع الإقطاع أو الرأسمالية ولكن ذلك لم يمنع الشيوعيين أو الاشتراكيين من الانخراط فى النوع ذاته من القهر حين أصبحوا فى السلطة . وقد يبدو أن القمع سيىء فقط حين يفرضه الآخرون على الإنسان . ولكن حين يصل المرء إلى السلطة وينخرط فى النوع ذاته من القمع ضد الآخرين فإنه يكون مقبولاً .

وبذلك كان حكم قيصر روسيا قمعيًا ، ولكن حكم الشيوعيين كان أشد قمعًا . ولم يُذبح الإقطاع والرأسماليون وحسب بأعداد كبيرة ، بل إن العمال المخالفين فى الرأى كان يلقون المصير ذاته .

لقد احتاج الأمر وقتًا طويلاً كى ترفض الشيوعية والاشتراكية ، تلك الفكرتان اللتان كان قد حل وقتهما ، لكى يتخلى عنهما الناس . وكان رفض فكرة مقبولة يحتاج إلى قدر كبير من الدهاء والعزم .

كان ميخائيل جورباتشوف وف . د . ديكليرك رجلين من نوع واحد . فلكى يتخلصا من الأفكار التى كانا يعتقدان أنها خاطئة وضارة ، اضطرا لإخفاء نيتيهما حتى وصلا إلى ذروة السلطة . وساعتها فقط كشف كل منهما النقاب عن مشاعره الحقيقية بشأن

الأيديولوچيا التى كان يبدو أنه يؤمن بها ويروج لها فى الماضى . فلو كانا قد كشفا عن نيتيهما قبل وصولهما إلى أعلى مراتب السلطة لتخلصوا منهما فى الحال . وكانت حياة كل منهما العملية ستنتهى حيث كان المتعصبون سيرفضون دعم عرضهما تولى القيادة وكان ذلك سيضمن أن المؤمنين الخُلّص فقط هم الذين سيتولون القيادة .

واستخدامًا لأى نفوذ كان للتأثير على الحزب ، كان المتعصبون سيضمنون إلقاء المهرطق فى الخارج ومنعه من الدعاية لأفكاره الهرطقية . وهكذا فإن أية فكرة تظل موجودة بعد انتهاء زمانها قد تظل تمارس وقد تظل تلحق الضرر وقتًا أطول مما ينبغى . وحتى ظهور شخص مثل جورباتشوف أو ديكليرك ، اللذين كانا من المهارة بحيث أخفيا نيتيهما النهائية ، كانت أية فكرة انتهى زمانها قد تظل على قيد الحياة . وكان من المحتمل أن يستمر الضرر الذى قد تحدثه زمنًا طويلاً بعد أن يكون الناس قد رفضوا الفكرة فى قلوبهم .

هذا الاستطراد ضرورى كى نقدر أن الفكرة التى حان وقتها قد لا تكون هى النموذج المثالى الذى يزعمون أنه كذلك حتى وهى توضع موضع الممارسة . فخلال تاريخ البشرية كان هناك ما لا يحصى من الأفكار التى ظهرت وقبلها الناس باعتبارها نموذجًا مثاليًا لا يخطئ ، ليكتشفوا أنها لا ترقى لمستوى التوقعات فى كل شىء بحيث يجب التخلص منها . والإقطاع ، وحق الملوك الإلهى ، والنزعة الجمهورية ، والشيوعية ، والاشتراكية ، والدكتاتورية ، وكثير غيرها من بين الأفكار التى تفتق عنها ذهن الإنسان فى سعيه للوصول إلى النظام الكامل . قد انتهت جميعها نفس النهاية . وكلها الآن سيئة السمعة وقد تخلص الناس منها ، حيث حلت محلها أفكار جديدة قيل إن وقتها حل .

إن الدولة القومية التى يحثوننا جميعًا على تفكيكها كى نفسح الطريق للعولمة هى إلى حد كبير نتيجة لتطور النزعة القبلية . وفى أوروبا بلغت الدولة القومية ذروتها من التقدم ، حيث يقتضى الولاء للدولة التى ولد فيها المرء تقديم أقصى قدر من التضحية من أجل دفاعها وهجومها . وهذا هو الولاء المتوقع ممن يحملون جنسية هذا البلد ، ذلك أن الولاء

يظل متوقعًا حتى ولو كان البلد على خطأ بيِّن . قد يكون بلدى دائمًا على صواب ، ولكن كون بلدى على خطأ أو على صواب يعبر عن تفكير أبناء أوروبا وموقفهم من بلدهم .

وبذلك يدخل الناس الحرب دفاعًا عن الدولة القومية . وخلال ألفى عام من التاريخ الأوروبى لم تمر سنة واحدة دون أن تقع حرب واحدة على الأقل بين كثير من أمم القارة . ومن الطبيعى أن تؤدى النزعة القومية والفتوحات إلى توسع الدول ومن ثم إلى الإمبراطوريات . ويبدو أنه ليس هناك حد لهذه النزعة التوسعية . وفى النهاية شملت إمبراطوريات الدول الأوروبية العالم كله .

وفى الأعوام التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، بما فى ذلك الحرب الباسيفيكية ، أخذت سمعة الإمبراطوريات تسوء وفُككت . والواقع أن الخوف من انتشار الأيديولوچيا الشيوعية بين أبناء المستعمرات هو الذى عجّل بتفكيك الإمبراطوريات الأوروبية خارج أوروبا .

وكان لا بد أن تعود الأراضى التى تحررت من خلال انهيار الإمبراطوريات إلى الوضع القائم السابق ، أى إلى مناطق قبلية تحكمها القبائل المختلفة . إلا أن الاستعماريين الذين رحلوا كانوا قد نجحوا فى زرع فكرة الدولة القومية مما جعل الشعوب المستقلة حديثًا تختار مفهوم الدولة القومية الأجنبى تمامًا . وكان هناك اعتقاد بأنه من الممكن جعل القبائل والأعراق المختلفة تنسى أصولها القبلية والعرقية وتمنح ولاءها الكامل للدول القومية الجديدة التى كان المستعمرون الأوروبيون قد رسموا حدودها بطريقة عشوائية . وفى الوقت الذى تظل فيه النزعة القبلية والولاءات العرقية شديدة القوة ، فإن استمرار أى من الدول القومية الجديدة فى البقاء أمر مستغرب . والحال كذلك ، فإن الكثير منها يستعصى على الحكم .

وقد باتت الحروب القبلية والعرقية التى لا تنتهى ملمحًا من ملامح تلك الدول القومية المصطنعة حتى أنه من المحتمل إلى حد كبير أن يتفتت بعضها فى النهاية . ومن المؤكد أنها ستظل غير مستقرة وعاجزة عن الازدهار .

لم تكن الدول القومية تعى مفهوم القومية والحكومات القومية قبل حثها على التخلى عن هويتها القومية لكى تتبنى مفهوم الدولة الكونية الجديد تمامًا ، لأن هذا هو كل ما تقوم عليه العولمة .

وطبقًا لما يقوله مفكرو الغرب وواضعو أيديولوچياته الكبار ، فإن العولمة تقوم على إزالة الحدود والحواجز القومية أمام تدفق رأس المال والسلع إلى حيث يمكن تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح . وبما أن رأس المال ــ وعمليًا كل السلع المصنعة ــ يخص الدول المتقدمة والغنية ، فلا بد من أن يؤدى فتح الحدود إلى إجبار الفقراء على قبول تدفق كل شيء من رأس المال حتى السلع المصنعة وحتى الخدمات من الأغنياء . وسوف تكون المحصلة تدفق ضخم فى اتجاه الخارج لكل ما لدى الدول الفقيرة من نقد أجنبى .

ومع ذلك كان الأمر يبدو طيبًا فى البداية حين كان التدفق على الداخل يخدم إقامة الصناعات ويعزز أسواق الأوراق المالية المحلية . كما أوجدت فرص العمل بأعداد كبيرة وزادت المكاسب على كل المستويات . ونما الاقتصاد بالنسبة للبعض وأمكن دفع ثمن الواردات . وساعدت الصناعات المملوكة للأجانب الموجهة للتصدير فى الحصول على النقد الأجنبى لتسديد ثمن الواردات .

وبينما تأتى العولمة برأس المال المتجدد للدول النامية كى تنمو وتزدهر ، سوف يبدأ الجانب الآخر من العولمة فى إحداث أثره . فقد تطورت الدول النامية التى قبلت تدفق رأس المال والسلع الحر . أما الدول ذات النزعة القومية التى حمت أسواقها بطريقة استحواذية فقد حثوها على الانفتاح . وبذلك حقق جنوب شرقى آسيا معدل نمو مرتفع بفضل فتح بلاده أمام رأس المال الأجنبى والسلع والخدمات الأجنبية . إلا أن بعض القيود أبقيت للسماح للشركات المحلية بالظهور والنمو إلى جانب رفاهية البلاد . وقد اقتصرت أعمال البنوك إلى حد كبير على أبناء البلاد .

منعت هذه القيود الصغيرة مقرونة بما كان يبدو أنها حكومات تفتقر إلى كفاءة

الرأسماليين الأجانب من استغلال إمكانيات تلك البلاد وثرواتها الاستغلال الكامل . فقد شعروا أن تلك منغصات يجب التخلص منها .

والهدم من أجل إعادة البناء هو بطبيعة الحال فكرة جديدة . فمن المفترض أن يخرج طائر العنقاء من رماده . وإذا لم تسفر الرفاهية عن الدول ذات الدخل المتوسط الصناعية التى تعترف بأخطائها وتتخذ إجراءات تصحيحية ، ألا يمكن لأى انكماش أو اضطراب اقتصادى أن ينبهها إلى ضرورة التغيير وإلى إجراء إصلاحات فى حكوماتها وممارساتها؟

والهدم أيسر من البناء أو الخلق . وفى هذه الحالة كان الأمر لا يحتاج إلا إلى سحب رأس المال لتنهار بعد ذلك الاقتصادات . وإذا كان تدفق رؤوس الأموال للداخل قد بنى اقتصادات ، فإنه من المتوقع أن يهدمها تدفق رؤوس الأموال للخارج ، وخاصة حين يكون سريعًا .

وهكذا سُحب رأس المال الذى لا حدود له . بل إن قيمة العملات خفضت من خلال التعاملات كى تترك للبلاد نقوداً لا فائدة منها من الناحية العملية لا يمكنها أن تسدد سوى جزء من ثمن الواردات اللازمة .

وكانت النتيجة غير مسبوقة حيث الانكماش السريع والاضطراب السياسى . وبات الناس قلقين خاصة حين أقنعتهم آلات الدعاية الفعالة الخاصة بالمتلاعبين فى الأسواق والعملات بأن مشاكلهم سببها حكوماتهم الفاسدة المفتقرة إلى الشفافية والتى تميل إلى المحسوبية والمحاباة . وبناء على ذلك يجب على الشعب أن يثور مطالبًا بالإصلاحات التى يجب أن تؤدى إلى فتح البلاد أمام تدفق رأس المال الحر كل الحرية . فلا ينبغى أن تكون هناك قيود أخرى من أى نوع . ولا بد من تجاهل الاعتبارات المحلية .

وفى حال رفض الحكومات ، فلابد من الإطاحة بها وإحلال حكومات أخرى أكثر استعداداً لتبنى ممارسة السماح بتدفق رأس المال والسلع الحرة ، أى العولمة .

لقد دُمرت اقتصادات شرق آسيا جميعها من خلال خفض قيمة العملات ومضاربات سوق الأوراق المالية . كما أُجبرت البنوك على غلق أبوابها ، وعانت تلك التى ظلت أبوابها مفتوحة من سحب الودائع وأصبحت على شفا الهلاك بسبب القروض الضخمة التى لا تسدد .

خسرت الأعمال التجارية رسملة السوق حيث هبطت قيمة أسهمها هبوطًا شديدًا ولم تعد قادرة على تلبية طلبات السندات الحدية . وبعد أن حرمت من الائتمان ، توقفت أعمالها تمامًا . وقد أفلس كثيرون ، وفى الأماكن التى فتح فيها صندوق النقد الدولى السوق عنوة ، بيع الكثير من الأعمال والبنوك الجيدة بثمن بخس ، بما تعنيه الكلمة حرفيًا ، للمفترسين الأجانب .

حين تنخفض قيمة عملة ما وتهبط أسعار الأسهم ، يصبح كل شىء ، بما فى ذلك الأسهم والممتلكات ، شديد الرخص بالنسبة للمشترين الأجانب . فقد خفضت قيمة الرينجت الماليزى بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا ، مما خفض قيمة الأسهم الماليزية بمقدار النصف مقابل الدولار الأمريكى . وحين هبطت الأسهم بمقدر ٩٠ بالمائة من القيمة الأصلية ، خفضت قيمة السهم إلى ٥ بالمائة من قيمته الأصلية . وبذلك يمكن للأجانب انتزاع تلك الشركات التى كانت فى السابق جيدة مقابل ٥ بالمائة من قيمتها إذا سُمح لها بذلك .

وحين تتعثر الأعمال التجارية وتفشل ، تحصل الحكومات قدراً أقل من العوائد . وسوف تضطر الحكومة للاستدانة . وسوف يقرضها صندوق النقد الدولى بشروط تؤدى فى واقع الأمر إلى السيطرة الأجنبية الكاملة على الاقتصاد . وإذا رفض بلد من البلاد قبول قروض صندوق النقد الدولى والشروط المصاحبة لها وحاول اقتراض عملات أجنبية من السوق ، سوف تقلل وكالات التقييم من تقدير هذا البلد بحيث تكون أسعار الفائدة عالية بصورة تجعل الاقتراض من الخارج مدمراً .

وتدعم الحكومات الأعمال التجارية ، إن لم يكن لشىء فمن أجل تقليل تكاليف

المعيشة على الشعب . وتوجيهات صندوق النقد الدولى هى ضرورة إلغاء الدعم . وفى الوقت الذى يفقد فيه الناس وظائفهم ودخولهم يكون إلغاء الدعم عملاً قاسيًا . ولكن الدول المدينة لصندوق النقد الدولى لا بد أن تمتثل لمثل هذه القواعد وإلا فإن القروض الموعودة لن تقدم .

كانت النتيجة المباشرة لإلغاء الدعم هى إثارة الشعب وإحداث الاضطرابات وأعمال السلب والنهب والاغتصاب والقتل . وفى النهاية تُخلع الحكومة وتوضع مكانها حكومة أخرى امتثالاً للتوجيهات . إلا أن هذا لا يحل المشكلة على الفور بكل تأكيد . فعدم الاستقرار والتضخم والكساد يستمر حيث يمضى تجار العملة فى تخفيض قيمة العملة أكثر وأكثر .

كل هذه الأمور لها صلة مباشرة بتدفق رأس المال الحر عبر الحدود فى الاقتصاد المعولم . ولا تنخفض قيمة العملات من تلقاء نفسها . إذ ليست فيها أجهزة قياس حساسة . بل إن الحكومات وتجار العملة هم الذين يخفضون قيمة العملات . فالحكومات تخفض قيمة العملات كى تساعد بلادها عن طريق خفض تكاليف السلع المصدرة . والحكومات ليست معنية بحصولها هى على فائدة من خلال خفض قيمة العملات . ولكن تجار العملة يخفضون قيمتها من أجل الربح . وقد يزعمون أنهم يؤدبون الحكومات ، غير أنهم لن يؤدبوا الحكومات إن كان فى ذلك خسارة لهم .

ومن الواضح أن تجار العملة والمتلاعبين فى البورصة لا خلاق لهم . فهم لا يأبهون بما يتسببون فيه من عبء اجتماعى وفقر وبؤس . ومادامت العولمة تمنحهم الفرصة للاستغلال ، فسوف يستغلون . وقد رأينا كيف أدى استغلالهم إلى اضطراب مالى واقتصادى وإلى قلاقل سياسية فى أنحاء العالم كافة .

هل كسب العالم شيئًا من استنزالهم للسوق المعولمة؟ هناك شىء واحد مؤكد ، وهو أنهم جلبوا الرفاهية لبلادهم . أما فى كل مكان آخر فى أنحاء العالم فقد أحدثوا الاضطراب

الاقتصادى و التراجع وتدمير الثروة التى استغرق تكوينها عشرات السنين . كما أضيرت التجارة العالمية ضررًا بالغًا ، مما كان له أثره حتى على الدول المتقدمة الغنية . فالواقع أن ما يحدثونه من فقر أكبر مرات ومرات من الأرباح التى يجنونها لبلادهم . إنهم يقضون على ثروات دول بكاملها كى يقدموا فائدة قليلة لحفنة من الناس .

والحق يقال : إن اقتصادات شرق آسيا تبدى بعض إمارات استعادة العافية . ولكن هذا يعود إلى كبح جماح تجار العملة والمتلاعبين فى البيع على المكشوف . فقد أدى جشعهم وتجاوزاتهم التى أحدثت كارثة نظام إدارة رأس المال طويل الأجل إلى حرمان البنوك للصناديق من ممارسة أنشطتها . وفى الوقت ذاته كان هناك خوف من أنه ما لم يكبح جماحهم فإن الدول التى تأثرت قد تتخذ إجراء عن طريق استعادة السيطرة على عملاتها أو مجرد رفض تسديد ما عليها من ديون . ولم يكن السبب فى استعادة اقتصادات شرق آسيا لعافيتها هو القروض التى قدمها لها صندوق النقد الدولى . ولا بد من ملاحظة أن القروض فى الغالب لتسديد الديون الواجبة عليها للبنوك الأجنبية .

الخبرة التى اكتسبتها الدول النامية فى شرق آسيا هى أن تدفق رأس المال الحر عبر حدودها لا يمكن أن يؤدى إلى الرفاهية الاقتصادية وحسب ، بل إنه فى واقع الأمر يمكن أن يدمر اقتصاداتها . والواقع أن التدمير أكبر بكثير من المساهمة فى النمو . فما استغرق سنين من الكد والتعب لبنائه يمكن إزالته خلال أيام أو أسابيع . ويفوق ما يتلو ذلك من اضطراب فائدة تدفق رأس المال بكثير .

ولابد من الاعتراف بأن رأس المال الأجنبى المستثمر فى الصناعات الدائمة ليس ضارًا . فليس من السهل تسييلها وإخراج أموالها . ولكن الاستثمارات قصيرة الأجل هى التى يمكن أن تحدث ضررًا بالغًا . فمن الممكن تسييلها فجأة وسحب المال للخارج . وبطبيعة الحال فإن تجار العملة لا يستثمرون أموالهم فى شىء بالمرة . فهم يقومون بعمليات بيع على المكشوف للعملات التى يقترضونها كى يخفضوا قيمتها ويكسبون المليارات بين

عشية وضحاها .

وإذا كان خطر تدفق رأس المال الحر والتعامل فى العملات وما يحدثانه من دمار من تجليات العالم الخالى من الحدود ، فهل هناك من سبب لضرورة قبول الدول النامية للعولمة دون أى تساؤل؟ إن المخاطر والدمار أكبر من أن تتحملها . كما أن عمليات الإنقاذ التى تقوم بها الوكالات الدولية تكبلها بمزيد من الديون التى قد لا يمكنها تسديدها فى يوم من الأيام . وقد تحتاج إعادة بناء اقتصاداتها إلى عشرات السنين . كما أنها حين توضع تحت إشراف الوكالات الدولية سوف تفقد سيطرتها على اقتصادها . وكما هو ملحوظ فى بعض الحالات ، فإنه حتى سياستها يمكن أن تخضع لسيطرة الأجانب وتلاعبهم . ولذلك فإن العولمة يمكن أن تؤدى إلى فقدان الاستقلال الاقتصادى والسياسى والاجتماعى . وهذا ثمن باهظ يدفع مقابل فائدة مشكوك فيها خاصة بالوصول إلى أسواق الأغنياء لبيع السلع التى لا ينتجونها .

يضاف إلى ذلك أن أسواق الأغنياء من السهل غلقها بوسائل أخرى ، مثل رفع المعايير إلى مستوى لا يمكن للدول الفقيرة بلوغه . وبالنسبة للمواد الخام التى تنتجها ، يمكن التلاعب بالأسعار بكل سهولة . ومنذ عشرات السنين وكميات متزايدة من المواد والسلع الخام تباع لشراء كمية أقل من البضائع المصنعة من الأغنياء . وشروط التبادل التجارى كانت على الدوام فى مصلحة الأغنياء .

قد تأتى العولمة بفوائد فقط إذا كان لها وجه إنسانى ، أو كانت تحكمها قواعد وممارسات تضمن عدم مواجهة الدول الفقيرة بالاضطراب الاقتصادى والتراجع المتكرر . وهذا أمر يمكن حدوثه بشكل تام . إلا أنه يمكن عمله إذا أعطى المجتمع الدولى ، بما فى ذلك الدول الفقيرة ، الحق فى إبداء رأيه بشأن تفسير العولمة . ففى هذا الوقت ليس للفقراء أى حق فى إبداء رأيهم . فالكثيرون مضطرون للانصياع للأغنياء من أجل المساعدات والقروض وغير قادرين على البوح ومجبرون على الخضوع .

وإذا كانت العولمة تعنى تحقيق فوائد عادلة لكل الأمم ، فإن أول شيء يمكن ويجب أن يعترف به الجميع هو أن الملعب المستوى لا يكفى وحده . فلا بد من أن يكون اللاعبون من نفس الحجم على أقل تقدير . وإذا لم يكن هذا ممكنًا ، فلا بد من إعطاء امتيازات للأمم المحرومة ، وهى شىء أشبه بالرياضة يمكن نقله إلى منافسة السوق الدولية حيث المنافسون غير متساوين .

ثانيًا ـ لكى تكون لدينا تجارة حرة لا بد من التقنين . لا بد من التخلص من بعض التنظيمات وإحلال تنظيمات جديدة محلها من وضع المجتمع الدولى وتضعها موضع التنفيذ وكالات دولية مستقلة بحق ، وليس تلك الخاضعة لسيطرة الأقوياء والأغنياء .

لابد من أن تكون هناك شفافية فى التجارة والتعاملات فيما بين الأمم . ولا ينبغى إعفاء أى إنسان ، وهو ما يشمل بالتأكيد تجار العملة والمتلاعبين فى السوق ، من شرط الاطلاع على دفاتره . ولا بد من وجود شروط للحدود القصوى وشروط للحدود الدنيا لمنع التجاوزات .

ولابد أن تتسم القروض التى تمنحها البنوك بالحكمة والتوازن . وإذا كانت الدول خاضعة للتقييم ، فلابد من أن تخضع صناديق التغطية للتقييم . ولا يمكن استخدام أموال مقترضة لزيادة قدرتها على المضاربة تزيد على عدد معقول من مضاعفات أصولها . ويجب على من ينافسونها وكذلك على الحكومات أن يكونوا قادرين على زيادة قدرتهم على المضاربة بنسبة القدر وبمعدل معقول . ولا بد من أن تقوم بالتقديرات منظمات دولية لا تستهدف الربح يمولها المجتمع الدولى لضمان قدر أكبر من النزاهة فى اللعب . ولا ينبغى لأحد أن تكون له الهيمنة من خلال نسبة أكبر مما يجب من التمويل .

ولا بد من أن تكون هناك ضريبة على كل المضاربين الدوليين . فقد لا يعملون انطلاقًا من مراكز مالية خارجية . ولابد من اقتسام الضريبة من أجل مساعدة الدول التى أصابوها بالضرر من استعادة عافيتها . وهذه بعض الأمور التى يمكن أن تساعد فى إعطاء وجه

إنسانى للعولمة . ولابد من أن تكون هناك أشياء أخرى يمكن عملها تجعل العولمة تحظى بقدر أكبر من ترحيب الجميع ، بمن فيهم الفقراء .

إن العالم الخالى من الحدود هو بالفعل حقيقة من حقائق الحياة . ففى مجال توزيع المعلومات والتجارة الإلكترونية ليس للحدود معنى كبيراً الآن . ولكن حقيقة أن العولمة قد حلت ويبدو أنه ما من سبيل إلى مقاومتها لاتعنى أنه ينبغى علينا الجلوس مكتوفى الأيدى نراقب المفترسين وهم يقضون علينا .

ونقول لمن يؤمنون منا بالمشاركة وبإنعاش جيراننا ، من المؤكد أنه لا يمكننا الخضوع وحسب . فكثيرون منا لا يزالون يذكرون أيام الاستعباد والألم والمهانة . ولا يزال كثيرون يحاولون التغلب على جراح المعارك غير المتكافئة من أجل استقلالنا . لقد حاربنا مئات السنين . ولم نفز إلا منذ عهد قريب . لم نتذوق بعد ثمار تضحياتنا . ولا يمكن أن يجبرنا أحد الآن على الخضوع للهيمنة الأجنبية من جديد . قد لا يكون ذلك الاستعمار الفج الذى عرفناه ، إلا أنه لا يختلف عنه كثيراً .

ولذلك يجب أن نعمل كى نضع وجهًا إنسانيًا للعولمة . وخلال كفاحنا من أجل الاستقلال ، كان بين الأغنياء كثيرون ممن يقفون بجانبنا ويقدرون وجهة نظرنا . فليجتمع هؤلاء ويحصون . لينضموا إلينا فى كفاحنا الجديد للحفاظ على احترامنا لأنفسنا وحقوقنا .

لست مبالغًا فى كلامى ولا متكلفًا فى انفعالاتى . ولست ممن يثيرون القلق والفزع بلا داع . فقد مضى علينا فى ماليزيا عامان رهيبان نقاتل مفترسين غير محددى الملامح . وقد نجونا بالكاد . ولا أود أن أرى أصدقاء يخوضون ما خضناه .

ولذلك حاولت رسم صورة حقيقية بقدر الإمكان لما يمكن أن تأتى به العولمة إذا قُبلت التفسيرات الحالية بلا أى تساؤل . فالثمن باهظ بالنسبة لمن يعتنقون العولمة كما يروج لها الغرب اعتناقًا أعمى . لابد من أن نكون حذرين من أخطار العولمة لأنها قد لا تسرق من الدول النامية استقلالها الاجتماعى والاقتصادى وحسب ، بل حريتها السياسية كذلك .

الْعَوْلَمَــةُ
وَعَالَمٌ بِلَا حُـدُودٍ *

نعيش الآن لحظة مهمة من لحظات التاريخ . فنحن الآن على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة . وإذا كان ما يجرى الآن فى العالم يشير إلى شىء فإنه يشير إلى أن القرن الجديد سوف يأتى بكثير من التحديات للدول النامية . ولذلك فإن علينا بحث الأمور وتقدير تطوراتها وبحث الاتجاهات والأنظمة التى يفرضونها علينا فى العالم أحادى القطب .

أولاً ، العالم أحادى القطب ذاته . فقد رحبنا بانتهاء الحرب الباردة معتقدين أننا سننعم الآن بالسلام والحرية . ولكن ما يؤسف له أننا نجد أن ضياع خيار اللجوء للجانب الآخر حرمنا من القدرة البسيطة التى كنا نستعملها للدفاع عن مصالحنا .

وتعنى هزيمة الشيوعية والاشتراكية أنه مسموح فقط بالعقيدة السياسية الاقتصادية . فحين كانت الشيوعية والاشتراكية تتنافسان مع الرأسمالية ، عدلت الرأسمالية نفسها كى تكون أكثر قبولاً . واليوم لا تجد الرأسمالية حاجة كبيرة إلى التنافس على القبول . ونتيجة لذلك كُشف النقاب عن أسوأ جوانب النظام . فأى شىء يتم باسم الرأسمالية لا بد من قبوله ، وإلا كان جزاء من لا يقبله أن يوصم بأنه مهرطق .

ونحن فى شرق آسيا جربنا الرأسمالية الجديدة فى صورة تدفق رأس المال الحر عبر الحدود . فقد رحبنا برأس المال الأجنبى كى نعزز نمونا . ولا زلنا نرحب به ، ولكننا الآن ندرك الضرر الذى يلحق باقتصادنا حين يُسحب رأس المال هذا فجأة . وبعد أن كنا اقتصادات معجزة ، صرنا الآن دولاً مسلوبة الثروة .

* كلمة ألقيت فى القمة التاسعة لمجموعة الـ ١٥ فى خليج مونتيجو بجامايكا فى ١٠ فبراير عام ١٩٩٩ .

إن نمور آسيا الكبرى لم يعد لها وجود . فهى بعد هبوطها إلى درك البكاء والسؤال ليست سوى خيال للصورة التى كانت عليها . وأهلها يتضورون جوعًا ، ويحدثون الشغب ، ويسلبون وينهبون . كما أطيح بحكوماتها ودمرت أنظمتها السياسية بحيث لا يمكنها أن تحكم بفاعلية . ولا بد لها من قبول التوجيه الأجنبى لشئونها الداخلية .

ولكن الهجوم عليها لم يتوقف بحال من الأحوال . وسواء أكان إفقارها مخططًا أم غير مخطط ، فقد عرضها لخطر فقدان استقلالها . وشرط الحصول على مساعدة من مؤسسات مثل صندوق النقد الدولى يعنى فتح اقتصاداتها للاختراق غير المقيد من جانب الأعمال التجارية الأجنبية . قد لا تحمى بنوكها وصناعتها الوطنية . وقد تستولى عليها الشركات العملاقة الأجنبية أو تزيحها من طريقها .

يبدو الأمر وكأن المؤسسات الأجنبية ليست بالحجم الكافى بحيث تنشغل الآن فى دمج نفسها فى كيانات كبيرة . فالبنوك والشركات فى الدول المتقدمة تندمج فى كيانات فائقة الضخامة ، كل منها أكبر من الدول النامية . وحين تأتى هذه الكيانات فائقة الضخامة فإن قريناتها المحلية سوف تموت اختناقًا .

إنى لعلى يقين من أنها لا تعتزم التدخل فى السياسة المحلية ، غير أننا نعلم أنه فى جمهوريات الموز كان مديرو مزارع الموز يملكون من السلطة أكثر مما لدى رؤساء تلك البلاد . وقد لا يكون إغراء التدخل فى السياسة المحلية من الكبر بحيث لا يمكن للكيانات العملاقة الأجنبية أن تقاومه .

فى عصر المعلومات والتقدم فى النقل والاتصالات هكذا تبدو العولمة والعالم الخالى من الحدود شديدى الجاذبية . فنحن الآن نعيش فى قرية كونية . وسوف نكون جميعًا مواطنى كوكب الأرض . غير أنه يبدو أننا سنكون مواطنين غير متساوين .

وفى الوقت الذى يفسر فيه اختفاء الحدود على أنه حق رأس المال فى التدفق إلى أى مكان بلا قيد ولا شرط ، فإن الفقراء لن يمكنهم عبور الحدود إلى الدول الغنية بنفس القدر

من الحرية . فسوف تظل الأسلاك الشائكة وحراس الحدود لهم بالمرصاد .

وحتى حين يروجون للعولمة ، نجد أن الأقوياء يزيدون بنشاط وهمة من حجم قاعدة القوة الأساسية ، أى : القوة العسكرية . وكان الظن فى البداية أن هزيمة الشيوعيين هى نهاية سباق التسلح . ولكن السعى للحصول على المزيد من الأسلحة المدمرة لم يهدأ . وتُنفق مبالغ ضخمة على الأبحاث الخاصة بالأسلحة المدمرة وتزويد جيوش ضخمة بهذه الأسلحة .

ولكى يستعيدوا ما أنفقوا من مال ، نجدهم يقنعون الدول الفقيرة بشراء أسلحة أكثر تطورًا . والنتيجة ليست هى التوتر وسباقات التسلح الصغيرة وحسب ، بل وضع أموالها المحدودة فى غير محلها . فى الوقت الذى تُنفق فيه مبالغ أقل على رفاهية المجتمع .

وبينما قد يجتذب سوء التصرف من جانب الضعفاء الصواريخ والقنابل ، فإن انتهاكات حقوق الإنسان فى أماكن كالبوسنة والهرسك وكوسوفو لا يعاقب عليها أحد .

إن القوة لا تفسد وحسب ، بل لا بد من أن تكون خالية من أى تحد . فإذا كان هناك من لديه الجرأة على انتقاد أصحاب القوة ، فعاقبة المنتقد يمكن أن تكون شديدة الإيلام . وكل سلاح تحت يد القوة سوف ينشر إلى أقصى حد ضد المنتقد .

ومن بين هذه الأسلحة الإعلام ، وإذا انتقد أحد أفعال أولى القوة فسوف يتولى الإعلام تشويه صورته وجعله يفقد مصداقيته . وبهذه الطريقة سوف يظل من يسيئون استخدام القوة أحرارًا فى إساءتهم لاستخدامها .

نحن مجموعة تضم ١٦ دولة متناثرة على القارات المختلفة . ونحن ضعفاء . ونحن فقراء . ولا يربطنا ببعضنا سوى معتقدات واهية وهشة بأن هناك شيئًا ما نشترك فيه جميعًا ، وأن لنا مشاكل مشتركة ، وأننا لا بد من أن نتعاون كى نعزز ذلك القدر اليسير الذى لدينا ونستخدمه فى تمكيننا من البقاء . وأنا أقول إننا لا نحقق النجاح الواجب فى كل هذه

الأمور .

ومن ناحية أخرى ، يتكتل الأغنياء والأقوياء ليشكلوا تحالفات سياسية اقتصادية متماسكة وقوية . إنهم يلتقون ، إنهم يخططون ، إنهم ينفذون استراتيجيات لها أثرها على العالم . ومن الواضح أنه إذا كنا نريد حماية مستقبلنا ، فلا بد من أن ننتبه للقوى المحيطة بنا ، وأن نتشاور مع بعضنا البعض أكثر ، وأن يكون لنا موقف مشترك من معظم القضايا .

لقد رسمت صورة شديدة القتامة للمستقبل ، وللقرن الجديد والألفية الجديدة . قد أكون متشائمًا أكثر من اللازم . ربما أكون مبالغًا . لقد أخطأت فيما مضى وقد أخطئ من جديد . غير أننى كنت مصيبًا فى مرات كثيرة ومن الممكن أن أكون مصيبًا هذه المرة ، وإن لم أكن مصيبًا كل الصواب ، فبعضه على الأقل . وحتى إن كنت مصيبًا إلى حد ما ، فهذا لن يفيدنا فى عالمنا النامى . إذ قد نجد استقلالنا الذى حصلنا عليه حديثًا يتآكل .

استغرق الماليزيون أربعة قرون كى يحرروا أنفسهم . ونحن مستقلون منذ ٤١ عامًا . ونحن لا نحب أن نفقد هذا الاستقلال . وكما كافحنا من أجل نيل الاستقلال ، سوف نكافح بنفس القدر من القوة أو أكثر للحفاظ عليه .

ونحن لم نر الأمارات وحسب ، بل إننا نعيش بالفعل تجربة مؤلمة من ذلك النوع الذى سيأتى به المستقبل . ونحن فى الوقت الراهن قادرون على الحفاظ على حريتنا ، غير أننا لسنا متأكدين من قدرتنا على التصدى للتحديات المستقبلية .

ومن المفارقة أن أكبر كارثة بالنسبه لنا ـ نحن الذين كنا على الدوام معادين للشيوعية ـ هى هزيمة الشيوعية . فقد حرمنا انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب من القدرة الوحيدة التى كانت لدينا ، وهى اختيار من نلجأ إليه . أما الآن فلا ملجأ لنا .

وأنا بوصفى عضوًا فى مجموعة الـ ١٥ أشعر بضرورة إعلان تحذيراتى بأعلى صوتى . أعلم أنهم سيسخرون منى ، ولكن ما أهون هذا من ثمن . قد لا يشهد العالم صدام

حضارات ، ولكن ربما يظل يُنظر إلى التفاوت بين الضعفاء والأقوياء على أنه صواب .

أنا لا أطلب من أحد تصديقى . ولكنى أقدر هذه الفرصة التى أتحدث فيها أمامكم زعماء الدول النامية ذات الدخل المتوسط . حين أدنت تجار العملة فى ذروة هجومهم على دول شرق آسيا ، عوقبت بمزيد من التخفيض لعملة بلادى . طُلب منى وقتها أن أوقف الهجوم . لم أوقفه وعانت عملة ماليزيا وبورصتها وصورتها . وما أقوله اليوم قد يتسبب فى إجراءات عقابية أخرى . وهذا مخاطرة سيكون علينا الدخول فيها . ولكن لا بد من أن أقول ما يجب على قوله . وآمل أن تسفر القمة عن فهم أكبر للمشاكل التى تنتظرنا فى المستقبل وعن تعاون أكبر فيما بيننا .

إِدَارَةُ الْعَـــوْلَمَةِ *

ونحن نقترب من فجر ألفية جديدة ، يجب علينا وضع وتنفيذ نظام (يشار إليه الآن على أنه بناء معماري) اقتصادي ومالي أفضل للعالم . وسوف يكون بعض ذلك نتيجة للتطور التكنولوچي ، ولكن البعض الآخر سوف يعكس ظهور أفكار وقيم تجارية وسوسيولوچية جديدة . وبعد إذنكم ، أود أن أنتهز الفرصة لمناقشة البناء الحالي أو عدم وجوده كما يدل عليه تدفق الأموال الفوضوي وغير المنظم إلى النظام النقدي الدولي . وبينما نفعل ذلك ، يجب ألا تقيدنا المعتقدات المتعصبة التي تحول دون تعرفنا على الحقائق المتصلة بالموضوع .

فما هي هذه الحقائق؟

أولاً ــ قبل يوليو عام ١٩٩٧ ، وقبل أن يتعرض البات التايلاندي للهجوم وتخفض قيمته ، كانت دول شرق آسيا كافة تنعم بالازدهار . وكان ازدهارها من الكبر بحيث وصفوها بأنها نمور وتنانين اقتصادية . ولم يكن ازدهارها مقصوراً على حفنة من المميزين ، رغم وجود هذه الحفنة المميزة . فقد كان رخاؤها موزعًا توزيعًا جيدًا . إذ نجحت في الحد من الفقر إلى أقل من ٢٠ بالمائة من سكانها . وقللت ماليزيا هذه النسبة إلى ٧ بالمائة . وزاد دخل الفرد من مستوى الدول الأقل نمواً إلى مجموعة الدخل المتوسط . وبالنسبة للدول النامية ، كانت بنيتها التحتية أرقى بكثير من الدول النامية الأخرى . وكان معدل البطالة متدنيًا إلى حد أن العمال من الدول الأخرى كانوا يتوافدون للحصول على نصيب من الرخاء .

لم تكن تلك الحكومات هي الأفضل في العالم ، ولكن رغم حالات المحسوبية الواضحة وغيرها ، فلا بد من أنها كانت تفعل شيئًا صحيحًا لتحقيق الرخاء والازدهار

* كلمة ألقيت في قمة الأعمال التجارية الخاصة بالتعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي في كوالالمبور بماليزيا في ١٥ نوفمبر ١٩٩٨ .

لبلادها . كما أنها كانت مستقرة إلى حد كبير . وكانت القلاقل الاجتماعية والسياسية عند أدنى حد لها .

كان ذلك هو الموقف فى دول شرق آسيا . ولكن ما إن حل يوليو عام ١٩٩٧ حتى كانت اقتصاديات شرق آسيا من التنانين تنهار الواحد تلو الآخر . ماذا حدث؟ كانت الحكومات هى نفسها ، كما أنها لم تغير سياساتها ولا أنظمتها . وكان الناس مسالمين ويعملون بما اعتادوا عليه من جد . ولم تكن هناك ثورة أو حرب أهلية أو حتى مظاهرات فى الشوارع .

رغم بقاء كل شىء على ما كان عليه ، عاشت الدول جميعها فجأة حالة من الاضطراب الاقتصادى . انهارت بنوكها وأعمالها التجارية . فقد الملايين والملايين من العمال وظائفهم . أصبح الاضطراب المدنى ومظاهرات الشوارع إلى جانب أعمال السلب والنهب والقتل والاغتصاب ظاهر شائعة . وأطيح بالحكومات .

الذى أطلق شرارة كل هذه القلاقل هو الانخفاض السريع لقيمة عملات تلك البلاد . وصاحب ذلك انهيار سوق الأوراق المالية .

ومقبول أن يقال إنه منذ ترك نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة ، لم تثبت أسعار صرف العملات قط . كان على رجال الأعمال التأمين ضد تغير أسعار الصرف وكانت الأعمال التجارية تسير بلا صعوبة كبيرة . ولكن عندما باتت تغيرات الأسعار عنيفة وسريعة وغير متوقعة ، كان لا بد أن تتأثر الأعمال التجارية . ففى حالة واحدة كان مقدار الهبوط فى قيمة العملة ٦٠٠ بالمائة ، أى أنك تحتاج إلى ستة أضعاف المبلغ من العملة المحلية لكى تدفع ثمن ما تريد استيراده .

والواقع أن انخفاض قيمة العملة تختلف آثاره باختلاف الناس . فبالنسبة لمصدرى زيت النخيل الماليزيين ، زادت المكاسب والأرباح لأن المبيعات كانت مسعرة بالدولار

الأمريكى . أما بالنسبة للمستوردين فقد زادت تكلفة السلع مما أدى إلى ارتفاع الأسعار فى الداخل . وبالنسبة لمن يستوردون مكونات كى تضاف إليها قيمة ويعاد تصديرها ، كان الأمر نعمة ونقمة فى آن واحد .

يمكن أن تفلس الأعمال التجارية والبنوك بسهولة كبيرة حيث يمكن أن تتضخم القروض وأقساط القروض بصورة كبيرة . والواقع أن بنوكًا وأعمالاً تجارية كثيرة أغلقت أبوابها مما أدى إلى البطالة . كما أن تكاليف المعيشة ترتفع وتؤدى إلى المطالبة بأجور أعلى . وفى النهاية سوف تكون هناك إضرابات وأعمال شغب فى حال عدم تقديم الحكومة الإغاثة . إلا أن الحكومة كذلك تجد أن إيراداتها تتناقص حيث تنكمش ضرائب الشركات . وهنا يكون الأثر النهائى هو إفقار البلد والشعب .

هناك من يرى أنه سوف يستعيد عافيته فى حال تنفيذ الإصلاحات المالية ، وإذا كانت الحكومات أقل فسادًا . إلا أن البلاد التى حاولت أن تتماشى مع ذلك وجدت أن الإصلاحات لم تحسن الأمور . بل إن الاضطراب الاقتصادى ازداد سوءًا رغم الإصلاحات والقروض التى قدمها صندوق النقد الدولى ، ومع أن هناك محاولات لرسم صورة وردية للاقتصادات فى ظل رعاية صندوق النقد الدولى ، فإن الواقع يكذب هذا . فالناس فى تلك البلاد لا يزالون يعانون من البطالة ونقص الطعام وغيره من السلع . ولم تستعد أى من عملات البلاد التى تأثرت قوتها السابقة .

وحتى إذا استعادت عافيتها ، فليس هناك ما يضمن ألا يهاجمها تجار العملة والمغيرون على سوق الأسهم من جديد . وقد تعرض العديد من دول أمريكا اللاتينية كذلك للهجوم مرارًا مما كانت له نتائجه المؤلمة رغم إصلاحاتها . والحقيقة هى أن تجار العملة لا يقومون بالهجوم لأن الحكومات أو الأنظمة سيئة ، بل لأنهم يرون أن هناك فرصًا لتحقيق مكاسب مالية لأنفسهم . والدولة الفقيرة لا تتيح لهم هذه الفرصة ، ولكن الدولة متوسطة الدخل قد يكون لديها ما يكفى من المال الذى يحقق لهم عائدًا جيدًا إلا أنها لا تتمتع بالقوة

الكافية التى تمكنها من اتخاذ الإجراءات المضادة .

ولذلك فإن الادعاءات الخاصة بالحكومات السيئة ما هى إلا ذرائع . ويرى تجار العملة أن الأرباح التى تتحقق هى التى تؤثر على قرارهم بشن الهجوم على العملة . إنه باختصار ، الجشع .

ويقال إن الاتجار فى العملات يزيد عشرين مرة عن قيمة التجارة العالمية . ولكن ما الذى يمكن قوله بالنسبة للاتجار فى العملات ، رغم كونها أكبر من التجارة العالمية بعشرين مرة؟

على أقل تقدير نحن نعلم أن التجارة العالمية مفيدة من الناحية الاقتصادية لكل بلد . ففرص العمل توجد ، والصناعات تنتعش ، وتتولد وسائل النقل البرية والبحرية وكل أنواع الأعمال التجارية بسبب التجارة العالمية . وربما لا يكون هناك إنسان واحد فى العالم لا يكسب شيئًا من التجارة العالمية . ولذلك فمن المعقول أن نقبل أنه إذا زادت التجارة العالمية عشرين ضعفًا فسوف يغتنى العالم والناس جميعًا إلى حد كبير .

وفى المقابل نجد أن عدد من يستثمرون فى صناديق التغطية والبنوك صغير جدًا ؛ قد يكونون آلافًا مقابل سكان العالم البالغ عددهم ستة مليارات . وهؤلاء هم الأغنياء الذين يمكنهم العيش عيشة مريحة بدون الأرباح التى يجنونها من الاتجار فى العملات . وذلك فى مقابل ملايين العمال الفقراء الذين يفقدون وظائفهم ويتضورون جوعًا بسبب الاتجار فى العملات ، ناهيك عن ضياع ثروة الكثير من الدول النامية التى تبلغ مئات المليارات من الدولارات .

لم تكن هناك تعاملات كهذه فى العملات منذ عدة عقود ولم يكن اقتصاد العالم سيئًا . والواقع أن اقتصادات العالم كانت أكثر ازدهارًا حينذاك . وإذا لم تكن هناك تعاملات فى العملات الآن لن ينهار اقتصاد العالم . وقد لا يعانى أحد فى واقع الأمر .

لابد لنا من استبدال المال بغرض التجارة . إذ لا بد أن نقرر كم وحدة من عملة ما يساوى عدداً من عملة دولة أخرى ، وهو سعر الصرف . ولكن لسنا بحاجة إلى تجار العملات كى يقرروا السعر . يمكن استخدام العديد من المؤشرات ويمكن أن توافق الحكومات على سعر الصرف المعقول . قد يكون هذا صعبًا ، غير أنه ليس مستحيلاً .

هناك العديد من الآليات لتحديد أسعار الصرف التى يمكن للعقول الخصبة من الخبراء الاقتصاديين ورجال المال وضعها . ولا يمكن أن تتخلى حكومات الدول القوية عن أدوارها فى تحديد آلية سعر الصرف . وهى تدين إلى شعوبها وبلادها فى قبول مسئولية تحديد سعر الصرف .

والذريعة التى يقدمونها بأن التعامل فى العملات لا يمكن جعله شفافًا ذريعة مضحكة . فقد أدان المتعاملون فى العملات الحكومات لافتقادها الشفافية ، ومن ناحية أخرى لا يتسم هؤلاء الذين نصبوا أنفسهم مؤدبين للحكومات بالشفافية . ورغم تعاملهم فى مليارات وتريليونات الدولارات ، فنحن لا نعلم من هم ، وكيف يتعاملون ، وأين يتعاملون ، ومن يستثمر أمواله معهم . وفى حال فشلهم ، كما فشل نظام إدارة رأس المال طويل الأجل ، نعلم من هم ونعرف حجم تعاملاتهم .

ومن المفزع أن الصندوق الذى لديه ٤ مليارات دولار أمريكى يمكنه اقتراض حوالى تريليون دولار ٢٥٠ مرة . فمن المفترض أن البنوك تتصرف بحكمة . فهل هذا ما تعنيه البنوك بالحكمة؟ أليس من المفترض أن تشرف الحكومات على البنوك ، أم تراها تخلت عن هذا الدور أيضاً؟

وفى الوقت الذى لم يتخذ أى إجراء لوقف مثل هذه التصرفات غير الحكيمة من جانب البنوك ، أسرعت الحكومات الغنية باتخاذ خطوات لتقديم المساعدة لصناديق التغطية ، مستخدمة الأموال التى أودعها أشخاص عاديون فى البنوك . وتجرى مساعدة المستثمرين الأغنياء فى صناديق التغطية بالأموال التى تخص الفقراء . ومع ذلك تدين

الحكومات ذاتها أية مساعدة تقدم للشركات التى تخص الجمهور باستخدام الأموال العامة . إن التناقض وازدواج المعايير واضح وضوحًا لا يخفى على أحد .

إن الاقتصاد الماليزى ضئيل مقارنة باقتصاد العالم . وإذا لم يكن هناك وجود لماليزيا فلن ينهار اقتصاد العالم . ونحن لا يمكننا عمل أى شىء كى نؤثر على اقتصاد العالم تأثيراً عكسيًا أو غير ذلك . ذلك أننا لا قيمة لنا إلى حد كبير . ومن ثم فإن الغضب من قرار ماليزيا منع تجار العملات من التعامل فى الرينجت غير منطقى بالمرة .

نحن لم نضر أحدًا ، إلا المتعاملين فى العملات . وحتى هؤلاء كان ضررهم أقل ما يمكن لأن الرينجت ليس سوى شريحة صغيرة من التعاملات الضخمة التى تصل إلى تريليون دولار ويشارك فيها المتعاملون فى العملات . ولم يتأثر أحد سواهم من إعلان الحكومة أن الرينجت الموجود خارج ماليزيا لن يكون صالحًا للتداول ما لم يعد إلى البلاد بعد شهر من إعلان السياسة الجديدة . ويمكن لحائزى الرينجت فى الخارج الاستمرار فى حيازته داخل البلد الذى يمكنهم فيه تحقيق أرباح أو استثماره الاستثمار المربح .

غير ذلك ، لم تتأثر كل المعاملات التجارية بالإجراء الذى اتخذته الحكومة الماليزية . ولا بد من أن تدفع قيمة كل الصادرات والواردات بالعملات الأجنبية . ولا جديد فى هذا ، حيث إن كل الأجانب يحولون الرينجت إلى عملاتهم حين يتسلمون الثمن . أما الآن فليسوا مضطرين للتحويل حيث إن المستورد المحلى سوف يحول الرينجت محليًا كى يدفع ثمن وارداته . أما المصدرين الماليزيين فسوف يدفع لهم بالعملة الأجنبية التى يمكنهم تحويلها إلى رينجت داخل البلاد . ولم يحدث هذا الإجراء أية مشكلة . فالواقع أن التجارة الماليزية على ما هى عليه من نشاط . فخلال شهرين مما يسمى السيطرة على رأس المال سجلت ماليزيا فائضًا تجاريًا يزيد على ٦ مليارات رينجت .

ولا يستخدم غير الرينجت داخل البلاد . وسعر صرف الرينجت مقابل الدولار ثابت ، وهو ٣,٨٠ رينجت مقابل دولار واحد . ويستخدم سعر صرف الدولار مقابل

العملات الأخرى لتحديد سعر صرف الرينجت بالنسبة لهذه العملات . وبما أن أسعار الصرف هذه متحركة ، فإن سعر صرف الرينجت مقابل هذه العملات متحرك . ولكن بما أن ٧٠ بالمائة من التجارة الماليزية تتم بالدولار ، فإن تغير أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى لا يؤثر كثيراً على التجارة الماليزية .

وفى حال ضعف الدولار الأمريكى مقابل العملات الأخرى ، سوف يضعف الرينجت كذلك . ونحن الآن أضعف بمقدار ٧ بالمائة مقارنة بجيراننا . وهذا يجعلنا أكثر قدرة على التنافس . ونحن لا نريد تغيير سعر الصرف ما لم يكن أضعف بكثير أو أقوى بكثير من منافسينا . وبالتبادل ، سوف يضعف منافسونا عملاتهم أو يقوونها تبعًا لحاجاتهم التنافسية .

المرحلة التالية من السيطرة على العملة تتعلق بتدفق رأس المال قصير الأجل إلى داخل سوق الأسهم وخارجها . بمطالبة رأس المال المستثمر بالبقاء فى البلاد لمدة عام نأمل منع البيع على المكشوف . لن يعجب المضاربين هذا ، ولكن أقول من جديد : إن المحفظة الماليزية ضئيلة مقارنة بعملياتهم فى أنحاء العالم . ولذلك فهو لن يؤثر على عملياتهم الخاصة بكسب الأموال تأثيراً كبيراً .

وأنا أؤكد على صغر السوق الماليزية فقط لأنه يبدو أن الكثير من العقول الاقتصادية العظيمة تظن أننا أقدمنا على شىء يمكن أن يقضى على عملية التحرر الاقتصادى وعولمة النظام المالى العالمى . ليس فى إمكاننا ذلك . فنحن صغار جداً . لما لا يتركون ماليزيا فى حالها بما تتميز به من خواص . فإن كنا مخطئين فسوف ندفع ثمن خطئنا . وسوف نستحق العقاب . ولكن المجتمع الدولى سيكون قد تعلم شيئًا وستتحسن أحواله بسببه .

وسبب إبعاد ماليزيا الرينجت عن أيدى تجار العملة هو أننا نعتقد أنهم على قدر كبير من القوة وعدم المسئولية . إذ لا يهمهم إفلاس بلاد ومناطق ، ولا إفقار ملايين العمال والقضاء على اقتصادات بالكامل فى سبيل سعيهم لتحقيق الأرباح . لقد طلبنا من العالم

تنظيم تجارة العملة ولكنهم سخروا منا لعدم فهمنا نظام العالم المالى ، ولإنكارنا ، ولأساليبنا السفيهة ، ولبنائنا أعلى مبنى فى العالم ، وغيره وغيره .

والآن يبدأ العالم فى إدراك أن أنشطة المتعاملين فى العملات يمكن أن تؤثر عليهم تأثيرًا عكسيًا كذلك . وقد استلزم ذلك عمل بعض الدراسات . ومن تجربة الماضى نعلم أنهم سيستغرقون وقتًا طويلاً . وحين يتخذون قرارًا فمن المحتمل أن يكون فى مصلحتهم هم وحسب . ولا يمكن للدول النامية أن تأمل فى وجود نظام ينقذها وخاصة أنهم لن يشركوها فى صياغة ذلك النظام . ففى المرة الأخيرة التى قررت فيها مجموعة السبعة تصحيح عدم التوازن فى تجارتها مع اليابان ، أعادت تقدير قيمة الين ، مما أدى إلى الزيادة المفاجئة مما أدى إلى زيادة ديون الدول النامية مرتين ونصف . وهاهى مجموعة السبعة تتحدث عن استخدام صندوق النقد الدولى لكى تجعل الدول النامية تقبل شروطه ، أى شروط الدول المتقدمة .

ولا يمكن لماليزيا أن تنتظر هذه العملية ، بسبب تثاقل حركة القوى العظمى . فإن لم تر انهيارها أمام عينيها ـ وقد رأت ذلك حين فشلت إدارة رأس المال طويلة الأجل ـ فلن تفعل أى شىء . وحين يأتى الوقت الذى تتخذ فيه قرارًا ، تكون ماليزيا قد انتهت .

ولكنهم يحثوننا على تغيير قرارنا . فالبعض يقول إنه خطأ ، بينما يقول آخرون إننا حققنا هدفنا بالفعل وينبغى أن نعود الآن (حيث نرفع القيود التى فرضت على رأس المال فى سبتمبر عام ١٩٩٨) . إلا أننا مع الرأى الذى يقول إنه لا تزال هناك فوضى فى السوق المالية الدولية . وإن نحن عدنا [إلى السوق] فلن يكون هناك ضمان بأننا [أى الرينجت] لن نهاجم من جديد .

ومرة أخرى أود أن أؤكد على أننا لا نفعل ما يضر أى إنسان . ولذلك فلتتركونا لوسائلنا . وسوف نستحق العقاب إن نحن فشلنا .

سوف تظل القيود التى نفرضها على عملتنا ما دام العالم يرفض إحلال النظام فى

السوق المالية . هناك الكثير من التناقضات بين ما يقول العالم إنه يؤمن به وبين ما يفعله . ودائمًا يُطلب منا الالتزام بالقواعد والقوانين . وفى الوقت الراهن يؤمن العالم بالقوانين ، أى بالقواعد والتنظيمات التى تحكم تصرفات الجميع . إلا أنهم يطالبوننا بضرورة إلغاء القيود ووجوب ترك المال والتجارة لقوى السوق . فبأى الرأيين نأخذ؟

إن بيل جيتس رئيس مايكروسوفت من رجال السوق الحرة الحقيقيين ، حيث استغل نفوذه المالى الكبير فى بناء أعماله التجارية . إلا أن الحكومة الأمريكية تظن أنه غير عادل مع منافسيه . ونحن لا نرى فرقًا بين جيتس وتجار العملة . فلماذا تجب معاقبة مايكروسوفت على استغلالها لقوى السوق بينما لا يلقى المتعاملون فى السوق أى عقاب؟

فى التعامل فى العملات ، صناديق التغطية هى بيل جيتس أسواق المال الدولية . فهى تنافس البنوك المركزية الضعيفة فى الدول النامية . وليست لدى البنوك المركزية أية فرصة بالمرة ، وخاصة أمام القوة المالية المجمعة الخاصة بكل الصناديق والبنوك التى تقرضها المال . وإذا كان الأمر غير عادل وغير صحيح وغير قانونى أن يحتكر السوق ، فلماذا لا تعتبر أنشطة صناديق التغطية غير عادلة كذلك؟ وإذا كان لا بد من حماية منافسى جيتس ، ألا ينبغى أن نحمى كذلك ضحايا صناديق التغطية؟

لقد أعطيت وقتًا طويلاً للتعامل فى العملات . وأنتم بالطبع لستم متعاملين فى العملات . والواقع أنكم قد لا تتأثرون كثيراً بتجارة العملة . ولكن لن تتحقق الرفاهية لأحد ما لم يكبح جماح النشاط الذى يتسبب فى إفقار ربع العالم .وتؤمن ماليزيا بإنعاش جيرانها ، القريب منهم والبعيد . وليس ما يدفعها إلى ذلك هو البر والإحسان . بل إنه ما نحب تسميته بالمصلحة الذاتية المستنيرة . فحين تصبح ماليزيا مزدهرة بسبب الاستثمارات اليابانية ، نصبح سوقًا جيدة للسلع اليابانية . وبذلك تجنى اليابان فائدة مزدوجة من استثماراتها هنا .

ومن ناحية أخرى ، إذا تسببت فى إفقار بلد ما سوف تفقد سوقًا . وبذلك تزداد أنت

فقرًا . كان شرق آسيا سوقًا ضخمة لمنتجات أوروبا وأمريكا . والآن ضاع جزء كبير من هذه القدرة على الشراء . وسوف يقلل هذا من أرقام التجارة الخاصة بالدول الغنية . قد لا يصل بهم الأمر إلى الافتقار بنفس الحد ، إلا أنها لن تزدهر بالقدر الذى كانت عليه فى السابق .

واليوم نرى أن العالم كله يتأثر تأثرًا عكسيًا بالتعامل فى العملات . وإيقاف العالم من جديد على قدميه الاقتصاديتين مسألة فى منتهى الصعوبة . إذ ستستغرق وقتًا طويلاً . فالعالم الفقير ليس مفيدًا لمجتمع الأعمال التجارية . ومنطقة التعاون الآسيوى الپاسيفيكى الفقيرة إلى حد كبير لن تفيد اقتصادات الدول الآسيوية الپاسيفيكية أو سائر دول العالم .

إننا مندفعون نحو العولمة لمجرد أنه لم يعد بإمكاننا عزل أنفسنا عن بعضنا . وليس هناك شىء من الجودة بحيث لا يمكن استغلاله فى تحقيق ما هو سيئ . فالديمقراطية على سبيل المثال شىء جيد ، ولكن يبدو أن بعض الدول الديمقراطية عاجزة عن أن تجعل فيها حكومة قادرة على البقاء والنجاح . وكل ديانات العالم جيدة ، ولكن أتباعها يقاتلون ويقتتلون رغم حثهم على أن يكونوا أخوة . والعولمة كذلك جيدة ولكن من الممكن إساءة استغلالها ، وبدلاً من أن يعم الرخاء والازدهار العالم ، ينتشر الفقر ويزداد التفاوت بين الفقراء والأغنياء والاضطرابات الدولية والمدنية والثورات والتمرد والأزمات من كل الأنواع .

يمكن أن تخلق العولمة عالمًا أفضل ما لم نتعصب لها . فليس كل ما يتم باسم العولمة ستكون نتائجه طيبة . ويجب أن نحذر دائمًا النتائج العكسية ونستعد لاتخاذ الإجراءات التصحيحية أو حتى إلغاء بعض اتجاهات العولمة لضمان عدم حدوث النتائج العكسية لنا .

وقد تتوافق المضاربة فى العملات والتدفق السريع لرأس المال الاستثمارى إلى داخل البلاد وخروجًا منها مع العولمة . غير أننا رأينا مقدار الضرر الذى يمكن أن تلحقه باقتصادات الدول النامية . وحين نرى هذه الأشياء ، لا بد من أن نكون مستعدين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية لوقف العملية . وليس النظام هو ما يجب علينا التمسك به وتأييده . فالعبرة بالنتائج . فإذا كانت النتائج طيبة ، من كل النواحى ، فلنقبل تجليات العولمة التى تختص

بها . أما إذا كانت النتائج سيئة ـ وهى كذلك فى حالة التعامل فى العملات ـ فينبغى علينا بحث النظام من جديد وأن نكون مستعدين لتخليص النظام من ذلك .

من المؤكد أننا لم ندر ظهورنا للعولمة . ولا بد من أن نسير بحذر معها . وفيما يتعلق بهذا الموضوع ، لم تحرز دول المجموعة الاقتصادية لمنطقة آسيا الباسيفيكية (APEC) أو سائر دول العالم ، قدرًا متساويًا من التقدم . ولذلك فإن أى تنافس بينها لن يكون تنافسًا نزيهًا حتى ولو كانت الملاعب مستوية . لا بد من منح الامتيازات بحيث يمكن تعويض نقاط الضعف . وحين يشعر بلد من البلدان أو اقتصاد من الاقتصادات أنه لن تغلبه قوة المنافسة الضخمة ، وحين يعترف بنقطة ضعف اقتصاد ما وتعويضها ، حينئذ ستكون هناك ثقة واستعداد للانفتاح . وساعتها يمكن أن يحدث النمو ويصبح التجديد ممكناً . لا ينبغى لنا رفض العولمة . فهى آتية . ولا بد من أن تأتى إلى هذا العالم الآخذ فى الانكماش . ولكن الكبار والأقوياء يمكنهم أن يكونوا كرماء وقلوبهم كبيرة ويمنحوا الصغار والضعفاء الوقت والمساحة كى يستعدوا لعمل التعديلات .

ليس الهدم الخلاق هو الحل . فبإمكاننا البناء على ما هو لدينا بدلاً من الهدم وانتظار خروج طائر العنقاء من الرماد . فقد لا يخرج أبدًا ، وقد يطول انتظار خروجه .

ودول آسيا المطلة على المحيط الهادى جزء لا يتجزأ من المجتمع العالمى . وهو يمكن أن يكون نموذجًا لتجديد القرية الكونية . فنحن نعيش أوقاتًا صعبة وبحاجة إلى دروس أصحاب الخبرة . ويمكن لأعضاء التعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى فى شرق آسيا تقديم الخبرة ويمكننا جميعًا وضع الصيغة الصحيحة لاستعادة الثقة وتجديد النمو والتعامل مع العولمة بطريقة أفضل .

التَّنْمِيَةُ الإِفْرِيقِيَّةُ *

إننا نقترب بسرعة من ألفية جديدة ، وعصر جديد يبشر بأنه سيكون شديد الاختلاف عن سابقيه . ومن المؤكد أن الألفية الجديدة لن تشهد تغيرات وحسب ، بل سرعة فى التغيير سوف تجعلنا نلهث بالفعل . وقد تكون التغيرات نتيجة للتكنولوجيا ، ولكنها ستكون كذلك نتيجة للأفكار الاجتماعية والفلسفية الجديدة ، والمعتقدات والقيم الجديدة .

ويتطلب التغيير تعديلات من جانب الجميع . وسوف يكيف البعض نفسه بشكل جيد ويستفيد من التغيير . بينما لن يتمكن البعض الآخر من تكييف نفسه تكييفًا جيدًا وربما يفشل تمامًا فى ذلك . وحين يفشل فشلاً تامًا أو جزئيًا سيتعين عليه دفع الثمن فى صورة تخلف وبؤس .

وأمامنا الآن صورة مبدئية عن الأشياء التى سوف تحدث .

فى القرن التاسع عشر شهدنا تقدمًا فى تحويل الاقتصاد الزراعى إلى اقتصاد صناعى . وانتهز كبار الإقطاعيين الفرص الصناعية لاستغلال أقنانهم السابقين . فقد كانت ظروف العمل فى أوروبا غير إنسانية ومهينة . إذ كان همُّ رجال الصناعة الوحيد هو زيادة أرباحهم .

ومع بداية القرن العشرين كانت الأمور قد أوشكت على الغليان . فقد ازداد سخط العمال . ورغم الإجراءات القمعية التى اتخذتها الحكومات الديمقراطية ، شكّل العمال النقابات واتخذوا إجراءً صناعيًا للمطالبة بأجور وظروف عمل أفضل .

وفى الوقت ذاته بدأ بعض علماء الاجتماع إعادة النظر فى النظام الاقتصادى والاجتماعى السائد وقتها . وفى رفض عنيف للنظام الرأسمالى ، روجوا لنظرياتهم الاشتراكية والشيوعية . وقد أصروا على ضرورة وقف استغلال العمال ، من خلال الثورة

* كلمة ألقيت فى مؤتمر طوكيو الدولى للتنمية الأفريقية فى طوكيو باليابان فى ١٩ أكتوبر عام ١٩٩٨ .

العنيفة إذا استدعى الأمر . وكانت الثورة الروسية فى عام ١٩١٧ تجسيدًا للعقيدة الشيوعية الخاصة بالاستيلاء على الثروة وتصفية الرأسماليين .

وقد قُدم وجه أكثر مودة من وجوه الرأسمالية ، وهو الوجه الذى يلبى مطالب الطبقة العاملة . إذ سُمح للعمال بتشكيل أحزاب سياسية تنافس فى الانتخابات . وظهرت حكومات اشتراكية كبدائل للشيوعية .

وانتهت الحرب العالمية الثانية وقد انقسم العالم إلى كتلتين ، الرأسماليون والاشتراكيون فى جانب والشيوعيون فى الجانب الآخر . وأدى انهيار الإمبراطوريات الغربية إلى ظهور العديد من الدول المستقلة فى آسيا وأفريقيا التى لم تكن قد أعدت الإعداد الجيد للاستقلال .

ويدأ الكفاح من أجل كسب عقول وتأييد الدول غير المنحازة التى استقلت حديثًا . وظلت الدول المستقلة حديثًا تنعم لبعض الوقت بخطبة كل من الطرفين لودها . ولكن ما يؤسف له أن الكتلة الشيوعية اليسارية انهارت . واختفت الحاجة إلى إحباط الشيوعيين عن طريق إرضاء رغبات الدول المستقلة المحايدة . والآن ليس لهذه الدول أى خيار سوى الخضوع للرأسماليين الغربيين . فلا بد أن تقبل الآن الأيديولوچيا الوحيدة ، وهى الرأسمالية فى أسوأ صورها .

ويصر الرأسماليون الجدد على حقهم فى التوجه حيثما شاءوا وتشكيل الحكومات على الصورة الخاصة بهم . ولا ينبغى لأحد أن يعترض سبيل تدفق رأس المال عبر الحدود . ومن يعارض حرية هذا التدفق لا بد من وصمه بالهرطقة .

والحق يقال إن حرية تدفق رأس المال يمكن أن تؤدى إلى إثراء الدول النامية . ولذلك ترحب دول فقيرة كثيرة برأس المال الأجنبى فى صورة استثمارات أجنبية مباشرة . والواقع أنه يبدو أن الدول الفقيرة تزدهر بزيادة تدفق رأس المال الأجنبى إليها .

وما لم تدركه الدول النامية هو أن رأس المال يمكن أن يتدفق كذلك للخارج بحرية ويسرعة . وحين يحدث هذا يمكن أن تختفى الثروة بين عشية وضحاها . ومع اقتراب القرن العشرين من نهايته اختفى وجه الرأسمالية الودود . فقد أدى انخفاض قيمة العملات وأسعار الأسهم فى الوقت الذى سحب فيه رأس المال بسرعة للخارج إلى تدمير ثروة الكثير من الدول النامية تدميراً يكاد يكون كاملاً . وإلى جانب الاقتصاد المنهار اختفى الاستقرار السياسى والرفاهية الاجتماعية التى كان الناس ينعمون بهما فى تلك البلاد .

وكنتيجة للهجمات التى تعرضت لها العملات وأسواق الأوراق المالية فى دول شرق آسيا التى كانت غنية من قبل ، نرى الآن الفقر والكساد وقد انتشرا انتشاراً كبيراً . وبينما كانت هناك فيما مضى ثروة ووفرة ، وبينما كان هناك فيما مضى استقرار سياسى واجتماعى ، نرى اليوم أقصى قدر من الحرمان والاضطراب والارتباك التام . والحكومات التى كانت تخطط فى السابق لمعجزات التنمية الاقتصادية يُطاح بها وتُستبدل بها حكومات ليست بأفضل منها .

ومع ذلك لا يزالون يهللون للرأسمالية وحرية تدفق رأس المال وإلغاء القيود والعولمة باعتبارها الدين الجديد ، والأيديولوچيا الجديدة ، والأيديولوچيا الوحيدة بالنسبة للعالم أجمع . وإن شككت فيها سوف توصم بالهرطقة . وإذا كانت الديمقراطية ستقف فى سبيلها فلابد من إزاحتها . ولذلك يجب على الحكومات التى انتخبت انتخابًا صحيحًا أن تسمح لنفسها بأن تؤدبها قوى السوق ، أى الأغنياء بملياراتهم التى تستثمر فى الصناديق التى تشارك فى الاتجار فى العملات والغارات التى تشن على أسواق الأوراق المالية .

هذا هو عالم الألفية الجديدة . ولا بد للدول النامية من الانتباه لهذا . وما لم ننتبه ، وما لم نأخذ مهمة تنمية بلادنا مأخذ الجد ، فإننا قد نعود مستعمرات من جديد .

يشتهر شرق آسيا بالمعجزات الاقتصادية التى يفترض أننا حققناها . والواقع أنها لم تكن معجزات . لقد كانت مجرد نتيجة للعمل الجاد وللنظام الذى هو شىء يمكن لأى

إنسان اكتسابه وممارسته ، سواء أكان آسيويًا أم أوروبيًا أم أفريقيًا . والجزء الأكثر صعوبة هو اكتساب هذه السمات وممارستها ، التى تصادف وصفها على أنها جزء من القيم الآسيوية . وواقع الأمر أن الأوروبيين كانت لديهم هذه القيم كذلك حين كانوا فى سبيلهم للارتقاء . وبذلك فهى سمات عالمية يمكن لأى إنسان تنميتها .

وأظن أنه ينبغى على الآسيويين إشراك الآخرين فى تجربتهم كى يتمتع الجميع بالنمو والتنمية . فتجربتنا قريبة جداً ولا تزال حاضرة فى أذهاننا . وينبغى أن نكون قادرين على نقلها بسهولة كبيرة .

دام اضطراب ما بعد الاستقلال فى أفريقيا أكثر قليلاً من آسيا . كان الأيديولوچيون الاشتراكيون يعيقون رؤى من تولوا السلطة عقب استقلال أفريقيا . وقد انتهت هذه الفترة . وفى كل أنحاء أفريقيا هناك رغبة شديدة فى إعطاء الناس نوع الحياة التى يستحقونها باعتبارهم مستقلين . الرغبة موجودة ، غير أنه لا وجود للمهارات والوسائل .

وهذا هو السبب فى أن الوقت قد حان لأن تمد الدول الآسيوية كاليابان وإلى حد ما ماليزيا يد العون . ولن يكلف هذا الآسيويين كثيراً ، وسوف يرد لهم فى النهاية بوفرة .

وحين جاء اليابانيون إلى ماليزيا للاستثمار لم يستفيدوا من ذلك وحسب ، بل إنهم ساعدوا الماليزيين كذلك على الازدهار . ومكافأة على ذلك صارت ماليزيا سوقًا جيدا للسلع اليابانية . ولذلك فإن فائدة مد يد العون لتنمية الدول فائدة مزدوجة . كما أن الفوائد متبادلة . إنها بحق مشروع الكل فيه رابح .

فى الأيام الأولى التالية للاستقلال حين كان هدف المانحين هو الولاء السياسى وليس الرفاهية الاقتصادية ، كان معظم المساعدات فى صورة منح وقروض لمشروعات لم تكن الدول المعنية بحاجة إليها . ونتيجة ذلك أن هذه الدول تعانى فى الوقت الراهن من الديون الضخمة مما يجعل دخلها يتجه نحو تسديد الديون . ولذلك فالأسلوب الشرق آسيوى

نموذج أفضل .

وإذا كان لدول أفريقيا أن تنمو بالطريقة التى نمت بها دول شرق آسيا ، فلا بد من أن تكون الاستراتيجية واحدة . صحيح أنه يبدو أن دول شرق آسيا أخفقت مؤخراً ، ولكن هذا لا يرجع إلى الأسلوب الآسيوى الصحيح . إن الإخفاق يعود إلى شىء خفى . فالتعامل فى العملات والغارات التى شنت على سوق الأوراق المالية ليس غلطة الآسيويين أو أسلوبهم أو نسق قيمهم . وأية دولة تتعرض لهذه الهجمات التدميرية سوف تخفق . فقد أخفقت دول أمريكا اللاتينية وكذلك روسيا . بل لقد اتضح مؤخراً أنه حتى الدول الغربية الغنية معرضة لمثل هذه الهجمات .

وبذلك فإن تبنى الأسلوب الآسيوى والمقاربة الآسيوية للتنمية لا تزال استراتيجية جيدة . كما أن هناك الكثير الذى يجب تعلمه من نقاط الضعف الآسيوية كذلك . ومع أن نقاط الضعف هذه ، مثل الفساد ، ليست مقصورة على آسيا ، فهناك الكثير الذى يمكن اكتسابه من تحاشيها .

وبينما ينبغى تحاشى الرأسمالية بنمطها الأوروبى ، لا بد من أن نتذكر أن الأوروبيين لديهم كذلك الكثير الذى يمكنهم الإسهام به . وبالإضافة إلى ذلك لا يتردد الأوروبيون أنفسهم فى العمل مع الأفارقة ومن أجلهم . فعلى سبيل المثال أعربت فرنسا عن استعدادها للعمل بصورة وثيقة مع اليابان وماليزيا فى مساعدة أفريقيا على النمو . والواقع أن الدول الثلاث بدأت تعاونًا ثلاثيًا لمساعدة إفريقيا .

إن المبادرة الثلاثية ، التى تقوم على امتلاك الدول الإفريقية لتنميتها وتحقيق الهدف الشامل الخاص ببناء علاقة شراكة وليس علاقة مانح ومتلق مع الدول الأفريقية ، أسلوب فريد تأمل من خلاله ثلاث دول الإسهام وبطريقة معقولة فى تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية .

إنى على يقين من أن اليابان وفرنسا لديهما رغبة مخلصة فى مساعدة أفريقيا على النمو والازدهار . وكما أفادت اليابان من رخاء ماليزيا ، سوف تفيد اليابان وفرنسا أكثر وأكثر من التنمية والرخاء فى أفريقيا . فأفريقيا بطبيعتها غنية . ذلك أن مواردها ضخمة . والواقع أن هذه الموارد هى التى اجتذبت الأوروبيين فى الماضى .

وقد صارت أجزاء من أفريقيا أكثر سلامًا . والحكومات أكثر اهتمامًا بتنمية بلادها وبرفاهية شعبها . ولكنها مكبلة بسبب فقر بلادها والافتقار إلى التجربة والخبرة .

واليابان وفرنسا وحتى ماليزيا فى وضع يسمح لها بمساعدة الأفارقة فى التغلب على مواطن الضعف لديهم . ويمكنها المساعدة فى إقامة صناعات تخلق فرص العمل . فالأفارقة على قدر كبير من المهارة . ومع قليل من التوجيه يمكن تحويل المهارات الأساسية إلى مهارات صناعية . وينبغى أن تفلح الصناعات فى أفريقيا كما أفلحت فى دول آسيا ، بما فى ذلك جنوب شرق آسيا .

ضاع من دول أفريقيا نصف قرن تقريبًا . وحاولت ماليزيا بصورة بسيطة أن تكون معينة . ولكننا دولة نامية ذات موارد محدودة . وإنى على يقين من أنه حين تتعاون معنا اليابان وفرنسا يمكننا تعويض الوقت الذى ضاع .

ويحظى اهتمام اليابان الحديث نسبيًا برفاهية أفريقيا بأكبر ترحيب . وسوف يفيد الأفارقة والآسيويون وكذلك الأوروبيون من استقرار الأوضاع والرفاهية فى أفريقيا نتيجة للجهود التعاونية للقارات الثلاث . وآمل أن يساعد هذا المؤتمر الخاص بالتنمية الأفريقية الجميع فى تركيز الانتباه على أفريقيا . وسوف نكسب الكثير ولن نخسر شيئًا بإنعاش أفريقيا ، تلك الجارة القريبة فى العالم الآخذ فى الانكماش .

والآن يدخل مطالب جديد ميدان الحكم . ففى عالم يزداد انشغالاً بالثروة الاقتصادية بحيث يستبعد الرفاهية السياسية والاجتماعية ، طالبت «قوى السوق» بدور مهيمن فى الحكم . إن «قوى السوق» تطالب الآن ببجاحة بأن يكون لها الحق حتى فى تأديب الحكومات . ومن غير الطبيعى أن يكون همُّ قوى السوق تحقيق أكبر قدر من الأرباح لنفسها على حساب كل ما عداها .

تعرف الحكومات على الدوام أن هناك حاجة لخلق بيئة ملائمة لممارسة الأعمال التجارية والحفاظ عليها . وعلى أى الأحوال فإن جزءاً كبيراً من إيرادات الحكومة يأتى من أنشطة الأعمال التجارية وأرباحها . إلا أنه يجب على الحكومات كذلك الاهتمام بحاجات المجتمع والمسئوليات السياسية ولا بد من أن تستجيب لها . ولا تهتم الأعمال التجارية اهتمامًا كبيراً بالحاجات الاجتماعية والسياسية . فهى ترى أن الحكومات موجودة لوقف كل من السياسة والمجتمع عند حده بينما تحقق المكاسب المالية لنفسها .

فما قوى السوق؟ بتحديد شديد ، ينبغى اعتبار كل المستهلكين وكل من يشاركون فى الأعمال التجارية ، كبيرها وصغيرها ، جزءاً من قوى السوق . إلا أن قوى السوق فيما مضى كانت تعنى فقط الرأسماليين الذين يستثمرون أموالهم فى الأسهم والتعامل فى العملات . وقد أصبحوا قوى سوق محددة لإمكانهم التأثير بصورة ضخمة على أداء اقتصادات البلاد .

الذى جعل ذلك ممكنًا هو الاتصال الفورى وقدرة الأموال على الانتقال عبر الحدود . وقد دعت قوى السوق إلى دعم حرية تدفق رأس المال غير المحدود عبر الحدود كى يمكن استثمارها وزيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن . وهى تصر على أن هذا هو جوهر التجارة الحرة . فبدون حرية تدفق رأس المال عبر الحدود لن تكون هناك تجارة حرة .

وقد حث احتمال تدفق رأس المال بصورة كبيرة ليساهم فى النمو السريع لاقتصاد بلد من البلدان على قبول الدول النامية لما تسمى بالسوق الحرة . فيمكن للدول الفقيرة أن تنمو

وتصبح غنية خلال فترة زمنية قصيرة عن طريق السماح لرأس المال بالدخول والاستثمار فى الأسهم والسندات ، بدلاً من إقامة المنشآت الإنتاجية التى يمكن أن تستفيد من الميزة التنافسية الخاصة بالعمالة الرخيصة ومستوى المعيشة المنخفض . ولكى تزيد هذه البلاد من جاذبيتها كمراكز استثمار أقرت قابلية تحويل عملاتها بلا أية قيود ، أى الخضوع لآلية سعر الصرف التى لم تعد تسيطر عليها الحكومات .

حققت تلك الاستراتيجيات المعجزات لفترة من الزمن . وفجأة بدأت الدول الفقيرة تنمو بمعدلات غير مسبوقة . وبلغت أسعار الأسهم مستويات لا علاقة لها بأصول الأعمال التجارية أو أدائها . وقويت العملات مع انتعاش الاقتصادات . وحاصرت البنوك الدولية الحكومات والأعمال التجارية بعروض من القروض الجذابة الضخمة لتمويل كل شىء تحت الشمس .

وفجأة حدث بعد ذلك أن قوى السوق «فقدت الثقة» فى حكومات تلك البلاد وأهلها . فقد اتهمت الحكومات بضعف قدرتها على الحكم والافتقار إلى الشفافية والفساد والمحسوبية والمحاباة . وبعد أن أعلنت أن عليها تأديب تلك الحكومات وتغيير أساليبها فى إدارة الأعمال التجارية ، سحبت رأس المال الذى كانت تستثمره وأخذت تبيع عملات تلك البلاد كى تخفض قيمتها .

ونتيجة تدفق رأس المال الضخم هذا إلى الخارج وتخفيض قيمة العملات هو إفقار هذه البلاد التى كانت مزدهرة فى يوم من الأيام . فقد طُرد الملايين من أعمالهم ، وعمت البلاد القلاقل الاجتماعية والسياسية ، وهُددت الحكومات بأن يطاح بها .

واليوم ترغب قوى السوق فى فرض نظام الحكم والإدارة الاقتصادية التى تمكنها من زيادة أرباحها إلى أقصى حد ممكن بدون قيد بغض النظر عما تدفعه شرائح المجتمع الأخرى من ثمن لذلك . وهى تؤكد على أن يكون للحكومة أقل دور ممكن فى إدارة الاقتصاد ، وهو ما يعنى الأنشطة المالية والتجارية . ولكن يجب على الحكومات تنظيم الأنشطة الأخرى

وتقييدها .

وهكذا فإنه حين تمارس الشركات الآسيوية الضخمة التوظيف مدى الحياة ، بحيث تحرر الحكومة من تقديم شبكات السلامة الاجتماعية لأمور العمل غير المأمونة ، تطالب «قوى السوق» بضرورة وضع الحكومات لشبكات السلامة كى يمكن فصل العمال بحرية . وعلى سبيل المثال تجد اليابان فى الوقت الراهن صعوبة فى الإبقاء على نظام التوظيف مدى الحياة الذى كانت البلاد تفخر به في يوم من الأيام . وفى حالة رفض الحكومة لإلغاء التوظيف مدى الحياة ، فإن قوى السوق (أى المتعاملين فى العملات والمضاربين فى الأسهم) قد تهاجم الاقتصاد فى أى وقت وتخفض قيمة العملة وتجعل أسعار الأسهم تهبط هبوطًا شديدًا . والمقصود من تلك الهجمات هو تأديب الحكومة بحيث تقبل صاغرة نظامًا جديدًا يسهل فيه فصل العاملين .

وفى آسيا ، يأتى جزء كبير من رأس المال من معدلات المدخرات العالية . وهذا يرفع نسبة القروض إلى رأس المال فى الأعمال التجارية . ويصبح التوسع والنمو أسرع بصورة خاصة حين اللجوء إلى القروض الخارجية . وهذه القروض يمكن تسديدها شريطة أن يكون سعر الصرف مستقرًا . إلا أنه فى حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تزداد تكلفة السداد بالعملة المحلية .

ولمعرفة المتعاملين فى العملات لهذه الحقيقة فإنهم يتعمدون خفض قيمة العملة المحلية بذريعة فقدان الثقة فى الاقتصاد بسبب الديون الخارجية الكثيرة . وبالطبع يكون أثر خفض قيمة العملة هو جعل القروض التى كان تسديدها ممكنًا من قبل غير قابلة للسداد فى الوقت الراهن . وفى هذه الحالة تصبح الحكومات والأعمال التجارية التى اقترضت العملات الأجنبية عاجزة عن دفع فوائد القروض وتسديدها . وهنا يزعم المتعاملون فى العملات أنهم كانوا محقين فى فقدهم الثقة فى اقتصاد تلك البلاد . ولا يشغل بالهم أن ما فعلوه لخفض قيمة العملات هو الذى جعل تسديد القروض صعبًا . فقد حققوا أرباحهم

بالفعل من العملية . وهم لم يخططوا لذلك ، أو هكذا يدعون . ولكن سواء أخططوا أم لم يخططوا فإن عملهم يترك ذيلاً من الكوارث التى تحتاج إلى عشرات السنين للتغلب عليها مع كفاءة الإصلاحات .

شئنا أم أبينا ، تعد المنظمات المتعدية للقومية والمنظمات غير الحكومية وقوى السوق جزءًا لا مهرب منه فى حكم أى بلد . وقوى السوق على وجه الخصوص لا «قلب» لها ، ولا تأبه بمصير الرجل العادى والمرأة العادية . ولا بد من أن تكيف الآلة الإدارية نفسها مع قلة ما لديها من سلطة الحكم ، وهو ما يقلل بدوره من فاعليتها . والسؤال المطروح هو هل يمكن للحكومات فى الوقت الراهن التكيف مع هذه البيئة الجديدة التى تقل فيها سيطرة الحكومة وتزداد الإدارة الذاتية العامة؟

التنظيم الذاتى فكرة جذابة . وهناك من يحاولون بقوة إثبات أن الاقتصاد الكونى الآن ينبغى أن يكون ذاتى التنظيم بالكامل ، وهم يقولون : إنه السبيل الوحيد لزيادة الكفاءة ، وهو ما سيؤدى بدوره إلى زيادة الثروة وتحسين مستويات المعيشة . ولكن المؤسف أن العالم ليس بهذه البساطة ، وليس الناس بهذا القدر من الإيثار . فالواقع أنه سيكون مجتمعًا مدهشًا إذا ما منع كل فرد من أفراده من عمل ما هو خطأ . ومما يؤسف له فى ذلك توقع أكثر مما يجب من مجرد بشر . كما أنه لا يمكن لأى إنسان أن يقرر ما هو صواب وما هو خطأ ؛ فما يبدو صوابًا لشخص قد يبدو خطأ لغيره . والواقع أن ممارسة الشخص لحقه تصطدم بحقوق الآخرين وتلغيها . وما لم يكن هناك لاعب لديه القدرة على اتخاذ القرار وإصدار الحكم والتنفيذ ، فإن المجتمع ذاتى التنظيم (أو الاقتصاد الكونى ذاتى التنظيم) مقدر له أن يعيش فى صراع واضطراب أبديين ، إن لم تكن فوضى تامة .

وبذلك يحتاج المجتمع إلى مؤسسة تنظيمية تملك السلطة اللازمة . وتقول الحكمة الحالية فى صورة علم السياسة الأساسى : إنه داخل الأمة الواحدة على الأقل ، يمكن فقط للمؤسسة التى تختارها الأغلبية أن تحكم حكمًا نزيهًا . ولضمان عدم إساءة استغلال

السلطة ، لا بد من إيجاد نظام للضوابط والتوازنات ؛ وفى الديمقراطية التقليدية تتوفر آليات الأمان هذه من خلال الفصل بين أدوار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية . وإذا كنا نؤمن بصوت الشعب ، أو على الأقل غالبية الشعب ، فينبغى أن تكون للمؤسسة المنتخبة الكلمة الأخيرة بشأن أى اختلاف . إلا أن الكلمة الأخيرة قد تظل بيد أى من السلطتين الأخريين حسب القوة النسبية للمؤسسة المنتخبة .

ومن الواضح أن الضوابط والتوازنات فى أية ديمقراطية ليست كاملة ، ورغم ذلك تظل هناك درجة عالية من الشرعية والترتيب فى هذا النظام . ولكن حين تدخل فى عملية الحكم قوى أخرى (مثل المنظمات غير الحكومية وقوى السوق) فإننا نبتعد كثيرًا عن حدود علم السياسة الراسخة الواضحة وضوحًا نسبيًا .

هذه القوة تكاد تعمل بالكامل من أجل مصالحها الضيقة وتبعًا لمفاهيمها ، وفى هذه الحالة سوف تهدد الفوضى والظلم المجتمع أكثر وأكثر . ومن المؤكد أنه حين قررت ما تسمى «قوى السوق» تأديب حكومات شرق آسيا عن طريق إفقارها وإفقار الملايين من أهلها ، لم يكن فى ذلك خدمة لقضية العدل وحقوق الإنسان . ومع ذلك فإن من يدافعون عن نموذج السوق الحرة يصرون على أن عقوبة تلك الحكومات من خلال شعوبها لها ما يبررها إلى حد ما لأنه ستكون هناك فى النهاية سوق حرة وحرية مطلقة للرأسماليين كى يحققوا أكبر مكاسب مالية ممكنة لأنفسهم . والواقع أن البندول ابتعد كثيرًا فى أحد الاتجاهين . فبينما كان العمال فيما مضى (طبقًا للنظرية الماركسية على سبيل المثال) لا يخطئون ، فإن الرأسماليين الآن لا يمكن أن يخطئوا . لقد استعيض عن الإجراءات الصناعية بسحب رؤوس الأموال كأداة ترهيب اقتصادية . وكما هو الحال دائمًا ، سوف يدفع الأبرياء الثمن .

هذا هو السيناريو الذى نشهده الآن . وسوف يصف الآخرون هذا السيناريو وصفًا مختلفًا ، بل إن البعض سوف يمجد دور قوى السوق فى تأديب الحكومات ، ولكن تظل الحقيقة هى أن غزو قوى السوق للحكم تسبب فى بؤس لا يوصف لملايين الناس فى بلدان

كثيرة .

مهما كانت الأفكار الجديدة بشأن الحكم ، لا يمكن أن نفترض أن الحكومات والإدارة أشياء من الماضى . قد تكون هناك ضرورة لإجراء الجهات الإدارية لبعض التعديلات ، إلا أنه يظل لديها دورا تؤديه . ولا بد أن تحقق المجتمعات التنمية المستدامة لتعزيز رفاهية حتى أشد أفرادها فقراً ، وهى مهمة من المستحيل تحقيقها بدون شىء من طرق البحث والتخطيط المنظم . حتى الاحتجاجات لا بد من التعامل معها بطريقة منظمة . وهذا أمر يتوقعه المحتجون . ولا بد من أن تكون هناك آلة إدارية للتعامل مع القوى الجديدة فى المجتمع الإنسانى . ففى العالم المضطرب الذى يمكن فيه لأى إنسان المشاركة فى حكم البلاد ، لا بد من الحفاظ على آلة الإدارة فى حالة صالحة للعمل ولا بد من زيادة مرونتها كى يمكنها التعامل مع كل احتمال .

إن ماليزيا تعيش أسوأ انحدار اقتصادى لها ، حيث بلغ معدل الانكماش حوالى ٧ بالمائة فى الربع الثانى من عام ١٩٩٨ إلا أننا لا زلنا مستقرين سياسيًا ولا تزال أحوال سكاننا متعددى الأجناس تسير سيراً حسنًا . ورغم رفض استدعاء صندوق النقد الدولى لتولى الأمور ، لا نزال أحسن حالاً من الدول الأخرى التى تتعرض لهجوم من المتعاملين فى العملات والمغيرين على البورصة . ونحن نحاول معالجة الاضطراب المالى والاقتصادى بأنفسنا ، وهى الممارسة التى لا تشارك فيها الحكومة المنتخبة وحدها ، بل كذلك الإدارة والجمهور .

ومن الواضح أن من يشوهون سمعتنا يصيبهم الإحباط فى كل خطوة نقطعها نحو إحياء الاقتصاد . ولذلك فحين قررنا إعادة تأهيل بنوكنا وأعمالنا التجارية من خلال إعادة الرسملة وإلغاء الديون الميتة ، خفضت وكالات التقييم الأجنبية تقديرات مركزنا الائتمانى كى تمنعنا من اقتراض الأموال اللازمة .

لقد خسرنا أكثر من ٦٠ مليار دولار من إجمالى ناتجنا القومى بسبب خفض قيمة

العملة وحوالى ٥٠٠ مليار دولار من سوق الأوراق المالية . وتعانى شركاتنا وبنوكنا من المشاكل . وسوف تنخفض إيرادات الحكومة انخفاضًا كبيرًا .

هذا هو السيناريو فى ماليزيا الآن . ونحن نحاول إدارة اقتصاد يعانى من أزمة شديدة . وسواء فشلنا أم كتب لنا النجاح ، فسوف نقدم دروسًا فى الحكم للجميع . ونأمل أن تستفيدوا بوصفكم مديرين من تجربتنا . فما حدث لنا يمكن أن يحدث لأى بلد . وإذا استطعنا أن نقدم لكم ـ بأية طريقة من الطرق ـ فهمنا العميق لاستغلال قوى السوق الرأسمالية الغنية للفقراء وكيفية نجاحنا أو فشلنا فى التصدى لها ، فسوف يكون هناك على الأقل بعض العائد مما يسمى "الهدم الخلاق» لاقتصادنا .

ما حالة الحكم فى الوقت الراهن؟ إنها باختصار حالة "تتسم بالفوضى» . فقد أجبرت الحكومات على التخلى عن جزء كبير من نفوذها . ويبدو أن دورها فى حكم البلاد قد تقلص . إذ انتقص اللاعبون الجدد من نفوذ الحكومات وسلطتها ، وما رأينا قوى السوق تفعله مؤخرًا ليس له علاقة كبيرة برؤى آدم سميث . ومن المؤكد أننا لم نشهد خلق «الوفرة الكونية التى تصل إلى أدنى مستويات البشر» التى تحدث عنها سميث ، بل ما شهدناه هو العكس تمامًا . فى الوقت الراهن تقوم المنظمات غير الحكومية و«قوى السوق» بأدوار بارزة وإن لم تكن بناءة دائمًا .

ولكن حتى فى حال إجبارنا على اقتسام الحكم ، فإن علينا مواجهة عصر الإلكترونيات . وينبغى أن تجعل تكنولوجيا المعلومات الحكومات أفضل علمًا وأكثر فاعلية . ومما يؤسف له أن المعلومات الأوضح من اللازم الآن يمكن أن تضلل الحكومات بقدر ما تساعدها على اتخاذ قرارات تعتمد على المعلومات . ومنذ فترة قريبة فى كوالالمبور وضع شخص ما على شبكة الإنترنت تقريرًا يفيد بأن عمالاً أجانب مسلحين سيقومون بأحداث شغب . عمت المدينة حالة من الفزع ، حيث أفرغ الناس أرفف محال السوبر ماركت وكادت الأعمال التجارية أن تتوقف . وضاعت ملايين الدولارات قبل أن تنجح الحكومة فى تهدئة الناس وكشف الغرض الخبيث من رسالة الإنترنت .

ويطبيعة الحال فإن كل أنواع المعلومات الزائفة عن الأفراد والقيادات والحكومات وأسواق الأوراق المالية تنشر الآن بحرية على الجميع عن طريق الوصول إلى الإنترنت . وبهذا تصبح مدارك الجميع وقراراتهم مشوهة . وهنا نرى أن المعلومات الأكثر والأسرع ليست بالضرورة أمرًا طيبًا .

نحن نريد استخدام الإنترنت للاتصال بين موظفى الحكومة ومصالحها . ولا بد من أن نبنى قراراتنا على ذلك القدر الضخم من المعلومات المتاحة الآن . وفى كثير من الأحيان تكون هذه المعلومات متناقضة . ولم تعد قراءتها وغربلتها واتخاذ القرارات بالأمر اليسير ، ولكنه أكثر صعوبة إلى جانب استهلاك الكثير من الوقت . وفى الوقت ذاته تقتضى سرعة الاتصال وكل شىء آخر أن نتخذ القرارات بسرعة . وحين نعمل تحت هذا الضغط فمن المحتمل أن نرتكب الأخطاء ، والمزيد من الأخطاء .

ربما نفرح بالسرعة والوصول إلى المعلومات التى لدينا الآن ، إلا أن الأمر سيحتاج إلى وقت طويل قبل أن نتعلم التعامل مع تكنولوچيا المعلومات لمصلحة الحكم الجيد .

إن الحكم لن يتحسن عما قريب . فسوف يزداد سوءًا قبل أن يطرأ عليه أى تحسن . ولا بد للإداريين من تبادل الآراء والخبرات إن أنتم أردتم تجنب تكرار الأخطاء وخلق الفوضى ونحن نقترب من القرن المقبل والألفية الجديدة . وسيكون من الصعب على الإداريين التعامل مع التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوچية فى وقت واحد . ولكن ما لم تكن لديكم الرغبة فى أن تحيدوا عن الموضوع ، فليس مطلوبًا منكم التعديل وحسب ، بل كذلك أن تعرفوا أكثر ما يمكن عن التغيرات كى تسهموا فى تحسن المجتمع من خلال الحكم الأفضل .

وليست أنساق الحكومات غاية فى حد ذاتها . إنها وسيلة وليست غاية . وحين تفشل الأنساق لا بد من اختفائها ، إلا أن مصلحة الناس وحكومتهم لابد من أن تكون لها الأولوية .

العَوْلَمَةُ
عَوْدَةٌ ثَانِيَةٌ إِلَى الاسْتِعْمَارِ *

فى ظل أهمية قضية الفصل العنصرى فى سياق حركة عدم الانحياز والدور الذى قامت به هذه الحركة للقضاء عليها ، يكون لهذا اللقاء فى «دربان» أهميته الخاصة بالنسبة لحركة عدم الانحياز . لقد فرحت حركة عدم الانحياز لتحرر جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصرى البغيض وتحقيق حكم الأغلبية . ولذلك فإنه أنسب ما يكون أن يتولى الآن الرئيس نيلسون مانديلا ، الرمز الحى لملحمة النضال من أجل إنهاء الفصل العنصرى ، قيادة حركة عدم الانحياز . لقد كانت جنوب أفريقيا منذ زمن بعيد فى بؤرة جهود حركة عدم الانحياز لدعم مبادئ الحرية والعدل والمساواة العزيزة . وهذا الارتباط الطويل ، مقترنًا بدورها النشط فى الحركة ، يعزز ثقتنا فى تأهل جنوب أفريقيا لقيادة حركة عدم الانحياز إلى الألفية الجديدة .

وحين أسست حركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ كان العالم مقسمًا إلى كتلتين ، وإلى معسكرين شرقى وغربى ، وإلى شيوعيين وغير شيوعيين . كان عالمًا غير مستقر تقوم فيه القوى النووية بتجميع أسلحة الدمار الشامل الكافية لتفجير العالم . كان عالمًا على شفا الحرب باستمرار . وكنا نحن أهل العالم الثالث نعيش حالة دائمة من الرعب والخوف .

ولذلك كنا نشعر بالحاجة إلى أن نتجمع لحماية استقلالنا الذى حصلنا عليه حديثًا ، وعلى آمالنا وعلى طموحاتنا . لم نكن نرغب فى أن ننحاز إلى أى من الكتلتين وإنما الحفاظ على حريتنا فى الاختيار ، وعلى أنظمة الحكم الخاصة بنا ، وعلى حقوقنا بوصفنا دولاً ذات سيادة . وبذلك كنا نشعر أن بإمكاننا النجاح لأنه فى حالات كثيرة كان كل من الشرق

---

* كلمة ألقيت فى المؤتمر الثانى عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز فى دربان بجنوب أفريقيا فى ٢ سبتمبر ١٩٩٨ .

والغرب يخطب ودنا . وكان لدينا الخيار كى نتحالف مع بعضنا البعض . وأجبر ذلك الخيار الكتلتين على معاملتنا بقدر معقول من الاحترام . وكانا كلاهما مستعدين لتقديم المساعدات والإعانات والقروض والهدايا وغيرها . ومكننا خطبهم لودنا من الحفاظ على استقلالنا . وأعتقد أننا كنا مدللين بعض الشيء .

وبعد ذلك قرر المعسكر الشرقي الاستسلام . وقد استسلم بلا قيد ولا شرط وأصبح العالم ثنائى الأقطاب أحادى القطب بين عشية وضحاها . وخرجت دكتاتوريات وانتصرت الديمقراطية المستنيرة انتصاراً مبينًا . وكنا متأكدين من أننا سنرى عالمًا أفضل ، عالمًا تحترم فيه حقوق الإنسان ويسود فيه حكم القانون ، على المستويين العالمى والقومى . وسنرى عالمًا من الدول المستقلة تمارس حقوقها بحرية .

ولكنى أعتقد أننا كنا مخطئين . ففقدان خيار اللجوء إلى أى من المعسكرين عرضنا لأخطار ما كان لنا من سبيل لاتقائها . فلا بد من أن نخضع وإلا أجبرونا على الخضوع . ورأينا الكثير من عينات ذلك النوع من الأشياء التى يمكن أن تحدث لمن لا يخضعون . لن أتوسع فى ذلك ، ولكن يكفى أن أقول إننا وقومنا ، البرىء منهم وغير ذلك ، لم نعد آمنين . ويقال إن العين بالعين قاعدة للعدل فى الإسلام ، ولكن القوى المتقدمة لا تكتفى بعين واحدة . فالعين المفقودة يؤخذ بدلاً منها عينان أو أكثر . ولا يهم أن تكون الأعين لأبرياء . فالمهم هو تلقين العالم درسًا . استسلموا وإلا كنتم من الملعونين .

غير أن الهجوم الفيزيقى ليس هو سلاح الأقوياء الوحيد . فقد اكتشف سلاح جديد أكثر فاعلية . فعن طريق خفض قيمة عملة بلد من البلدان وحسب ، وبالتالى إفقاره ، يمكن الحصول على الخضوع من أكثر الأمم كبرياء واستقلالاً .

أدركت الآن نمور شرق آسيا التى حققت نجاحًا كبيراً الآن مقدار ضعف اقتصاداتها . فقد كانت تظن أن إتقانها للتكنولوجيات الصناعية ومهارات الإدارة سوف يمكنها من التحول إلى دول متقدمة قادرة على التنافس فى السوق مع دول الكتلة الغربية المتقدمة . إلا

أنه خلال شهور هُدمت عقودها من المنجزات وانحدر بها الحال إلى استجداء المساعدة .

حين حققنا الاستقلال كان العالم يؤمن بسيادة الدول القومية . وقد أكدنا بكل فخر أننا نحن الذين نقرر شئوننا الداخلية وسياستنا . فينبغى على سادتنا الاستعماريين السابقين أن يتركونا فى حالنا . وقد فعلوا ذلك حال استمرار الحرب الباردة . ولكن ما إن وضعت الحرب الباردة أوزارها حتى بدأ المنتصرون إعلان مفاهيم جديدة للعلاقات الدولية التى يمكن أن تعيد لهم دورهم الإمبريالى المهيمن .

وبعد أن أظهرت حرب الخليج أنه توجد قوة وحيدة فى الوقت الراهن ، قُدِّم مفهوم جديد للعلاقات الدولية . باختصار ، لا تتمتع أية دولة بالسيادة إذا حكمت الكتلة الغربية على هذه الدولة بأنها خالفت معاييرها الخاصة بالسلوك القويم . بداية من المتوقع أن يضمن انتهاك حقوق الإنسان التدخل فى الشئون الداخلية للدول المستقلة . وسرعان ما امتد الحق فى التدخل ليشمل الأنظمة السياسية والاقتصادية .

وفى الوقت الراهن ، لا بد أن تتبنى كل دولة ما يسمى بنظام السوق الحرة أو المفتوحة الذى يمكِّن الرأسماليين الأغنياء والجشعين فى الدول الغربية من دخول أية دولة والخروج منها متى شاءوا . ويمكنهم امتلاك وإنشاء البنوك والأعمال التجارية فى كل مكان وأى مكان لا تقيدهم الحاجات والطموحات الوطنية فى أى بلد . ولا بد من أن يكونوا أحرارًا فى إعادة تقييم العملات والأسهم وخفض قيمتها دون أن تعوقهم فى ذلك القواعد والقوانين والتنظيمات الحكومية . وسوف يتحكمون فى سعر صرف كل العملات ويقررونه فى أى مكان وأى زمان . ولكن لا بد ألا يعلم العالم من هم ولا كيف يعملون . وبينما يطلبون من الحكومات أن تكون منفتحة وشفافة ، سوف يظلون هم أنفسهم غامضين وعملياتهم لا تخضع للتفتيش .

إن دول العالم أمامها خياران : إما أن تخضع أو يتم إفقارها عن طريق خفض قيمة عملاتها وتدمير أسواق الأوراق المالية فيها . ومما يؤسف له ، أنه سواء أخضعت أم لم تخضع

فالنتيجة واحدة . وبعد أن كانت مستقرة ومزدهرة ، سوف يعم فيها الفقر ويسودها الاضطراب السياسى والاجتماعى . والآن فقد أكثر من ٢٥ مليون عامل فى الدول التى هاجمها هؤلاء الرأسماليون وظائفهم . وهذا يعنى أنه ليس لديهم طعام ولا دواء ولا حليب لأطفالهم . ويقع اللوم بالكامل فى ذلك على حكومات تلك البلاد لأنها لم توفر شبكة السلامة فى صورة تعويض البطالة . ولا تعتبر ممارسة توفير التوظيف مدى الحياة فى آسيا أمراً جيداً بالنسبة للعمال . فطبقًا للعقيدة الغربية ينبغى فصل العمال أو تخفيض أعدادهم إذا لم يكن العمل التجارى فى حالة جيدة وسوف تدعمهم الحكومة . وتعتبر أعمال الفصل وعدم التأكد من التوظيف أفضل من ضمان التوظيف مدى الحياة . وبذلك هناك الملايين من العمال فى شرق آسيا بلا عمل لأن بلادهم مضطرة لقبول ما يسمى بالممارسات الغربية الأرفع مقامًا .

مع انهيار الآلاف من الأعمال التجارية والعشرات من البنوك ، لا تحصل الحكومات الآن على ما يكفى من الموارد لدفع الأجور وتمويل الأشغال العامة . وسوف تضمن القروض التى أجبرت على أخذها أنها سوف تظل لعقود مقبلة تعانى من عبودية الدين للأغنياء فى العالم .

لم يؤد تدمير حرية تدفق رأس المال وحق المضاربين فى تحديد أسعار صرف العملات لكثير من الاقتصادات المزدهرة ، مما أفضى إلى الفوضى والفقر الشديد ، إلى إعادة النظر فى صحة نظام السوق الحرة وصحة الرأسمالية غير المقننة وحرية تدفق رأس المال عبر الحدود . بل يُلقى اللوم فيما يتعلق بالكساد الاقتصادى وتبعاته على الحكومات . وقوى السوق تؤدب الحكومات وحسب كى تتبنى أساليب الحكم والإدارة الغربية الأرفع مقامًا .

ولا تقابل احتجاجات الضحايا بالتجاهل وحسب ، ولكنها تخضع كذلك لرقابة وسائل الإعلام الدولية التى يسيطر عليها الغرب . ومن الواضح أن حرية الرأى والصحافة ليستا للجميع . وهكذا يظل رأسماليو الغرب ينعمون فى يسر بما يمكنهم انتزاعه من ثروة

العالم . وقد كثرت غاراتهم وهجماتهم وباتت أكثر انتشارًا . بل إن معقل الشيوعية والاشتراكية السابق ، الكتلة الشرقية ، ليس بمنأى عنها .

ومن الناحية المنطقية ، ينبغى ألا تعنى العولمة والعالم الخالى من الحدود مجرد حرية تدفق رأس المال عبر الحدود ، بل كذلك حرية تدفق البشر . إلا أن مؤيدى العالم بلا حدود يعترضون بقوة على حرية تدفق البشر إلى بلادهم . وتقام أسوار حقيقية لمنع البشر من البلدان الفقيرة من الدخول . والذين يمكنهم التغلب على الحواجز الفيزيقية يتعرضون لإساءات جسمانية ويجبرون على العودة عبر الحدود . والواقع أن من يدينون بديانات لا يقرونها يتعرضون للتطهير العرقى ويجبرون على الخروج من بلادهم .

ومرة أخرى نرى ازدواجية المعايير هنا . فبينما تفسر العولمة على أنها حرية تدفق رأس المال والسلع من الدول الغنية للدول الفقيرة ، فإن حرية تدفق البشر عبر الحدود إلى الدول الغنية لا يعتبر متوافقًا مع العولمة .

ولا يقتصر ميل الأغنياء والأقوياء إلى تفسير كل شىء لمصلحتهم لمواجهة الإرهاب المزعوم وأسواق العالم . بل يمتد إلى الأيديولوجيا وأجهزة اتخاذ القرار والحكومات . وهكذا فإنهم يطلبون من العالم قبول الديمقراطية الليبرالية وإرادة الأغلبية ، يجبرونه على قبول ذلك . ومن لا يقبلون الممارسات الديمقراطية الخاصة بأكثر الأنواع ليبرالية يتعرضون للتحرشات والعقوبات والانتقادات من وسائل الإعلام إلى جانب مجموعة من التهديدات والضغوط . ولا يشغل الديمقراطيين الليبراليين من العالم الأول كون هذه الأعمال غير ديمقراطية فى حقيقة أمرها . وبذلك تختطف قيادات الدول المستقلة وتحاكم طبقًا لقوانين لم يتعهدوا باتباعها قط ، وتلغم الموانئ وتطبق العقوبات الاقتصادية من جانب واحد .

ومع ذلك فإن الأمم المتحدة ليس فيها أدنى شبه بالديمقراطية . فأى من الدول الكبرى يمكنها استعمال حق النقض (الفيتو) ضد إرادة الأغلبية ؛ وواقع الأمر أنه يمكنها أى شىء يحلو لها باسم المنظمة لمجرد أنها انتصرت فى حرب منذ خمسين سنة . وبذلك يمكن

لدولة واحدة أن تعارض إرادة ستة مليارات نسمة من سكان هذا الكوكب بينما تطالب بأن تقبل الدول الأخرى الديمقراطية الليبرالية . وهى لا ترى تناقضًا فى موقفها .

ويقتصر تفسير قرارات الأمم المتحدة على بضع قوى فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . فى الوقت الذى يجرى فيه تجاهل الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاهلاً تامًا وتخطيها . وبذلك تحظى قرارات الأمم المتحدة التى فى مصلحة أتباعها بالدعم ،بينما يساء تفسير القرارات التى فى مصلحة من لا يصنفون على أنهم عملاؤهم أو يجرى تجاهلها .

إن الأمم المتحدة مفهوم عظيم ولكن الذى كوّنها ناد حصرى من الأمم التى افترضت أنها تحتكر حق تقرير شكل هذا العالم للأبد لأنها انتصرت فى الحرب العالمية الثانية . لقد كان ذلك نموذجًا للعدل طبقًا لما يراه المنتصرون . ومن الواضح أن هذا العدل ينطوى على تحيز واضح . ومع ذلك فإنها سوف تقاوم أى إصلاح للأمم المتحدة قد ينتقص من حقها فى استخدام الأمم المتحدة لإعطاء المشروعية لسياساتها القومية . وليست العملية الديمقراطية سببًا يجعلها تغير موقفها . وسوف تفعل هذه الدول ، وبالأخص أقواها ، ما يحلو لها وحسب لتدعيم سياساتها القومية .

والذين لديهم آمال منا فى الإصلاحات الديمقراطية فى الأمم المتحدة ينبغى لهم التخلى عن أحلامهم . فلن نرى ما يشبه الإصلاحات التى نتصورها . وإذا كان هناك أى إصلاح فهو فقط لتقوية أيدى من هم بالفعل أقوياء ومن يريدون لأنفسهم المزيد من النفوذ .

الحقيقة هى أنه بعد خمسين سنة من كوننا أحرارًا ، إلى حد كبير على حساب مواجهة الكتلتين الشرقية والغربية إحداهما للأخرى ، هاهى حريتنا تنتقص ويعود الاستعمار . هو بطبيعة الحال لن يتخذ نفس الشكل ، ولكن الاستعمار هو الاستعمار . سوف يحكمنا الأقوياء وأصحاب النفوذ بالمعنى الحرفى للكلمة ، وسيقررون مصيرنا ويحددون أدوارنا فى الخطة العالمية للأمور . وبما نحن عليه من فقر سوف نُستغل كما استغلونا فى الماضى .

ويكمن أملنا الوحيد فى بقائنا معًا . وربما يكون تطبيق عدم انحيازنا فى عالم أحادى القطب موضع شك . إلا أن هناك أسبابًا عديدة لبقائنا معًا . إذا انقسمنا فسوف نخضع ، ولكن فى الوحدة فرصة لأن نبقى ومن الممكن أن نحتفظ بوحدة أراضينا واستقلالنا .

ولذلك تستحق حركة عدم الانحياز الحفاظ عليها وتجديد شبابها . وبعد لقائنا فى بلجراد ، بدأت مجموعة مؤلفة من ١٥ دولة من دول عدم الانحياز تجربة تعاون الجنوب مع الجنوب . وليس هذا بالنجاح الباهر . وليست كل دولة مخلصة للتعاون بين الجنوب والجنوب . إلا أن أسلوب عمل التعاون بين دول الجنوب قد وضع وجرت تجربته بنجاح كبير . ولذلك فربما يكون الوقت قد حان لإدخال الأعضاء المهتمين بحق من دول حركة عدم الانحياز فى المشروع كى يمكننا الدخول معًا فى تعاملات مفيدة متبادلة إلى جانب لقائنا الذى يعقد كل ثلاث سنوات . ومنذ تأسيس مجموعة الـ١٥ زاد حجم التجارة فيما بينها بمقدار ٤٠٠ بالمائة تقريبًا . وببذل قدر أكبر من الجهد يمكن للتجارة أن تكون ذات أهمية كبيرة .

ومن الواضح أن حركة عدم الانحياز لا تزال منتدى مفيدًا ومنظمة للدول التى ليس لديها استعداد لأن تكون مجرد عميلة للعالم الأول . لقد أسست فى عالم ثنائى الأقطاب ، ولكن من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إليها فى عالم أحادى القطب . إن حاجتنا إلى الدفاع عن حقوقنا أكبر من أى وقت مضى . ولا يمكن لأى منا بمفرده أن يفعل ذلك ، ولكن فرصتنا تكون أفضل إن كنا معًا .

والآن نعلم أن الأسلحة التى ستستخدم ضدنا ليست مجرد القوة العسكرية ، بل كذلك القوى الاقتصادية . والهجمات التى تشنها القوى الاقتصادية أكثر مكرًا ولكنها ليست أقل تدميرًا وفاعلية مقارنة بالهجمات العسكرية . ولا بد من أن نعرف القوى الاقتصادية التى قد تستخدم وطريقة دفاعنا عن أنفسنا . وكما هو الحال بالنسبة للكفاح ضد الاستعمار ، قد يأتى الوقت الذى ترى فيه العناصر الطيبة بين الأقوياء ظلم أساليبها وتلقى

بثقلها وراءنا . وربما يحتاج الأمر إلى وقت طويل كما احتاجت إدانة الاستعمار وقتًا طويلاً . ولكن سيأتي يوم ينتصر فيه العدل بإذن الله . وإلى أن يتحقق ذلك فلنحافظ على حياة حركة عدم الانحياز ولنفعل ما يمكننا من أجل أنفسنا .

الحكم والشراكة الذكية والعولمة غير المقيدة *

فى الحوار الدولى الأول لجنوب أفريقيا تحدثت عن العولمة وحتميتها وتحدياتها . كما تحدثت عن الظلم الاجتماعى والاقتصادى المحتمل الذى قد ينتج عن العولمة غير المقيدة التى تسود فيها مصلحة الأقوى . وتحدثت فى النهاية عن حاجة الدول النامية إلى أن تكون جبهة موحدة وإلى تكوين شراكات صغيرة لمواجهة التحديات . لقد أصبحت هذه الحاجة بالغة الشدة بالنسبة للعالم النامى المحاصر حاليًا .

حين ذكرت تلك الأشياء كلها فى الحوار الدولى لجنوب أفريقيا لم تكن لدى أدنى فكرة عن الكارثة الاقتصادية التى كانت على وشك أن تحيق ببلدى وغيره من دول جنوب شرق آسيا الديناميكية المزدهرة . كان لدى إيمان كبير بالتعاطف الفطرى مع من يعانون ، وبتصديق أنه فى زماننا هذا استغلال الأغنياء للفقراء شىء من الماضى ولن تسمح حضارتنا الحديثة بعودته . أما اليوم فما أعلمه هو عكس ذلك .

لست عنصريًا ، كما أننى لست معاديًا للبيض ولا معاديًا للأوروبيين ، غير أنه لا يسعنى إلا أن ألاحظ أن الأوروبيين العرقيين لديهم قدرة غير محدودة على أنفسهم بأنه مهما كان ما يفعلونه فى الوقت الراهن ، فهو صحيح ومناسب وعادل . ولذلك فإنهم حين كانوا يستعمروننا ويستغلون ثرواتنا فى آسيا وأفريقيا والأمريكتين ، بل ويشنون الحرب علينا ويقتلوننا ، كانوا قادرين على إقناع أنفسهم بأنه عبء فرضه عليهم الرب ، وصليب لابد أن يحملوه ، لأن ما كانوا يفعلونه كان لتحضير سكان البلاد الأصليين وتوصيل الحضارة

* كلمة ألقيت فى الحوار الدولى الأول لجنوب أفريقيا عن الشراكة الذكية فى سواكومبوند بناميبيا فى ٢٨ يوليو عام ١٩٩٨ . .

والدين إليهم . كانوا يسمونه عبء الرجل الأبيض . وإذا حدث أثناء ذلك أن اضطهد أهل البلاد ، فذلك أمر حدث بالصدفة وما كان تحاشيه ممكنًا .

وفى بلادهم هم استغل رأسماليوهم الطبقات العاملة . وكانوا يعتقدون أن ذلك صواب لأنهم يستعملون رأسمالهم وصناعاتهم لخلق فرص عمل للفقراء البائسين . ولم تكن الطبقات العاملة تعرف غير ذلك . فلو تركت لنفسها لماتت جوعًا أو لجأت إلى الجريمة .

ثارت طبقاتهم العاملة ، وتأثرًا بالنظريات الاقتصادية والسياسية ، تبنت الأيديولوچيتين الاشتراكية والشيوعية . وكانت الطبقات العاملة فى الغرب مقتنعة اقتناعًا تامًا بعدالة وصحة أيديولوچياتها . ولاقتناعها بهذا ، فقد كانت مستعدة للقتال والقتل من أجل تحقيق أهدافها . ولذلك طُرد الرأسماليون المكروهون من أجل إقامة جمهوريات شيوعية للعمال . وفى أماكن أخرى تجمع الاشتراكيون وبدءوا الإضرابات وأشاعوا الاضطراب فى الاقتصادات الرأسمالية ، وشكلوا الأحزاب العمالية والاشتراكية وانتزعوا السلطة انتزاعًا . وفى ألمانيا استخدم النازيون سيئو السمعة (أو الاشتراكيون الوطنيون) الإرهاب كى يستولوا على السلطة ويقيموا دكتاتورية ، وكانوا مقتنعين كل الاقتناع بأن سيطرة الجنس الآرى على العالم هو القدر المحتوم .

وكان الشيوعيون والاشتراكيون مقتنعين اقتناعًا تامًا بأن لديهم تركيبة خلاص البشرية . فما الذى يمكن أن يكون أكثر نزاهة وعدلاً من أن يحصل كل إنسان على نصيب متساو من ثروة البلاد؟ ولو حدث أثناء ذلك أن قُتل الناس أو تعرضوا للقهر والقمع أو الإرهاب ، فذلك أمر لا مهرب منه . فالشىء الأساسى هو أن أسلوبهم وأهدافهم صحيحة .

وهكذا أجبرت الدولة تلو الأخرى على أن تختار بين الاشتراكية أو الشيوعية أو الرأسمالية ، فكلها تتسم بالكمال وبأنها عطية الرب . قُتل الملايين أثناء ذلك ، وقُضى على الثروة ، واستعبدت شعوب بكاملها ، وكل ذلك بسبب اقتناع الأقلية بتفوق الأيديولوچيات

التى يؤمنون بها والجنة التى ستخلقها للناس فى النهاية .

وحين لم يكن يمكنهم فتح البلاد كانوا يغيرون معتقدات الناس بنشر أيديولوچيتهم . وحتى حين حكم الرأسماليون مستعمراتهم بيد من حديد ، كان الشيوعيون والاشتراكيون يعززون سيادة الدولة وضرورة امتلاكها كل وسائل الإنتاج كى توزع ثروة الأمة . وكان كثيرون منا مقتنعين بذلك . وفى السنوات الأولى من استقلالنا أممنا كل شىء ، وفى كثير من الأحيان كنا نستولى على ممتلكات ومشروعات الأغنياء . وبعد ذلك أفسدنا كل شىء بعدم خبرتنا وقضينا على ثروتنا . وبدلاً من أن نصبح دولاً غنية تقوم على المساواة ، أصبحنا دولاً فقيرة ومدينة للوكالات والبنوك الأجنبية . وسرعان ما كنا نعمل فقط من أجل تسديد فوائد تلك القروض وحسب .

وفى الوقت نفسه ، كان الشيوعيون والاشتراكيون فى أوروبا يعيدون النظر . وبعد سبعين عامًا قرروا فى النهاية أن اشتراكيتهم وشيوعيتهم لم تحقق الوعود التى قطعتها . وبعد أن أقنعوا أنفسهم بأن هاتين الأيديولوچيتين خاطئتان تخلوا عنهما . وتُركت الدول الآسيوية والأفريقية المسكينة التى كانت قد تحولت إلى الاشتراكية والشيوعية وقد نال منها الفقر الشديد والديون الضخمة والحكومات التى لم تكن غير كفء وحسب ، بل وقمعية كذلك .

وبينما كان الشيوعيون والاشتراكيون يحققون مكاسب فى أوروبا ، كان الرأسماليون يقومون بتعديلات حكيمة من أجل البقاء . فقد كبحوا جماح جشعهم ووضعوا على وجوههم قناعًا أكثر ودًا . فقد قدموا خدمات لعمالهم وسمحوا لهم بإنشاء النقابات وبالإضراب وبتشكيل الأحزاب السياسية . كما زادوا الأجور والعائدات الاجتماعية . وأعادوا تسمية الرأسمالية لتصبح «اقتصاد السوق» . وبذلك لم يبقوا على قيد الحياة وحسب ، بل ازدهروا كذلك .

وحرم انهيار الكتلة الشيوعية الدول الفقيرة من فكرة اللجوء إلى الجانب الآخر . فالآن

ليست هناك سوى الرأسمالية . ولم تعد هناك حاجة إلى أن يكون للرأسمالية وجه ودود . وبذلك فإن الرأسمالية ـ الرأسمالية المؤذية التى لا لطف فيها ـ حرة تفعل ما يحلو لها .

إلا أن بلادهم أصبحت صغيرة على الرأسماليين وعلى رأس المال الضخم الذى جمعوه أو اخترعوه . إنهم بحاجة إلى حلبة أكبر . إنهم بحاجة إلى العالم بأسره من أجل الحد الأقصى من نشر رأسمالهم . والحدود التى تفصل بين البلدان حواجز تحول دون استحواذهم وجشعهم الذى لا حد له .

وبذلك لا بد من إزالة الحدود . فلماذا تكون هناك حدود فى عالم من الاتصال الفورى والسفر فائق السرعة؟ لا بد أن يكون هناك عالم واحد وحسب يعمل فيه رأس المال . لا بد أن يكون رأس المال حرًا فى الذهاب إلى أى مكان بغض النظر عن الحدود .

ومرة أخرى أقنعهم تبرير ذلك . فسوف يثرى رأس المال الدول الفقيرة من خلال الاستثمارات والمهارات المالية . إلا أن أحسن ما فى الأمر هو أن رأس المال سوف يمكّن أفضل السلع والخدمات من أن تتوافر عالميًا وبأقل الأسعار . وسوف تتدفق كفاءة العالم المتقدم إلى العالم النامى كى تخلق مجتمعًا أفضل وأغنى .

كانت الدول الأوروبية العرقية المتقدمة مقتنعة بأنها تقدم بالفعل معروفًا للدول الآسيوية والأفريقية . فقد عاد عبء الرجل الأبيض من جديد ، إلا أنه فى هذه المرة لم تكن هناك سفن حربية . فالمال يؤدى ذلك بصورة أفضل .

تطورت ماليزيا ودول شرق آسيا بسرعة بعد حصولها على الاستقلال . وبدلاً من قبول نظام الغرب وأيديولوچياته بصورة مجملة ، وضعنا نظامنا وحافظنا على ما نعتبرها قيمًا آسيوية . آمنا بالديمقراطية ، ولكنها ليست ديمقراطية الغرب الليبرالية . فنحن منفتحون انفتاحًا نسبيًا .

قد لا تكون لدينا أنظف حكومات العالم وأقلها فسادًا ، إلا أننا نهتم بشعبنا وبلدنا

بالقدر الكافى لأن نعمل بجد من أجل التنمية والتقدم وتصنيع اقتصادات مزدهرة وبنائها . وخلال ما يقل عن نصف قرن حوّلنا بلداننا الزراعية بفلاحيها الفقراء إلى اقتصادات صناعية متقدمة . وكان شعبنا ميسور الحال إلى حد معقول ، وكانت لديه فرص عمل ، وقل الفقر عندنا إلى أدنى حد . وكنا نعتقد أننا فى النهاية سوف ننضم إلى المجموعة المميزة من الدول المتقدمة .

وفجأة حلت المصيبة ، ليس بسبب أية كارثة طبيعية ، ولا لأننا فعلنا شيئًا مختلفًا ، ولا لاندلاع ثورة أو نشوب حرب أهلية أو غزو جيراننا لأراضينا . كانت المصيبة على هيئة تخفيض قيمة العملة مقابل الدولار الأمريكى . وكانت نتيجة ذلك إفقارنا . فقبل ذلك كان نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى ٥ آلاف دولار أمريكى . وأدى خفض قيمة العملة بمقدار ٧٠ بالمائة إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى إلى ١٥٠٠ دولار أمريكى . وكان نصيب الفرد وإجمالى الناتج القومى فى دول آسيوية أخرى أسوأ من ذلك .

ولكن العملة لم تكن هدف الهجمات الوحيد . فقد هوجمت أسواق الأسهم كذلك . فقد هبطت أسعار الأسهم هبوطًا كبيرًا ، بلغ فى بعض الحالات ٩٠ بالمائة ، مما جعل الشركات عاجزة عن تسديد الديون أو العمل بشكل طبيعى . وانخفضت الأرباح انخفاضًا كبيرًا أو كانت هناك خسائر .

وتجد الحكومات التى كانت تعتمد على ضرائب الشركات فى تمويل الإدارة والتنمية نفسها وقد حرمت من الأموال . وتنتشر القلاقل الاجتماعية والسياسية ، والحكومات إما أن تفقد فاعليتها أو يطاح بها .

ويقال لنا إن هذه الأشياء كلها تحدث لأن حكوماتنا فاسدة وأن بلادنا تدار إدارة سيئة . وإذا أخذنا فى الاعتبار أننا استطعنا تنمية بلادنا وإنعاشها بطريقة جيدة جدًا ، لوجدنا أن هذا الاتهام غريب . فلو كنا ندار إدارة سيئة لما ازدهرنا بكل تأكيد ، ومن المؤكد أننا كنا سنعانى من انخفاض قيمة العملة منذ زمن بعيد .

إلا أن الإعلام الغربى أصر من جديد على أن الاضطراب الاقتصادى الذى نعيشه من فعل أيدينا . وقيل لنا : إنه لا يصح أن نلقى باللوم على الآخرين . بل إن اللوم يقع على حكوماتنا لأننا لا نتسم بالشفافية ، ولأننا نمارس رأسمالية المحاباة والمحسوبية . والآن تأتى قوى السوق لتأديبنا ، ولتعليمنا كيف ندير بلادنا بالطريقة الصحيحة .

فما قوى السوق؟ من المؤكد أنها ليست قوى السوق المحلية . فقوى السوق هذه أجنبية وموجودة فى بعض الدول بحيث لا يمكن لأحد رؤيتها . وبانتهازها لفرصة قدرتها على اختراق الحدود برأسمالها ، فهى قادرة على خفض قيمة العملات متى أرادت . وحين تنخفض قيمة عملاتنا ، سوف نعانى بالطبع . وإلا فكيف يمكنك أن تؤدب الناس ما لم تجعلهم يعانون؟

واليوم فقد عشرات الملايين من العمال وظائفهم ، وأفلست آلاف الشركات ، وأغلقت البنوك والشركات المالية أبوابها آخذة معها ودائع عملائها . واليوم هناك ملايين البشر بلا طعام ولا دواء . واليوم الحكومات عاجزة عن العمل ، ومن المؤكد أنه لا يمكنها مساعدة الجماهير التى تعانى . واليوم تنهب المحال التجارية ، ويغتصب الناس ويقتلون . وكل هذه الأشياء وأكثر منها تحدث لأنه لا بد من تأديب حكوماتنا وإجبارها على أن تصبح شفافة وأن تزيل العوائق التى تقف فى سبيل رأس المال الأجنبى وسبيل شراء الأجانب للبنوك والأعمال التجارية الوطنية والسيطرة عليها .

ويقولون لنا هذه هى الطريقة التى يعمل بها العالم المعولم . ويقول لنا الإعلام : إن هذا الاضطراب ، وكل هذا الإفقار الذى يحدث لشعبنا وبلادنا مفيد لنا لأنه سيعيننا على الحصول على حكومة جيدة ويساعدنا على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية .

وفى الوقت الذى كانت قوى السوق تؤدبنا فيه ، كانت تحقق لنفسها مليارات الدولارات . ومن الواضح أنه يجب جزل العطاء لقوى السوق لتأديبها الحكومات .

معذرة ، ولكننا ما زلنا نظن أنه ظلم كبير . فنحن نعتقد أنه من غير الإنسانى إفقار ملايين الناس كى ينفق رأس المال بحرية . ونظن أنه من الظلم القضاء على رفاهية الدول من أجل تحقيق العالم المعولم الخالى من الحدود . ونعتقد أنه لا بد من أن تكون هناك طريقة أفضل لتأديب الحكومات ، وهى الطريقة التى لا تتسبب فى بؤس الأبرياء .

نحن نؤمن بالعولمة . نعم ، نحن نريد الرفاهية التى تحدثها حرية تدفق رأس المال . ولكن ما نعيشه ليس رفاهية وإنما إفقار ضخم شامل . وبما أن هذا ليس ما نتوقعه ، وحيث إنه ليس مفيدًا لنا ، فهل يمكننا أن نطلب أن تكون هناك بعض القواعد والتنظيمات التى تحكم تدفق رأس المال؟

ولكنهم يقولون لنا إن التعامل فى العملات له وضع خاص . فلا يمكن تقنينه أو جعله يتسم بالشفافية . ولا يمكن فرض ضرائب عليه . إنه جوهر السوق الحرة .

إن الأوروبيين العرقيين الذى تخلوا عن الشيوعية والاشتراكية يعتنقون الآن الرأسمالية بكل جوارحهم . ويجب ألا يقف شىء فى وجه الرأسمالية . العولمة وإلغاء القيود وتحرير التجارة والعالم الخالى من الحدود ؛ هذه هى أسس الديانة الجديدة . وكبار الكهنة هم أصحاب رأس المال ، رأس المال غير المحدود . أما خدمهم فهم كبار الكُتّاب والصحفيون والاقتصاديون والإعلاميون الذين يروجون للديانة داعمين إياها . وكشأن كل المتعصبين الدينيين ، فإنهم لا يتسامحون مع أى تحد .

هذا كله يدعو للأسى . وهو يدعو للأسى لأن العالم يصغر بالفعل ونحن نقترب من بعضنا أكثر وأكثر . وبالفعل صارت الحدود القومية غير متماشية مع الوقت الراهن ، ذلك أننا نرى ونسمع بعضنا عبر الحدود وعبر الفضاءات الشاسعة . فلا شىء يحدث فى جزء من العالم ولا يؤثر على سائر الأنحاء ، وفى بعض الأحيان يكون أثره فوريًا وشديد القوة . لم يعد بإمكاننا عزل أنفسنا . ليس هذا بإمكان أى إنسان ولا أية أمة ولا أية جزيرة . ولذلك فالعولمة هى السبيل السليم ، إنها النتيجة الحتمية لتكنولوجيا المعلومات .

ولكن كما هو الحال بالنسبة لكل شيء آخر ، لا بد من إدارة العولمة إدارة حريصة إن كنا نريد منها أن تفيدنا . إنها وسيلة وليست غاية في حد ذاتها . ولا بد من أن تؤدى العولمة إلى حياة أفضل لكل الناس فى هذا العالم . وما لم تكن كذلك ، ففى هذه الحالة علينا أن نعيد دراستها ، لا أن نتخلى عنها ، وإنما نتخلص مما هو ضار ونعزز ما هو نافع .

ولنتذكر أن الأيديولوچيات الغربية أخطأت مراراً فيما مضى . وهى يمكن أن تخطئ من جديد . قد تخطئ بشأن العولمة ، على الأقل فيما يتعلق بتفسير العولمة أو مفهومها .

يجب أن نتعولم ، ولكن يجب أن نفعل ذلك ببطء . ولا بد من أن نعترف بأن الدول التى سوف تزيل حدودها ليس على نفس القدر من القوة ومستوى التنمية . ولا بد من حمايتها من المفترسين ، لبعض الوقت على الأقل . ومن المؤكد أن الأغنياء والأقوياء يمكنهم الانتظار .

على سبيل المثال ، ما كان لماليزيا أن تكون فيها صناعة سيارات لو أنها بلا حدود . فالصناعة تحمى لأنه ما من سبيل نسير فيه إذا سُمح للسيارات الأجنبية بالدخول بلا رسوم جمركية أو برسوم استيراد منخفضة . فعن طريق فرض الضرائب على الواردات بمعدلات عالية بعض الشيء يمكن للسيارات المصنعة محليًا المنافسة فى السوق المحلية . ونتيجة لذلك أصبحت الصناعة ممكنة . وفى الوقت ذاته تشمل هذه الصناعة العديد من الصناعات الهندسية التى ساهمت فى تصنيع البلاد .

وبالنسبة لماليزيا ، من الواضح أن التصنيع أصبح ممكنًا لأننا أقمنا حواجز عند حدودنا . إن شعبنا قد يدفع ثمنًا كبيراً مقابل ذلك . ولكن النتيجة النهائية هى بلد صناعى أكثر رخاء وازدهاراً . واستفادت الدول الأجنبية كذلك لأننا أصبحنا سوقًا جيدة لسلعها . فقد استوردنا ما قيمته مليارات الدولارات من السلع والخدمات .

وفى الوقت الراهن تقول الدول المتقدمة إن ماليزيا سوف تستفيد إن نحن سمحنا

بالواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من السلع منخفضة التكلفة من صناعات الدول المتقدمة عالية الكفاءة . وسوف يمكننا شراء أفضل المنتجات بأقل الأسعار .

ولكننا لن نتطور ما لم نصنع بلادنا ، فسوف يظل شعبنا عاطلاً وفقيراً . وحتى إذا كانت السلع المستوردة ذات نوعية جيدة ورخيصة الثمن فلن تكون لدينا القدرة على شرائها .

نعم ينبغى أن نتعولم ، ولكن لا بد من السماح للدول بأن تنفتح فى الوقت المناسب لها ، حين تكون مستعدة لذلك . ولا ينبغى كذلك قصر إزالة الحدود على رأس المال وحده . فالبشر كذلك ينبغى أن تكون لديهم القدرة على عبور الحدود بحرية .

يجب أن تسمح الدول المتقدمة ، وخاصة تلك التى بها مساحات كبيرة من الأراضى غير المزروعة ، بالهجرة البشرية من الدول الفقيرة . فكما يستفيد التمويل الرأسمالى الخاص بالأغنياء من الدول الفقيرة ، فإن شعوب الدول الفقيرة المجتهدة يمكنها الاستفادة من الدول الغنية .

إن العولمة فكرة عظيمة حان وقتها . إلا أنه لا بد من تفسيرها التفسير الصحيح إن كنا نريد منها أن تحقق حياة أفضل لكل الناس فى هذا العالم . ونحن فى الوقت الحاضر لسنا مقتنعين كل الاقتناع بأنها ستكون مفيدة لنا فى الدول النامية . فقد رأينا كيف قضت حرية تدفق رأس المال على اقتصاداتنا ونخشى أن يتضح أن العولمة كالاشتراكية والشيوعية ، أى أنها أفكار يروج لها لبعض الوقت ثم يتخلى عنها لكونها خاطئة . قد تسير العولمة فى يوم من الأيام فى سبيل الإمبريالية والشيوعية والرأسمالية . ولكننا على استعداد لأن نجربها ، على أن يكون ذلك بالسرعة الخاصة بنا . ونود أن يتذكر مؤيدو العولمة أنها قد تكون ضارة . ونحن نريد منهم قبول ضرورة استشارتنا والاستماع إلى شكاوانا ومقترحاتنا وقبولها حين تكون مشروعة .

إلا أن العولمة قد تكون هى السبيل إلى المساواة بالنسبة للشعوب والأمم فى عالم بلا حدود . ولذلك أود التعهد بتأييدى للعولمة التى لا تهتم فقط بالوسائل وإنما كذلك بالغايات . ولنكوّن شراكات ذكية . ولتكن لدينا حكومات جيدة . ولكن يجب ألا ننسى أن ما نسعى إليه هو رفاهية شعبنا . وأفضل أيديولوچيا أو نظام أو فلسفة لا تعنى شيئًا ما لم تحقق النتيجة : العدل واللعب النزيه والرفاهية للكل .

مُسْتَقْبَلُ آسْيَا فِي عَالَمٍ مُعَوْلَمٍ بِلَا قُيُودٍ *

منذ عام مضى كان من السهل التحدث عن مستقبل آسيا . فليس على المرء سوى استخراج الأرقام الخاصة بالنمو ومناطق النمو ؛ أى معدلات النمو النسبى لدول آسيا المختلفة ، حين كانت البلاد تتأهل للانضمام لدول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، وحين كانت ستتخرج وتصبح دولاً متقدمة .

واليوم يصبح التكهن بمستقبل آسيا أكثر صعوبة لأنه فى غضون بضعة أشهر أظهرت دول آسيا أن لها سيقانًا من الصلصال مما يجعلها جميعًا تنهار تحت الضغط وتتحول إلى متسولين ، حيث تطلب العون من الدول الصناعية واعدة بأن تتخلى عن كل طرقها الشريرة التى أدت إلى ارتفاع معدل النمو وانخفاض معدل التضخم . وما لم تفعل ذلك فما ستلقاه أسوأ إن هى جرؤت على القول بأن اضطرابها الاقتصادى ليس بسببها وحدها ، ففى هذه الحالة سوف تعانى الاقتصادات من درجة أشد سوءًا من درجات الكساد الاقتصادى . وهذا لأن ذلك العناد سوف يتسبب فى قدر أكبر من فقدان الثقة بين قوى السوق ، وحين تضيع الثقة فلا بد من أن تعانى اقتصادات المعاندين .

ربما يكون هذا غريبًا فى عالم لا يتوقف عن الحديث عن حرية الرأى وعن حقوق الإنسان . بل إن الأغرب هو أن تحول ملايين البشر إلى عاطلين وفقراء لا يثير عطف المدافعين عن حقوق الإنسان . وردهم هذه المرة هو فقط الإشارة إلى حكومات تلك البلاد واتهامها بعدد من الجرائم الاجتماعية . وقد استبعدت حقيقة أنه طوال ٤٠ عامًا كانت هذه الحكومات ذاتها تطور بلدانها وأوجدت الملايين من فرص العمل لشعوبها باعتبار أنها مكاسب فسادها التى تحققت بطرق شريرة .

* كلمة ألقيت فى مؤتمر نيهان كيزاى شيمبون الدولى حول مستقبل آسيا فى عالم متعولم بلا حدود فى طوكيو باليابان فى ٤ يونيو عام ١٩٩٨ .

وبما أنها أبلغت بأن أساليبها وأداءها السابق سيئة وغير مقبولة وأنها تؤدى إلى فقدان الثقة من جانب قوى السوق ، فمن المتوقع أن تنفذ الإصلاحات بسرعة .

وقد أوضحت الوكالات الدولية ووسائل الإعلام أن الإصلاحات وتنفيذها ضرورية لاستعادة الثقة وإعادة تأهيل الاقتصاد . ويدعم تلك المؤسسات القوى الاقتصادية الكبرى التى ساهمت فى تقديم الأموال لإنقاذ تلك البلاد . وأعربت مجموعة السبعة فى اجتماعها الأخير فى برمنجهام فى إنجلترا عن توقعها أن تلتفت حكومات اقتصادات شرق آسيا المتعثرة إلى توجيهات صندوق النقد الدولى إن كانت ترغب فى استعادة اقتصاد بلادها لعافيته .

فما هى تلك التوجيهات التى من المتوقع أن تعيد اقتصادات الدول الآسيوية إلى مستوياتها السابقة من الرفاهية والازدهار؟

أول توجيه هو رفع أسعار الفائدة . وبعد ذلك ينبغى أن يكون هناك تقييد للائتمان . ولا بد كذلك أن تكون هناك زيادة فى الضرائب .

ثانيًا ، يجب سحب كل أشكال الدعم والاحتكارات وينبغى على الحكومة ألا تفرض قيودًا على الصادرات .

وأخيرًا يجب على الدول التى تحصل على مساعدات صندوق النقد الدولى فتح اقتصاداتها بحيث يمكن للشركات الأجنبية العمل بلا أية قيود على الملكية أو مناطق النشاط الاقتصادى .

وحتى حين يكون اقتصاد بلد من البلاد قويًا وفى وضع طيب ، من المحتمل أن تؤدى هذه التوجيهات إلى بطء النمو الاقتصادى ، وخاصة ذلك الجانب الذى يسهم به أبناء البلاد . إلا أن هذه البلاد تعانى من ضغط اقتصادى حيث خفضت قيمة عملاتها بما يتراوح بين ٥٠ و٦٠٠ بالمائة . بل إن أسعار الأسهم انهارت بسبب سحب المستثمرين الهائل لرؤوس الأموال . والواقع أن خفض قيمة العملات وأسعار الأسهم هذا سيؤدى بالفعل إلى

انهيار كل الأعمال التجارية . وسوف تحتاج القروض الخارجية قدراً أكبر من العملات المحلية ، أى بزيادة تتراوح بين ٥٠ و ٤٠٠ بالمائة ، لتسديدها . كما ستتطلب كذلك القروض المحلية التى تقوم على أسعار الأسهم المزيد من الأموال لأن أسعار الأسهم باعتبارها ضمانات تقل عن مبلغ القروض التى قدمت . إن الاضطراب الاقتصادى الذى وقعت فيه البلد يجعل من الصعب على الأعمال التجارية تحقيق أرباح . ولكن إذا سددت القروض فلا بد من أن تكون الفوائد غير عادية .

ولكن حين يُرفع سعر الفائدة ويقيد الائتمان تصبح مهمة تحقيق أرباح إضافية مستحيلة إلى حد كبير . وفى النهاية لابد من أن تتخذ البنوك إجراء لحرمان المقترض من استرداد ضمان القرض . وفيما بين خفض قيمة العملات والأسهم وزيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان سوف تفلس شركات البلاد .

ولا بد من أن يؤثر إفلاس هذا العدد الكبير من الشركات على البنوك وكذلك على الحكومات . فسوف تكثر لدى البنوك القروض التى تسدد فوائدها فى الوقت الذى تخسر فيه عملاء قيمين بسبب الانكماش . وسوف تعانى حكومات الدول التى تعتمد على ضرائب الشركات لملء خزائنها من انخفاض كبير فى الإيرادات والقدرة على استدامة نفقات التشغيل والتنمية .

والواقع أن هناك سبيلاً واحداً للهرب وإحياء الاقتصاد . فخفض قيمة العملة وانهيار أسعار الأسهم يجعلان الشركات والبنوك المحلية مغرية فى أعين من يريد الاستيلاء عليها من الشركات الأجنبية . وبما أن أحد شروط المساعدات هو فتح البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية غير المقيدة ، فسيكون امتلاك الشركات المحلية المتعثرة ، بما فى ذلك المرافق الضخمة كالاتصالات والطاقة ، سهلاً ورخيصاً جداً . كما أنه يمكن للمستثمرين الأجانب إنشاء بنوك وشركات مرافق ونقل برى وبحرى وغيرها تكون مملوكة بالكامل للأجانب .

وبما أن الشركات الأجنبية الوافدة جميعها فى وضع جيد ووراءها رأس مال كبير ،

فسوف تستعاد الثقة ، مما سيؤدى إلى زيادة قيمة العملة وكذلك انتعاش سوق الأوراق المالية . بعبارة أخرى ، فإن استيلاء الشركات الأجنبية على الاقتصاد سوف يؤدى إلى الانتعاش الاقتصادى .

فى عالم معولم بلا حدود ، لا ينبغى للناس أن يشغلهم كون اقتصاداتهم خاضعة لسيطرة الأجانب مادام يمكنهم الحصول على خدمات أكثر شركات العالم كفاءة وأقواها ماليًا . وينبغى أن تسمح الشركات والبنوك بأن تملكها الشركات والبنوك الأجنبية أو تحتويها . وينبغى أن يكون الناس سعداء بالعمل فى الشركات الأجنبية لأنه من المحتمل أن يحصلوا على أجور أفضل .

ومما يؤسف له أن بعض البلدان تقاوم العولمة وتحاول التغلب على المشاكل التى أحدثها خفض قيمة العملات والهبوط الشديد فى أسعار الأسهم . وهى تسعى لمساعدة شركاتها وبنوكها عن طريق إعادة الهيكلة وتوفير الائتمان . ويعتبر هذا بمثابة تنفيذ لعمليات إنقاذ وسوف يتسبب فى فقدان الثقة من جانب قوى السوق . وستكون النتيجة المزيد من خفض لقيمة العملة والهبوط فى أسعار الأسهم . وفى النهاية لا بد أن تستسلم هذه الدول وتقبل ما هو حتمى .

وقبل أن نخمن ما سيكون عليه المستقبل ، لا بد من إلقاء نظرة على الماضى والحاضر ، بما فى ذلك مسار الحاضر الذى نعيشه والمرجح أن يتطور ويصبح جزءًا من المستقبل .

فى ذروة الرأسمالية مكشوفة الوجه ، وخاصة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، كان استغلال العمال الفقراء يعد مسألة حق مكتسب . كان متوقعًا أن يكون التصويت قاصرًا على أصحاب الأملاك وينبغى على العمال اعتبار أنفسهم محظوظين إن استطاعوا الحصول على فرص عمل بأجور منخفضة . وكان الأغنياء يأخذون كل شىء لأنفسهم .

قال كارل ماركس : إن الثروة المنتجة جاءت نتيجة لعمل الطبقات العاملة . وكان من الظلم حرمان العمال من كامل أرباح عملهم . والواقع أنه شعر بأنه ينبغى أن يمتلك العمال وسائل الإنتاج . وهكذا بدأت الثورات الاشتراكية والشيوعية التى أدت إلى فقدان الأرواح والممتلكات . وفى بلاد كثيرة كانت بشاعة الثورة غير مسبوقة ، حيث ذُبح كل الرأسماليين وصودرت ممتلكاتهم . وأقيمت دكتاتوريات البروليتاريا والطبقات العاملة حيث استولت الدولة الشيوعية على كل وسائل الإنتاج . وكان الاشتراكيون أقل عنفًا ، ولكنهم حرموا الرأسماليين من ثروتهم وطالبوا بحقوق ومزايا أكبر للطبقات العاملة .

وبعد أن تنبه الرأسماليون الغربيون إلى خطر ثورات العمال والاستيلاء العنيف على الحكومات ، قرروا إبداء وجه أكثر ودًا لعمالهم . فقد اعترفوا بحق العمال فى تكوين النقابات ، والحصول على أجور أعلى وعلى منازل ، وتقليل ساعات العمل والحصول على العطلات ، والحصول على إسكان وعلاج طبى جيدين ومنحوهم هذا كله . قضى على ظروف العمل القمعية وغير الصحية . وفى بعض البلاد كان للعمال مقاعد فى مجالس إدارة الشركات . وأقرت ممارسات اشتراكية كثيرة لترضية العمال .

وشيئًا فشيئًا حلت السوق الحرة محل مصطلح "الرأسمالية» . وامتدت ملكية الشركات إلى الطبقة الوسطى والطبقة العاملة من خلال الشركات العامة المحدودة . وبصورة عامة أصبحت الأعمال التجارية أكثر ديمقراطية . وتركت الصورة الرأسمالية القبيحة للشركات الخاصة مكانها للشركات العامة المسجلة التى تدار بطريقة أكثر ودًا واحترافًا .

وأسهم الرأسماليون الجدد بنجاح فى نمو اقتصادات بلادهم . وفى الحرب ضد الاشتراكيين الوطنيين ، تعاون الرأسماليون بالفعل مع الشيوعيين لهزيمة دكتاتوريات الفاشيين . ومن خلال سلسلة من إدارة رأس المال الحكيمة ، بما فى ذلك نظام سعر الصرف المستقر الذى وضعه الاقتصاديون فى بريتون وودز استطاع الرأسماليون الجدد الغربيون أو أتباع السوق الحرة إعادة بناء اقتصاداتهم مستخدمين توليفة من الأساليب الرأسمالية

والاشتراكية . إلا أن جشع الرأسماليين الدفين لم يختف فى واقع الأمر .

ومن ناحية أخرى ، لم يتفوق الشيوعيون تفوقًا كبيرًا من الناحية الاقتصادية . فلم تثبت صحة أنه حين يتقاضى الجميع نفس الأجر والدعم فسوف يعملون بنفس القدر من الجد ويكونون على نفس الدرجة من السعادة . فقد انخفضت الإنتاجية والثروة ولم تعد الطبقات العاملة تقدر دكتاتوريتها كما تقدر الدكتاتورية الرأسمالية .

وفى النهاية انهار النظام الشيوعى . وحين كان موجودًا كان يمثل توازنًا مضادًا لرأسماليى الغرب وكان يوفر للدول الصغيرة خيار اللجوء إليه . وبدون الشيوعيين شعر الرأسماليون بحرية القيام بما يحلو لهم ولم يكن أمام الدول الصغيرة خيار سوى قبول هيمنة الكبار والأقوياء .

وبناء على ذلك ، لم يكن الرأسماليون يشعرون بالحاجة إلى إبداء الوجه الودود . ومع سهولة الاتصال اتسع مجالهم . فبدلاً من مجرد استهداف امتلاك الثروة الوطنية ، يمكنهم الآن الذهاب إلى ثروة العالم ولكنهم لكى يفعلوا ذلك لا بد من تصحيح بعض المفاهيم والقيم التى كانوا يدعون لها فى الماضى .

لا بد من القضاء على مفهوم الدول القومية واستقلالها . ولا بد من أن يفسح عدم التدخل فى الشئون الداخلية الطريق لحق الدول الكبرى فى التدخل لضمان عمل الأشياء الصحيحة . وحتى الديمقراطية لا بد من التضحية بها لمصلحة قوى السوق عند تحديد السياسات والقيادات الحكومية .

وكان الرئيس الأمريكى السابق چيمى كارتر أو من يطالب بحق التدخل فى أية دولة يدعى فيها انتهاك حقوق الإنسان . وأعقب ذلك محاولة استغلال «الجات» ومنظمة التجارة العالمية للربط بين التجارة وسجلات حقوق الإنسان وحقوق العمال (وبالتحديد الأجور المنخفضة فى الدول التى تنافس الدول المتقدمة) والبيئة وغيرها .

ويبدو أن أهداف ذلك الاهتمام المفاجئ برفاهية الناس هى تلك الدول النامية التى شقت طريقها لتصبح دولاً صناعية تنتج السلع التى تنافس بنجاح تلك التى تنتجها الدول المتقدمة . وسوف تكون نتائج ربط التجارة بحقوق الإنسان وغيرها هو رفع تكلفة الإنتاج فى تلك البلاد بحيث تعجز عن المنافسة بالمرة أو ربما تعجز عن تصدير منتجاتها بالمرة . وليس من غير المعقول افتراض أن هذا الاهتمام برفاهية شعوب تلك البلاد كان بسبب الرغبة فى جعل سلعها أقل قدرة على التنافس مع سلع الدول المتقدمة .

ويبدو أن الرأسمالية القبيحة وراء هذا الاهتمام الإنسانى . وهو ليس إنسانيًا بحال من الأحوال حيث إن نتائج هذا المطلب هى جعل شعوب تلك البلاد أكثر فقرًا لا غنى . ومن الواضح أنها معرضة لأن تفقد السوق إن هى امتثلت وأن تمنع من دخولها إن هى لم تمتثل .

أدركت الدول النامية مغزى تلك الخطة وعارضتها فى الجات ومنظمة التجارة العالمية . إلا أن المعارضة أخرست حيث إن الدول الأكثر فقرًا بما لديها من سجلات سيئة خاصة بانتهاكات حقوق الإنسان لم تشارك فى الأمر لأنها لم تكن تنتج أى شىء تنافس به سلع الدول المتقدمة . كما أن معظم هذه الدول خاضعة للدول المتقدمة التى حصلت منها على المساعدات أو القروض . إلا أن محاولة القضاء على القدرة التنافسية للدول منخفضة التكلفة باءت بالفشل .

وجاء ظهور عصر المعلومات والاتصال الفورى بفكرة العالم الخالى من الحدود ، ذلك العالم الذى لا يمكن فيه للمعلومات وحدها أن تنتقل بحرية وتستغل إمكانيات العمال التجارية بغض النظر عن المواطنة أو الولاءات ، بل كذلك رأس المال والسلع والبشر .

إن استغلال من لديهم رأس المال والمعرفة فى معظم الدول للفرص التجارية تحظره دومًا القوانين الوطنية التى تراعى مصلحة مواطنى البلاد . ولكن لأن المواطنين فقراء وليست لديهم المعرفة اللازمة ، فإن هذه الفرص لم تستغل الاستغلال الكامل . وإذا كانت الفرص والقدرات سوف تأتى بأكبر قدر ممكن من الربح للناس ، فحينئذ يجب التخلص من القوانين

والتنظيمات التى تراعى مصلحة أبناء البلاد . بعبارة أخرى : لابد من أن يكون هناك إلغاء للقيود بصورة كبيرة جداً .

وبإلغاء القيود هذه لن تكون هناك ــ من الناحية التجارية ــ أية حدود تعوق أنشطة من لديهم رأس المال والمعرفة من أغنى الدول وأكثرها تقدمًا . وسوف يكون العالم مجرد دولة واحدة مفتوحة لكل من لديه معرفة ويمكنه استغلال القدرات التجارية إلى أقصى حد ممكن . ولذلك ينبغى أن يؤدى إلغاء القيود إلى العولمة .

وقد قيل للدول النامية إن إلغاء القيود والعولمة سيكونان فى مصلحة شعوبها . فبدونهما سوف تظل للأبد مكبلة برجال الأعمال المحليين غير الأكفاء ممن لا يملكون رأس المال الكافى ، وهم فى العادة محاسيب القادة الذين يقدمون سلعًا وخدمات رديئة بأسعار باهظة .

ويتوازى مع الدعاية بشأن إلغاء القيود والعولمة فضح مساوئ وفساد ومحسوبية قيادات البلاد التى نجحت بالمصادفة فى تصنيع نفسها وإنتاج سلع تنافس تلك التى تأتى من الدول الصناعية . وبعد أن غمرت شعوب هذه البلاد هذه المادة الدعائية التى نقلتها الصحافة الدولية ، انقلبت على الفور على حكوماتها . وهى لم تنضم إلى المطالبة بخلع حكوماتها وحسب ، بل كذلك بفتح بلادها أمام الاستغلال الأجنبى .

ومن الواضح أن أكبر الشركات وحدها هى القادرة على السيطرة على العالم . واستعداداً للهيمنة الكونية ، تتخذ الشركات والبنوك الكبرى فى دول بعينها خطوات نحو الاندماج وشراء الشركات كى تزداد حجمًا وقوة . وهناك شعور بأنه فى أى مجال من مجالات العمل لا بد من أن تكون هناك بضع شركات عملاقة وحسب ؛ فثلاث أو أربع تكفى العالم . ولا بد من أن تسمح الشركات الوطنية الصغيرة لنفسها بأن تمتلك وإلا هلكت فى المنافسة من جانب واحد .

وبما يؤسف له أن المدافعين الأقوياء عن العولمة وإلغاء القيود يرون أن أكثر الدول تقدمًا من بين الدول النامية لم تبد ارتياحًا كبيرًا تجاه تلك الأفكار الخاصة بالعولمة وإلغاء القيود . وهى لم ترفضها رفضًا تامًا ولكنها تقدمت برجاء لإعطائها الوقت الكافى كى تعزز شركاتها وبنوكها . إلا أن تكتيكات التعطيل الخاصة بها جعلت صبر الدول العملاقة وشركاتها ينفد . وكان لا بد من إجبارها بصورة أو بأخرى على التعجيل .

يحسب للاقتصادات الغربية القوية وشركاتها الضخمة أنها لم تتآمر . إلا أن الفرصة ألقيت فى حجرها حين شن المتعاملون فى العملات هجومهم وخفضوا قيمة عملات كل تلك الدول النامية التى كانت تعطل العولمة . سحب المستثمرون قصار المدى فى أسواق الأوراق المالية فى الدول التى هاجمها المتعاملون فى العملات رأسمالهم ، مما أحدث هبوطًا رهيبًا فى أسعار الأسهم وتفاقم الموقف الاقتصادى .

وحين ووجهت حكومات تلك الدول النامية بهذه الأزمة المالية غير المسبوقة التى قلت فيها ثروة البلاد بمقدار النصف على الأقل ، كان لا بد من أن تطلب العون من صندوق النقد الدولى . وبما أن صندوق النقد الدولى كان يعتقد أن الانتعاش لا يمكن إحداثه إلا عن طريق شراء الشركات الأجنبية الشركات المحلية المتعثرة بسبب هبوط أسعار العملات والأسهم شراءً كليًا أو جزئيًا ، كان أحد الشروط التى فرضها صندوق النقد الدولى هو إزالة القيود المفروضة على امتلاك المستثمرين الأجانب للبنوك والشركات المحلية . وكانت نتيجة قبول البلاد لهذا الشرط أن استطاعت الشركات الأجنبية امتلاك كل الشركات الكبيرة والمربحة أو امتلاك الحصة المسيطرة فيها . وسوف تصبح هذه الشركات عملاقة تعمل على المستوى الكونى . وسوف تكون أموالها ضخمة وسوف تسيطر على العالم .

وكان هناك زمن تمتلك فيه الشركات الأمريكية مزارع موز ضخمة فى بعض جمهوريات أمريكا اللاتينية الفقيرة . وكان عائد حكومات تلك الجمهوريات يكاد يقتصر على ما تحصل عليه من شركات مزارع الموز . وفى حال تعرض هذه الشركات للفشل

تتعرض الجمهوريات لمشكلة خطيرة . وكان من مصلحة تلك الدول الموافقة على طلبات الشركات ، بما فى ذلك التعديلات السياسية . ومن الممكن أن يكون للشركات الضخمة التى تعمل فى الدول التى أقنعوها بالانفتاح نفس النفوذ على الحكومات .

وقد أشير إلى أن المتعاملين فى العملات يمكنهم خفض عملات أية دولة متى شاءوا . التعامل فى العملات لا تقوم به صناديق التغطية وحدها ، بل كذلك البنوك الكبرى . وأحد تلك البنوك يبلغ رأسماله ٦٠٠ مليار دولار أمريكى تقريبًا . ويمكن تصديق أن بين هذه البنوك والمتعاملين فى العملات حوالى ٣٠ مليار دولار أمريكى . وليس هناك تنسيق فيما بينها . كما أنها لا تدخل فى مؤامرات . إلا أنها تتصرف كالقطعان . ولذلك فإنه حين يميل واحد أو أكثر من الأفراد المهمين يتبعه الآخرون . بذلك لا يختلف الأثر عما لو كان هناك تنسيق .

ويقال إن خفض قيمة عملات شرق آسيا يعود إلى رأسمالية المحاباة الفاسدة . وسوف ينكرون أن فسادهم هو سبب خفضهم قيمة العملات حتى وإن أنكر تجار العملة أنه لا دخل لهم فى الخفض . ولكن مهما كان المسئول فإن حقيقة الأمر هى أن العملات خفضت قيمتها بصورة كبيرة ، بلغت فى حالة من الحالات ٦٠٠ بالمائة . ويمكن أن نفترض أن العملات ذكية وأنها تخفض قيمة نفسها حين تسىء الحكومات التى تصدرها التصرف .

إلا أن الحقيقة هى أن الدول التى خفضت عملاتها تعانى اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا . وإذا كانت عاجزة ، بسبب أساليبها التى تتسم بالإسراف ، عن تسديد ديونها الخارجية ، فقد أصبحت بعد خفض قيمة العملات أقل قدرة على دفع ديونها . وسوف ينبهها ذلك إلى افتقارها إلى المهارات فى إدارة شركاتها وسوف تكون أكثر استعدادًا لقبول رأس المال والخدمات وسيطرة الشركات الأجنبية .

وستكون المحصلة النهائية للعالم المعولم الذى أُلغيت فيه القيود ظهور شركات وبنوك ضخمة لها فروع فى كل بلد من بلاد العالم . لن يكون عددها كبيرًا جدًا حيث ستمتلك

الشركات والبنوك الصغيرة أو تُدمج بصورة أو بأخرى .

في رأسمالية الماضي كان الأغنياء يسيطرون على الثروة في بلد أو بلدين ويستغلون العمال الفقراء في هذين البلدين وحسب . وكانت أسواقهم هي الإمبراطوريات التي حصلوا عليها . وكانت تلك أسواقًا أسيرة لم تكن تشترى كل المنتجات المصنعة بأى سعر يحدد لها ، بل كانت تقدم كذلك كل المواد الخام بالأسعار التي يحددها الصناعيون الأغنياء في الدول الكبرى .

كان ذلك الترتيب منظمًا . ولكن ما يؤسف له أنه في سنوات ما بعد الحرب كان لا بد من تفكيك الإمبراطوريات . وجعل الانشغال بالحرب الباردة والحاجة إلى الاحتفاظ بولاء الدول المستقلة حديثًا الرأسمالية في وضع حرج . ولكن ما إن تغلب الرأسماليون على التحدى الذى تمثله الكتلة الشيوعية حتى باتوا يتحركون بحرية .

واليوم لا ينصب اهتمام الرأسماليين الجدد على استغلال العمالة المحلية ، وإنما الاستغلال العالمي للدول الفقيرة التي تعد بمكاسب غير محدودة . ومن هنا كان الدافع وراء إلغاء القيود والعولمة . وهؤلاء الرأسماليون الجدد لا يتحدثون عن أرباح بالملايين وإنما بالمليارات . ولا يمكنهم الانتظار للقيام بأعمال تجارية عادية تنطوى على أبحاث استهلاك الوقت والتنمية والتصنيع والتصدير . إنهم يريدون كسب المليارات بين عشية وضحاها . ويسمح لهم التعامل في العملات تحقيق أرباح مذهلة في أسرع وقت .

وبعد أن أصبحت تريليونات الدولارات تحت أيديهم أصبحوا قوة كونية لا قبل للحكومات في الدول النامية بالتصدى لها . كما أن السيطرة على الإعلام تمكنها من تشكيل الرأى العام وفرض الرقابة على الانتقادات والترويج بصورة عامة لمشروعية وصحة مفهومهم الخاص بالنظام العالمي الجديد . وحين يقولون إن الكونية مفيدة ، فسيقول الجهاز كله نفس الشيء ولن يُسمح لأحد بأن يقول غير ذلك .

لقد وصفت الماضى والحاضر بإيجاز . فماذا سيكون عليه المستقبل ، مستقبل آسيا . لن يكون هناك جزء كبير من المستقبل لآسيا ، على الأقل المستقبل الذى هو آسيوى بشكل مميز . ففى عالم معولم ألغيت فيه القيود ، سوف يكون مستقبل آسيا شديد التداخل والترابط مع مستقبل سائر بقاع العالم بحيث لا يمكن تمييزه عن مستقبل العالم .

وسوف تزدهر دول آسيا من جديد ولكن ليس باعتبارها دولاً آسيوية . فسوف تسيطر على اقتصاداتها الشركات الأجنبية الضخمة ، التى يملكها ويديرها غير الآسيويين . وسوف يكون جنوب شرق آسيا بمثابة قاعدة لإنتاج المنتجات منخفضة التكلفة لمنافسة تلك التى تنتجها اقتصادات آسيوية كبيرة بعينها ترفض الخضوع لسيطرة أحد . وفى النهاية سوف تخضع هذه الدول كذلك . سوف تخضع لأنها تعلم أنها تقف فى وجه القوى التى لا يمكنها هزيمتها . إلا أن الناس سوف يبدون استياءهم من الأغراب الذين سيتسيدون عليهم من جديد . ولشعورهم بالمرارة من الاستيلاء على شركاتهم الوطنية ، سوف يبدون استياءهم بالعديد من الطرق . وسوف يفكرون عاجلاً أو آجلاً فى استعادة السيطرة على اقتصاداتهم . وسوف يعتبرون هذه حرب تحرير جديدة . وحتى إذا كانت لديهم الرغبة فى تحاشى العنف ، فسوف يأتى العنف حين يتغافل الرأسماليون الجدد عن الأمارات . وبالطبع لن تكون هناك حرب استقلال . ولكن سيكون هناك نوع من حرب العصابات التى لن تفيد أحداً .

ونأمل ألا يكون هذا هو مستقبل آسيا . ربما تخرج آسيا نفسها من الموقف الحالى سليمة . وربما يستعاد التنافس الصحى بين آسيا وأوروبا وأمريكا . ولكن الرأسماليين الجدد لا يريدون تضييع الفرصة للسيطرة على العالم وكسب أموال ضخمة أثناء ذلك . وفقط فى حالة فرض بلادهم القيود عليهم سيعم مستقبل العالم (وآسيا جزء منه) السلام والرفاهية .

العولمة
مطامح آسيوية *

تتصارع آسيا مع مشكلة اقتصادية لا سابقة لها فى التاريخ . فالمجتمع الدولى يعترف بمبادئ آسيا الإيجابية ، وهى المعدلات العالية تاريخيًا للنمو الناتجة عن الاقتصادات الوثابة الآخذة فى الاتساع والمدخرات والصادرات الكثيرة . والواقع أنه فى بداية عام ١٩٩٧ كان المحللون يقولون : إن اقتصادات «المعجزة» فى جنوب شرق آسيا مقدر لها أن تظل على نموها فى الألفية التالية دون أى تراجع . وكانت المنطقة تحظى بالثناء لسياساتها الاقتصادية الكلية الناجحة وإدارتها التى قد يضاهيها فيها عدد قليل من الدول النامية . وفجأة توقفت كلمات الثناء وحل محلها اتهام بسوء الإدارة والفساد والمحسوبية وعدم الشفافية والكثير من المساوئ الإدارية .

وصاحب ذلك ما كان ومازال يوصف بأنه فقدان الثقة من جانب ما يسمى قوى السوق ، أى : المستثمرون الأجانب قصار المدى . وسحب رأس المال على عجل من تلك الأسواق الناشئة وخفضت قيمة العملات . وكانت النتيجة ضياع الثروة بصورة ضخمة .

ويعلم الجميع ما يعنيه خفض قيمة العملات ، إلا أننى أود استخدام لغة الأرقام لبيان أثر خفض قيمة الرينجت الماليزى بمقدار ٥٠ بالمائة مقابل الدولار الأمريكى . فقد كان نصيب الفرد من إجمالى الناتج القومى قبل الخفض ٥ آلاف دولار أمريكى . وجعل خفض قيمة العملة بمقدار ٥٠ بالمائة إلى انخفاض نصيب الفرد إلى ٢٥٠٠ دولار أمريكى . وفيما يتعلق بإجمالى الناتج القومى ، خسرت ماليزيا التى يبلغ عدد سكانها ٢٠ مليونًا ٥٠ مليار دولار من قدرتها الشرائية . لقد أعادونا إلى ما بين ٢٠ و٢٥ عامًا إلى الوراء حين كان نصيب الفرد

* كلمة ألقيت فى افتتاح المؤتمر الآسيوى الباسيفيكى لمنظمات صغار المستثمرين فى كوالا لمبور بماليزيا فى ٢٠ مايو ١٩٩٨ .

من إجمالى الناتج القومى ٢٥٠٠ دولار .

بل إن الخسارة الناتجة عن هبوط أسعار الأسهم ـ حين باع المستثمرون أسهمهم وأخرجوا الأموال من البلاد ـ أكبر ، فقد كانت لدى ماليزيا أكبر سوق أوراق مالية فى جنوب شرق آسيا يبلغ رأسمالها ٩٠٠ مليار رينجت . وحين كان سعر الرينجت ٥ ,٢ مقابل الدولار كان مقدار رأس المال يساوى ٣٦٠ مليار دولار . ويعنى انخفاض قيمة الأسهم بنسبة ٥٠ بالمائة انخفاض رأس مال السوق إلى ٤٥٠ مليار رينجت . ولكن الدولار فى الوقت الراهن يساوى ٨٠ ,٣ دولار ، وهو ما يعنى أن رأسمال السوق هو ١١٨ مليار دولار ، أى : ٣٠ بالمائة مما كان من قبل . فقد خسرنا ٢٤٢ مليار دولار .

وإذا أضفنا خسارة خفض قيمة العملة إلى خسارة رأس مال السوق يصبح إجمالى الخسارة حوالى ٢٩٠ مليار دولار ، إذا حسبناها بالأرقام الصحيحة .

هذه خسارة حقيقية للثروة ، تلك الثروة التى تكونت على مدى ٤٠ سنة من العمل الجاد ومن التنمية ؛ وهى الثروة التى تخص البلاد وشعبها . واحتاج الأمر منا ٢٠ عامًا كى نرفع نصيب الفرد من إجمال الناتج القومى من ٢٥٠٠ دولار إلى ٥ آلاف دولار . وقد خسرنا ذلك خلال ستة أشهر .

ربما نكون قد فعلنا شيئًا يجعلنا نفقد الثقة ، ولكن هل نستحق أن نخسر ٢٩٠ مليار دولار من الأموال التى كسبناها بشق الأنفس لهذا السبب؟ ولكن عملتنا خفضت حتى الآن بنسبة ٥٠ بالمائة تقريبًا . وخفضت عملات أخرى من جنوب شرق آسيا بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، مما لم يؤد فقط إلى خسائر ضخمة فى الثروة ، ولكن كذلك إفلاس الشركات والبنوك وضياع فرص العمل بالنسبة لحوالى ٢٠ مليون عامل ؛ إلى جانب القلاقل السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وألقى اللوم مرارًا وتكرارً على الحكومات وفسادها وفقدانها للشفافية ورأسمالية

المحسوبية فيما يتعلق بالمصيبة التى لحقت بالبلاد . قد تكون مذنبة كما يتهمونها ، إلا أنها نفسها الحكومات التى طورت البلاد وجعلتها تزدهر ، وهى لم تخلق المليونيرات وحسب ، بل كذلك الملايين من فرص العمل ذات الأجور الجيدة لشعبها وأتاحت فرصًا ضخمة للمستثمرين كى يطبقوا مواهبهم وطموحاتهم ومهاراتهم كى يحققوا حياة طيبة لأنفسهم . فما هو الشىء الخاص الذى فعلته تلك الحكومات فى مايو ويونيو عام ١٩٩٧ وأدى إلى هذا القدر الكبير من فقدان الثقة؟

من الطبيعى أن من يفقدون الثقة سوف يسعون لإنقاذ أى شىء لديهم . فلا بد من أن يهربوا . إلا أن الأدلة تشير إلى أنهم يحققون أرباحًا كبيرة تبلغ مليارات الدولارات نتيجة لفقدانهم الثقة . إنهم يفقدون الثقة من حين لآخر ويبيعون العملات والأسهم ويكسبون المزيد من المال ، كما نعتقد . ونحن بطبيعة الحال لا نعلم من يكونون أو ما هى الأرباح التى يحققونها أو الضرائب التى يدفعونها . ولا أهمية لذلك لأنهم يحاربون من أجل الانفتاح من جانب الحكومات ، بل هم فى الواقع يؤدبون الحكومات من أجل عالم أفضل . وكونهم يخلفون وراءهم ذيلاً من الكوارث الاقتصادية وحالات الإفلاس والفقر واللاجئين الاقتصاديين لا يدخل فى الموضوع كذلك . فالمهم هو أنهم يحاربون من أجل تحرير الاقتصادات العالمية ومن أجل عالم أفضل للسعى وراء الثروة التى لا حد لها .

إننى أروى لكم هذا كله لأنكم بوصفكم مستثمرين لابد من أن تعرفوا البيئة التى ستعملون فيها . وأنا متأكد تمامًا من أنه ستخرج من هذه الفوضى فرص للاستثمار . وسوف ينجح المستثمرون ليس فقط عندما يتعرفون على الفرص ، بل عندما يعرفون كيف يترجمون هذه الفرص إلى أعمال تجارية مربحة .

لم يعد بإمكاننا الشك فى أن العالم يمر بتغيرات جذرية . وليست التكنولوچيا وحدها ، وخاصة تكنولوچيا المعلومات ، هى التى تغير العالم الذى نمارس فيه أعمالنا التجارية ، بل هى كذلك الفلسفة التى ينتجها وينميها العالم الآخذ فى الانكماش .

سوف تتذكرون أنه فى يوم من الأيام كان هناك تمرد ضد تجاوزات الرأسمالية . وكانت الاشتراكية والشيوعية ردود فعل مباشرة ضد جشع الرأسماليين غير المحدود . لقد استغرق الأمر من العالم أكثر من مائة عام كى يدرك أن الاشتراكية والشيوعية لم تكونا بديلين للرأسمالية . إلا أن رأسمالية تلك الفترة نفسها مرت بتغير وأصبحت أقل تجاوزًا وأقل خضوعًا لسيطرة الجشع المحض . وليس مفهوم السوق الحرة الذى نشأ رأسمالية بمعناها التام . إنه أخف وطأة وأكثر اهتمامًا بمبادئ المساواة والعدالة . وهو يبشر بأمل كبير للمستثمرين والاستثمار . فسوف تكون هناك حرية وفرص للجميع كى يقيموا كل أنواع الأعمال التجارية الكبير منها والصغير فى أى مكان وأى زمان . ويمكن لدولة كماليزيا أن تأمل فى دخول أنشطة تجارية فى حدود إمكانياتها . ويمكنها التحول من الزراعة إلى الصناعة المناسبة وخلق المزيد من الرفاهية للبلاد وشعبها .

إن السوق الحرة هى وجه الرأسمالية الأكثر رقة ، ذلك الوجه الذى تقدمه كى تكسب الأتباع وتشجع التخلى عن الاقتصادات المخططة مركزيًا . إلا أنه بعد انهيار الشيوعية والاشتراكية ، لم تعد هناك حاجة إلى وجه الرأسمالية الأكثر رقة . لقد عادت الرأسمالية العارية . ولن تكون السوق حرة لأحد بعد الآن . بل ستصبح حلبة لمسابقة «الفائز يأخذ كل شىء» . ولن يطرد الأقوى والأكفأ الفاسد وحسب ، بل كذلك من هو أصغر وأقل استعدادًا .

ونحن نرى ذلك فى قطاع البنوك . فالغرض من الاندماج وشراء البنوك هو خلق كيانات مصرفية عملاقة يمكنها السيطرة على القطاع . فلا مكان للصغير فى أى موضع . وتترجم العولمة وإلغاء القيود إلى الحرية المطلقة للسيطرة على كل أنحاء العالم . وسوف يكون التنافس فقط بين بضع عمالقة . إن احتكار القلة هو نظام الوقت الراهن .

الحجة فى ذلك أن العملاء سوف يحصلون على خدمات الأكثر كفاءة والأفضل استعدادًا . وبذلك سيحصلون على أحسن خدمة فى واقع الأمر وينبغى لهم الترحيب

باحتكار القلة من جانب العمالقة . غير أن العمالقة غالبًا ما لا يرون الأقزام الذين يفترض أنهم يخدمونهم . وحين يتحرك العمالقة ، حين يغيرون السياسات أو الممارسات ، فإنهم يسحقون الأقزام تحت أرجلهم ، فهم من الصغر بحيث لا يمكن إدراكهم . ولا يمكن للأقزام أن يتوقعوا اهتمامًا شخصيًا وخدمة فردية من العمالقة . كما أنه سيجرى تنظيف العملاء كذلك عند الاندماج والشراء . سيكونون كبارًا كذلك . وسوف يختفى الصغار ، ولن يظهروا من جديد . ومن المؤكد أن المستثمرين جميعهم صغار . ولن يكون هناك أحد منهم . فكل شيء سيكون عملاقًا ومنتشرًا فى كل أنحاء العالم . سوف نأكل فى سلاسل مطاعم عملاقة ، ونقيم فى فنادق متشابهة ، ونرتدى ملابس مصنعة من خلال الإنتاج الضخم ، ونركب ثلاث ماركات من السيارات ، إلى غير ذلك من أمور . حتى البوتيكات ستكون مقصورة على بضع ماركات عالمية . سوف نعمل جميعًا من أجل عدد صغير من أصحاب العمل العمالقة الذين يعملون فى أنحاء العالم .

قد لا تحدث هذه الأمور بالطبع . إلا أنه لا بد من الاعتراف بأن التقدم الذى حدث فى تكنولوچيا المعلومات يجعل كل هذه الأشياء ممكنة حتى فى وقتنا هذا . فالشركات العملاقة تتكون بالفعل وتعمل فى أنحاء العالم . ومن خلال الاندماج وشراء الشركات سوف تصبح أكبر وأقوى . ذلك السيل من الإجراءات القانونية ضد إحدى شركات برامج الكمبيوتر كان سببه الخوف من الاحتكار . ويمكننا اعتبار هذه المحاولات لكبح جماح الاحتكار فى صناعة برامج الكمبيوتر عملاً دفاعيًا أثناء الانسحاب . فهو سوف يؤخر العملية ، إلا أن بطل «كل ما هو كبير جميل» سوف ينتصر .

ولا بد للمستثمرين من البحث عن مكان لهم فى هذا النظام الاقتصادى الجديد . ولن يكون هذا بالأمر السهل . فربما لم تعد المشروعات الصغيرة القديمة متاحة لكم كى تدخلوها . ولكن من المؤكد أن الأذكياء منكم سوف يجدون شيئًا فى عالم التجارة الإلكترونية يمكن للاستثمار استغلاله . والشيء المؤكد هو أن الأفكار الجديدة للمشروعات

الجديدة لن تكون معمرة كما كان فى الماضى . فمدة صلاحية المنتجات والخدمات تقصر أكثر وأكثر . وكذلك سيكون حال المنتجات والخدمات . فما أن يظهر مشروع حتى يقيم شخص آخر مشروعًا جديدًا أفضل منه لينافسه . ولا بد من أن يكون من يريدون البقاء فى الأعمال التجارية مستثمرين بحق . ولا بد من أن يفكروا دومًا فى أفكار جديدة للقيام بالأعمال التجارية وأساليب جديدة لعرضها .

إنى أدرك أن الصورة التى رسمتها عن العصر الناشئ لا تشجع بالمرة . غير أنى متأكد كذلك من أنكم بوصفكم مستثمرين لا يمكن إحباطكم بسهولة . فالمستثمرون ليسوا موجودين فى فراغ . ومشروعكم فى واقع الأمر نتيجة للفرص التى يتيحها لكم ما يحيط بكم . معرفة ما هو كائن أو سيكون حولكم فى غاية الأهمية عند تحديد المشروع الذى تقومون به والطريقة التى ستضمنون بها نجاح المشروع .

بناء الشراكة الآسيوية الأوروبية الجديدة *

يبدو أن الوقت قد حان كي تعيد آسيا وأوروبا النظر فى علاقتهما ، خاصة وأن العالم يمر بتغيرات جذرية فى الأفكار والتكنولوچيا لابد وأنها ستجبر العلاقات بين أمة وأخرى ومنطقة وأخرى على التغيير . إننا لم نعد نعيش فى عزلة بل إن كوننا مجبرين على أن نكون جيرانًا قريبين لابد وأن يفرض ضغطًا علينا جميعًا . فقد أظهر التاريخ أن الجيران هم الأكثر احتمالاً لأن يختلفوا مع بعضهم ممن تفصلهم المسافات ويجهلون أمور بعضهم . وبما أن التكنولوچيا جعلتنا جميعًا جيرانًا متلاصقين فمن الأهمية أن نأخذ فكرة إعادة تشكيل علاقاتنا مأخذ الجد .

لقد كانت هناك أوقات فى الماضى لم تسمع فيها أوروبا عن آسيا إلا حين كانت الجحافل الآسيوية تغير على شرق أوروبا وشواطئ البحر المتوسط وشبه جزيرة أيبيريا وتعيث فيها فسادًا . وقد اجتاحتها جيئة وذهابًا وفى مرات عديدة احتلت الأراضى واستقرت قرونًا . وأعقب غزو تلك المناطق هيمنة الأوروبيين على كل آسيا . وكان نجاح الأوربيين كبيرًا حتى أنه لم يخل ميل مربع واحد فى آسيا من الهيمنة الأوروبية بشكل أو بآخر .

لم تكن العلاقة بين أوروبا وآسيا خلال فترة الإمپريالية الأوروبية أمرًا ينظر إليه الآسيويون بسرور . ولكن ما من سبيل لإنكار أن الهيمنة الأوروبية أدت إلى تغيرات جذرية فى المنظور الذى يرى من خلاله الآسيويون العالم . فقد كانوا من ناحية مستائين من إخضاع الأوروبيين لهم ، ومن ناحية أخرى أوحى لهم ذلك بأن يتبنوا قيم مستعمريهم السابقين وأفكارهم وأساليبهم .

* كلمة ألقيت فى مؤتمر الشراكة الآسيوية الأوروبية فى لندن بالمملكة المتحدة فى ٤ أبريل عام ١٩٩٨ .

لقد كانت الأيديولوچيات الأوروبية هى التى أدت فى النهاية إلى تحرير الآسيويين . فقد استوعبوا الشيوعية والاشتراكية والديمقراطية الأوروبية بسرعة . كما تبنوا النزعة الجمهورية الأوروبية وحتى الأفكار الأوروبية الخاصة بالملكية الدستورية . وفى الوقت الذى نالت فيه الأمم الآسيوية استقلالها لم يكن أبناؤها هم أنفسهم الآسيويين الذين كان الأوروبيون قد أخضعوهم من قبل . وفيما يتعلق بالأيديولوچيات والقيم ، وفيما يتعلق بالمفاهيم وبالمنظور الذى يرون من خلاله العالم ، «تأربن» الآسيويون . فقد نظموا بلادهم وإدارتهم على النمط الشائع فى أوروبا إلى حد كبير .

ورغم التجربة السابقة كان هناك مخزون ضخم من النيات الحسنة بين الآسيويين تجاه الأوروبيين . والواقع أن الدول الآسيوية كانت أغرب عن بعضها منها عن الدول الأوروبية . ويبدو هذا بوضوح من حجم السفر بين الدول الآسيوية وأوروبا مقارنة بحجمه بين الدول الآسيوية وبعضها فى الوقت الراهن . فرحلات شركات الطيران الآسيوية من وإلى أوروبا أكثر حتى من رحلاتها من وإلى الدول الآسيوية المجاورة .

لقد خدم تبنى الأساليب والطرق الأوروبية الآسيويين خدمة كبيرة . وتطورت الدول الآسيوية التى تعلمت تلك الأساليب والطرق تطوراً كبيراً وسريعًا . ويبدو أنها ستلحق بالأوروبيين . بل إن البعض يتحدث عن الإدارة الآسيوية وأن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا آسيويًا .

ومما يؤسف له أنه حين اضطرت أوروبا إلى التخلص من مستعمراتها الآسيوية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تصادف حدوث ذلك مع الحاجة إلى إنهاء الحروب الدورية التى عانت منها أوروبا طوال ألفيتين . وأجبرتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى النظر داخليًا إلى أوروبا بدلاً من النظر إلى آسيا الناشئة .

وخلال السعى لإنشاء المجموعة الأوروبية الاقتصادية ، صاغ الأوروبيون سياسات كانت تميل إلى الحد من التعاقدات مع الدول الآسيوية . لم تكن هناك تفرقة صريحة ضد

آسيا بوصفها منطقة ، ولكن العلاقات مع الدول الآسيوية تركت لتذبل بصورة أو بأخرى . بل إنه كان هناك اقتراح «حصن أوروبا» فى سبيله للتنفيذ . واستخدمت بعض الدول الأوروبية بوضوح إلغاء التعريفة الجمركية وحتى الحواجز الجمركية كى تقصر السوق الأوروبية عليها هى فقط .

وفى النهاية تطورت المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو نسخة مبيضة من الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب البرلمان الأوروبى . وسوف تسفر سياسات المركزية الأوروبية فى نهاية الأمر عن العملة الأوروبية الموحدة . ويمكن لأى إنسان أن يخمن ماذا يمكن أن يكون مشتركًا غير ذلك . ولكن من المؤكد أن الأوروبيين يستعدون لفكرة كونهم أوروبيين ، وبما أن الآسيويين غير أوروبيين فسوف يجدون أنفسهم مستبعدين بصورة أو بأخرى .

لقد كان هناك فى الفترة الأخيرة خوف حقيقى من أن أوروبا الموحدة لن تسمح للخطوط الجوية الآسيوية بأخذ ركاب من أية مدينة أوروبية والطيران بهم إلى مدينة أوروبية أخرى . إن الحصول على الحرية الخامسة أمر صعب إلى حد كبير ولكن إذا اعتبر الأوروبيون المسارات التى تربط المدن الأوروبية مسارات محلية فسوف تضيع على الخطوط الجوية غير الأوروبية حقوقها .

وفى الشحن البحرى هناك سياسة للملاحة الساحلية تقصر الشحن البحرى بين المقاصد المحلية على شركات الملاحة المحلية . وفى حالة اعتبار أوروبا هذه الخطوط محلية ، كما تعتبر الولايات المتحدة مثل تلك المسارات محلية ، فإن شركات الشحن الآسيوية ستجد نفسها مستبعدة كذلك .

كانت تلك ولا تزال هى المخاوف . إننا نرحب بأوروبا الموحدة الخالية من الحروب . لقد كانت الحربان العالميتان الأولى والثانية حربين أوروبيتين فى المقام الأول ولكنهما جرّتا دولاً أخرى من دول العالم وتسببتا فى وقع حروب أخرى فى مناطق أخرى . إننا نرحب بأن

أوروبا لن تجلب الحروب للعالم مرة أخرى . إلا أننا نعلم أن كل فكرة اخترعها البشر أو وضعوها يمكن تفسيرها تفسيراً مختلفًا عن الأصل بمرور الوقت .

بل إن الأديان ذاتها فسرت بمرور الزمن تفسيراً سلبيًا ، مما أدى إلى نفس النتائج التى كان المقصود بها أن تمنعها . ولذلك فمن المهم أن يراقب العالم نشوء الاتحاد الأوروبى لكى لا يقلب التفسير الضيق الخير الذى يمكن أن يأتى به إلى شر .

وبينما يركز الأوروبيون على المشكلة الأوروبية وإقامة أوروبا موحدة خالية من الصراعات ، فإن آسيا تتغير . وبحلول الستينيات من القرن العشرين كانت معظم الدول الآسيوية قد نالت استقلالها . وبعد أن تعلمت دول شرق آسيا على وجه التحديد من خلال اتصالاتها الجبرية مع الأوروبيين ، فقد شرعت فى تحديث وتطوير نفسها . وقد حلت معظم مشاكلها بما فى ذلك المشاكل التى خلفها الأوروبيون وراءهم ثم أخذت تتبنى الأنظمة التى سوف تسهم فى التنمية السريعة . ونجح معظم تلك الدول وبدت وكأنها ستلحق بأوروبا .

إن ظهورها على المسرح العالمى كان له أثر على الاقتصاد الأوروبى . فبينما كانت أوروبا تؤمن بزيادة الأرباح إلى أقصى حد كى تعوض التكاليف التى تتزايد بسرعة ، وخاصة تكاليف العمالة ، حصل الآسيويون على نصيبهم من السوق عن طريق تقليل الأرباح والتوسع السريع . وفى النهاية استطاعت المنتجات الآسيوية أن تحل محل المنتجات الأوروبية ، ليس فقط فى الأسواق غير الأوروبية ، بل كذلك فى الأسواق الأوروبية . وبدأت أجراس الإنذار فى الانطلاق داخل الجماعة الأوروبية . وتردد الصدى فى أمريكا .

بدا الأمر لبعض الوقت وكأن أوروبا وأمريكا ستحاولان صد الغزو الآسيوى فى السوق من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية . واقترح ربط التجارة بحقوق الإنسان والديمقراطية وغير ذلك . . وراجع الأوروبيون السجلات الآسيوية ووجدوا دائمًا أنها لا ترقى إلى المستوى المطلوب . ونتيجة لذلك كان لا بد من إغلاق الأسواق فى وجه الآسيويين .

قاوم الآسيويون . وفشلت المحاولة . ومما يحسب للأوروبيين أنهم لم يلحوا على تلك الفكرة . إذ كانوا أكثر مراعاة لحاجات الآخرين . ففى حين اعترضوا على الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان ، كانوا يفضلون إنهاء تلك الانتهاكات بوسائل أخرى .

وفى ذلك الوقت تقريبًا أصبحت أوروبا مهتمة بالدخول فى حوار مع آسيا . وهكذا عقد اللقاء الآسيوى الأوروبى فى بانكوك فى مارس من عام ١٩٩٦ . ولم يكن متوقعًا أن يتمكن خمسة وعشرون رئيس حكومة يتحدثون العديد مما يمكن تسميتها باللغات الغربية إقامة تفاهم ، ومن المؤكد ألا يمكنهم وضع سياسات لإحداث تعاون مفيد بين الدول غير المتجانسة . ولكن الواقع أنهم حققوا ذلك .

ومن بين القرارات التى اتخذوها ويمكن أن تسهم فى إقامة علاقات أفضل وأوثق بين أوروبا وآسيا هى جعل الطلاب الأوروبيين يدرسون فى الجامعات والمعاهد الآسيوية . فطوال أكثر من قرن كان تدفق الطلاب فى اتجاه واحد فقط وهو من آسيا إلى أوروبا . وليست النتيجة نشر المعرفة الأوروبية فى العديد من العلوم وحسب ، بل إن الطلاب الآسيويين تعلموا كذلك ثقافات الأوروبيين وأساليبهم . وبذلك كانوا قادرين على أن تكون لهم علاقات مثمرة مع الأوروبيين فى التجارة والسياسة .

ولكن بما أن معظم الأوروبيين لا يعرفون الآسيويين إلا كطلبة عليهم التكيف مع الثقافة الأوروبية ، فلم يكن بإمكانهم إقامة علاقات مع الآسيويين الآخرين الذى لم يتصلوا بهم قط . وأدى هذا إلى الكثير من سوء الفهم بين الأوروبيين بشأن آسيا . كما أنه لم يسهم فى إقامة علاقات طيبة .

وكما كان الآسيويون الذين يدرسون فى أوروبا قادرين على التغلب على الفجوة الثقافية وفهم الأوروبيين ، فسوف يكون بمقدور الطلبة الأوروبيين فهم الآسيويين وأساليبهم الغربية فهمًا أفضل . ولا ينبغى للطلاب الأوروبيين الذهاب إلى الجامعة الآسيوية لدراسة الآسيويين وأساليبهم . بل عليهم دراسة المواد العادية كالعلوم الإنسانية والعلوم البحتة

والهندسة وغيرها لأن الجامعات الآسيوية الآن فى جودة الجامعات الأوروبية . إلا أن إطلاعهم على المجتمع الآسيوى وأسلوب الحياة الآسيوى سيجعلهم بطبيعة الحال أكثر فهمًا للآسيويين وأساليبهم . كما أنه سوف يسهم فى تحسين العلاقات بين الآسيويين والأوروبيين ، وبين أوروبا وآسيا .

وإلى جانب هذا القرار الخاص بالتبادل ، تقدم اللقاء الآسيوى الأوروبى باقتراحات أخرى قصد بها تعزيز الشراكة بين أوروبا وآسيا . ونتيجة لما جرى من تفاهم فقد تقرر أن يعقد اللقاء الآسيوى الأوربى كل عامين . وبذلك اجتمعنا مرة أخرى فى الثانى من أبريل عام ١٩٩٨ فى لندن لنواصل حوارنا ونمضى قدمًا فى إقامة شراكة جيدة .

ولكن ما شكل هذه الشراكة؟ إننا نتحدث فى الكثير من دول الجنوب عن الشراكة الذكية . ربما تكون هناك كلمات أخرى لوصف نوع الشراكة التى نود الترويج لها ، غير أن الشراكة الذكية توحى بمعنى الشراكة التى تفيد الشريكين أو الشركاء مهما كان الحال .

ومن الواضح أن بعض الشراكات لا تفيد الشركاء بصورة عادلة . فالشراكات بين الدول النامية والدول المتقدمة لا تؤدى دائمًا إلى توزيع عادل للفوائد أو الأرباح . فالشريك المهيمن يميل إلى فرض إرادته على الشريك الأضعف الذى لا يفيده ذلك كثيرًا جدًا . ففى التجارة على سبيل المثال معروف إلى حد كبير أن الدول النامية المنتجة للسلع كانت تضطر لبيع المزيد والمزيد من المنتجات الأولية كى تشترى الأقل والأقل من البضائع المصنعة التى تحتاجها . وظل معدل التبادل التجارى فى تدهور بينما ظلت الدول النامية تزداد فقرًا مقارنة بالدول المتقدمة .

فقد قلت مكاسب أهلها من ناحية القدرة الشرائية لأن العمال فى الدول المتقدمة لابد من أن يحصلوا على أجور أعلى وأعلى ، الأمر الذى يزيد تكاليف البضائع التى يشتريها الشريك النامى .

ولا ينبغى فى الشراكة الذكية أن يكون هناك شريك مهيمن ، وينبغى أن تكون هناك مشاركة عادلة فى أية مكاسب بسبب التكنولوچيا أو غيرها من العوامل بين الشركاء . ولا يعنى هذا أنه ينبغى أن يحصل العمال فى الدول النامية على نفس الأجور التى يحصل عليها العمال فى الدول المتقدمة . وبسبب انخفاض تكاليف المعيشة يمكن للعمال فى الدول النامية بالفعل شراء كمية أشياء أكثر بمال أقل . و هذا لا يعنى أن أية زيادة فى أسعار الواردات المصنعة من الدول المتقدمة ينبغى موازاتها بزيادة فى أسعار المواد الخام الآتية من الدول النامية . فبهذه الزيادة فى أسعار المواد الأولية يمكن زيادة أجور العمال فى الدول النامية زيادة طفيفة .

وتوصف الشراكة الذكية بالذكاء لأنها تساعد على تعجيل تنمية الشريك الأفقر ، وهو ما يسهم بدوره فى الرفاهية المستمرة لذلك الشريك . وحين استثمرت الشركات متعددة الجنسيات الخاصة بالدول المتقدمة أموالها فى التصنيع داخل الدول النامية ، خلقت فرص عمل وساعدت فى إثراء تلك الدول . وحين تزدهر تلك الدول تصبح أسواقًا أفضل لمنتجات دول المستثمرين . والواقع أن الاستثمارات ساعدت فى تنمية الدول المضيفة ونقلت إليها تكنولوچيات منخفضة المستوى وعززت التنمية الاستثمارية للشعب . وقد تتقدم الدول النامية اقتصاديًا فتقلل بذلك الفجوات التنموية فيما بينها .

ولن تخسر أوروبا بسبب الشراكة الذكية مع آسيا . صحيح أن بعض الصناعات تميل إلى الهجرة إلى آسيا حيث يكتسب الآسيويون المهارات والقدرة التى تمنحها مزايا التكلفة . ولكن هذه الصناعات هى فى الغالب من الأنواع التى لم تعد صالحة للعمال الأوروبيين ذوى التدريب الراقى والأجور المرتفعة .

واستمرار هذه الصناعات فى أوروبا سوف يزيد تكلفة المعيشة وحسب ، الأمر الذى سيؤدى بدوره إلى المطالبة بأجور أعلى . ويمكن بيان أن المنتجات الرخيصة الآتية من آسيا قد أسهمت كثيرًا فى خفض معدلات التضخم فى أوروبا وأمريكا . ويجعل انخفاض معدل

التضخم النمو ذا مغزى .

ودائمًا مهارات الأوروبيين الإبداعية سوف تجعل الأوروبيين متقدمين على الآسيويين . هذا صحيح ، ففى بعض الأحيان قد يكون الآسيويون أفضل فى تحويل هذه الاختراعات إلى منتجات مفيدة ، إلا أن عليهم دفع الرسوم وحقوق الامتياز .

والواقع أنه ليس هناك ما يخيف من مشاركة الثروة التى تتولد من الشراكة بين أوروبا وآسيا . ذلك أننا سنساعد بالفعل فى بناء عالم أفضل . وقد أفصح الأوروبيون بالفعل عن اهتمامهم ورغبتهم فى أن يروا الناس فى كل مكان يتمتعون بحقوق الإنسان والحياة الأفضل . وإذا كانت الشراكة الذكية ستؤدى إلى حياة أفضل ، فمن المؤكد أنه ينبغى علينا العمل لإقامة شراكة ذكية بين أوروبا وآسيا .

وإلى جانب ذلك ، فقد بينا أن الشركاء المساهمين سوف يكسبون من خلال إثراء الشركاء . فالشركاء الأغنياء يمكنهم من خلال قدراتهم الشرائية أن يكونوا بمثابة السوق الغنية التى يحتاجها كلا الشريكين لكى يثريا نفسيهما . فالشريك الفقير يمكن استغلاله مرة واحدة فقط وبطريقة واحدة وحسب . وبعد ذلك يصبح ذا قيمة قليلة للشريك الغنى .

ونحن نتحدث فى الآونة الأخيرة عن قوى السوق وكيف ستؤدب الحكومات وتجعلها أكثر محاسبة وأكثر انفتاحًا وشفافية وأقل فسادًا ومحسوبية . وهذه أهداف جديرة بالثناء إلى حد كبير . ولكن هل يمكن لقوى السوق أن تفعل ذلك فعلاً ، وهل يمكن أن تكون لها تلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية السامية؟

إن أهم شىء بالنسبة للسوق هو الأرباح . ولهذا السبب أظهرت على الدوام وعبر العصور أنها شديدة الاهتمام بالمبادئ . فحيثما تكون هناك فائدة تجنيها ذهبت . والواقع أن فساد الحكومات والشعوب يرجع إلى هذه الرغبة فى جنى الأرباح ، وهو الهدف الأول للسوق والقوى الكامنة فيها .

ولا يمكن لأحد أن يختلف على أن السوق الحرة قد أسهمت فى تكوين الثروة العامة وتقدم المجتمع البشرى . ويمكن بيان أنه حين تحبط الحكومات قوى السوق عن طريق الاستيلاء على كل وسائل الإنتاج - كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين والاشتراكيين بدرجة أقل - يُقضى على الثروة ويصير الناس فقراء .

ولكن لا بد من أن نتذكر أن نجاح السوق الحرة يعود كذلك إلى التنظيم والقيود التى يفرضها المجتمع عليها من خلال الحكومات . فهل يمكن لسوق متحررة كل التحرر من القيود ويحركها إلى حد كبير دافع الربح أن تسهم فى تأديب الحكومات وخلق مجتمع أفضل؟ وهل يمكن أن تؤدى إلى شراكات من أجل مصلحة المجتمع البشرى؟

إننا فى شرق آسيا اليوم نرى قوى السوق تمارس عملها . وكما تعلمون جميعًا فإنه قبل الأزمة الاقتصادية التى يواجهها شرق آسيا اليوم كانت اقتصادات بلاده منتعشة وتنمو نموًا سريعًا . ولم تكن أعمالها التجارية تسير سيرًا حسنًا وحسب ، ولكن أهلها كانوا يوظفون عمالاً أو مستثمرين بما يحقق لهم الأرباح . وكانوا ينتجون سلعًا وخدمات ذات نوعية جيدة للعالم أجمع . وفى المقابل اصبحوا أسواقًا غنية تستغلها الدول المتقدمة .

وفجأة فى منتصف عام ١٩٩٧ قررت دول الغرب الغنية أن ثروات هذه الدول تحققت بطرق غير مشروعة . وبالطبع لم تكن هناك مؤامرة ، إلا أن لاعبى السوق الأغنياء تصرفوا كالقطيع . بعبارة أخرى ، فقد عملوا معًا واتبعوا قادتهم المختارين بطريقة غير رسمية . وبتصرفهم كالقطيع أصبحوا أقوياء ، حيث يدوسون كل ما يقف فى طريقهم .

وليس للقطيع اهتمام بأحد بشأن الشراكات ، سواء أكانت ذكية أم غير ذلك . هناك فقط الرغبة فى استغلال قوة القطيع بلا تفكير . ولكنهم بالمصادفة يحققون أرباحًا ضخمة وهم يستغلون القوة . ومما يؤسف له أنهم حققوا ذلك الربح عن طريق إفقار البلاد والشعوب والحكومات التى يستغلون قوتهم ضدها . قد يدعون أنهم يؤدبون تلك الحكومات ، إلا أن ما يحدث هو أنهم يدمرون البلاد بينما يحققون أرباحًا ضخمة .

وفى بلد واحد ، وهو بلد كبير لن أذكر اسمه ، أدت عملية التأديب التى قامت بها قوى السوق إلى فقدان عشرين مليون عامل وظائفهم ، بينما انخفضت القدرة الشرائية لدى الباقين إلى الربع ، أى أنهم فقدوا ثلاثة أرباع دخلهم الفعلى ، وأفلست أعمالهم التجارية الكبير منها والصغير ، وليس لدى شعب ذلك البلد طعام ولا دواء واضطروا للهجرة إلى الدول المجاورة ، وهى بكل أسف ليست أفضل حالا من بلدهم . ولسنا متأكدين إلى حد كبير أنه جرى تأديب حكومات تلك الدول وشعوبها ، إلا أنها بعد أن كانت فيما مضى خالية من القلاقل الاجتماعية والسياسية باتت الآن تواجهها أعمال الشغب ونهب المحال التجارية . وحين تحاول حكوماتها الحفاظ على القانون والنظام يدينونها .

إن الخسارة الحقيقية التى أحدثتها ممارسة التأديب هذه فيما يتعلق بالمال يمكن قياسها من خلال النموذج الماليزى . فقد خفضت قسمة الرينجت الماليزى بمقدار ٦٠ بالمائة تقريبًا ؛ أى من ٥ ,٢ رينجت مقابل الدولار الأمريكى إلى ٤ رينجت مقابل الدولار الأمريكى . وبما أن إجمالى الناتج المحلى الماليزى كان حوالى ١٠٠ مليار دولار قبل خفض قيمة العملة ، فقد انخفض إلى حوالى ٤٠ مليار دولار . وبذلك خسرت ماليزيا ٦٠ مليار دولار .

وفى الوقت ذاته انخفضت قيمة سوق رأس المال من ٩٠٠ مليار رينجت إلى حوالى ٤٠٠ مليار رينجت . وبسعر الصرف القديم ، كانت الـ ٩٠٠ مليار رنجت تساوى ٣٦٠ مليار دولار . ومن ناحية أخرى تساوى الـ ٤٠٠ مليار دولار فى ظل سعر الصرف الحالى ، وهو ٤ رينجت مقابل الدولار ، وقيمة رأسمال سوق الوراق المالية البالغة ٤٠٠ مليار رينجت ، حوالى ١٠٠ مليار دولار . وبذلك تكون خسارة رأس المال مقدارها ٢٦٠ مليار دولار . وإذا أضفنا ذلك إلى خسارة إجمالى الناتج المحلى لأصبح مجمل خسارة ماليزيا بسبب خفض قيمة العملة وهبوط أسعار الأسهم ٣٢٠ مليار دولار . وإذا أخذنا فى الاعتبار عدد الدول الآسيوية التى تعانى من خفض قيمة عملاتها ، قد يمكننا تقييم مقدار الثروة والقدرة الشرائية التى قضى عليها .

لقد ألقى اللوم على حكومات هذه الدول الآسيوية ومجتمعها التجارى فيما يتعلق بالاضطراب . إلا أنها لم تخفض قيمة عملاتها . بل إن اللاعبين فى السوق من مكان آخر ، الذين أدركوا فجأة سوء سلوك هؤلاء الآسيويين ، فقدوا ثقتهم فى العملات وخفضوا قيمتها . إن خفض قيمة العملات وهبوط أسعار الأسهم هما ما تسبب فى الاضطراب والانهيار الاقتصادى والبطالة والإفقار والقلاقل السياسية والاقتصادية . وربما حظيت محاولة تأديب حكومات آسيا وشعوبها بالثناء ، إلا أن الثمن الذى دفعه الشعب الذى جرت تلك المحاولة من أجله كان رهيبًا . ومن ناحية أخرى ، فإن من الواضح أن الأشخاص الذين يؤدبون تلك الحكومات كسبوا مليارات الدولارات . إنها طريقة مربحة للقيام بعمل تأديبى .

فهل يمكن اعتبار هذا العمل التجارى أو الاقتصادى ذكيًا؟ وإذا كان هذا هو ثمن تأديب قوى السوق للحكومات والبلاد ، ألا يعد ذلك ثمنًا فادحًا؟ هل من المتوقع من الدول المستهدفة أن ترحب بإلغاء القيود وتحرير الاقتصاد والعولمة إذا كانت النتيجة هى تدمير اقتصادات بلادها؟

أذكر الموقف الاقتصادى الحالى فى دول شرق آسيا كى أوضح ما ليس بالشراكة الذكية . ومن الواضح أن أوروبا وآسيا ترغبان فى تكوين شراكة جديدة . وهذه الشراكات يمكن الدخول فيها طواعية إذا كانت النتائج مفيدة لكلا الشريكين .

ومن المشروع والصواب بالنسبة لدول آسيا أن ترغب فى التقدم والنمو وتصبح أفضل حالاً مما هى عليه الآن . إننا نرغب فى القضاء على الفقر بيننا ، وأن نعلم شعبنا ونوفر له الرعاية الصحية . ونحن لا ننسى حقوق الإنسان غير أننا نعتقد أن أحد حقوق الإنسان الأساسية هو حق العمل من أجل حياة طيبة . إن الحرية السياسية التى تتجلى فقط فى حق التصويت والتظاهر والإضراب ، والتحرر من القوانين القمعية لا يصبح لها أى معنى بدون أى تحسن فى الرفاهية ومستوى معيشة الشعب . إن حرية أن تكون فقيرًا ليست حرية بحال من الأحوال . ومن غير اللائق حرمان الناس من لقمة العيش ، لأننا نرغب فى أن يتحرروا

من حكومتهم التى يزعمون أنها فاسدة . دعوهم يقررون مصيرهم بأن يتحرروا أو يكونوا فقراء أو يتضوروا جوعًا . ولا ينبغى على هؤلاء الذين جعلوا من أنفسهم شركاء ومخلّصين أن يفرضوا حلولهم عليهم . فهذا ليس من الذكاء . بل إنه ليس من الديمقراطية .

وفى الشراكة بين أوروبا وآسيا ، دعونا لا نكون متعصبين للوسائل بالقدر الذى ينسينا الغايات . ولنكن براجماتيين . فاليوم فقدت شعوب آسيا مصادر رزقها لأن حكومات أوروبا قررت التخلى عن دورها لمصلحة السوق الحرة . فهل يمكن أن تكون هناك شراكة بين أوروبا وآسيا بدون حكومات؟ هل يمكن أن توفر الأسواق الشركاء والشراكة التى يمكن أن تتعدى مجرد الحصول على أكبر قدر من الأرباح؟ هل ينبغى أن تكون الشراكات بين أكفاء ذوى أنصبة عادلة أم يجب أن تكون الشراكات بين عملاء وسادة؟

تلك هى الأسئلة التى يجب أن نجيب عنها ، ونجيب عنها بكل إخلاص ، إن كانت لدينا الرغبة فى إقامة شراكة جديدة بين أوروبا وآسيا .

الشَّرَاكَةُ الذَّكِيَّةُ

مُمَارَسَةُ الأَعْمَالِ التِّجَارِيَّةِ بِذَكَاءٍ *

كانت لنا فى ماليزيا خبرة طويلة فى التشارك . والسياسة الاقتصادية الجديدة نموذج طيب استخدمت فيه التفرقة الإيجابية لمصلحة الضعيف والمحروم لتحقيق المساواة . وأظهرت تجربة المجتمع الإنسانى أن التشارك العادل لا يؤدى بالضرورة إلى المساواة . ذلك أن البعض أكثر قدرة أو أفضل وضعًا بما يجعله يستغل نصيب الآخرين . ومن ناحية أخرى ، فإنه حين تكون هناك محاولات لتوزيع الثروة بالتساوى ـ كما حاول الشيوعيون ـ فإن النتيجة لا تكون محفزة ويعم الفقر . ولذلك فمن الضرورى قبول أنه يمكن أن لا تكون هناك مساواة مطلقة ، ولكن فى الوقت ذاته أن تجرى كل محاولة لتقليل التفاوت شديد الوضوح . وليس المقصود بالشراكات الذكية تحقيق المساواة المطلقة فى الأرباح ، وإنما توزيع أكثر عدلاً للنتائج .

وكان بالإمكان تصحيح التفاوت بين الأجناس فى ماليزيا فقط بأخذ الثروة من المجتمع الغنى وإعادة توزيعها بحيث يصبح الجميع فى النهاية لديهم أنصبة متساوية . إلا أن السياسة الاقتصادية الجديدة رفضت أسلوب روبن هود هذا . وبدلاً من ذلك قام إعادة توزيع الثروة على أساس تنمية الكعكة الاقتصادية ثم بإعادة توزيع الأجزاء النامية بحيث يكون لدى المحرومين المزيد الذى يعوضهم عن النصيب الصغير الموجود لديهم بالفعل . وبما أن الأغنياء كان ولايزال بإمكانهم الاحتفاظ بما لديهم بالفعل والحصول كذلك على جزء من النمو الجديد ، وإن كان جزءًا صغيرًا ، فلم يكن هناك إحساس بالحرمان . والواقع أنهم كانوا على استعداد للعمل معًا مع شركاء جدد خصص لهم جزء من نموهم . وبما أنهم يعتقدون أن إعادة التوزيع سيساعد على استقرار العلاقة بين الأجناس ، فقد تعاونوا بسعادة

---

*كلمة ألقيت فى حوار الشراكة الذكية القومية فى بيتلانج جايا بسيلانجور فى ٢ مارس عام ١٩٩٨ .

وإنتاجية . والنتيجة هى أن السياسة الاقتصادية الجديدة أنجبت العديد من الشراكات الذكية بين الأعمال التجارية وكذلك بين الجماعات العرقية المختلفة . وأدى هذا إلى نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة . ولو كانت تعرضت للفشل لكنا الآن نعيش توترًا عرقيًا .

اتسعت الشراكة الذكية حين تبنت ماليزيا رسميًا مفهوم ماليزيا المتحدة . وهنا عمل كل من القطاعين العام والخاص معًا من أجل تيسير التنمية الاقتصادية للبلد الذى لكل منهما فيه حصة . جرى التخلص من الاتجاه التنافسى القديم بين القطاعين العام والخاص لمصلحة المساعدة المتبادلة . ويدرك القطاع العام أن نجاح القطاع الخاص يسهم بالفعل فى إيرادات الحكومة ، وهو ما يستخدم فى دفع فواتير المرتبات للعاملين فى الحكومة وكذلك إمداد المرافق العامة بما تحتاجه وغير ذلك . وواقع الأمر أن القطاع العام يساعد نفسه بمساعدته للقطاع الخاص . وبطبيعة الحال يستفيد القطاع الخاص كثيرًا بموقف القطاع العام الإيجابى منه . ويتعاون القطاع الخاص بدوره مع القطاع العام لضمان تحقيق أهداف الحكومة بسرعة وبأقل التكاليف . ولذلك يستفيد كلا الجانبين وتستفيد معهما الأمة ككل . وشركة ماليزيا المتحدة فى مجملها بين القطاعين العام والخاص إحدى تجليات الشراكة الذكية التى لا يكسب فيها الشركاء وحدهم بل الجمهور كله كذلك .

وطبقًا لما هو متعارف عليه ، ينتظر من الحكومات أن توفر معظم المرافق والبنية التحتية للشعب والأعمال التجارية . ومما يؤسف له أن قدرة الحكومات تحددها الموارد والقروض التى يمكنها الحصول عليها . وفى أى وقت يفوق الطلب على المرافق والبنية التحتية قدرة الحكومة من الناحية المالية والفيزيقية .

وحل هذا العجز من جانب الحكومة يقدمه نقل توفير هذه المرافق وتشغيلها إلى القطاع الخاص . إلا أنه إذا كان لا بد من أن يتحمل القطاع الخاص كامل تكاليف إنشاء المنشآت وصيانتها وتشغيلها فإنه سيطالب المستفيدين بأسعار عالية جدًا فى الواقع . ومن ناحية أخرى لا تزال الحكومة تحصل الضرائب ولذلك فهى مسئولة عن توفير جزء من المرافق

التى يمكنها دفع ثمنه . وعن طريق تخصيص جزء من استثمارات الحكومة وإيراداتها لتكاليف الخدمات ، يصبح من الممكن تخفيض الأسعار المطلوبة دون أن يؤدى ذلك إلى تحمل الملاّك والمشغلين الخاصين أية خسارة . والواقع أن الكيانات المخصخصة أملاك مشتركة بين الحكومة والشركات الخاصة ، وإن كانت من الناحية القانونية تخص الشركات الخاصة طوال فترة الامتياز . ولذلك فهناك مشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص . ولا بد من أن تكون هذه المشاركة شراكة ذكية ، ذلك أنها لا تخدم الشركة الخاصة وحدها ، وإنما تخدم الحكومة أيضًا ، وتخدم فى واقع الأمر الجمهور كذلك .

وكانت ماليزيا فى السابق تعتمد على إنتاج وتصدير سلعتين ، هما المطاط والقصدير . وكان تذبذب أسعار هاتين السلعتين يعنى النمو غير المنتظم للبلاد . كما أن الصناعتين لم تخلقا ما يكفى من فرص العمل لسكان ماليزيا الذين كانوا فى ازدياد . ولكن حتى بعد إدخال نخيل الزيت والكاكاو كان توقع النمو الاقتصادى والدخل المرتفع ضعيفًا .

واتخذ قرار لتصنيع البلاد عن طريق السلع الصناعية للاستهلاك المحلى والتصدير .

ولكن ماليزيا لم تكن بها الخبرة ولا رأس المال اللازمان لإقامة المصانع . وتقرر دعوة المستثمرين الأجانب للحضور بما معهم من معرفة ورأس مال . وقدمت الحوافز . وثبت نجاح الاستراتيجية إلى حد كبير فى خلق فرص العمل وتنمية البلاد بصورة عامة .

وبطبيعة الحال استفاد المستثمرون الأجانب من استثماراتهم ، إلا أن ماليزيا والماليزيين استفادوا كذلك . فهم لم يحصلوا على فرص عمل وحسب ، بل إنهم حصلوا على دخول أفضل لتقديمهم الخدمات والدعم اللازم للصناعات المملوكة لأجانب . وبعد ذلك أصبحوا مستهلكين جيدين للمنتجات التى تصدرها دول المستثمرين .

ومن الواضح أنه عن طريق دعوة المستثمرين الأجانب دخلت ماليزيا بالفعل فى شراكة ذكية حقق فيها الطرفان المكاسب .

مما سبق قد يبدو أن كل الشراكات شراكات ذكية تحقق الفائدة لكلا الشريكين . ولكن الأمر ليس كذلك على الدوام . ففى زمن الاستعمار كانت المستعمرات وأهلها يستغلون دون أخذ الاقتسام فى الاعتبار . وإذا لم يكن الناس فى المستعمرات متعاونين كانوا يأتون بالعمال المهاجرين والتجار لتسهيل استخراج ثروة المستعمرات إلى أقصى حد ممكن . وأحدث استقدام العمال الأجانب وغيرهم مشاكل سياسية واجتماعية لأن أهل البلاد كانوا متجاهلين . وفى حالة ماليزيا ، لم يفقد أهل البلاد حقوقهم الحصرية وحسب ، بل الواقع أنهم أفقروا أكثر وأكثر حيث كانت بلادهم تستغل لتثرى الآخرين . ومن الواضح أنه لم تكن هناك شراكة ذكية فى زمن الاستعمار .

وهناك أمثلة كثيرة أخرى من الشراكات غير الذكية ، إلا أن الماليزيين استطاعوا ممارسة الشراكات الذكية منذ الاستقلال وبذلك بنوا بلدًا مزدهرًا لكل إنسان فيه نصيبه العادل . وبدا الأمر وكأنهم سيستمرون فى التنمية إلى أن يحققوا هدفهم بأن يصبحوا بلدًا متقدمًا بحلول عام ٢٠٢٠ . وبدت الشراكات الذكية التى أقاموها بين الجماعات العرقية المختلفة ، وبين القطاعين العام والخاص ، وبين العمال والإدارة من الثبات بحيث تعزز نمو البلاد .

غير أن ما لم يتوقعوه هو ظهور نقيض الشراكة الذكية . فقد تغيرت الثقافة الاقتصادية العالمية بحيث حلت الهجمات العدوانية والامتلاك العدائى الذى لا يراعى الفوائد المتبادلة ، محل الأخلاقيات القديمة الخاصة بالمساعدة والمنافع المتبادلة . وبدلاً من الشراكات الذكية ، حظيت عقيدة الهيمنة وحصول المنتصر على كل شىء بالقبول . كما استبدلت الأفكار التى تقول إن الانفتاح والشفافية فى التعاملات التجارية كافيان لضمان القضاء على الممارسات غير المقبولة كالفساد والمحسوبية بالأفكار القديمة الخاصة بالأخلاق والشرف والاقتسام والرعاية العادلين .

ومن المفترض أنه ما لم يكن هناك فساد ومحسوبية فسوف تيسر الأعمال التجارية وستكون نتيجة ذلك هى العدل . بل إن الحماية التفاضلية للضعيف قد تؤدى إلى تشوهات

وقد تضر الأعمال التجارية .

وبما أنه يعتقد أن حكومات الكثير من الدول النامية ، وخاصة تلك التى فى الشرق ، فاسدة وتمارس رأسمالية المحسوبية ، فلا بد من أن يكون نموها وتنميتها السريعين قد تحققا من خلال ذلك . كما يفترض أن قلة مختارة فقط هى التى استفادت من الأداء الرائع لتلك البلاد . كما رفضت حقيقة أنه من الواضح أن كل الناس استفادوا باعتبارها وهمًا . وبغض النظر عن النتيجة الواضحة ، فإن القضاء على الفساد والمحسوبية سوف يجعل تلك الحكومات وبلادها أفضل مما هى عليه .

وبما أنه من غير المحتمل أن تتخلى تلك الحكومات من تلقاء نفسها عن أساليبها الشريرة ، فلابد من إجبارها على ذلك . وكانت القوة التى استخدمت هى إفقار تلك الدول وأهلها من خلال خفض قيمة العملة . ولذلك خفضت فى يونيو من عام ١٩٩٧ قيمة ثروات نمور جنوب شرق آسيا تخفيضًا رهيبًا من خلال خفض قيمة عملاتها والأسهم التى فى سوق الأوراق المالية . وقيل لها : إن خفض قيمة العملات جاء نتيجة لانعدام الثقة فى الإدارة الاقتصادية لبلادهم ، وخاصة فسادها ومحسوبيتها .

لقد حوّل الاضطراب الاقتصادى الذى أحدثه خفض قيمة عملات تلك الدول النمور إلى قطط صغيرة تئن وأجبرها على طلب المساعدة من الوكالات الدولية . وشروط هذه المساعدة أكثر من مجرد القضاء على الفساد والمحسوبية . ذلك أن على الحكومات أن ترفع أسعار الفائدة وتخفض الائتمان وتزيد الضرائب وتفتح بلادها بحيث يمكن وصول الشركات الأجنبية إلى شركاتها ، أى لا بد من السماح للشركات الأجنبية بإقامة شركات وبنوك مملوكة ١٠٠ بالمائة للأجانب وشراء أغلبية الأسهم فى الأعمال التجارية والبنوك فى الدول المتعثرة . ويجعل أثر خفض قيمة العملات المقرون بالشروط التى فرضتها الوكالات الدولية من المستحيل تقريبًا على تلك الدول أن تنتعش اقتصاديًا . ولا بد من التخلى عن أية فكرة تتعلق باحتمال أن تلحق بالدول المتقدمة .

لم يكن هناك أى اعتبار بالمرة لمعاناة وبؤس الشعوب والدول التى أُفقرت فجأة . وبعد أن تعدى تهديد فقدان الثقة المجال الاقتصادى امتد إلى المجالين الاجتماعى والسياسى . فعدم الامتثال من الناحيتين الاجتماعية والسياسية يؤدى إلى فرض ضغوط اقتصادية من خلال المزيد من خفض قيمة العملات . وفى حالة من الحالات خُفضت قيمة عملة بلد من البلاد بنسبة ٦٠٠ بالمائة ، أى أن تكلفة السلع والخدمات الأجنبية زادت ست مرات عما كانت عليه . وبالطبع تحتاج القروض بالعملات الأجنبية ستة أضعاف قيمتها بالعملة المحلية لتسديدها . وبما أن الانكماش الاقتصادى يجعل من المستحيل كسب حتى المستويات القديمة من الأرباح ، فإن الدول التى تعرضت للهجوم تجد نفسها عاجزة تمامًا عن استيراد السلع والخدمات الضرورية كى تسدد ديونها . لقد أفلست هذه الدول من الناحية العملية .

هناك من يقول : إن هذه الدول سوف تستعيد عافيتها . ولكن ما الذى يحول دون تكرار الهجمات على عملاتها والاضطراب المتواصل . وحتى لو توقف الهجوم ، فإن الضرر الضخم الذى لحق باقتصاداتها سوف يحتاج إلى عشرات السنين لإزالته . ومن المؤكد أن طموحها للحاق بالدول المتقدمة لن يتحقق فى الوقت المتوقع . بل الواقع إنها ربما لا تحقق ذلك أبدًا .

فى الشراكة الذكية الكل يستفيد . وقد يمكن للانفتاح والشفافية القضاء على الفساد والمحسوبية وغيرهما من الممارسات غير المرغوب فيها ، رغم أن هذا غير مؤكد إلى حد بعيد . إلا أنه بناء على ما رأيناه ، فإن الانفتاح لم يفد الدولة التى تعرضت للهجوم ، فواقع الأمر أن الاتجاه الجديد لا يعترف بأى شريك بالمرة . فقد كنا مجرد أهداف للهجمات التى تحقق للمهاجم مكسبًا كبيرًا خلال فترة زمنية شديدة القصر بينما يترك الضحية وقد أُفقر وشلت حركته وحُمِّل أعباء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولا يمكن بأى حال من الأحوال اعتبار العمل الذى أقدم عليه المهاجمون ذكيًا . صحيح أنهم حققوا مكاسب مالية ، إلا أن ما فقده ضحاياهم أكبر بكثير من المكاسب التى حققها المهاجمون .

ففى الشراكة الذكية ليس هناك توزيع عادل للمكاسب وحسب ، بل هناك كذلك زيادة فى الثروة الأصلية . غير أنه فى الأخلاقيات التجارية الجديدة هناك فى الواقع تناقص فى الثروة الأصلية . ولا يمكن اعتبار هذا ذكيًا .

لا بد من أن يكون المدافعون عن الشراكات الذكية وممارسوها حريصين بشأن قبول أخلاقيات المجتمع التجارى الجديدة . فالانفتاح والشفافية ليسا كافيين ما لم تصاحبهما الأخلاق والأمانة والشرف وأخذ الآخرين بعين الاعتبار .

ونحن الآن مشغولون بإحداث الانتعاش الاقتصادى فى أعقاب خفض قيمة الرينجت وأسعار أسهم شركاتنا . ولكى ننجح لا بد من التمسك بقيمنا السامية وبالأخلاق والشرف والأمانة ومراعاة بعضنا بعضًا . ويجب ألا نكون أنانيين وأن نعمل ما فيه مصلحتنا وحسب . وبذلك يجب ألا نسحب أموالنا من البنوك الماليزية لأن هناك من يرى أن بنوكنا ضعيفة وستفلس رغم ضمان الحكومة . يجب ألا نضع أموالنا فى دول أخرى أو فى بنوك أجنبية لأننا فى الواقع سنحرم أبناء بلدنا من رجال الأعمال من الائتمان .

ولا ينبغى لنا المشاركة فى بيع الأسهم والتربح حين تبدأ أسعار الأسهم فى الارتفاع . بل ينبغى دعم أعمالنا التجارية بكل طريقة ممكنة, وينبغى دعم حملة اشتر ما هو ماليزى . وينبغى تقليل السفر للخارج وإعادة أموالنا وغيره وغيره .

إن الشراكات التى أقمناها بين الأجناس المختلفة عند تنفيذ الخطة الاقتصادية القومية وخطة التنمية القومية ، والشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والعمال ونقاباتهم ، والشراكات الكامنة فى أساليب الخصخصة التى أقمناها ، لا يجب استمرارها وحسب ، بل يجب تكثيفها كذلك . لقد كان أساس ازدهارنا النمو الاقتصادى على مستوى عال . وقد لا نحتاج إلى النمو بالمعدل القديم كى نحقق الانتعاش ، إلا أنه يجب علينا ضمان تحقيق نمو معقول ومستدام . ومن خلال نوع الشراكات الذكية التى أقمناها يمكننا استدامة النمو الجيد .

وتتطلب الشراكات الذكية كذلك أن نقدم بعض التضحيات الآن من أجل تعجيل الانتعاش . وقد صاغت الحكومة الكثير من الأساليب التى قد يبدو أنها تفرض قيودًا فى سعينا لتحقيق المصلحة الفردية أو حتى مصلحة الشركات . إلا أننا على المدى الطويل سوف نستفيد من خلال التضحيات الصغيرة التى طلب منا تقديمها . وعلينا جميعًا أعضاء حكومة ومجتمع أعمال وعمالاً وغير ذلك أن نقبل هذه التضحيات . إن فيها مصلحتنا فى النهاية .

وفى أى شى نقوم به لا بد من أن نعتبر أنفسنا شركاء لكل شخص آخر . وعن طريق مراعاة مصلحة شركائنا ، ومن خلال مساعدتهم ، سوف نعجل بالانتعاش الاقتصادى . وحين ننتعش سوف نجنى جميعًا الأرباح . ومن الواضح أنه من خلال مساعدة الآخرين سوف نساعد أنفسنا . فالشراكة الذكية هى الطريق إلى الانتعاش الاقتصادى . وأى شىء يقف فى سبيل الشراكة الذكية يجب تجنبه ورفضه . وبهذه الطريقة سوف ننتعش أسرع وسوف نستفيد جميعًا .

الحُكومَةُ والأعمَالُ التّجارِيَّةُ
مِنْ أجْلِ التَّنمِيَةِ الاقتِصَادِيَّةِ *

قد تذكرون أنهم اتهموا اليابان ، حين كانت تبرز بسرعة باعتبارها قوة اقتصادية بعد فترة قصيرة إلى حد ما من هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، بأنها ترسخ التعاون بين الأعمال التجارية والحكومة . وكانت اليابان المتحدة مدانة بشدة لأن أخلاقيات ذلك الوقت كانت تدعو إلى وجود علاقة تقوم على المواجهة بين الحكومة والأعمال التجارية . وكان من الخطأ أن تساعد الحكومة الأعمال التجارية لأسباب لم أفهمها قط الفهم الجيد .

على أية حال قررت ماليزيا فى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين تبنى أسلوب اليابان . فالواقع أنه بينما لم تكن اليابان تحب فى يوم من الأيام أن تدعى بـ«اليابان المتحدة» ، فقد تعمدت ماليزيا تبنى مصطلح «ماليزيا المتحدة» لوصف العلاقة القائمة على الدعم المتبادل بين القطاعين العام والخاص . والواقع أن الحكومة كانت تدعو للتعاون بين الحكومة والأعمال التجارية لكى تنمى البلاد . ولم نكن نخجل قط من ذلك لأننا كنا نعتقد أن ذلك التعاون سوف يعجل بعملية تنمية البلاد . وكنا بالفعل نعتبر أنه من الواجب على الحكومة مساعدة القطاع الخاص ــ سواء أكان محليًا أم أجنبيًا ــ على النجاح لأنه يزيد إيرادات الحكومة ويخلق فرص العمل لكثير من الناس ويدعم الأعمال الأخرى والتنمية الاقتصادية ككل .

وإلى جانب ذلكن تساعد الأعمال التجارية بشكل مباشر وغير مباشر فى خلق البنية الأساسية التى يمكن استخدام الناس لها . ونحن فى الحكومة صرحاء جدًا حين نشرح

---

* كلمة ألقيت فى قمة التعاون الاقتصادى الباسيفيكى فى فانكوفر بكندا فى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

سياستنا الودية الخاصة بالأعمال . فقد قلنا للجميع : إن الحكومة لها نصيب فى عمل كل شخص لأن جزءاً من أرباحه يخص الحكومة . وترى الحكومة أن هذا عمل جيد ؛ فنحن لا نسهم بأى رأسمال ولكننا نحصل على نصيب من الأرباح . أما إذا كانت هناك خسارة فلا تتحملها الحكومة ، غير أننا لا نحصل على أى ربح .

ويمكن القول دون أن أخشى التناقض : إن التعاون بين الحكومة والأعمال التجارية حقق نجاحًا كبيرًا . ويدين نمو ماليزيا السريع فى حدود ٧ بالمائة سنويًا منذ تبنى ماليزيا المتحدة بالكثير لهذه السياسة . وعلى سبيل المثال تحقق هدف خلق فرص عمل لشعبنا بصور كبيرة حتى أن ماليزيا اليوم تعانى من نقص فى العمال ولا بد من أن تعتمد على العمالة الأجنبية . وهذا أمر غير معتاد بالنسبة لدولة نامية .

رغم رفض موظفى الدولة فى البداية العمل من أجل نجاح القطاع الخاص ، فإنهم الآن يقبلونه باعتباره اسهاما فى تحسن دخلهم . فقد أوضحنا لهم أن أجورهم تأتى بالفعل من الإيرادات التى نحصل عليها من الأعمال التجارية . وكلما ازداد نجاح الأعمال التجارية كان الربح الذى يحصلون عليه أكبر ، وكان العائد الذى تحصل عليه الحكومة أكبر . إن نمو إيرادات الحكومة الماليزية هو الذى يمكننا بالفعل من دفع الحوافز لكل العاملين بالحكومة .

ونحن نصف هذا التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص بأنه شراكة ذكية ، وهو الشيء الذى تدعو إليه ماليزيا فى الفترة الأخيرة . وتكون الشراكة ذكية حين يكسب الجانبان . وكما أوضحت من قبل فإنه بينما تزيد مساعدة الحكومة للقطاع الخاص من قدرة الأعمال التجارية على النجاح وتحقيق الأرباح ، تكسب الحكومة من قدرتها على تحصيل المزيد من الإيرادات . إلا أن الحكومة بالطبع ليست مهتمة فقط بالحصول على إيرادات أكثر . بل إنها تهتم كذلك بتنمية البلاد ورفاهية الشعب . فهل يمكن لتعاون الحكومة مع القطاع الخاص أن يساعد فى ذلك؟ من الواضح أن زيادة الإيرادات سوف تساعد الحكومة فى تنفيذ المرافق العامة والبرامج الاجتماعية الضرورية . إلا أنه يمكن للحكومة كذلك أن توكل

للقطاع الخاص مهمة توفير الكثير من حاجات الجمهور فيما يتعلق بالبنية التحتية وغيرها من الخدمات التى كانت تعد فى الماضى مسئولية الحكومة . ومنذ وقت ليس بالبعيد كان ينظر إلى المشروع الخاص على أنه استغلالى ، وتختار الحكومات الجيدة تأميم المشروعات التجارية لضمان أن العائد من هذه الأعمال يعود بالكامل إلى الحكومة . وبدلاً من تحصيل الحكومة نسبة مئوية عن طريق الضرائب ، كان هناك اعتقاد بأن تحصل الحكومة على الأرباح كافة . وحينئذ يمكن استخدام الأرباح لتوفير كل احتياجات الشعب . وبدلاً من أن يخصص الرأسمالى الثرى لنفسه قدرًا غير متناسب من الربح ، يكون للجميع حصة متساوية من الربح من خلال إعادة توزيع الحكومة للثروة الناتجة عما يسمى وسائل الإنتاج من خلال تقديم الدعم للجميع بصورة عادلة وإن لم تكن متساوية .

ولكن كما نعلم جميعًا فإننا نعرف أن الأمور لم تنجح على هذا النحو بحال من الأحوال . وبما أن الجميع يحصلون على كل ما يحتاجونه ويكون لديهم القليل من المال لينفقوه ، لا تجد المنتجات سوقًا ولا يمكن تحقيق الأرباح . وكانت الحكومة بدورها عاجزة عن الحصول على أموال لدعم كل احتياجات الشعب .

واليوم قررنا عكس العملية . فبدلاً من التأميم لدينا الآن الخصخصة . فالقطاع الخاص الآن لا توكل إليه المشروعات وحسب ، بل كذلك العمل الذى كانت الحكومة تفعله «عادةً» . وبذلك تم خصخصة البريد ، بل وتحصيل الضرائب .

ولعمل ذلك لا بد من أن يكون هناك قدر عال من التعاون بين القطاع الخاص والحكومة . ولا بد أن تكون هناك ثقة ، وإلا فكيف يتولى القطاع الخاص تحصيل كل أنواع الإيرادات والضرائب ما لم تكن هناك ثقة وتعاون وثيق بين الحكومة والمرافق المخصخصة المعنية؟

لقد نجحت الخصخصة وكان نجاحها كبيراً . وبسبب الخصخصة لم يعد توفير المرفق والبنية التحتية الضرورية كالطرق والطاقة والمياه والموانئ والمطارات يعتمد على الإيرادات

التى تحصلها الحكومة والقروض التى يمكنها الحصول عليها . فالقطاع الخاص له أسلوبه فى جعل تلك البنى التحتية ممكنة من خلال الرسوم التى يفرضها على استخدامها . وهو قادر على الحصول على التمويل اللازم لكثير من مشروعات الأشغال العامة الخاصة به . وبذلك يمكن الإسراع فى التنمية إلى حد كبير . ومن المؤكد أن الخصخصة فى ماليزيا مكنت من توفير البنية التحتية اللازمة فى وقت أقل وبتكلفة أقل فى كثير من الأحيان .

إلا أن على الحكومة أن تقوم بدورها : فلابد من تقليل المعوقات البيروقراطية إلى أقصى حد ممكن, وفى بعض الحالات قد يكون من اللازم تقديم الدعم . قد يبدو فى ذلك عودة إلى ممارسة دعم الدولة القديمة . إلا أن الحكومة لا يمكنها التخلى عن مسئوليتها تمامًا .

حين خُصخِص الطريق السريع بين الشمال والجنوب فى ماليزيا ، نقلت الحكومة شريحة كبيرة من الطرق الكاملة إلى الشركة الخاصة بدون رسوم . كما وفرت الحكومة قروضًا ميسرة .

ربما يبدو الأمر وكأن الحكومة تساعد الشركة . إنها تساعد بالطبع على نحو ما . ولكن الأهم هو ضرورة جعل رسوم الطرق منخفضة لكى لا تصبح الخصخصة عبئًا على المستفيدين من الطرق . ولو كان على الشركة أن تدفع ، بالكامل حسب سعر السوق ، ثمن الطرق التى أنشئت بالفعل ثم تكمل بقية الطريق السريع ، لاضطرت لتحصيل رسوم مرتفعة كى تستعيد التكاليف وتحقق ربحًا معقولاً . وساعتها كان الناس سيحتجون . إلا أن ما هو أسوأ هو أن يقل الاستخدام وتتعرض الشركة لخسارة .

ولكن عن طريق المساعدة فى تقليل التكلفة تستطيع الحكومة تخفيف العبء الذى يتحمله المستفيدون وزيادة استخدام الطرق إلى أقصى حد ممكن . والدعم ليس للشركة بقدر ما هو للجمهور المسافر . ومع ذلك فلا تزال الحكومة تحصل نوعًا من الضرائب من المستفيدين من الطرق . ومن العدل وحسب ، ألا يتحمل المستفيدون من الطرق التكلفة

الكاملة لاستخدام الطرق السريعة الجديدة .

هذا نموذج جيد لكيفية تعاون الحكومة مع القطاع الخاص لزيادة النمو والتنمية وتوفير البنية التحتية اللازمة فى وقت أقل وبالقدر الكافى . ومن واجب الحكومة المساعدة فى جعل مشروعات القطاع الخاص ممكنة دون التضحية بطبيعة الحال بالمصلحة العامة . وفى حالة الطريق السريع ، لا يمكن للحكومة بحال من الأحوال إنشائه وتشغيله بطريقة مربحة . فهى لم تحقق أى ربح من الجزء الذى كانت قد أنشأته بالفعل . فلم تكن لديها الاعتمادات لإنشاء ما تبقى بسرعة . وعن طريق جعل مشروع من المشروعات ممكنًا لم يكن استكماله ممكنًا وحسب ، ولكنه كان أسرع كذلك . وما إن وجد الطريق السريع حتى ساعد فى زيادة قيمة الأراضى المجاورة له ، وشجع على تنميتها ، وحث الناس على السفر ، وحسّن النقل ، وجعل مركبات أكثر تسير على الطريق (وهو ما يزيد بطبيعة الحال إيرادات الحكومة) ، وخلق فرص العمل وأغنى بصورة عامة عددًا كبيرًا من الناس . ومن الواضح أن النتيجة الفرعية من إحدى منشآت البنية التحتية كالطريق السريع أكثر بكثير من الدعم العينى الذى يمكن أن تقدمه الحكومة لشركة خاصة تتولى إنشاءه وتشغيله .

لا شك فى أن الخصخصة توفر سبيلا ممتازًا للحكومة كى تعمل مع القطاع الخاص . وهى لا تنطوى فقط على جعل الإجراءات البيروقراطية أقل تعويقًا ، بل كذلك على أن يكون الدعم شديد الإيجابية . والواقع أن الحكومة يمكن أن تساعد فى تقليل تكلفة المشروع على القطاع الخاص كى تجعله ممكنًا كذلك ومقبولاً من الجمهور بصورة عامة . وقد لا تكلف المساعدة الحكومة فى حالات كثيرة أى شىء ، ذلك أن الحكومة تنقل للقطاع الخاص أصولاً لم تكن تدر عليها أية إيرادات ملموسة فى الماضى . والاحتفاظ بهذه الأصول يكلف الحكومة مبالغ كبيرة بين الصيانة والتشغيل . أما نقلها للشركة الخاصة فيساعد على تقليل التكلفة بينما يساعدها على كسب عائد مجزى من المستثمرين لتحديث المنشأة ككل وتوسيعها واستكمالها . وحين يحقق تشغيل الشركة عائدًا فسوف تكسب الحكومة من

خلال الضرائب .

ومن ناحية أخرى ، إذا كان على الشركة أن تنشئ ما تبقى من الطريق السريع ولا يمكنها تحصيل رسوم سوى عن هذا الجزء ، فإن المشروع لن يحقق عائداً يوازى النفقات الرأسمالية . وبذلك فإنه من خلال عمل الحكومة والقطاع الخاص معًا يمكن جعل ما لم يكن ممكنًا مشروعًا مربحًا يكسب فيه الجميع : الشركة والحكومة والجمهور .

وتنطوى الخصخصة بطبيعة الحال على اللجوء إلى قوى السوق لتطوير اقتصاد البلاد . والمعترف به الآن أن موظفى الدولة ليسوا فى كفاءة العاملين فى القطاع الخاص من حيث قدرتهم على إنجاح الأمور . فموظفو الدولة بيروقراطيون فى الغالب ، أى أنهم غالبًا ما يهتمون بالإجراءات والقواعد أكثر من اهتمامهم بتحقيق النتائج فى أقصر وقت ممكن وبأقل تكلفة . ولا يقع عليهم اللوم فى ذلك لأنه ليس لهم مصلحة مطلقة فى النتائج . فسواء أحققوا شيئًا أم لم يحققوا ، وسواء أكانوا مسرعين أم مبطئين ، فالجزاء واحد . وتأتى إيرادات الحكومة من تحصيل الضرائب ، وما لم يكن هناك ما يكفى لدفع أجور موظفى الدولة فإن كل ما يجب عمله هو زيادة الضرائب . والواقع أنه لو قل العمل فسوف يخف عبء موظفى الدولة . والموظف الاستثنائى هو ذلك الذى يطمح إلى الكفاءة ويود لو ترك بصمته الشخصية على أداء الحكومة .

ومن ناحية أخرى فإن الربح والخسارة هو ما يوجه القطاع الخاص فى عمله ، فكلما كان تحقيق النتائج أسرع كانت التكلفة أقل ، وكلما كانت الجودة أفضل كان صافى الربح أكبر . ويرتبط صافى الربح هذا ارتباطًا وثيقًا بالتعويض الأفضل عن طريق الأجر المرتفع أو الترقيات لكل العاملين .

ولذلك يمكن أن نتوقع أن يؤدى العاملون فى القطاع الخاص عملهم بصورة أفضل من موظفى الدولة . إلا أنه من الخطأ ترك كل شىء للقطاع الخاص . ومن الخطأ بالنسبة لأية حكومة أن تتخلى عن كل شىء وتتركه للقطاع الخاص . ذلك أنه لو تُرك الأمر للقطاع

الخاص فلن يولى حاجات الجمهور الاهتمام الكافى . فهو غالبًا ما يركز فقط على أرباحه ، وعلى خفض التكلفة وزيادة العائد .

من هنا يجب أن تظل الحكومة تقوم بدور فى توجيه القطاع الخاص سواء أكان مشروعات مخصخصة أم لا . وهذا الدور الذى تقوم به الحكومة مهم بالنسبة للمرافق والبنية التحتية . فهو يضمن عدم إهمال مصلحة الجمهور والأمة ككل .

بعد أن خسرت الاشتراكية والشيوعية سمعتهما ، يتأرجح البندول أكثر وأكثر فى اتجاه الخصخصة وقوى السوق . والبندول فى خطر التأرجح أبعد من اللازم وجعل قوى السوق عقيدة جوهرية لا يكون أى شىء يتم باسمها موضع شك أو سؤال . ونحن نرى هذا فى جمود العقل عند الدفاع عن التعامل فى العملات ، على سبيل المثال ، أو عندما ينتقد أحد تجاوزات المضاربة فى سوق الأوراق المالية . ويبدو أن المؤيدين لقوى السوق يعتقدون أن فى هذه القوى عناصر تُوازِنها بحيث تصحح أى شىء قد يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة .

إلا أن قوى السوق تميل إلى الانتهاكات مثلها مثل الاقتصادات الموجهة . ولا بد من أن نتذكر أن المصلحة الذاتية هى ما يحرك قوى السوق ؛ ولا تنفصل المصلحة الذاتية كثيراً عن الجشع . فالجشع الذى لا يقيده شىء يمكنه التغلب على الإدراك الجيد فى السوق . وحين يتولى الجشع الأمر فإن ما يؤثر على الآخرين يحظى باهتمام ضئيل .

والاضطراب الاقتصادى فى شرق آسيا (بما فى ذلك بالطبع جنوب شرق آسيا) ينطبق عليه ما قلناه . فتلك الدول اجتهدت بشدة كى تبنى اقتصاداتها وتوفر لشعوبها حياة طيبة . فمن مهزومين ومستَعمرين ، رفعوا أنفسهم بمجهودهم كى يحققوا درجة من التنمية . وقد نجحوا نجاحًا كبيراً فى القضاء على الفقر فيما بينهم . وكان هناك أمل فى أن يكونوا قادرين خلال عقدين أو ثلاثة عقود على أن يصبحوا دولاً متقدمة .

ولكن فى يوليو من العام الحالى شهدوا عملاتهم وقيمتها تنخفض بينما هم لا حول لهم ولا قوة . لقد محى عقدان من النمو خلال أسبوعين . وانخفض نصيب الفرد من

إجمال الناتج المحلى بنسبة تزيد على ٣٠ بالمائة . وبالنسبة لأربع من تلك الدول بلغت الخسارة فى القدرة الشرائية حوالى ٣٠٠ مليار دولار .

وإلى جانب ذلك أطاح هجوم على أسواق الأوراق المالية فى تلك الدول برأسمال بلغ مئات المليارات من الدولارات . كما أجبرت الصناعات على التوقف . وارتفع معدل البطالة . وأوقفت مشروعات البنية التحتية ، بما فى ذلك مد خطوط المياه والكهرباء . وانكمشت مبيعات التجزئة وكل أنواع الأعمال التجارية . بعبارة أخرى : كانت نتيجة هجوم خفض قيمة العملات والهجمات التى شنت على أسواق الأوراق المالية أن تدهور الحال بالاقتصادات المزدهرة إلى استجداء المساعدة من صندوق النقد الدولى .

لا يمكن لعاقل أن يقول إن الموقف الراهن أفضل مما كان عليه الحال حين كانت اقتصادات تلك الأمم منتعشة . صحيح أنه كانت هناك انتهاكات . وكان هناك فساد . وكان هناك الكثير من التلاعب . وكان هناك فقر . ولكن المعاناة الآن أعظم بكثير من ذى قبل .

ما الذى تسبب فى ذلك الانكماش المفاجئ؟ يقول البعض إن تلك البلاد ذات أسس واهية . وهذه الأسس الواهية تجعل قيمة العملات تنخفض وسوق الأوراق المالية تنكمش . ولكن هل يمكن أن تحدث كل هذه الأمور من تلقاء نفسها؟ الحقيقة هى أن بعض اللاعبين فى السوق قرروا الانسحاب بدعوى الحيلولة دون خسارة أموالهم حين انهار الاقتصاد .

هل كانت بحوزتهم فعلاً مبالغ ضخمة من عملات الدول المعنية حين تخلصوا منها كى لا يضاروا من خفض قيمتها؟ يبدو أن الأدلة تشير إلى أنهم لم يكونوا يستثمرون بهذه العملات بالمرة . كل ما هنالك أنهم اقترضوا هذه العملات كى يبيعونها وبذلك يخفضون قيمتها .

وحدث الشىء نفسه مع السهم . فقد اقترضوا الأسهم وحسب للقيام بالبيع على المكشوف . ولذلك لم يكونوا معرضين لأى خطر بحال من الأحوال . كل ما فى الأمر أنهم

بدءوا عملية خفض قيمة العملات وبعد ذلك استمروا فى الاقتراض والبيع والشراء كى ينجوا . لم يدخل فى ذلك مال حقيقى أو أسهم حقيقية فى واقع الأمر .

كيف يفعلون ذلك ويقضون على اقتصادات هذا العدد من الدول ومصدر رزق الملايين العديدة من البشر؟ الإجابة هى السوق الحرة . فالسوق الحرة تسمح لهم بأن يفعلوا ذلك . من الضرر إلى حد كبير أن تضطر الدول والناس للمعاناة ودفع ثمن فادح . ولكن هذا هو أسلوب السوق الحرة . فلا يمكن منع قوى السوق من العمل . إنه أمر مقدس .

ومما يؤسف له أنه يبدو أننا استجرنا من الرمضاء بالنار . كانت لدينا دول اشتراكية وشيوعية وتخطيطها المركزى وهو كذلك تخطيط مقدس ، ظلت طوال ٧٠ سنة تحكم على الملايين بالعيش فى بؤس . وفى هذه الحالة كانت الحكومة أشد من اللازم . فلا يمكن لأحد أن يحاول تغيير أى شىء لأن أيديولوچيا سيادة الدولة كانت دينًا ولم تكن تتسامح مع الهراطقة المنتقدين .

وفى النهاية ، وبعد الكثير من البؤس وضياع ملايين الأرواح ، أدركوا خطأ تلك العقيدة وكثرة عيوب الأيديولوچيا والنظام وعدم قدرتهما على توفير الفردوس الموعود على الأرض . إلا أن الثمن الذى دفع كان باهظًا .

والآن لدينا أيديولوچيا السوق ، أى : عصمة المشروعات الخاصة من الوقوع فى الخطأ . ولا يمكن للحكومات التدخل فى أمور قوى السوق . كما أن السوق تتولى تحديد أساليب التقويم الخاصة بها . وكل ما عليك هو أن تجعل أسسك سليمة وسوف تكون الأمور سليمة من تلقاء نفسها .

ويقول مؤيدو قوى السوق إن الأمر سيحتاج إلى بعض الوقت . سيعانى كثيرون . وسوف تفقد دول استقلالها . وسيصير القوى ضعيفًا . وسوف يندمج الأقوياء ويقدمون خدمات أفضل . ومن المؤكد أن الناس سوف يرغبون فى الحصول على خدمة أفضل وسلع

أجود ممن هم الأقدر على تقديمها بدلاً من استقلالهم ومن تلك السلع والخدمات الرديئة التى يقدمها أهل بلدهم وحكومتهم .

هذا ما يقال : فالاستقلال ليس مهمًا . تنازل لمن يعرفون أفضل من غيرهم عن استقلالك وسوف تزدهر أحوالك . هذه هى عقيدة السوق . فهؤلاء الذى عينوا أنفسهم بأنفسهم يعرفون ما يفيدك . أما الحكومات فموضة قديمة ولا تتماشى مع العصر . وهكذا فإن المتحرر من الحكومة يعرف كل شىء وينبغى أن يقرر لك كل شىء يتعلق بالسوق ، وهو لا يخطىء ، ومقدس ، وهو راعيك ومخلّصك ، وتذكرة المرور إلى الرفاهية الآن متطرفة تطرف الشيوعية والاشتراكية فى السنوات الماضية .

والحقيقة هى أنه لا الحكومة ولا السوق يمكنها أن تعمل بشكل جيد بمفردها ومستقلة عن الأخرى . فالسلطة مفسدة . وكما أنه من الممكن أن تفسد الحكومة حين يكون لديها السلطة المطلقة ، فالأسواق كذلك يمكن أن تفسد حين تكون كذلك ذات سلطة مطلقة . ونحن نرى الآن أثر السلطة المطلقة ، وفقر وبؤس ملايين البشر وعبوديتهم المحتملة .

إن خيار العالم ليس هو السلطة المطلقة بالنسبة للحكومة أو بالنسبة للسوق . الخيار هو التعاون بين الحكومة المنتخبة والمسئولة أمام الناخبين ، من ناحية ، والسوق بتأكيدها على الكفاءة والتنافس وحساب المكسب والخسارة . وحين تعمل الحكومة والأعمال التجارية معًا يمكن ، ساعتها أن يكون هناك أقصى قدر من التنمية التى يتمتع بها الجميع .

رِعَايَةُ الشَّرَاكَةِ الذَّكِيَّةِ
مِنْ أَجْلِ الرَّفَاهِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ *

كتب تشارلز ديكنز عن أحسن الأوقات وأسوأها . وفى هذا العام يعيش الكثير منا فى جنوب شرق آسيا الجزء الثانى مما كتبه تشارلز ديكنز فى وقت مضى . فقد رأينا أحسن الأوقات فى جنوب شرق آسيا . كانت اقتصاداتنا تحقق تقدمًا كبيرًا وتسجل نموًا مبهرًا . كنا ناجحين فى تغيير صورة مجتمعاتنا . وشهد عام ١٩٩٧ توسيع عضوية اتحاد أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) وإحياء الذكرى الثلاثين لقيامه . ويبدا الآسيان فى عامه الثلاثين أكثر قوة ، وأشد عزمًا وتصميمًا ، وأكثر ثقة بمستقبله . وقبل ٣٠ عامًا شكَّل الآسيان تماسكًا اقتصاديًا وسياسيًا لم يتخيله أحد . ويمكن أن يوصف هذا فى الواقع بأنه أفضل أوقات الآسيان وأعضائه منفردين ومنهم ماليزيا .

إلا أننا شهدنا هذا العام كذلك أسوأ الأوقات مع ذلك الاضطراب الأخير فى عملتنا وبورصاتنا . فقد قوض التلاعب فى السوق أسسنا الاقتصادية وانتقص مما بنيناه بشق الأنفس فى العقود القليلة الماضية من تقدم وثروة . وبدون أى سبب أو داع ، سوى تحقيق الربح السريع لقلة من الأغنياء بالطبع ، تعرضت عملاتنا لهجوم وأُفقر شعبنا . وفى أوقات الامتحان ، كهذا الوقت الذى نحن فيه ، نعرف من هم أصدقاؤنا . وأود أن أبدأ بالتعبير عن مقدار سعادتى لوجودى هنا بين الأصدقاء .

أود أن أشكر المنظمين لدعوتهم إياى لإلقاء كلمة فى حوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى الثانى . وهذا المؤتمر متابعة للحوار الأول الذى عقد فى كوالالمبور فى العام الماضى . ويسعدنى أن تكون هناك متابعة لحوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى

* كلمة ألقيت فى حوار قيادات الأعمال التجارية الكندى الماليزى الثانى فى أوتاوا بكندا فى ٢١ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

الأول ، حيث حقق لقاء العام الماضى نجاحًا ضخمًا بتمهيده الطريق لقدر أكبر من التفاهم والتعاون بين ماليزيا وكندا . وأملى العزيز أن يعزز الحوار الثانى الذى نحضره جميعًا الآن علاقاتنا الثنائية . وأهنئ الحكومة الكندية باعتبارها الدولة المضيفة على دقة الإعداد لقمة هذا العام . وهذا العام أرسلنا وفدًا ماليزيًا قويًا لحضور القمة . ونأمل مخلصين أن يكون لنا شرف الترحيب بوفد كندى مثله ، إن لم يكن أقوى ، فى كوالالمبور فى العام المقبل حيث تستضيف ماليزيا قمة ١٩٩٨,

وبالنسبة لهذا الحوار ، فقد طُلب منى الحديث عن موضوع «ماليزيا وكندا : رعاية الشراكة الذكية من أجل الرفاهية المشتركة» . وهذا الموضوع مناسب إلى حد كبير . فالشراكات ملمح مشترك من ملامح مجتمعاتنا . ونحن نقبل الشركاء فى كل مسعى تقريبًا ، سواء أكان فى السياسة أم المشروعات التجارية أم الأنشطة الاجتماعية ، وبطبيعة الحال فى مؤسسة الزواج . ويستفيد الشركاء بصورة عامة بطرق متعددة لا يمكن للأفراد الاستفادة بها . إلا أن الشراكة فى كثير من الأحيان لا تقوم على المساواة بين الشركاء ، حيث يستفيد طرف أكثر من الآخر . ولذلك تشير فكرة «الشراكة الذكية» إلى مفاهيم تعظيم وموازنة الأرباح لكلا الطرفين وللجميع إلى أقصى حد ممكن ، بغض النظر عن المساهمة المتساوية فى الشراكة . وحين قدم هذا المفهوم لأول مرة عام ١٩٩٥ أثناء حوار لانكاوى الدولى الأول الذى عقد فى ماليزيا ، أكدنا على أنه يقوم على فكرة «الكل يكسب» وسياسة «اجعل جارك مزدهرًا» ، تحدونا القيم العالمية الخاصة بالثقة والاحترام والفهم والإيمان القوى واللعب النزيه . ونحن نرى أن أصالة الشراكة الذكية تكمن فى الممارسة وليس فى المبدأ . فغالبًا ما تتميز الشراكة الذكية بخليط من العلاقات الرسمية وغير والرسمية وعمل الأطراف التعاونى مع بعضها البعض ويختار كل منها بحيث يتلاءم مع غرض بعينه من أغراض الشراكة . وتتعلق الشراكة الذكية بعمل الهيئات الحكومية والناس معًا من أجل تحقيق مكاسب مشتركة طويلة المدى للمساعدة فى تحقيق الانسجام الكونى والرفاهية التعاونية .

وأنا أرى أن الشراكات الذكية لا بد من أن تتوفر فيها المكونات التالية كى تنجح : الاشتراك فى الرؤية ، والأهداف المشتركة ، والفهم الواضح لنقاط قوة كل طرف ونقاط ضعفه ، والاستعداد للتوصل إلى حلول وسط ، والصبر والتسامح . إن عوامل النجاح الأساسية هذه كفيلة بتحقيق نتائج رائعة .

واسمحوا لى أن أشرككم فى ممارستين فى ماليزيا توضحان بجلاء أسلوب عمل «الشراكة الذكية» أولاً ، مفهوم ماليزيا المتحدة . وهذا المفهوم داخل سياق الشراكة الذكية يوحى بالسياسة الواعية والحريصة الخاصة بالتعاون الثلاثى بين الجمهور والقطاع الخاص والقيادات السياسية . والشراكة «ذكية» لأنها لا تحقق النتائج وحسب ، بل إن للجميع - بلا استثناء - نصيب فيها ؛ أى : الأطراف الثلاثة المشاركة والشعب والأمة الماليزية ككل . واليوم يسعدنا كذلك أن نقول إن النقابات المهنية أصبحت مكونًا مهمًا من مكونات هذه الشراكة الذكية بمساهمتها فى تحقيق الأجندة القومية . ويمكن القول بكل أمانة إن الفضل فى جزء كبير من التنمية الماليزية السريعة طوال السنوات العشر الماضية يمكن إرجاعه إلى التنفيذ الناجح لمفهوم ماليزيا المتحدة . ولو أن ماليزيا خاضت تنميتها الاقتصادية دون تنفيذ المفهوم لكان التقدم أبطأ من ذلك بكثير .

والمجال الآخر الذى خدم فيه مفهوم «الشراكة الذكية» ماليزيا خدمة جليلة هو الحلبة السياسية القومية . ففى ماليزيا تمثل الجبهة القومية/ حزب باريسان القومى التى تضم ١٤ حزبًا سياسيًا شراكة ذكية ، لأن الاحترام لا يكون تبعًا لقوة الحزب أو ضعفه ، بل على أساس التشارك العادل . وهناك ثلاث مجموعات عرقية ماليزية رئيسية : الملايويون والصينيون والهنود . ويمثل الملايويون الذين يشكلون حوالى ٦٠ بالمائة من السكان الأغلبية الساحقة ، بينما الهنود الذين يشكلون حوالى ١٠ بالمائة من إجمالى السكان أقلية . ومع ذلك فهم ممثلون بالتساوى فى مجال سياسة الحزب ومكفول لهم التمثيل العادل فى مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء . وتمتد هذه الممارسة إلى أعضاء الأحزاب الأصغر حجمًا فى

الائتلاف الذى يضم ١٤ حزبًا . ونحن ائتلاف تم قبل الانتخابات وليس ائتلاف منفعة بعدها . ومن ثم فإننا فى حكومة الجبهة القومية ملتزمون بالتشارك فى السلطة بالانتخابات الديمقراطية . بل إننا فى حزب باريسان القومى عادة ما تتخذ قراراتنا بالإجماع ، وبذلك نضمن سماع وجهات نظر الأحزاب الصغرى وأن تحظى بالاحترام الواجب . ووجود عدد كبير من الأحزاب فى الائتلاف هو كذلك قرار ذكى . فالتحالف الذى يضم حزبين ليس أى منهما قويًا بما يكفى لتشكيل الحكومة ائتلاف غير مستقر . وفى ماليزيا الأغلبية البرلمانية للائتلاف كبيرة ، حيث تتعدى ثلثى عدد المقاعد . ولذلك فإنه حين يقرر أى من الأحزاب الصغيرة الخروج من الائتلاف لا تسقط الحكومة . ومن ناحية أخرى ، فإنه إذا خرج أكبر الأحزاب من الائتلاف فلن تكون لديه الأغلبية التى تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده . وساهمت هذه الشراكة الذكية كذلك فى نمو ماليزيا الاقتصادى حيث خلقت الاستقرار السياسى ، وهو عنصر مهم فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

واليوم نواجه فى ماليزيا باضطراب العملة والسوق . ويقول لنا الكثير من أصدقاء ماليزيا من الدول المتقدمة إن هذه ظاهرة مؤقتة تسببت فيها قوى السوق . وهم يقولون : إنه فى وجود أسسنا القوية سيكون فى مقدورنا التغلب على هذه المشاكل والعودة إلى سبل نمونا المرتفع قريبًا جدًا .

غير أن لنا رأيًا مختلفًا . فإذا كانت لدينا هذه الأسس الجيدة ، فلماذا خفضت قيمة عملتنا بما يزيد على ٣٠ بالمائة؟ ما الفائدة التى يمكن الحصول عليها من هذا الاضطراب؟ ما ضرورة حدوث خفض قيمة العملة أو التخطيط لها بأى حال من الأحوال؟

ليس هذا هو المقام الذى أشرح فيه كيفية التلاعب فى عملات جنوب شرق آسيا . ولكن يكفى القول إنه فيما يتعلق بشراء السلع المستوردة من الدول المتقدمة ذات العملات المستقرة ، خسرت ماليزيا وحدها ٣٠ مليار دولار أمريكى فى أعقاب خفض ٣٠ بالمائة من قيمة الرينجت . ولم ينته الهجوم بعد . فهناك محاولات تجرى لإحداث المزيد من خفض

قيمة العملة ، ولتخفيض قدرتنا الشرائية أكثر وأكثر . قد نعانى من ذلك ، غير أن من يصدرون إلينا سوف يعانون معنا عما قريب . فالصادرات إلى الجزء الذى نعيش فيه من العالم تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار دولار .

الذين يقولون إن خفض العملة سيجعلنا أكثر قدرة على المنافسة يتجاهلون حقيقة أن السلع المصدرة تحتوى على نسبة لا بأس بها من المكونات المستوردة ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الأسعار المحلية وتقليل أية ميزة تنافسية فى خفض قيمة العملة . وسوف تطيح المطالبة بأجور أعلى والتضخم بأية ميزة تنافسية قد نكسبها .

وساهم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى نمو بلاد مثل ماليزيا وعالم التجارة بصورة عامة . غير أن تدفق رأس المال هذا لا يؤدى دائمًا إلى شراكات ذكية . الاستثمارات الأجنبية طويلة المدى فى الأنشطة الإنتاجية الجادة بحق تؤدى إلى ذلك . غير أن أموال المضاربة التى تتنقل بسرعة من مشروع إلى مشروع وغيره على الاقتصادات النامية فلا تؤدى إلى شراكات ذكية . فهى تدخل فقط لتحقيق مكاسب سريعة لأصحابها على حساب شركائهم . وفى حالة التعامل فى العملات واستثمارات سوق الأسهم ، يكسب أحد الشركاء القليل ولكن الآخر يخسر أكثر مما حققه الشريك المستثمر . وبذلك فإنه فى حالة ماليزيا ، بينما تخسر ٣٠ مليار دولار من القدرة الشرائية ، ربما يكون المتعاملون فى العملة قد حققوا مكسبًا يساوى جزءًا ضئيلاً من هذا المبلغ . إن قدرًا كبيرًا من الثروة التى تكون من خلال العمل الشاق والسياسات الحكيمة يضيع على الاقتصاد ككل . ولا يمكن وصف الاستثمار الذى يقوم به هؤلاء المتلاعبون بأنه ذكى .

إلا أننا فى ماليزيا لسنا فى سبيلنا لأن نرفض الاستثمارات الأجنبية لهذا السبب . فنحن ما زلنا نرحب بالاستثمار الأجنبى فى الأنشطة الإنتاجية ، فى تصنيع السلع وتقديم الخدمات . ولا أظن أن أحدًا سوف يرحب بالمستثمر الذى يهرب فى ظلام الليل . ولذلك يجب أن تعذرونا إن نحن رفضنا مستثمرًا قصير المدى فى سوق الأوراق المالية كل اهتمامه

بالمكاسب الرأسمالية . كما أننا لا نرحب بالمتاجرين فى عملتنا مع أن طبيعة عملهم لا تمكننا من إبعادهم . إذ يمكنهم دائمًا اقتراض الرينجت والأسهم الموجودة فى الخارج للتخلص منها وخفض قيمتها . ومما يؤسف له أن العالم يظن أنه لا بد من حماية هؤلاء المفترسين . ومن المؤكد أنهم لا يقيمون شراكات ذكية .

وقد وسعنا مفهوم الشراكة الذكية ليشمل كذلك التعاون الإقليمى . وتكوين الآسيان إحدى هذه الشراكات . فداخل الاتحاد يقوم اتخاذ القرار على الإجماع . وبذلك يسمع صوت كل أعضائه باهتمام شديد . ولو لم يكن الآسيان شراكة ذكية لكان من المستحيل قبول أعضاء جدد ـ ميانمار ولاوس ـ اقتصادهم أضعف من اقتصادات الأعضاء المؤسسين فى بروناى . كما أن الآسيان خلق عوامل التكامل من مثلثات النمو ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة (أفتا) لتعزيز النمو والرفاهية المتبادلين .

وقد يسأل سائل عن ضرورة وإلحاح إقامة الشراكة الذكية . أعتقد أن اقتصادات هذا العالم يعاد تعريفها فى الوقت الراهن بسبب عملية «العولمة» . ومن أجل الحصول على الفائدة الكاملة من العولمة ، ينبغى على اقتصادات العالم نقل مركز اهتمامها من العناصر التنافسية المحضة إلى العناصر التعاونية ، ومن ثم فلسفة «الكل يكسب» التى تؤكد مفهوم الشراكة الذكية . فلم يعد النظام الاقتصادى الكونى فى الوقت الراهن سلسلة بسيطة من الآثار ذات الاتجاه الواحد ، وإنما شبكة شديدة التعقيد من علاقات التغذية الاسترجاعية . إلا أن إدارة الأعمال التجارية فى اقتصاد كونى ليس بالأمر السهل . فنحن بحاجة إلى شركاء مستعدين للمساهمة وتكوين تحالف مثمر . وهذا يميز بداية نوع جديد من العلاقة ، وهو ما نسميه «الشراكة الذكية» .

لقد أقامت ماليزيا وكندا بالفعل علاقة ممتازة أتت بفوائد ضخمة لكلا البلدين . وتشترك ماليزيا وكندا فى العديد من السمات . فكلانا عضوان نشطان فى الكومنولث والأمم المتحدة والتعاون الاقتصادى الآسيوى الباسيفيكى ومنظمة التجارة العالمية . كما أننا

عملنا معًا فى ظل خطة كولومبو فى الخمسينيات . وفى الماضى كانت بيننا علاقة مانح ومتلق . واليوم تطورت علاقتنا لتصبح شراكة ناضجة بين ندين . وتمتد علاقاتنا الثنائية إلى ما هو أكثر من التجارة لتغطى الجوانب الكثيرة الأخرى مثل تنمية البنية التحتية والروابط التعليمية والتعاون البيئى . وفى العام الماضى شرفنا بالترحيب برئيس وزراء كندا چان كريتيان وأعضاء فريق كندا فى ماليزيا . وقد عزز ذلك العلاقات التجارية بين البلدين ، إلا أننا نتوقع المزيد من تقوية العلاقات الثنائية حيث مازالت كندا وماليزيا تنموان كدولتين تجاريتين كبيرتين .

ونحن نعترف بأن الاقتصاد الكندى من بين أقوى الاقتصادات فى العالم . وباعتبار كندا سابع أكبر اقتصاد كونى وبها ثانى أعلى مستوى معيشة فى العالم ، فإن قدرتها على النمو ضخمة وتوفر فرصًا ضخمة للاستثمار الأجنبى . ولذلك فليس مستغربًا أن الشركات الماليزية تتطلع إلى كندا كفرصة محتملة للاستثمار . وأكثر من هذا أن هناك انسجامًا ممتازًا بين القدرات والحاجات فى كندا وماليزيا . فكثير من المناطق التى ترسخ فيها الصناعات الكندية هى مناطق تسعى فيها ماليزيا للحصول على استثمارات إلى جانب التعاون التكنولوچى . ويشمل ذلك المنتجات البتروكيماوية والمنتجات الدوائية والآلات الصناعية والمعدات ، إلى جانب المنتجات التى تقوم على الأخشاب .

كما تتطلع ماليزيا إلى كندا للحصول على التكنولوچيا الخاصة بالنقل والطيران والإرسال الإذاعى وصناعات التكنولوچيا الفائقة . ونأمل مخلصين أن تشركونا فيما لديكم من خبرة وتكنولوچيا ، حتى ونحن نشجع شركاتنا المحلية على إقامة المزيد من المشروعات المشتركة مع نظيراتها الكندية كى نجنى ثمار العمل والاستثمار معًا . وهذا فى واقع الأمر أساس كل الشراكات الذكية . إلا أنه ينبغى أن يتمسك الجميع بمبدأ الاحترام المتبادل . ولذلك ينبغى أن تكون العلاقة الماليزية الكندية مشروعًا بناءً .

ونحن فى ماليزيا نأمل فى أن نكون دولة متقدمة تمام التقدم بحلول عام ٢٠٢٠ .

ولكى نحقق هذه الرؤية ، لا بد أن نكون قادرين على الحفاظ على معدل نمو قدره ٧ بالمائة حتى عام ٢٠٢٠ . ولذلك فلا يمكن لماليزيا الاعتماد على قطاع التصنيع وحده ، بل يجب كذلك خلق محرك ثان للنمو . وقد قررنا جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مولداً للنمو داخل كل القطاعات الاقتصادية . وبداية ، شرعنا فى خطة طموح لخلق أول ممر ممتاز للوسائط المتعددة . وسوف يجمع بيئة متكاملة بها كل الخواص الضرورية لخلق المناخ الكونى الصحيح للوسائط المتعددة .

ولا تريد الحكومة قصر الممر على ماليزيا وحدها وإنما تخطط لأن يشمل دول الآسيان وأوروبا وأمريكا الشمالية فى المستقبل القريب . وبذلك يوفر الممر إمكانية استثمار ضخمة للمستثمرين . ويكفينى أن ألخص التزامات الحكومة الماليزية تجاه الشركات التى ترغب فى المشاركة فى الممر :

ـ توفير بنية تحتية فيزيقية ومعلوماتية على المستوى العالمى .

ـ السماح بالتوظيف غير المقيد لعمال المعرفة المحليين والأجانب .

ـ ضمان حرية التملك عن طريق إعفاء الشركات التى لها وضع الممر من شروط الملكية المحلية .

ـ منح حرية الحصول على رأس مال للبنية التحتية الخاصة بالممر من أنحاء العالم ، وإعطاء الحق فى اقتراض الأموال من أنحاء العالم .

ـ توفير حوافز مالية تنافسية .

ـ أن تصبح قائداً إقليمياً فى حماية الملكية الفكرية وقوانين الفضاء الإلكترونى .

ـ ضمان عدم فرض رقابة على الإنترنت .

ـ توفير تعريفة اتصالات تنافسية على المستوى العالمى .

ـ طرح عقود البنية الأساسية للممر على الشركات الرائدة المستعدة لاستخدام الممر مركزًا إقليميًا لها .

ـ توفير وكالة تنفيذ ذات قدرات عالية لتعمل باعتبارها جهة واحدة فعالة بيدها كل شيء .

ونود كذلك من خلال الممر أن نتقدم خطوة للأمام بمفهوم ماليزيا المتحدة ، أى نحو الشراكة الذكية الكونية . ونود دعوة المجتمع الدولى للانضمام إلينا لنشكل معًا مستقبلاً مشتركًا . ويمكن أن نعمل كفرد واحد من أجل الفائدة والرفاهية المشتركة . وأتصور أن يكون هناك كومنولث افتراضى من الدول مفيدًا لكل البشرية . ونحن ندعو أصدقاءنا الكنديين للانضمام إلينا فى هذه المغامرة المثيرة . فنحن لا يمكننا النجاح بمفردنا . إننا بحاجة إلى شركاء لديهم الخبرة والتكنولوچيا ، والمنظمون الكنديون هم الشركاء المناسبون الذين نبحث عنهم .

وبالإضافة إلى استثمار كل منا فى بلد الآخر ، يبغى أن نغامر أكثر بإشراك بلد ثالث . إننا معًا فى وضع جيد للاستثمار فى دول أخرى ، وخاصة فى الدول النامية . ونحن نأمل أن تعتبر كندا ماليزيا موطئ قدمها الذى تنطلق منه إلى سوق الآسيان التى تضم حوالى نصف مليار عميل ، كما نعتبر نحن كندا موطئ قدم لنا ننطلق منه إلى سوق النافتا التى تضم ٣٧٠ مليون عميل ميسورى الحال . وفى الماضى ، عملت ماليزيا وكندا معًا بشكل جيد جدًا ، وأنا على يقين من أننا لو ظللنا على التعاون مع بعضنا البعض سيمكننا خلق المزيد من الفرص لأنفسنا . لنستمر فى إضافة المزيد إلى العلاقة التى أقمناها ، حيث نتعلم من بعضنا ونسهم مساهمة ثرية فى الشراكة . فنحن معًا يمكننا الوصول ببلدينا إلى الرفاهية فى القرن الحادى والعشرين .

الشَّرَاكَاتُ الذَّكِيَّةُ
فِي القَرْنِ الحَادِي وَالعِشْرِين *

لا يمكن لبلد من البلاد أو منطقة من المناطق أن تكون جزيرة مغلقة على نفسها . فقد أظهر التاريخ أن البلاد التى تقهقرت إلى الانعزال والانزواء ، أو لا يسعها عمل الكثير حيال العالم الخارجى ، ليست قادرة على تحقيق تقدم كبير . والواقع أنه ربما تكون هذه الدول قد تقهقرت . وشئنا أم أبينا ، فإنه علينا جميعًا أن نتفاعل مع بعضنا البعض ، ويكون ذلك مجرد تبادل الآراء بشأن قضايا خاصة بالهموم المشتركة ، أو من أجل التعاون فى تنفيذ برامج بعينها ذات نفع مشترك ، أو من أجل التجارة بالتأكيد ، أو من أجل السعى لتضافر قوانا .

وأعتقد أنه بمثل هذه الروح من التعاون من أجل التنمية بدأت قمة آسيا ــ كيوشو للتبادل الإقليمى . وعقدت القمة الأولى فى أويتا باليابان عام ١٩٩٤ . واستضافت الفلبين القمة الثانية التى عقدت فى مانيلا عام ١٩٩٥ . وكانت القمة الثالثة فى فوكوأوكا عام ١٩٩٦ . وآمل أن تعطى القمة الرابعة التى تعقد فى ماليزيا المزيد من قوة الدفع نحو تحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها قمة التبادل الإقليمى هذه .

وأذكر أن قمة التبادل الإقليمى هذه تقوم على أربعة مبادئ جوهرية أعلنت فى القمة الأول ، وهى (١) السعى لتحقيق التعاون الإقليمى مع البقاء منفتحين على العالم (٢) تشجيع التبادل الإقليمى (٣) تعميق التفاهم المتبادل والصداقة (٤) استمرار قمة التبادل الإقليمى .

هذه هى الأهداف الجديرة بالثناء . كما أرى أنه منذ القمة الأولى حددت مناطق كثيرة باعتبارها مفيدة للتبادلات الإقليمية . وجاء فى البيان المشترك للقمة الثالثة أنه تبادل الآراء

---

* كلمة ألقيت فى قمة التبادل الإقليمى لآسيا وكيوشو فى لانكاو بماليزيا فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

بشأن العديد من الموضوعات مثل الاقتصاد والصناعة والحفاظ على البيئة وتنمية الموارد البشرية . ويركز بيان فوكوأوكا ـ كما أسميناه ـ على ضرورة السعى لتحقيق « التبادل الاقتصادى المتكامل من الجانبين» ، والعمل من أجل «التعاون المشترك على المستويين الدولى والإقليمى فى الحفاظ على البيئة» ، وكذلك العمل من أجل "تنمية الموارد البشرية التى يمكن أن تقوم بدور ريادى فى آسيا القرن الحادى والعشرين» .

وتتميز كل اللقاءات أو الندوات أو المؤتمرات أو القمم بإصدار إعلانات النوايا أو القرارات . وإعلانات النوايا هذه مهمة بطبيعة الحال لأنها تحدد الأهداف التى سيكون على المشاركين أن يكافحوا من أجل تحقيقها . إلا أن الأهداف ستظل مجرد أهداف ما لم نسر فى السبل التى حددناها . وفى كثير من الأحيان نسير فقط في السبل التى سار فيها آخرون . وعادة ما لا نكتشف أى شىء جديد فى السبل القديمة . ولذلك يجب علينا شق طرق جديدة والسير فى اتجاهات جديدة .

ورغم الاتجاه إلى العولمة ، لا بد لآسيا من أن تبحث عن مصيرها هى . فآسيا بحاجة إلى رؤى جديدة وشجاعة وديناميكية . الأكثر أهمية أنه لا بد من أن ترسم آسيا السبل الخاصة بها . فلا يمكن أن نسير بلا تفكير على الطرق التى رسمها آخرون من قبل ، لأننا حينئذ سنكون فى المؤخرة ولن نلحق بهم أبدًا . ولا بد من أن نكون شجعانًا بالقدر الذى يمكننا اكتشاف سبل ومقاصد جديدة . ولكى نفعل ذلك لا بد من أن يكون لدينا قدر أكبر من الإيمان بأنفسنا وأن نكون أكثر جدية وتصميمًا . وإذا فعلنا ذلك فقد نتقدم على هؤلاء الذين سبقونا .

وبطبيعة الحال فإن بيننا ـ وأكثر منهم بين من يقللون من شأننا ـ من يظنون أنه بسبب الاضطراب الاقتصادى والمالى التى تعمد إحداثه المتلاعبون غير الآسيويين أن القرن الآسيوى لن يأتى ، وأن القيم الآسيوية لن تحقق الهيمنة الآسيوية المنتظرة . ولست واحدًا من هؤلاء الذين يظنون أن القرن الحادى والعشرين سيكون القرن الآسيوى . بل إنى أعتقد أن القرن

المقبل سيكون قرنًا كونيًا . غير أن القرن الكونى سيأتى بمساعدة من القيم الآسيوية ، لأننا لا نؤمن بتدمير الآخرين ، وتقويضهم عمدًا ، والقيام ببعض الأشياء الغامضة لضمان فشلهم . كما أننا لا نشمت بطريقة غير منطقية حين نرى الآخرين يعانون نتيجة لأفعالنا . وسوف يسهم الآسيويون والقيم الآسيوية فى القرن الكونى لأننا لا نخشى رؤية الآخرين مزدهرين ، كما نؤمن بجعل الآخرين مزدهرين كى نزدهر نحن كذلك . ولن تتغلب هذه القيم الآسيوية على المشاكل الحالية وحسب ، بل ستساعدنا فى واقع الأمر على أن نكون كرماء مع من يحاولون تعجيزنا . وبذلك يمكن تحقيق القرن الكونى .

من طبيعة الأمور أن الخبرة تجعل الوقت الذى نحتاجه لتعلم الأشياء أقصر . وقد استغرقت تنمية أوروبا الحديثة ، وهى منقولة عن العديد من حضارات غرب آسيا كالفينيقية والفارسية والعربية الإسلامية والتركية ، قرونًا عديدة . وحين قررت اليابان التحديث تبعًا للأساليب الأوروبية ، استغرق الأمر وقتًا أقصر . وفى فترة الحرب العالمية الثانية قرر العديد من الدول الآسيوية السير على خطى اليابان ونمت جميعها بلا استثناء بمعدل أسرع بكثير . واليوم لدينا الكثير من الدول الآسيوية التى تنمو نموًا سريعًا ويقدر لها أن تكون كل منها يابان صغيرة بغض النظر عن العقبات التى قد توضع فى طريقها .

إنها لا يمكن أن تنمو فى معزل بمفردها ، على الأقل إذا كانت تريد تجنب أخطاء الآخرين وأخطاء الماضى . ولا بد من أن تعمل معًا مع وجود نموذج تحتذى به . إن ما يبعث على الرضا إلى حد كبير أن اليابان استجابت وأسهمت مساهمة فعلية فى جهود التنمية الخاصة بدول شرق آسيا ومنها دول جنوب شرق آسيا . وقد كان قرار اليابان أن تستثمر فى الأنشطة الصناعية الإنتاجية فى جنوب شرق آسيا مما أظهر قدرات شعوب المنطقة فى التقنيات الحديثة والمهارات التكنولوجية ، وهى المهارات التى كان يعتقد فيما مضى أنها مقصورة على غير الآسيويين واليابانيين دون غيرهم . كما أن اليابان هى التى عرضت مساعدتنا فى جنوب شرق آسيا للتغلب على المشاكل التى خلقها الآخرون لوقف نمونا .

وبعد أن قلت ذلك ، اسمحوا لى أن أقول شيئًا عن الموضوع الذى طُلب منى الحديث عنه ، وهو «الشراكة الذكية فى الألفية المقبلة» . فقد قدمنا مفهوم «الشراكة الذكية» فى حوار لانكاوى الدولى الذى عُقد فى عام ١٩٩٥ . والشراكات ليست جديدة بطبيعة الحال . إلا أنه فى كثير من الأحيان تستفيد الشراكات من أحد الشركاء أكثر من الآخر . والواقع أنه فى بعض الأحيان يكسب أحد الشركاء على حساب الآخرين . فإنك فى نظرية المباراة ذات الربح المعدوم التقليدية تكسب إذا خسر الآخرون . ونحن نرى هذا الآن حيث تخسر منطقة جنوب شرق آسيا لكى يجنى المتعاملون فى العملات وغيرهم الأرباح . والنتيجة ليست هى خلق ثروة إضافية وإنما نقل الثروة من طرف إلى آخر . والخاسر هذه المرة يخسر أكثر مما كسبه الفائز ، مما لا يجعل هذه مباراة ذات ربح معدوم ، وإنما مباراة ذات ربح سلبى .

فى مفهوم الشراكة الذكية تُخلق الثروة الجديدة ويقتسم الشركاء بالتساوى أو بالعدل . فكلا الجانبين يكسب . والواقع أن الجميع يكسبون . وكانت دول جنوب شرق آسيا فى وقت من الأوقات دولاً فقيرة منتجة للسلع الأولية . وكانت السلع تُباع بأسعار منخفضة تحددها أسواق السلع التى لا تخضع لسيطرة الدول المنتجة . وكان مكسب منتجى جنوب شرق آسيا أقل ما يمكن وكانوا يتعرضون للخسارة فى بعض الأحيان . وكانت السلع تصنع بعد ذلك فى الدول الصناعية ويعاد تصديرها إلى دول جنوب شرق آسيا وتباع بأسعار مرتفعة . وبمرور السنين كان على منتجى السلع فى جنوب شرقى آسيا تصدير المزيد والمزيد من سلعها كى تشترى قدرًا أقل من الواردات المصنعة . وكان معدل التبادل التجارى فى غير مصلحة الدول المنتجة للسلع الأولية . فقد كانت تزداد فقرًا مقارنة بالدول الصناعية .

ولكسر هذه الحلقة المفرغة ، قررت دول جنوب شرق آسيا تصنيع نفسها . ومما يؤسف له أنه لم تكن لديها معرفة بالتصنيع ، ولا رأس المال ، ولا السوق التى تسوق فيها سلع الإنتاج الضخم . ولذلك قررت دعوة المستثمرين الأجانب للتصنيع داخلها . وكسب

المستثمرون الأجانب من العمالة والأراضى الرخيصة والإعفاءات الضريبية . وكسبت دول جنوب شرق آسيا من توفير فرص العمل وأرباح التصدير والمهارات ، وأخيرًا المعرفة التصنيعية ورأس المال . واليوم ليست دول جنوب شرق آسيا قادرة على تصنيع سلع ذات نوعية جيدة ومتقدمة وتصديرها وحسب ، بل إنها قادرة كذلك على تصدير رأس المال والخبرة إلى غيرها من الدول النامية . إنها تتحول إلى دول على قدر كبير من الازدهار .

إن الشراكة بين المستثمرين الأجانب ، وهم فى الغالب من اليابانيين ، والدول المضيفة يمكن اعتبارها ذكية لأن كلا الجانبين حققا مكاسب واضحة . وحتى وقت قريب كانت ماليزيا نموذجًا صحيحًا للشراكة الذكية بين المستثمرين الأجانب المباشرين والدول المضيفة . وكان من الممكن أن تستمر هذه الشراكة بلا نهاية لمصلحة الجميع . ولكن المشكلة التى تواجهها دول جنوب شرق آسيا الأعضاء فى الآسيان الآن تعود إلى الجشع من جانب الشريك . فبدلاً من الحصول على نصيب عادل ، قرر الشريك أن يأخذ كل شىء لنفسه وأن يفقر شريكه أثناء ذلك .

هذا الصنف من الشركاء لا يتمتع برؤية بعيدة المدى . وهو يستثمر فقط فى الأسهم التى يمكن التخلص منها ويخرج الأموال من البلاد . فما أن ترتفع قيمة الأسهم بالقدر الكافى حتى يتخلص منها ويجنى الأرباح . ومن المؤكد أن هذه الشراكة ليست ذكية . إنها شراكة استغلالية وينبغى على الدول المضيفة أن تتجنب هذا النوع من المستثمرين . وإذا سمحت لهم بالاستثمار فلا بد من أن يكون ذلك بشروط مقيدة . ولا بد من بحث مصدر أموالهم بعناية .

وهناك أنماط أخرى من الاستثمارات ليست ذكية ، وإن كان من المحتمل أن تؤدى إلى تحفيز الاقتصاد وخلق ثورة فورية . وتنطوى الشراكات الذكية عادة على الاستثمارات التى لا يمكن تسييلها بسهولة لتحقيق المكاسب . وهى عادة ما تتسم بالجدية وطول المدى والانفتاح وتهتم بإنتاج السلع والخدمات .

وليبين كل أعضاء الوفود فى قمة آسيا كيوشو لسائر العالم ليس فقط ما هو معنى التعاون الإقليمى ، ولكن كذلك ما هو المقصود بالشراكة الحقيقية ، أى : الشراكة الذكية . فلتبينوا له أنه فى الشراكة الذكية يكون الاهتمام الأساسى هو أن يستفيد الطرفان . ولتتذكروا أن إثراء الآخر إثراء لكم . وأنك إذا أفقرت الآخرين ، فإنك تفقر نفسك . ولا بد أن أضيف بالمناسبة أن ماليزيا الآن عاجزة عن استيراد ما كانت تستورده فيما مضى بسبب " الهجوم» على الرينجت . والنتيجة كما تعلمون هى إفقار شركائنا التجاريين الذين خفضت قيمة عملاتهم كذلك .

إن كيوشو مناسبة إلى حد كبير للشراكة الذكية مع المناطق الأخرى فى آسيا . ومن الناحية الجغرافية ، فإن كيوشو التى تقع فى أقصى الطرف الجنوبى من اليابان هى أقرب أقاليم اليابان إلى مناطق آسيا الأخرى . وترتبط كيوشو بأعمال تجارية كثيرة مع الدول الآسيوية . فحوالى ٥٠ بالمائة من صادراتها يتجه إلى آسيا ، وهو ضعف ما تصدره إلى الولايات المتحدة ، ويزيد على المتوسط القومى البالغ ٤٥ بالمائة . وفيما يتعلق بالواردات ، فإن حوالى ٤٦ بالمائة يأتى من آسيا ، وهو أعلى من المتوسط القومى البالغ ٣٥ بالمائة . كما أن عدد اليابانيين من أهل كيوشو الذين يزورون دولاً آسيوية أخرى أكبر من مثيله من مناطق اليابان الأخرى, فما لا يقل عن ٦٠ بالمائة من سائحى كيوشو يذهبون إلى آسيا . كما أن زوار اليابان الأجانب يفضلون كيوشو كذلك . ذلك فإن حوالى ٨٩ بالمائة من الزوار الأجانب يذهبون إلى كيوشو . وهذه الإحصائيات ليست هى الأحدث . وأعتقد أن الأرقام الآن قد تكون أكبر من ذلك .

ولذلك فأنا مقتنع بشدة بأن هناك أشياء يمكن لآسيا وكيوشو أن تفعلاها معًا . ففى كل مجال تقريبًا من الجهد الإنسانى المفيد تبحث آسيا عن شركاء جادين وأنداد ، والأهم من ذلك ، أذكياء . ففى تكنولوجيا المعلومات ، على سبيل المعلومات ، هناك مجال كبير للشراكات . ونحن فى ماليزيا ننشئ ممر الوسائط المتعددة الممتاز كى تشارك فيه الشركات

متعددة الجنسيات أو المتعدية للجنسية . ويوفر الممر ، باختصار ، فرصة اختبار فريدة وبيئة صحية لنمو أعمال الوسائط المتعددة وللمساهمة فى رفاهية العالم وتقدمه . وتحتاج ماليزيا فى هذا الجهد إلى شركاء لإتمام هذا المشروع الطموح . ونحن لا نفعل هذا مقابل لا شىء بطبيعة الحال . فنحن نتوقع أن نجنى فائدة كبيرة ، إلا أننا نتمنى أن نكون شريكًا ذكيًا للعالم . ونتمنى أن يستفيد العالم من الممر .

أذكر أننى تحدثت فى قمة آسيا كيوشو الأولى للتبادل الإقليمى عن رأينا فى مفهوم التجمع الاقتصادى لشرق آسيا . ومع أن التجمع الاقتصادى لشرق آسيا لم يكن بهذه الصورة يلق قبول الجميع ، وخاصة اليابان ، فإننى أرى روح التجمع الاقتصادى لشرق آسيا تتخذ شكل منابر أخرى مثل هذا المنبر . واليوم أتحدث عن الشراكات الذكية فى الألفية الجديدة وآمل أن يساهم ذلك القليل الذى قلته عن الشراكات الذكية فى تعزيز مفهوم التشاور فيما بين دول شرق آسيا والذى يتجسد فى اقتراح التجمع الاقتصادى لشرق آسيا . هذه هى القمة الرابعة للتبادل الإقليمى لآسيا وكيوشو . وينبغى أن نتعدى مجرد التبادل ونعمل بسرعة . وربما ينبغى علينا كذلك أن نعيد تسمية هذه القمة ونجعلها قمة كيوشو — آسيا للعمل الإقليمى .

تَكْوِينُ شَرَاكَةٍ آسْيَوِيَّةٍ أُورُوبِّيَّةٍ لِلْقَرْنِ الْحَادِى وَالْعِشْرِين *

طُلب منى الحديث عن موضوع تكوين آسيا وأوروبا لشراكة فى القرن الحادى والعشرين .

اسمحوا لى أن أحاول الإجابة عن سؤالين : الأول لماذا الشراكة؟ والثانى شراكة من أجل ماذا؟

ولكن دعونى أبدأ بالإجابة عن «ماذا» قبل الانتقال إلى «لماذا» .

أعتقد أن هناك أشياء كثيرة يجب على البشرية أن تجرب القيام بها فى القرن الحادى والعشرين . أول هذه الأشياء هو أنه يجب علينا إعداد مجتمعاتنا للعالم الجديد الذى يتميز بتغيره وتحوله الضخم والسريع . ففى القرن الحادى والعشرين سوف تكتسحنا جميعًا التغيرات الجذرية وسوف تدفعنا معها ، شئنا أم أبينا . لن نقاوم ، ولكن ربما استطعنا تغيير الاتجاه إلى حد ما إن استطعنا اكتساب مهارات معينة .

لقد كان صحيحًا دائمًا فى الحياة أن الشىء الثابت الوحيد هو التغيير . ولكنى أشك أنه فى السنوات المقبلة سيكون التغيير أسرع وأشد عنفًا مما مضى . سيكون الزمن أكثر انضغاطًا وسيزداد التاريخ سرعة . وإن لم نعد القهقرى إلى الكهوف ، وإن لم نُعزل ، فسوف يقذفوا بنا ويجعلونا ندور حول أنفسنا . وهؤلاء الذين يشتاقون إلى الحياة الهادئة ليس لهم الحق فى أن يولدوا فى هذا العصر والأوان .

كان الناس يُخضعون دائمًا لولاءات متعددة . ولكننا فى القرن الحادى والعشرين ربما

---

*كلمة ألقيت فى لجنة كوالالمبور الكونية عام ١٩٩٧ فى كوالالمبور بماليزيا فى ١٠ نوفمبر عام ١٩٩٧ .

نتوقع قدرًا أكبر من الجذب والجذب المضاد من جانب قوى الكيانات القومية والكونية . ونتوقع قدرًا أكبر من الضغوط من جانب العولمة المتزايدة والهجمات الأشد على الاقتصادات القومية . وإنى متأكد من أن مجتمعات كثيرة سوف تشهد تنافسًا مكثفًا بين حقوق الإنسان ومسئوليات الإنسان . ستكون هناك حروب على القيم تنشأ عن محاولة تفسير معنى الحياة ومعنى الأداء البشرى, وسوف تكون هناك صدامات بين النزعتين المادية والروحية . وسوف يكون هناك تحد ناشئ عن اختلاف التأكيد على دور الحكومة والدول وما يسمى بالسوق الحرة والفرد . وإنى متأكد من أنه ستكون هناك منافسات بين المجتمعات وبداخلها على السلطة ووظيفة الإعلام الذى سيكون أكثر انتشارًا من كل ما هو مقدس فى حياتنا .

إلى أين ستمضى الأسرة؟ أين سينتهى الحال بالصراع من أجل القيم الأسرية؟ ما الذى سيشكل الأسرة بالفعل بينما أصبح الشذوذ الجنسى يحظى بالاحترام فى مجتمعات كثيرة؟ ماذا ستكون طبيعة العمل والغرض منه؟ كيف ستتعامل المجتمعات المختلفة مع مشكلة التقدم فى العمر والمسنين والاستنساخ ، ومع الكثير والكثير من القضايا التى لا يمكننا حتى المغامرة بالتفكير فيها فى هذا الوقت؟

ثانيًا ـ سوف يبدأ الصراع من أجل البقاء الفيزيقى عبر المجتمعات وعبر القارات وعبر الحدود بشكل جاد فى عالم القرن الحادى والعشرين . وسوف نرى تغيرات مناخية هائلة ومحاولات للتحكم فى المناخ . وسوف نرى كوارث بيئية لم يسبق أن شهد التاريخ البشرى مثيلاً لها . لقد أرسل لنا الكثير من النذر . وما لم ننجح فى إثراء بيئتنا الفيزيقية ومنحها حياة جديدة فسوف تزداد فقرًا وتسلب منا حياتنا .

فى القرن الحادى والعشرين سوف نرى ظهور وانتشار أمراض جديدة . ومع زيادة أعداد سكان الأرض بالمليارات سيكون هناك حساب جديد للعرض والطلب فيما يتعلق بالمياه والطعام والطاقة . وستكون هناك أسلحة جديدة للدمار الشامل وأسلحة غير تقليدية

أو تقليدية على نفس القدر من التدمير . وسوف يحتاج الجنس البشرى إلى طرق جديدة للإنتاج المستدام والاستهلاك المستدام . لا بد من أن يكون لدينا نمو ديناميكى . وربما أهمل الفقراء والمحرومين حيث يستولى الأغنياء على كل شىء لأنفسهم . والمعروف أن الفقر هو ثانى أكبر عدو للبيئة ، وهو يلى الإفراط فى الاستهلاك من جانب الأغنياء . إلا أنه سيكون من اللازم تطوير الأساليب والأنماط الجديدة الخاصة بالنمو الديناميكى والنشط إن كنا نريد استدامة الديناميكية على مدى فترات طويلة من الزمن .

ثالثًا ــ فى القرن الحادى والعشرين سيتعين على البشرية كلها التغلب على سلسلة كاملة من الأخطار المتعدية للقومية تتراوح بين تهريب المخدرات والآثار الجانبية والمآسى الخاصة بـ«الدول المتخاذلة» ، والإرهاب الدولى ، والحوادث النووية والكيماوية غير المقصودة ، والتلاعب فى العملات ، وغسيل الأموال ، والجريمة المنظمة .

رابعًا ــ فى القرن الحادى والعشرين سيتعين علينا استغلال الثورة التكنولوچية المستمرة استغلالاً تامًا ونشرها ، وقد تقاس صلاحيتها بالدقائق وليس بالأيام أو الشهور . فكيف نتعامل مع مجتمع الشبكات ، ومع الهندسة الحيوية وسيل المعلومات عديمة النفع التى تختبئ وسط لآلئ المعرفة؟

خامسًا ــ كيف نضمن عالمًا فى القرن الحادى والعشرين - حيث قد لا تضمن أعظم التحديات - أكبر فائدة لأكبر عدد بأقل تكلفة ، بل كيف نضمن أعلى مستوى من تمكين الناس ، لأكبر عدد ممكن ، ولأعلى مستوى ممكن ، وبأقل ثمن ممكن . وبما أنه من المتوقع أن تكون الأعمال التجارية هى المحرك الرئيسى والبانى للتمكين وليس الحكومات ، كيف نضمن أن الجشع وسوء استغلال نفوذ الشركات لن يكون هو المسيطر؟ هل نضمن أن يحكم السوق الحرة الإحساس بالالتزام والمسئولية بينما من يحركون السوق ويهزونها ليسوا منتخبين من أحد ويحركهم فى المقام الأول الجشع وإغراء الثروة غير المحدودة؟ هل سيكون من هم على شاكلة ميلكن وبوسكى وسوروس فى المستقبل أكثر اهتمامًا بمصلحة الآخرين

من أمثالهم الحاليين؟

مازلت أعتقد أنه فى القرن الحادى والعشرين ستكون تنمية الناس وتمكين الناس هى أهم أدوار معظم الحكومات . فلا بد من أن نضمن أن الحكومات القومية سوف تتحمل مسئوليتها بالكامل فى هذا المجال الحيوى من خلال أنظمة الحكم بالشعب الأقل تمزقًا .

وأنا على يقين من وجود تحديات كبيرة أخرى فى القرن الحادى والعشرين . ولكن اسمحوا لى أن أركز على أربعة تحديات أظن أنها بحاجة إلى اهتمام خاص .

هذه التحديات هى :

ـ بناء مجتمع كونى أكثر سلامًا وأكثر عدلاً .

ـ ضمان الرفاهية الكونية .

ـ ضمان التسامح الثقافى فى عالم متعدد الثقافات .

ـ ضمان ليس فقط عدم وقوع صدام بين الحضارات ، بل كذلك احتفاء بهيج بالحضارات .

إن السلام ـ السلام الحقيقى ـ يعنى أكثر من مجرد غياب الحرب . إنه يدعو إلى وجود العدل . ولا يتطلب الديمقراطية داخل حدود الدولة القومية وحسب ، بل كذلك الديمقراطية فى الأمور التى بين دول المجتمع الكونى .

لقد مات عصر الإمپريالية . إلا أنه سيمضى وقت طويل قبل أن يدفنوه . ولا يزال عصر الهيمنة بين ظهرانينا غير أنه اتخذ شكلاً جديدًا ، وهو شكل الهيمنة الاقتصادية التى لا تقل قمعًا وإذلالاً للبشر من إمپريالية الماضى .

ولكى يكون هناك سلام فى القرن الحادى والعشرين ، لا يمكن قبول الهيمنة المتخفية . ولا بد من أن نضمن وجود حكم ديمقراطى كونى شامل وبحق .

دعونى أتحدث بتركيز أكبر عن قرن الرفاهية الكونية الذى يجب علينا بناؤه فى القرن الحادى والعشرين . وهذا يمكن تحقيقه فقط من خلال أكبر توسع فى التجارة فى التاريخ

البشرى وأكبر تدفق للاستثمار الأجنبى الإنتاجى عبر الحدود شهده هذا الكوكب . فلا بد من أن تكون التجارة والاستثمار الإنتاجى شرايين رفاهيتنا الكونية فى القرن الحادى والعشرين وعروقها ونسيجها وعضلاتها وعظامها .

لا بد من أن نبنى عملية الرفاهية الكونية التى لن تجلب الرفاهية لقلة مختارة ، وإنما تأتى بها للجميع . لا ينبغى استبعاد أمة من الأمم . ولا ينبغى حرمان أحد أو إفقاره . ونحن نترك القرن العشرين وراءنا ، فإننا نحمل معنا هموم الظلم الضخم . فى عام ١٩٦٥ كان أغنى ٢٠ بالمائة من سكان العالم يكسبون ٦٩ بالمائة من ثروة العالم . وبحلول عام ١٩٩٠ زادت هذه النسبة من ٦٩ بالمائة إلى ٨٣ بالمائة . وفى عام ١٩٦٥ كان متوسط دخل أغنى ٢٠ بالمائة يساوى ٣١ ضعف متوسط دخل أفقر ٢٠ بالمائة من البشر . وبحلول ١٩٩٠ زادت هذه النسبة من ٣١ ضعفًا إلى ٦٠ ضعفًا . ومع اضطراب العملات الحالى ازدادت النسبة سوءًا .

فى القرن الحادى والعشرين من المهم أن نعمل من أجل التخلص التام من الفقر المطلق . ولا بد من أن تكون الحملة الكونية ضد الفقر المطلق التى يجب أن تشارك فيها كل الدول جزءًا من اهتمام القرن . لماذا لا نجعل القرن الحادى والعشرين قرنًا نرى فيه نهاية الفقر؟

يبدو أن إيماننا بقدرات قوى السوق العجيبة الخاصة بتحقيق رفاهية ضخمة يكاد يشابه التعصب الدينى . هناك الكثير فى سحر السوق . إلا أن السوق يمكن أن تكون شديدة القسوة . وكثيرًا ما كانت يد السوق الخفية تميل إلى إثراء الأغنياء والجشعين بينما تفقر الفقراء وتلقى عليهم المزيد من البؤس . وإذا كان لقوى السوق أن تقوم بدور ما ، فحينئذ يجب أن تحكمها القوانين والقواعد والتنظيمات ، كما نصر على احترام الحكومات للقوانين والتنظيمات . ولنتذكر أن قوى السوق أدت فى يوم من الأيام إلى مبادلة جزيرة مانهاتن ببضع زجاجات من الويسكى . وقد تبودل ما هو أكثر من ذلك بخرزات زجاجية لا قيمة

لها .

ركزت فى أجندتنا الاقتصادية على أهمية الرفاهية للجميع ، وعلى التوسع الضخم فى التجارة و الاستثمار فى القدرات الإنتاجية ، والدعوة إلى شن حملة كونية ضد الفقر المطلق . وهناك نقطة رابعة أود التأكيد عليها ، وهى أهمية الانتقال من عقلية «افقر جارك» إلى عقلية «اجعل جارك مزدهرًا» .

وإذا كنا أمناء مع أنفسنا فسوف نعترف بأن البشرية أمضت زمنًا طويلاً وبذلت جهدًا كبيرًا فى إفقار الجيران . وقد تمسكنا معاندين بالرأى غير المعقول القائل بأن مستقبلنا ورفاهيتنا متوقفان على تحقيقنا مكاسب أكبر من الآخرين . فما يكسبه الآخرون يجب أن يخسروه . وبذلك استثمرنا قدرًا ضخمًا من الاهتمام والموارد فى هذه المباراة التنافسية ذات الربح المعدوم المقصود بها القضاء تمامًا على الآخرين .

لا بد من أن نعطى قدرًا ضخمًا من الوقت والجهد لجعل جيراننا وجيرانهم مزدهرين . ولا بد من أن نتمسك بقوة بالرأى العقلانى القائل بأن مستقبلنا ورفاهيتنا يعتمدان على تحقيق الآخرين لمكاسب كالتى نحققها على الأقل . ولا بد من أن نستثمر اهتمامًا وموارد ضخمة فى هذا المباراة ذات الربح الإيجابى التى يكسب فيها الجميع .

ربما يتساءل كثيرون عن السبب فى أنه على امتداد الجيل السابق خلق تجميع الاقتصادات والتجاور ما يشير إليه البعض على أنه «معجزة شرق آسيا الاقتصادية» . فلماذا سارت نمور وتنانين شرق آسيا معًا زمرة واحدة؟ أحد الأسباب الأساسية أن بالمصادفة وبالترتيب كانت مؤسسات شرق آسيا وقطاعه الخاص تعمل بوعى وبدون وعى طبقًا لدافع «اجعل جارك مزدهرًا» ، وغالبًا ما كان ذلك بتشجيع حكوماتها ونصائحها وحثها وإغرائها . ونحن الذين عشنا هذه الظاهرة غير المعقولة يمكننا أن ننظر إلى الماضى ونقول : لقد رأينا الماضى بوضوح ، وهو قابل للتطبيق .

هذا هو سبب توسيعنا الآسيان ، والسبب فى سرعة حصول فيتنام على عضوية اتحاد دول جنوب شرق آسيا . وهذا هو أحد أسباب تحركنا بسرعة بقبول ميانمار ولاوس . وهذا أحد الأسباب فى أن كمبوديا سوف تقبل بسرعة .

ولكن ما يؤسف له هو أن من يؤمنون بفلسفة «افقر جارك» ، إن جاز لنا تسميتها بالفلسفة ، قد لحقوا بنا . وأنتم تعرفون النتيجة . فلكى يكسبوا بضعة مليارات ، يفقروننا بعشرات وحتى مئات المليارات .

واسمحوا لى الآن أن أنتقل إلى موضوع العيش فى عالم متعدد الثقافات ، وهو بالتأكيد عالم تحديات القرن الحادى والعشرين الضخمة . ويقول البعض إن الحضارات سوف تتصادم . ويدعو البعض إلى التعايش السلمى بين الحضارات . واسمحوا لى أن أتحدث باسم «الاحتفاء» بالحضارات .

لنواجه جميعًا حقيقة أن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنًا متعدد الحضارات ومتعدد الثقافات . وسوف تكون التعددية الحضارية والثقافية ملمحًا بارزًا من ملامح القرن الحادى والعشرين . لقد ولى عهد الهيمنة الثقافية ، مهما كانت محاولة الإعلام الغربى الموجه «نشر الكلمة» والإمساك بالخيط .

من الواضح أن هناك قيمًا إنسانية جوهرية عالمية قبلتها المجتمعات على مر التاريخ وتعتز بها فى الواقع . وليس هناك شك فى هذه القيم . وينبغى الاستمرار فى الاعتزاز بمعظم هذه القيم الجوهرية العالمية . ولو سمحتم لى ، أود أن أقول إن الراعى الرئيس لهذه الثقافات والقيم والأساليب القديمة هى المجتمعات الأكثر محافظة . ولم تتعد آسيا ما تسمى كثيرًا فى الغرب «القيم» الفيكتورية أو القيم العائلية . وأود أن أقول إنه ينبغى أن تعمل آسيا باعتبارها الراعى الرئيس للقيم العالمية على ضمان التمسك بها فى أنحاء العالم . بل إنه ينبغى على آسيا أن تنصح تلك المجتمعات التى تخلت عن القيم الإنسانية العالمية من أجل بعض الأفكار الغريبة وغير المعتادة . ولو سمحتم لى فإننى قد أتشجع وأقول : إنه إلى أن تعود تلك

المجتمعات الشاردة إلى جادة الصواب وتبدأ فى تحسين سلوكها ، وما لم تبدأ فى التصرف مثلنا إلى حد كبير ، وما لم تبدأ فى تصديق ما نعتبره نحن أشياء مقدسة وعزيزة ، فإننا فى آسيا ينبغى ألا نتاجر معها ، وينبغى أن نفرض عليها العقوبات وينبغى أن نتبنى سياسة «المشاركة المشروطة» . بعبارة أخرى : فإنها ما لم تحسن تصرفها ينبغى ألا نجدد حقها فى الحصول على وضع الدول الأولى بالرعاية وغير ذلك .

إنى أتساءل كم عدد أصدقائنا الأوروبيين الذين يشعرون بشىء من عدم الارتياح من هذه الأفكار . أظن أنه من الواضح أنه ينبغى علينا ضمان ألا يصبح هذا السيناريو واقعًا سائدًا فى القرن الحادى والعشرين . وهناك قدر كبير من الحكمة فى النصيحة التى تقول إن علينا معاملة الآخرين بالشكل الذين نريدهم أن يعاملونا به . ولا ينبغى معاملة الآخرين بالطريقة التى لا نحب أن يعاملونا بها .

وأظن من منظور القرن الحادى والعشرين أن بعض الأفكار والممارسات الخاصة باحتكاك الحضارات الحالى سوف تبدو الأكثر غرابة . وباستثناء من يعتقدون أن كوكاكولا وبيج ماك وأغانى البوپ الغربية تسيطر على أخلاق الحضارة الإنسانية ، من اللافت للنظر أن سائر البشر يفترضون أن الفن سوف يفرق - وينبغى أن يفرق - بين الشعوب والثقافات المختلفة .

بل إن الأكثر مغامرة وتنورًا بيننا يقولون : فليحيا الاختلاف . فكم ستكون الحضارة الإنسانية مملة وكم ستكون فقيرة إذا كان هناك توحد شامل ، وشكل واحد ، وطريقة واحدة لعمل الأشياء . إننا نستمتع بالاختلافات ونستسيغها . وحتى حينما تكون أشكالنا ومنجزاتنا هى الأسمى ، فإننا لا نجد غضاضة فى أن يكون للآخرين أذواق مختلفة وقيم مختلفة وأساليب مختلفة . ولا نجد غضاضة فى إيمان الآخرين بأساليبهم «الدنيا» .

ومع ذلك ، ومهما كان الأمر ، ما هو منطق هؤلاء الذين يؤمنون بأنه حين يتصل الأمر بالأذواق السياسية والقيم السياسية والأساليب السياسية فإن واحدًا فقط منها لا غير هو

المشروع والمسموح به . وكل ما عداه أدنى منه . فهناك قدر قليل من التسامح مع تلك الأشكال «الدنيا» . ولا يجب التمسك بهذا المقدس بصورة عامة وحسب ، بل يجب التمسك به بشكل تام ، طبقًا للنصوص والأشكال والممارسات والشعائر المقدسة التى نزلت من على أحد الجبال المقدسة .

إنى أؤمن بالديمقراطية . ولو لم نتمسك بالديمقراطية ما كنا لنصل إلى ما وصلنا إليه ، بل ربما ما كنا لنبقى لولاها . ولكن الحمد لله أن الديمقراطية الماليزية ليست ديمقراطية إيطالية أو ديمقراطية سويسرية أو ديمقراطية بريطانية أو حتى ديمقراطية هولندية . (سوف يسعدكم أن تعلموا أنه فى أية مرحلة خلال القرن الحادى والعشرين لا ينبغى أن تتوقعوا أن يجبركم أحد على العمل بالديمقراطية الماليزية . ومع ذلك فإننا نعول عليكم فى أن تكونوا حكماء بما يكفى لتقدير بعض فضائلها) .

قد يكون القرن الحادى والعشرين أعظم قرون البشرية أو أسوأها . وبما أن هناك الكثير من الأخطار التى يجب مواجهتها والكثير من الفرص التى يجب اغتنامها ، فلم لا تعمل أوروبا وآسيا معًا فى شراكة؟

أولاً ــ لأننا فى العالم المنكمش سنكون جيرانًا قريبين جدًا من بعضنا بشكل غير مريح . فالشرق الأقصى لم يعد قصيًا .

ثانيًا ــ لأنه سيكون لنا على امتداد سلسلة عريضة من القضايا هدفا مشتركًا ومصلحة مشتركة ، وسيزداد ذلك أكثر وأكثر .

وقد نبدأ بالاعتراف بأن هناك مجالات كثيرة لن نتفق فيها ويمكن ، بل وينبغى ، أن نختلف فيها ونتشاجر . غير أن هذه المجالات ليست كبيرة كما نتخيل . فهل لأوروبا رأى يختلف اختلافًا أساسيًا فيما يتعلق بتحدى التغيير فى القرن الحادى والعشرين؟ هل ستختلف أوروبا بشأن الصراع الكونى من أجل البقاء الفيزيقى؟ هل ستختلف أوروبا على

ضرورة التغلب على الأخطار المتعدية للقومية التى عددتها؟ هل لدى أوروبا صعوبة كبيرة فيما يتصل بتحدى التمكين البشرى الذى أقترحه؟ هل ستختلف أوروبا اختلافًا كبيرًا على الرؤية التى حددتها بشأن المجتمع الكونى الأكثر سلاما والأكثر عدلاً ، أو على الرفاهية للجميع ، أو ضمان أكثر من مجرد التعايش السلمى الثقافى فى القرن الحادى والعشرين؟ أشك فى ذلك .

ومن ناحية أخرى ، هناك مجالات كبيرة سوف نتفق بشأنها إلى حد كبير ، وسوف نلتقى بشأنها ونتفق ، ولذلك سوف نعمل سويًا من أجلها بالشراكة والصداقة .

ثالثًا ــ هناك التحديات الكثيرة التى لا يمكن لأوروبا ولا آسيا وحدهما أن تعالجاها أو تحلاها . وأرجوكم أن تلاحظوا أن دعوتى إلى شراكة أكبر بين أوروبا وآسيا ليست دعوة حصرية تسعى إلى استبعاد أى إنسان . فالواقع أنه على طول جبهة القضايا الكونية أو الإقليمية بكاملها يعد تضافر جهود الإنسانية جمعاء ضروريًا .

رابعًا ــ لا أبد من أن أذكر الآسيويين بأنه ينبغى أن تكون شراكة أكبر لأن أوروبا قوية وذات نفوذ وغنية . كما أن قدرة أوروبا على الإبداع والاختراع ليس أمرًا من أمور الماضى . فبعد خمسمائة عام لم ينته تعملنا من أوروبا . وهؤلاء الذين يفترضون أن أوروبا ظاهرة خاصة بصفحات سوداء من صحف التاريخ ولا يمكن الرجوع إلى الوراء بقوة مجددة بطريقة لا يصدقها أحد ، يبالغون فى افتراضهم .

غير أنه قد ينبغى على أن أذكِّر أصدقاءنا الأوروبيين أن جنوب شرق آسيا وشمال شرق آسيا وغيرهما من مناطق آسيا سوف تصبح أشد قوة ، وأكثر تأثيرًا ، وأوفر ثراء فى القرن الحادى والعشرين . وسوف تعود قدرة آسيا الإبداعية وعلومها . ولا بد من أن تظل آسيا متعلمًا كبيرًا ، إلا أنه من الحكمة أن يتعلم الآخرون شيئًا أو شيئين من هذه القارة الشاسعة .

وباعتبارى شخصًا شهد الكثير جدًا مما مررنا به فى آسيا خلال القرن العشرين ، ليس لدى أى شك فى أن المراثى التى كتبت فى شرق آسيا أو جنوب شرق آسيا فى السنوات والشهور الأخيرة لم تكن فى وقتها الصحيح . لم يكن ظهورنا سهلاً . وكانت الرحلة بالنسبة لنا جميعًا زاخرة بالتحديات . وقد تناوبت علينا الأوقات الطيبة والأوقات الصعبة طوال ما يزيد على خمسين عامًا . كما أنه حُكم علينا بالفشل مرات ومرات . وتهون مشاكل الوقت الراهن - على ما هى عليه من صعوبة وخطورة - مقارنة بمشاكل الماضى . وفى أحدث توقعات معهد التمويل الدولى فى واشنطن والبنك الدولى وبنك التنمية الآسيوى وكل جهة غيرها تقريبًا ، هناك تعديل لأسفل فيما يتعلق بالتوقعات قصيرة المدى . إلا أن كل المنتقدين بلا استثناء ، حتى أسوأهم ، يقولون إن شرق آسيا سيظل أسرع مناطق العالم نموًا .

وليس لدى ذرة شك فى أننا سوف ننهض . سوف نتغلب على اضطراب الحاضر . وسوف نستأنف الرحلة إلى عودة التاريخ .

أرجوكم أن تسمحوا لى أن أنهى كلامى ببضع كلمات عن اضطراب السوق منذ ٢ يوليو عام ١٩٩٧ حين خفضت قيمة البات التايلاندى .

كما تعلمون ، أحدثت أزمات العملة فى المكسيك «أثر التيكيلا» الذى نشر الخراب بصورة خاصة فى أمريكا اللاتينية . وقد تسببت الأزمة التايلاندية فى إحداث "أثر توم يام» الذى أصاب كل اقتصاد معولم فى جنوب شرق آسيا بدون استثناء : إندونيسيا وماليزيا والفليبين وتايلاند وسنغافورة . وكما نعلم جميعًا فإن فشل جنوب شرق آسيا يمكن أن يمتد إلى كل بلد فى عالمنا المعولم . ليس هناك مكان للاعتداد الزائد بالنفس .

فى يوم ١٧ يونيو عام ١٩٩٧ وفى مؤتمر عن تدفق رأس المال عقد فى لوس أنجلوس قبل أسبوعين فقط من خفض قيمة البات التايلاندى ، قال شخص يدعى مايكل كامديسو يعمل فى صندوق النقد الدولى ما يلى عن ماليزيا فى كلمته المكتوبة (واسمحوا لى أن أنقل

ما قاله بالحرف) : "إن ماليزيا نموذج جيد للبلد الذى تعى السلطات فيه تحديات إدارة الضغوط الناتجة عن معدل النمو المرتفع والحفاظ على نظام مالى سليم وسط تدفقات رأس المال الضخمة وسوق العقارات المتعشة وعيًا جيدًا . وبطبيعة الحال ، فإن حياة متخذى القرار تكون أيسر دائمًا حين يبدأ المرء ــ كما هو حال ماليزيا ــ بتاريخ طويل من انخفاض معدل التضخم واقتصاد موجه من الخارج . إلا أن المزيد من التقدم الكبير قد تحقق فى التعامل مع التحديات الجديدة . وعلى امتداد العام الماضى ، جرى تهدئة نمو الإنتاج للوصول به إلى معدل أكثر استدامة ، بينما ظل معدل التضخم على انخفاضه . وقد انخفض عجز الحساب الحالى ـ الذى يعود فى المقام الأول إلى إنفاق الاستثمارات القوى ـ انخفاضًا كبيرًا . ومن المتوقع أن يسهم الفائض المالى المستهدف للعام الحالى مساهمة مهمة فى تدعيم هذه المنجزات .»

وبذلك ، فإنه طبقًا لصندوق النقد الدولى ، الشحيح فى تقديراته كما تعلمون ، تحصل ماليزيا على درجات عالية جدًا بسبب « النظام المالى السليم» ، و«انخفاض معدل التضخم» ، وتهدئة النمو ، وخفض عجز الحساب الحالى (الذى يعود طبقًا لكلام كامديسو « فى المقام الأول إلى إنفاق الاستثمارات القوى») . ونحصل على درجات مرتفعة جدًا بسبب زيادة الفائض المالى فى ميزانية الحكومة .

إلا أن رئيس صندوق النقد الدولى لديه الكثير ليقوله . ومرة أخرى أقتبس قوله : «كما أولت السلطات الماليزية كذلك اهتمامًا كبيرًا بمعايير السلامة المصرفية . وقد انخفضت القروض التى تدفع فوائدها انخفاضًا واضحًا فى السنوات الأخيرة ، وتزيد نسب رأس المال المرجح للمخاطرة عن توصيات بازل ، واتخذت خطوات لتقييد الإقراض لشراء العقارات والأسهم .»

وانتهى كامديسو وصندوق النقد الدولى ، قبل أسبوعين فقط من اكتشاف المتلاعبين فى العملات الأكثر مهارة أن كل شىء فى ماليزيا خطأ ، وأن ماليزيا لديها "موقف ما يبرر

تمامًا الثقة فى الأسواق . . .» وأكرر "موقف ما يبرر تمامًا الثقة فى الأسواق .»

من الواضح إلى حد كبير أن صندوق النقد الدولى راض عن أسس ماليزيا الاقتصادية ، أو بالأحرى فخور بها . إلا أن هذا كله لا يكفى للتصدى لـ«أثر توم يام المعدى» وغرائز القطيع البدائية الخاصة بالمتعاملين فى الأسهم والمستثمرين فى الأسهم .

وسيكون يومًا حزينًا بالفعل إذا بدأ القرن الجديد والبشر يتصرفون كقطعان المخلوقات التى لا تفكر ولا تتساءل . وكانت الحضارات تتميز دومًا بالترتيب والتنظيم القائم على قدرة الإنسان على التفكير . وأنجح الحضارات وأطولها بقاء هى تلك التى يمكنها ترتيب أمورها ترتيبًا جيدًا وإدارتها بطريقة أفضل . أما التخلى عن النظام والقانون لمصلحة غرائز القطيع الحيوانية المرتبط عادة بالحيوانات فيعنى التخلى عن ادعائنا أننا أكثر مخلوقات الله ذكاء .

وإذا كنا سنتقدم ونجعل من هذا القرن المقبل قرنًا أفضل من القرن الحالى ، يجب ألا نستسلم لردود الأفعال التلقائية . ولنعد بدلاً من ذلك إلى خبرتنا السابقة كى نختار أفضل القيم والثقافات وننميها بحيث تكون الحضارة التى نبنيها فى القرن الحادى والعشرين حضارة تصمد أمام اختبار الزمن .

ونأمل أن نرتفع فوق الولاءات الضيقة الخاصة باللون والعقيدة ، والتاريخ والجغرافيا، كى نوجد شراكة بين آسيا وأوروبا تسهم فى تنمية البشرية بشكل أفضل ونصل إلى قرار بشأنها .

التجارة والاستثمار
الطريق إلى رفاهية الكومنولث *

تحدث العولمة إعادة هيكلة اقتصادية غير مسبوقة بين الدول . كما أن لها أثرًا مهمًا على الإنتاج والتجارة والاستثمار العالمى . وهناك تبنٍ عام للإصلاحات الهيكلية التى توجهها السوق وتشمل إلغاء القيود والخصخصة وزيادة الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى . وبينما كان الأثر أقوى ما يكون على شرق آسيا ، فإن التغيرات الأساسية فى السياسات تجرى كذلك فى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا والشرق الأوسط .

ويمكن للعولمة والتحرر من القيود فى التجارة والاستثمار أن يحفزا النمو والتنمية . إلا أن هاتين الكلمتين تستخدمان استخدامًا فضفاضًا دون فهم أو تعريف واضح . وقد يؤدى هذا إلى أى شىء وكل شىء يوصف بأنه كونى وحر ، إلا أنه ربما يفيد البعض ويضر غيرهم . ولا بد من أن نشير إلى أن دول أوروبا المتساوية تقريبًا فى تقدمها وجدت صعوبة فى التخلص من الحواجز وخلق الاتحاد الأوروبى . ومازال هناك تخوف بين البعض من أن الانفتاح قد لا يكون فى مصلحتهم .

إن دول العالم أقل تجانسًا من ناحية التنمية ومن الأرجح أن تؤدى إزالة الحدود والتحرر الاقتصادى إلى خسارة كبيرة لميزة التنافس وهو ما يمكن أن يضر التنمية ضررًا دائمًا .

ومع ذلك فإنه إذا كان للعالم أن يتقدم ويزدهر فلا بد من تقليل الحواجز . ولكى نفعل ذلك لا بد من أن نضع فى اعتبارنا حالة التنمية والمزايا التنافسية الخاصة بمختلف الدول . قد

* كلمة ألقيت فى اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث فى إدنبره بالمملكة المتحدة فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٧ .

تكون الملاعب مستوية ، ولكن لكى يكون اللعب نزيهًا لا بد من أن يكون اللاعبون أندادًا وإلا فإن المحرومين سيزدادون حرمانًا فى عالم بلا حدود ولا حواجز .

إنى أطلق صيحة تحذير هنا لأن ماليزيا تعانى حاليًا من هجوم وقع على اقتصادها بعد تبنيها لمفهوم العولمة وتحريرها لقواعد التجارة والاستثمار الخاصة بها . أربعون عامًا من العرق والجد والدموع يمكن أن تنهار خلال بضعة أسابيع فى ظل القواعد الحالية التى لا رأى لنا فى صياغتها ، هذا إذا كانت هناك قواعد بالمرة . وبذلك لا بد من أن نكون حذرين عند تبنى مفاهيم ليست من صنعنا .

وفيما عدا ذلك ، أود الاعتراف بفوائد انفتاح أى بلد على الاستثمار الأجنبى المباشر والنظام التجارى الأكثر تحررًا . لقد قررت ماليزيا قبل معظم الدول الأخرى التى حصلت على استقلالها حديثًا بكثير دعوة المشاركة الأجنبية فى اقتصادها . وكان ذلك بصورة خاصة فى برنامج التصنيع الخاص بها .

ولا يمكن لدولة من الدول أن تنمو معتمدة اعتمادًا تامًا على إنتاج السلع الأولية . ومما يؤسف له أن التصنيع لا بد له من رأس مال وخبرة وأسواق غير موجودة فى الدول النامية . ولذلك فالحل هو الاستثمار الأجنبى المباشر . وينبغى أن تكون المساهمة المحلية بالأرض والعمالة والمناخ الاستثمارى الحر . وهمنا الأساسى فى ماليزيا هو توفير فرص العمل لشعبنا . ولذلك كما أننا سعداء إلى حد كبير للتخلى عن الضرائب بكل أنواعها .

والذى جعل تصنيع ماليزيا السريع ممكنًا هو انفتاح البلاد أمام هذا الاستثمار الأجنبى .

وأدت استراتيجية التصنيع إلى التوظيف الكامل فى ماليزيا وأن يصبح ٨٢ بالمائة من صادرات البلاد وقيمتها ٧٠ مليار دولار من السلع المصنعة مقابل لا شىء تقريبًا قبل ذلك . كما خلق الازدهار الناتج عن ذلك أعمالاً تجارية جديدة وطبقة جديدة كبيرة من أصحاب

الدخول المتوسطة والعالية إلى جانب نمو فى إيرادات الحكومة . وفى السنوات الخمس الأخيرة تمكنا من إيجاد فائض فى ميزانيات الحكومة .

ومن الطبيعى أن تنمو التجارة مع تقدم التصنيع . والواقع أن الشركات متعددة الجنسيات غالبًا ما تصدر ١٠٠ بالمائة من المنتجات التى تصنعها . أما المصانع المحلية فقد اكتسبت الثقة وبدأت فى التصدير . وازداد حجم التجارة .

نمت تجارة الواردات مع نمو الصادرات . ففى حالة ماليزيا ، نشهد مؤخرًا نموًا أكبر فى الواردات ، مما أدى إلى عجز فى ميزان المدفوعات . وهذا تجرى معالجته عن طريق التحكم المعقول فى الواردات وتشجيع الصادرات .

ويأتى نمو التجارة معه بالكثير غيره من الأنشطة الاقتصادية . فالنقل والسفر يزداد ، مما يتطلب استثمارات فى الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية وقطاع البنوك وصناعة الضيافة والتأمين وغيرها من الخدمات . وهذا كله يخلق الثروة والتنمية الاقتصادية .

ولا يمكن للتنمية الاقتصادية فى الدول المختلفة أن تسير دائمًا فى طريق واحد . فبعض الدول لديها موارد كبيرة والأخرى يمكنها الاستفادة من مواقعها الاستراتيچية ، بينما هناك من الدول من لديها موارد بشرية غير محدودة . إلا أنه ما من شكك فى أنه على الأقل بعض استراتيجيات دول ما يمكن أن تنجح فى تنمية كل دولة . كما أنه لا شك فى أن التجارة والاستثمار حين يتضمنا استثمارًا أجنبيًا مباشرًا يمكن أن يقوما بدور فى التنمية الاقتصادية فى كل بلد .

وقلت من قبل : إن ثروة الكومنولث ليست مشتركة . فمعظم الثروة لا تزال فى يد الأعضاء الخمسة الأصليين . وعلى مدى الخمسين سنة الماضية عُرض على الكثير من الأراضى البريطانية السابقة عند حصولها على الاستقلال الانضمام إلى الكومنولث . ولا شك فى أن كثيرين توقعوا الحصول على نصيب من الثروة . إلا أن الحقيقة هى أن الثروة لم

تصبح مشتركة بين دول الكومنولث . ومع ذلك فهى لا ينبغى أن تكون كذلك . فدول الكومنولث فى وضع فريد يمكنها من مساعدة بعضها البعض فى تحقيق التنمية والثروة . وذلك لأنه ليست هناك مجموعة من الدول فى العالم تتمتع بهذا القدر الكبير من الملامح المشتركة .

أولاً ــ نفهم جميعًا لغة مشتركة ، وهى الإنجليزية . ونحن نعلم جيداً مدى أهمية اللغة المشتركة فى الأعمال التجارية . ومن الواضح أن لدينا ميزة إيجابية .

ثانيًا ــ رغم تبنى أيديولوجيات وأنظمة مختلفة ، فقد اتبعت الآلة الإدارية نفس النموذج البريطانى . كما أن القوانين متشابهة ، حيث تقوم على قوانين العرف والعادات البريطانية .

وينبغى أن تمكننا منظمة الكومنولث ذاتها من البقاء على اتصال وثيق ببعضنا ، والتشاور ومقارنة المذكرات والتعاون بطرق مختلفة .

إلا أنه رغم الملامح الإيجابية التى فى مصلحة الكومنولث فإن أعضاءه لم يكسبوا الكثير فى الواقع من المنظمة . ونحن لا نلوم إلا أنفسنا فى هذا .

وفى الخمسينيات والستينيات حين منحت معظم المستعمرات البريطانية الاستقلال كانت موضة العصر هى الاشتراكية ونموذجها المثالى الخاص بمجتمع الأنداد . وحتى الأعضاء المتقدمين لم يخل من هذه المثالية وهذه الرؤية الخاصة بالمجتمع العادل حيث ينبغى أن يكون العمل أقل بينما يكون الأجر أكثر وأكثر .

وفى الوقت الذى تخصص فيه دول الكومنولث الغنية المزيد والمزيد من الاعتمادات للإعانات الاجتماعية والأجور المتزايدة التى تتعدى مواردها ، اختارت حكومات الدول الفقير التأميم والمشروعات المملوكة للدولة وسرعان ما اكتشفت أنها عاجزة عن إدارة الصناعات المؤممة . ولم يساعد نقص الحوافز فى مجتمع متمسك بالأجور المتساوية على

العمل غير المتساوى .

ولكى تزداد الأمور سوءًا ، كان العالم وقتها يؤمن بالإعانات والقروض لمساعدة الدول المستقلة حديثًا على التنمية . وقد أسىء استغلال الكثير من المساعدات ، بينما تراكمت القروض بحيث تعدى تسديد القروض الجديدة فى النهاية صرف قروض جديدة للدول النامية .

وفى العامين الأخيرين أو الثلاثة أعوام الأخيرة قرر العديد من دول الكومنولث مع دول أخرى غير أعضاء فى الكومنولث تجربة أساليب جديدة للتعاون فيما بين الدول من أجل النمو . وبدلاً من المساعدات والقروض ، تقرر أنه ينبغى أن تكون هناك شراكات ، وهى شراكات تضم الحكومة والقطاع الخاص مع المستثمرين الأجانب . وينبغى لهذه الشراكة أن تفيد كل الشركاء على قدم المساواة . وينبغى كذلك أن تنطوى على مشاركة حقيقية من الجميع حسب مجال الخبرة أو المورد المتوفر لدى كل طرف . وهكذا بينما يمكن لدولة من الدول أن تقوم بدور المضيف وتوفر القوى العاملة ، يمكن لأخرى أن توفر الخبرة والإدارة وتوفر ثالثة رأس المال . إن الهدف هو تمكين الدولة المضيفة من التنمية والحصول على المعرفة والقدرة على إقامة مشروعات مشابهة وإدارتها بمفردها فيما بعد .

إن التركيز ليس على الاستثمار ، وإنما كذلك على الإدارة الحكومية والقوانين والسياسات والممارسات والأخلاقيات التى تؤدى إلى الإدارة الجيدة للمشروعات المستثمر فيها . وهذا ضرورى لأن إدارة اقتصاد السوق أكثر تعقيدًا بكثير من الاقتصاد الاشتراكى المخطط مركزيًا . ولا يجب أبدًا افتراض أن مهارة الإدارة وراثية . فالإدارة فى سياق الاقتصاد الحديث معقدة جدًا فى الواقع وتحتاج إلى مهارات كبيرة . وهذا المهارات يمكن اكتسابها .

ومن المؤكد أن الكومنولث يمكنه عمل الكثير لإنجاح الشراكات الذكية التى اقترحها حوار لانكاوى الدولى وحوار جنوب أفريقيا الدولى وحوار باربيدس الدولى . وسوف يكون الكثير من دول الكومنولث التى نضجت وأدارت التنمية بنجاح فى وضع يمكنها من

المساعدة . إذ يمكنها تقديم التدريب والمشاركة فى مشروعات الشراكة الذكية والمساعدة فى تسويق المنتجات . كما يمكنها المشاركة فى خصخصة المؤسسات الحكومية ومشروعات البنية التحتية .

وفى أثناء ذلك لا بد من أن نتذكر أن الشراكة شراكة متساوية بين أطراف ليست متساوية . ولا بد من إعطاء اعتبار خاص لمصلحة الطرف الأضعف حتى وإن كان لا بد من الحفاظ على قابلية الاستمرار والربحية التجارية .

لم يعد أمامنا الكثير من الوقت . فالعالم يعدو عدوًا نحو تحرير التجارة والعولمة . والحدود تزال عنوة . وسرعان ما قد يجد الكومنولث أن عضويته تعد أقل أهمية من عضوية المجتمع الدولى . فالقوى التى لا تنتمى إلى الكومنولث لن تسمح بالانحصار داخل الكومنولث . فهى ترى أن الثروة تستغل داخل الكومنولث . ولن يجرى إبعادها لمجرد أنها ليست من أعضاء النادى .

وربما يكون بعضنا مستعدين للعالم الخالى من الحدود . إلا أن معظمنا لن يكونوا مستعدين لذلك . وقد رأينا نحن فى جنوب شرق آسيا مدى ما يمكن أن يكون عليه العالم المعولم من فوضى . وهانحن نسمع بالفعل عن فلسفات مثل «الجشع عظيم» . فالذين يسرقون الفقراء يمكن أن يتخذوا هيئة محبى البشر والمحسنين ويتلقون الثناء والمديح .

هذا عالم ليس فيه عدل . فالكثير منا كافحوا كفاحًا مريرًا بل وبذلوا الدم كى يكونوا مستقلين . وحين تنهار الحدود ويصبح العالم كيانًا واحدًا ، يمكن أن يصبح الاستقلال بلا معنى . وسيكون الكل سواء بالطبع ، إلا أن الماكر والغنى سيكون أكثر مساواة من الآخرين .

لا بد من أن نفهم ما يوشك أن يكون . وساعتها يمكن أن نختار أن نكافح بمفردنا ضد الصعاب المتكالبة علينا أو البقاء معًا فى الكومنولث ومحاولة إحلال بعض النظام فى العالم المعولم الذى يروج له من سيكسبون الكثير .

ومع وصول عصر المعلومات ليس أمامنا خيار سوى أن نصبح أكثر تحررًا وأن نقبل العولمة . ولكن الاستغناء عن الحدود والسياسات والقوانين القومية لا يعنى بالضرورة التخلى عن القواعد والتنظيمات بالكامل . إن الكوكب أو العالم ينبغى أن يكون له دستور سلوك مشرع التشريع الصحيح بحيث يمكن تطبيقه على الجميع ويحمى الضعيف من القوى .

آمل أن ينجو الكومنولث من عصر المعلومات والعالم المعولم . وسوف يحدث ذلك إن جعل نفسه مناسبًا من ناحية التقاليد والتجارة والاستثمارات والتنمية . ولكن الأمر سيحتاج إلى اتخاذ بعض الإجراءات لأن القوى التى اصطفت لانتهاز فرصة الاتجاه الجديد قد لا تتعاطف بالضرورة مع ما ترى أنه لا مكان له فى العالم المعولم .

تكوين تحالفات تجارية استراتيجية ناجحة *

الشراكات ملامح مشتركة للمجتمع الإنسانى . ونحن نقبل الشركاء فى كل مجال من مجالات النشاط : فى السياسة ، وفى الأعمال التجارية ، وفى الألعاب ، وفى الأنشطة الاجتماعية ، وفى مسيرة الحياة حين نتزوج ونقيم بيتًا ونكوّن الأسر . والشركاء بصورة عامة يستفيدون بطرق لا يمكن أن يستفيد بها الأفراد . غير أن الفوائد فى كثير من الأحيان لا تقتسم بالتساوى ، فأحد الشركاء يستفيد أكثر من الآخرين . وفكرة الشراكة الذكية هى زيادة الفوائد إلى أقصى حد ممكن وموازنتها لكلا الشريكين ولكل الشركاء ، حتى ولو كانت المساهمة فى الشراكة غير متساوية .

وقد تحدثت فى حوار لانكاوى الدولى السابق عن الشراكة الذكية بين الحكومة الماليزية والقطاع الخاص الماليزى فى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة . وساعتها تأسفت لغياب الشريك الثالث ، وهو نقابات العمال . ويسعدنى أن أنقل لكم أن النقابات وافقت على الانضمام . وأنا متأكد من أن الشراكة الناتجة عن ذلك بين الأطراف الثلاثة ستكون أكثر ذكاء ، ومن المؤكد أنها سوف تفيد الأمة كما تفيد أطرافها .

ولكن فى هذا العام أود أن أتحدث عن الشراكة الذكية فى السياسة . الشراكة الذكية بين الجمهور والقطاع الخاص وقطاع النقابات تصبح ممكنة فقط إذا كان كل كيان متماسكًا وفعالاً . وفى الديمقراطية حيث يجب انتخاب الحكومات ، لا تكون الحكومة ، أى : القطاع العام ، فعالة دائمًا بما يكفى لأن تكون شريكًا مساهمًا . وهى لن تكون فعالة إذا لم تكن الحكومة المنتخبة نفسها نموذجًا للشراكة الذكية سواء داخل الحكومة أم الحزب أم بين

*كلمة ألقيت فى حوار لانكاوى الدولى لعام ١٩٩٧ فى لانكاوى بماليزيا فى ٢٨ يوليو عام ١٩٩٧ .

الأحزاب المشاركة فى الائتلاف ، إذا كانت هناك حكومة ائتلافية كما هو الحال فى ماليزيا .

إن الحكومة الديمقراطية شراكة . وإلا فإنها تصبح حكومة سلطوية أو فوضوية . وإذا كانت مسئولية الحكومة هى أن تكون ديمقراطية ، فإن على النواب المنتخبين ، وبالأخص أعضاء مجلس الوزراء ، أن يكوِّنوا شراكة . ولا بد من أن يكون هناك قائد ليحدد الاتجاه . وهو يمكن أن يكون الأول بين الأنداد . ولا بد من أن تكون لديه السلطة الكافية . ولكن يجب ألا ينسى أبدًا أنه أحد الشركاء . وأنه لا يمكنه أن يحقق الكثير بمفرده ، ولكن فى الشراكة ، الشراكة الذكية ، سوف يصبح شديد الفاعلية وسيكون قائدًا بحق .

ونحن نعترف بهذه الحاجة فى ماليزيا حيث التشارك ، التشارك العادل والمتساوى ، أكثر أهمية لأن أمتنا أمة متعددة الأجناس واللغات والثقافات والديانات . ولا بد من التأكيد على أن كون التشارك عادلاً ومتساويًا لا يعنى الحديث عن التشارك مطلق التساوى . فالتشارك مطلق التساوى غير عملى وغالبًا ما يكون ظالمًا ويتنافى مع القدرة البشرية . فلا بد من أن يكون التشارك العادل والمتساوى متسقًا مع المواقف والمساهمات والأدوار التى يقوم بها الشركاء . ففكرة أن القيمة وحدها تحدد تقسيم الأرباح تتعارض مع العدالة والمساواة . ولا بد من أن تؤخذ عوامل أخرى فى الاعتبار .

إن ماليزيا يحكمها نفس الحزب السياسى من الناحية العملية منذ الاستقلال . وليس هذا لأن الناس ليس أمامهم خيار غيره . فالواقع أن أحزابًا أخرى تنتخب لتشكيل حكومات فى ولايات عديدة ومن المؤكد أن الكثير من أعضاء المعارضة يفوزون بمقاعد فى البرلمان ويمارسون حقوقهم الكاملة بوصفهم أعضاء برلمان فى كل انتخاب . إلا أنه اختيار الشعب ، الذى يمارس بحرية ، هو الذى يعيد انتخاب نفس الحزب لحكم البلاد . فلماذا ينتخب شعب متعدد الأجناس نفس الحزب ليحكمه فى كل انتخاب؟ إن الإجابة تكمن فى الشراكة الذكية بين الأجناس والأحزاب داخل الجبهة القومية خليفة حزب التحالف الذى جاء لماليزيا بالاستقلال .

وفى ماليزيا هناك ثلاث جماعات عرقية رئيسية ، هى : السكان الأصليون والصينيون والهنود . ويشكل أبناء الملايو الأغلبية العظمى بين السكان الأصليين . والواقع أن أبناء الملايو يمثلون ٥٤ بالمائة من إجمالى عدد السكان . وفى البداية كانت النسبة أعلى من ذلك ، لأنه طبقًا لدستور ما قبل الاستقلال لم يكن أغلبية غير الملايويين من المواطنين ولم يكن لهم حق التصويت . ولكنهم دخلوا فى اتفاق مع الصينيين والهنود ليفتحوا مواطنة البلاد . ونتيجة لذلك قلت الأغلبية الملايوية إلى ما يزيد قليلاً عن ٥٠ بالمائة .

وبعد قبول المزيد من الصينيين والهنود باعتبارهم مواطنين ، كون الملايويون ممثلين بالمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (أومنو) ، تحالفا سياسياً مع أكبر الأحزاب الصينية والهندية وهما الاتحاد الماليزى الصينى وحزب المؤتمر الماليزى الهندى .

وفى ظل الحكم الاستعمارى كانت الأجناس منفصلة عن بعضها بحيث كانت المناطق الريفية تكاد تقتصر على الملايويين ، بينما المناطق الحضرية يسكنها فى المقام الأول الصينيون ، ويقيم الهنود فى مزارع المطاط . ولذلك فإنه عند تحديد الدوائر الانتخابية كان يغلب على كل منها جنس أو آخر . ولأن التحيز العنصرى كان قوياً ، فقد كان لابد من أن يأتى المرشحون من الجنس الغالب فى الدائرة . وبذلك فإن التنافس ينحسر فى الدوائر الملايوية بين المرشحين الملايويين ، وبين الصينيين فى الدوائر الصينية . وبما أنه ليست هناك دوائر ذات أغلبية هندية ، فليس للهنود دوائر انتخابية ينافسون فيها . وكانت نتيجة وجود متنافسين من الجماعة العرقية الغالبة تقسيم أصواتهم بالتساوى فى كثير من الأحيان بين مرشحين أو أكثر . وفى مثل هذا الموقف غالباً ما تكون أصوات جماعة الأقلية أصواتاً مرجحة . والواقع أنه فى حالات كثيرة تكون الأقلية العرقية هى التى تحدد النتيجة .

وانتهزت شراكة حزب التحالف هذه الفرصة لضمان تأييد جماعة الأقلية . وبوضع مرشح ملايوى فى دائرة انتخابية ذات أغلبية ملايوية ، ضمن التحالف الدعم الصينى والهندى بوعد إعطاء الأصوات الملايوية فى المنظمة القومية للمرشحين الصينيين أو الهنود

فى الدوائر التى يكون فيها الملايويون جماعة أقلية . لقد كان ترتيب مقايضة أفلح إلى حد كبير . وفى الدوائر التى يكون جنس الأقلية أصغر من أن يكون له أثر فقط يكون جنس الأغلبية هو الذى يقرر نتيجة الانتخاب . وفى غير ذلك قد تقرر الأقلية النتيجة .

وكما أوضحت ، ليست هناك دائرة انتخابية تزيد فيها نسبة الهنود عن ٥٠ بالمائة . إلا أن التحالف كان يضع مرشحين هنودا فى الدوائر ذات الأغلبية الملايوية الهامشية حيث يكون التأييد الملايوى فى واقع الأمر مقايضة بالتأييد الهندى للمرشحين فى الدوائر الملايوية .

واقع الأمر أن الشراكة فى حزب التحالف كانت شراكة ذكية يستفاد فيها من نقاط الضعف ونقاط القوة الخاصة بالجماعات العرقية المختلفة استفادة طيبة . ونتيجة ذلك أن الهنود الأقلية الذين يمثلون ١٠ بالمائة فقط من عدد سكان ماليزيا كان تمثيلهم مضمونًا فى مجالس الولايات والبرلمان ومجلس الوزراء . وفيما بعد ، حين جرى توسيع حزب التحالف كى يوفر أماكن للأحزاب العرقية الصغيرة ، كانت هناك محافظة على نفس الاستراتيجية . والواقع أن حزب الجبهة القومية ، الذى خلف حزب التحالف ، كان يضم أربعين حزبًا ، أغلبها أحزاب عرقية أعضاء فى الائتلاف .

وهنا يجب التأكيد على أنه ليس ائتلافًا عقب الانتخابات تجمع مع بعضه لعدم حصول أى حزب من الأحزاب على أغلبية المقاعد . إن حزب التحالف وحزب الجبهة القومية تحالفان سابقان على الانتخابات يعملان كأنهما حزب واحد تقريبًا ، بحيث لا تتنافس الأحزاب التى يضمها ضد بعضها فى أية دائرة من الدوائر الانتخابية .

ولزيادة الإحساس بالأمان بين أعضاء التحالف ، يتحاشى أكبر الأعضاء ، المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو ، فى الواقع الهيمنة على التحالف بأن لا يقدم ما يكفى من المرشحين لتشكيل حكومة بمفرده .

وبذلك فإنه رغم أن أغلبية الدوائر الانتخابية فى أى وقت كانت من نصيب الملايويين ، فقد نافست المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو فى أقل من ٥٠ بالمائة من إجمالى عدد الدوائر الانتخابية . وطمأن ذلك الأحزاب الأخرى المشاركة فى الجبهة القومية ، ذلك أنه حتى بعد أن تفوز المنظمة الوطنية بكل المقاعد التى نافست عليها ، تظل هناك حاجة إلى الأحزاب الأخرى لتشكيل الحكومة . واليوم امتدت المنظمة الوطنية إلى ولاية صباح وبلغ إجمالى عدد المقاعد المخصصة للمنظمة الوطنية الموسعة أكثر من النصف . ولا يزال الشركاء الآخرون لا يشكون فى أن المنظمة ستعمل دائمًا معهم فى حكومة ائتلافية لا أن تحاول تشكيل حكومة مائة بالمائة من أعضائها حين تفوز بأغلبية المقاعد .

كانت المنظمة الوطنية فى حزب التحالف والجبهة القومية هى الحزب المهيمن على الدوام . وباعتباره الحزب الأكبر ، كانت قيادات مقبولة دائمًا . وهذا الدور القيادى حقيقى وله مغزاه . وزعيم المنظمة الوطنية مقبول باعتباره قائدًا للتحالف وهو المرشح الوحيد لمنصب رئيس الوزراء . إلا أن هذه مقايضة ، ذلك أن وعد المنظمة بأن لا تحكم منفردة ، وبأن تراعى آراء الشركاء الآخرين والجماعات العرقية الأخرى التى تمثلها ومطامحهم .

إن عضوية الجبهة القومية التى يشارك فيها هذا العدد الكبير من الأحزاب ذكية بحق . فالتحالف الذى يضم حزبين اثنين لا يتمتع أى منهما بالقوة الكافية لتشكيل الحكومة يكون غير مستقر . فخروج أى منهما يؤدى إلى انهيار الحكومة . كما أن الحزب الأصغر حجمًا يمارس فى الواقع سلطة أكبر بكثير من تلك التى يبررها حجمه . ويعود هذا إلى معرفته أن خروجه من الائتلاف سوف يؤدى إلى انهيار الحكومة . إنها فى الواقع مسألة أشبه بالذيل الذى يهزه الكلب . وفى هذا الموقف سوف تحبط إرادة حزب الأغلبية ومؤيديه .

تضم الجبهة القومية حاليًا أربعة عشر حزبًا نواتها المنظمة الوطنية . وأغلبية الائتلاف كبيرة تتعدى ثلثى مقاعد البرلمان . وفى حال اتخاذ أى من الأحزاب الصغيرة قرارًا بالانسحاب من التحالف ، لن تسقط الحكومة . وهذا يمنع الأحزاب الصغيرة من ترك

الائتلاف ، حيث إنها تصبح بذلك من المعارضة .

وبالطبع إذا قررت كل أحزاب الأقلية ترك الائتلاف معًا ، يمكن أن تسقط الحكومة . إلا أن مشكلة اختيار قائد لهذه الأحزاب الصغيرة كى تعمل معًا عادة ما تكون عويصة . وقد يحدث ترك الائتلاف سقوط الحزب المهيمن ما لم يقرر هو تكوين ائتلاف مع المعارضة . والبديل لذلك هو أن تنضم كل أحزاب الأقلية إلى المعارضة لحرمان المنظمة الوطنية من حق تشكيل الحكومة . إلا أن هذا معناه قبول المعارضة قائدًا . كما أن المعارضة فى ماليزيا تتكون من أحزاب عدة ، مما يؤدى إلى ظهور مشكلة اختيار قائد من بينها . وعمومًا ، خروج أى من أحزاب الأقلية أو خروجها جميعًا لن يؤدى إلى حصول أى منها على مكسب .

وبالطبع إذا قرر الحزب المهيمن الخروج من الائتلاف متعدد الأحزاب لن تكون لديه المقاعد الكافية لتشكيل الحكومة . وإذا ائتلف مع أى من أحزاب المعارضة فمن المحتمل أن يكون رهينة فى يد شريكه الذى يجب أن يعتمد عليه كى يبقى فى السلطة . ومن الواضح أن الخروج من الائتلاف ، حتى بالنسبة للحزب المهيمن ، ليس أمرًا جذابًا . فسوف يخسر مكانته البارزة وسوف يصبح شريكًا رئيسًا أقل كفاءة إن هو شكل ائتلافًا مع حزب أو أحزاب المعارضة .

وبما أن ائتلاف ما قبل الانتخابات يعمل كأنه حزب واحد أكثر منه تحالفًا ، فلماذا لا ينبغى على الأحزاب أن تحل نفسها وتشكل حزبًا واحدًا بدلاً من ذلك؟ إنها إن فعلت ذلك فمن الممكن أن تفقد الأحزاب الصغيرة نفوذها بالمرة . وذلك لأنه فى الحزب الواحد سيتغلب صوت الأغلبية دائمًا على الأقليات التى قد يجرى تجاهلها أو تصبح خارج السياق ، لكونها مقسمة بسبب النزعة العرقية وغيرها من العوامل ، كما هو الحال فى ماليزيا .

فى ائتلاف الجبهة القومية يوفر المجلس الأعلى للجبهة تمثيلاً متساويًا لكل الأحزاب ، صغيرها وكبيرها . وعادة ما تتخذ القرارات بالإجماع ، وهو ما يضمن سماع آراء الأحزاب

الصغيرة وأخذها فى الاعتبار . وبذلك يكون الائتلاف أكثر ديمقراطية بكثير بالنسبة للأقليات من الحزب الواحد الذى يمثل كل الاهتمامات والأقليات . وفى الحزب الواحد يمكن للأغلبية أن تشكل جماعة عرقية واحدة وربما تمثل القرارات وجهات نظر جماعة الأغلبية هذه وحدها ، متجاهلة مصلحة جماعات الأقلية . ولن يكون هذا صحيحًا وسوف يؤدى إلى خروج الجماعات العرقية من الحزب . إن ائتلاف الأحزاب مفضل على حزب واحد متعدد الأعراق لأنه يضمن أن الجميع يكون لهم كلمة فى إدارة الجماعة .

ومع ذلك فإن الائتلاف يصلح فقط إذا كانت الأحزاب الصغيرة على استعداد لأن تضع فى اعتبارها مصلحة الأحزاب الكبيرة ، مثلما هو مطلوب من الأحزاب الكبيرة أن تهتم بمصلحة الأحزاب الصغيرة .

إن الشراكة الذكية تقوم على التشارك النزيه والعادل . وليست كل الشراكات ذكية . فشراكة غير الأنداد التى يقوم فيها اتخاذ القرار بالكامل على الأغلبية ليست شراكة ذكية . ففى هذه الشراكة لاتكون للأغلبية كلمة فى واقع الأمر وربما لا تحصل حتى على النصيب المناسب من الإيرادات أيًا ما كانت .

ويعود الصراع بين الأمم فى الوقت الراهن إلى أن الشراكة المفروضة عليها ليست ذكية . فالقوى العظمى تأخذ كل شىء تقريبًا لنفسها وتحرم الدول الصغيرة من نصيبها العادل فى النفوذ أو المسئولية أو الإيرادات بأى شكل كانت . ومنظمة التجارة العالمية مثال على ذلك . فأية ميزة تنافسية قد تكون لدى الدول النامية تعتبر غير عادلة وغير مشروعة . وبذلك فإن تكلفة العمالة المنخفضة والموارد الطبيعية والحكومات المستقرة إما غير صحيحة أو غير مقبولة . بيد أن الميزة التنافسية الخاصة بالدول القوية تعتبر جميعها صحيحة ومقبولة وعادلة . ويعتبرون من العدل والصحة أن تنافس بنوك وشركات الدول المتقدمة الصناعات والبنوك الصغيرة فى الدول النامية الفقيرة . ولا بد من أن تفتح الدول الفقيرة أسواقها للأغنياء ، لأن الأغنياء مستعدون لفتح أسواقهم للفقراء . ويعتبر كون الدول الفقيرة ليست

لديها منتجات لتبيعها للأغنياء ، ولا بنوك ولا صناعات تستفيد من أسواق الأغنياء ، أمرًا لا علاقة له بالموضوع . فالمهم هو أن الأغنياء يعرضون نفس الأشياء التى يتوقعون من الفقراء عرضها . ويفسر الأغنياء والأقوياء هذا على أنه عادل . فإذا لم يستفد الفقراء من العرض ، فهذا أمر غاية فى السوء وحسب . فاللفتة هى المهمة وليست النتيجة الفعلية .

لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار هذه الشراكة التى بين الأغنياء والفقراء شراكة ذكية وذات نفع متبادل .

معذرة لصراحتى ، غير أنى حين شرحت لمجموعة زائرة من إحدى الدول الغنية لماذا لا يمكن لماليزيا فتح سوقها المالية لهم الآن ، كان هناك اعتراف على مضض تبعه طلب بالإسراع فى ذلك .

ولا بد من أن تأخذ الشراكات بين الدول فى اعتبارها نقاط الضعف ونقاط القوة النسبية لدى الشركاء . ومن المفيد فى الواقع تقديم ميزة للشريك الأفقر ، كما يحدث مثلاً من خلال نظام الأفضليات العام ، لأنكم بذلك تسرِّعون عملية الارتقاء بها إلى وضع غير نظام الأفضليات العام . وهى بطبيعة الحال حين ترتقى ستكون قد حققت قدرًا معينًا من التنمية التى تجعلها سوقًا جيدة للأغنياء .

ويمثل الائتلاف فى الجبهة القومية شراكة ذكية لأن الأخذ فى الاعتبار لا يكون فقط بناء على من هو الأقوى والأكبر . بل إنه يقوم على التشارك العادل ، بحيث يحصل الضعيف والصغير على شيء ما . ومع أن الهنود الذين يمثلون حوالى ١٠ بالمائة فقط من إجمالى عدد السكان ولا يهيمنون على أية دائرة انتخابية لا ينبغى أن يحصلوا على أية مقاعد بحال من الأحوال ، فإنه تخصص لهم على الدوام دوائر وعضوية فى مجلس الوزراء وكذلك الحال على المستويات الأدنى . وكذلك الحال بالنسبة لسائر الأعضاء الصغار فى التحالف الذى يضم ١٤ حزبًا .

وتهتم الشراكة الذكية بالنتائج طويلة المدى . أما الشراكات التى تقوم على التشارك الوقتى فى الغنائم فلا يمكن اعتبارها ذكية . فمن المحتمل أن تؤدى هذه الشراكات إلى عدم الرضا بمجرد انتهاء المنافع الوقتية ، حيث إنها لا بد أن تنتهى .

إن من طبيعة البشر أنهم لا يكونون راضين طول الوقت . فالامتنان والشعور بالولاء ينتهى بسرعة كبيرة . وهذا هو السبب فى أن مكاسب النقابات المهنية ونجاحها على سبيل المثال لا تدوم أبدًا . فبمجرد نجاح المفاوضات أو الإضرابات تقريبًا تكون هناك مطالب جديدة . ولا بد من أن يقدم زعماء النقابات على وجه الخصوص مطالب جديدة وإلا فسوف يفقدون تأييد أعضائها . وإذا لم تقدم مطالب جديدة فسوف تصبح النقابة بكاملها لا داعى لها . ومن المؤكد أن الزعماء سوف يجدون أنه لا مبرر لزعامتهم . ومن المؤكد أن العلاقة بين نقابات العمال وأصحاب العمل ليست علاقة شراكة ذكية . ولهذا السبب فإنه رغم النجاح الضخم الذى تحققه النقابات المهنية فى الغرب فيما يتعلق بحقوق العمال ومنافعهم إلا أنه ليس هناك رضا دائم من جانب العمال ونقاباتهم . وقد أصبحت النزاعات المهنية ملمحًا دائمًا من ملامح تلك المجتمعات .

والواقع أن رغم نجاح النقابات المهنية فى الغرب ، فإن القوى العاملة لم تزدهر أحوالها قط . ويمكن إرجاع معدل البطالة المرتفع حاليًا فى الدول المتقدمة بشكل مباشر إلى غياب الشراكة الذكية بين العمال وأصحاب العمل . بل إن الأجور والحوافز الأفضل التى يحصل عليها العمال نتيجة للعمل الصناعى أصبحت بلا معنى إلى حد كبير لمجرد أن جزءًا كبيرًا من المكسب تأكله تكاليف المعيشة المرتفعة والضرائب والمساهمات التى تنص عليها اللوائح فى رعاية كبار السن والرعاية الطبية الخاصة بالعمال . وجعلت التكاليف المرتفعة نتيجة لزيادة تكاليف العمالة ، منتجات الدول المتقدمة غير قادرة على المنافسة . وهى مضطرة الآن للضغط على الدول الفقيرة كى تحافظ على مستوى المعيشة المرتفع الخاص بعمالها . وكما أشرنا ، فهذا ليس الشىء الذكى الذى يجب عليها عمله .

والسياسة عنصر مهم من عناصر المجتمع البشرى . والواقع أن السياسة تعنى منح السلطة لشخص أو جماعة ما للحفاظ على القانون والنظام من أجل رفاهية المجتمع . وعلى مر العصور حاول المجتمع البشرى وضع نظام سياسى يمكنه منح السلطة دون أن يكون هناك احتمال كبير لإساءة استغلالها . إلا أن أيًا من الأنظمة التى وضعت لم يؤد إلى شراكة ذكية بين من هم فى السلطة ومن يجب عليهم التخلى عنها .

وأثناء فترة الحكم الاستعمارى لم تكن هناك شراكة ذكية . فقد كان الماليزيون ، باعتبارهم شعبًا مستعمرًا ، يقبلون ما يقرره من هم فى السلطة . وكنا نصدق بسذاجة أن النظام الديمقراطى سوف يؤدى إلى شراكة ذكية بين الشعب ومن يتولون السلطة . إلا أن الديمقراطية لا تنجز لمجرد قدرة النظام على الإنجاز . فداخل الحكومة وفيما بين الحكومة والشعب ، يمكن أن يكون التشارك ظالمًا إلى حد كبير وأبعد ما يكون عن كونه ذكيًا .

الواقع أنه ليس هناك نظام ذكى خاص بالسياسة على قدر كبير من الذكاء بحيث يعطى بغض النظر عمن يطبق النظام . وحين أتحدث عن الشراكة الذكية فى السياسة الماليزية لا أسعى إلى الإيحاء بأن هذه هى الطريقة الوحيدة التى ينبغى إدارة السياسة بها . كما أننى لا أظن أن نظامنا يتسم بالكمال ولذلك ينبغى على الجميع اتباعه . إنى أقول وحسب إن أسلوبنا فى تطبيق الديمقراطية أدى إلى شراكة ذكية وإن هذا بدوره ساهم فى استقرار ماليزيا وأى نمو اقتصادى حققته .

إننا فى ماليزيا نؤمن إيمانًا قويًا بالتشارك فى المعلومات وتبادل الأفكار . وما وضعناه لأنفسنا لا يعود كله إلى تفكير خاص بنا . فالكثير منه يعود إلى مراقبة ما يفعله الآخرون وتكييف أساليب الآخرين طبقًا لحاجاتنا وموقفنا . وقد أفلح معنا التعلم من الآخرين . وآمل أن يكون هناك شىء فيما نفعله هنا يهم المشاركين فى هذا الحوار . كما أنى أتطلع إلى أن أستمع إلى ما تفعلونه أملاً فى أن نتعلم من تجربتكم .

إن الحوار ليس مناجاة للنفس . إنه ينطوى على تبادل وجهات النظر والأفكار

والتجارب . وليس حوار لانكاوى الدولى مكانًا للدردشة . إنه عملية خاصة بتثقيف أنفسنا . فنحن جميعًا لدينا مسئوليات ونرغب فى القيام بمسئولياتنا على خير وجه . وهذا الحوار يساعدنا على عمل ما هو متوقع منا .

وآمل أن نتبع جميعًا هذا الحوار بالعمل ، وكذلك أن يساعد كل منا فى رصد عمل الآخر . كما نأمل أن نحقق نحن وبلادنا وشعوبنا مكاسب ملموسة من إقامتنا فى هذه الجزيرة المنتجع ذات الأساطير الكثيرة .

الشَّرَاكَاتُ الذَّكِيَّةُ *

تحدثت فى حوار لانكاوى الدولى الأول عام ١٩٩٦ عن مفهومنا القومى لماليزيا المتحدة باعتباره تجسيدًا للشراكة الذكية التى مكنت ماليزيا من تحقيق النمو الاقتصادى الذى يزيد على ٨ بالمائة سنويًا خلال السنوات العشرين الماضية . وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة لم تعد الخدمة المدنية تعتبر القطاع الخاص عدوها الطبيعى . بل إنها تعتبر أن القطاع الخاص يساهم فى بناء الأمة . وبناء على ذلك فلا تمثل خصخصة الشركات والمؤسسات والعمال الحكومية بحال من الأحوال تخليًا للحكومة عن مسئولياتها تجاه الدولة والشعب .

تعنى ماليزيا المتحدة ، فى سياق الشراكة الذكية ، السياسة الواعية الخاصة بالتعاون الثلاثى بين الخدمة المدنية والقطاع الخاص والقيادات السياسية . والشراكة ذكية لأنها تحقق النتائج ؛ تلك النتائج التى يتشارك فيها الجميع بلا استثناء ، ليس الشركاء الثلاثة وحسب ، بل كذلك الشعب والدولة ككل . ويسعدنى أن أنقل لكم أن النقابات انضمت لتكون شريكًا فى ماليزيا المتحدة لكى تساهم فى الأجندة القومية . وتعترف النقابات المهنية أن كفاحها يمكن أن ينجح فقط بنجاح الأمة وازدهارها . ذلك أن فشل الأمة فى تحقيق النجاح الاقتصادى لن يؤدى إلى رفاهية العمال . وفى دولة فقيرة اقتصاديا لا يمكن أن يؤدى الإضراب والخروج فى مظاهرات إلى زيادة الدخل لأنه ليست هناك ثروة توزَّع أو يعاد توزيعها .

كما أننا وسعنا مفهوم الشراكة الذكية ليشمل التعاون الإقليمى . وتكوين اتحاد أمم جنوب شرق آسيا أو الآسيان أحد هذه الشراكات . ففى الآسيان أوجدنا عناصر التكامل لصناعاتنا الإنتاجية . وهناك كذلك جهود لتعزيز التنمية المشتركة بين الدول الأعضاء فى الآسيان من خلال إقامة مثلثات نمو تشمل الأراضى المتجاورة التابعة للدول الأعضاء .

* كلمة ألقيت فى الحوار الدولى الأول لمجموعة دول الجنوب الأفريقى للتنمية فى كاسانى بيتسوانا فى ٥ مايو عام ١٩٩٧ .

ومن الواضح أن الشراكات الذكية يمكن أن تقوم بين كيانات كثيرة . فإلى جانب الحكومة والقطاع الخاص والدول الموجودة فى منطقة ما ، يمكن أن تكون هناك شراكات ذكية بين الأفراد وبين الشركات وبين المدن المتآخية والكثير الكثير غير ذلك .

وأعتقد أن مجموعة دول الجنوب الأفريقى للتنمية (SADC) سوف تنطوى كذلك على الشراكة الذكية ، وهذا الحوار العالمى الافتتاحي لدول الجنوب الأفريقى أو «SAID ٩٧» سوف يسرِّع العملية بكل تأكيد . ويسعدنى أن أشير إلى أن «SAID ٩٧» هو الحوار الدولى الثانى الذى ينطلق بعد حوار لانكاوى الدولى فى عام ١٩٩٥ . وكان الأول هو حوار باربادوس الدولى لدول القوميات الصغيرة (BID ٩٦) فى العام الماضى . وربما تلى أقاليم أخرى . وحين يأتى ذلك الوقت سوف يؤدى إلى تفاهم جديد بين الأقاليم والتجمعات المختلفة التى يمكن أن تسهم فى عصر من السلام والرفاهية الكونيين ، أى الكومنولث العالمى الذى تكون الثروة فيه عامة بحق .

إلا أنى أود أن أحذركم من أن الشراكة الذكية مجرد عنصر واحد من عناصر تركيبة النجاح . والأنظمة والتركيبات وحدها لا تضمن النجاح . وذلك لأن العناصر الأخرى لها دورها ويمكن أن تؤثر على نجاح أية تركيبة أو نظام أو عدم نجاحه . وبذلك تعتمد الشراكة الذكية كذلك على البيئة ، ولا أعنى الأشجار والغابات وإنما البيئة السياسية والاقتصادية داخل البلد وخارجه ، وثقافة الشعب ونسق قيمه ، والكثير غيرها من العناصر الصغرى .

وتجمع « الآسيان» و«سادك» ملامح مشتركة كثيرة أحدها أن الكثير من الدول الأعضاء فى هاتين المنظمتين كانتا مستعمرات سابقة للشمال الإمبريالى . وكانت ماليزيا محظوظة لأن تحولها من مستعمرة بريطانية إلى دولة مستقلة كان تحولاً سلميًا . فدول كثيرة لم تكن محظوظة واضطرت لتحمل محن إراقة الدماء والحروب الأهلية قبل تمكنها من الحصول على استقلالها من سادتها الاستعماريين . وكان لذلك دائمًا أثر سيىء على تنميتها فيما بعد .

ولكن هل يمكننا نحن الدول النامية أن نكون مستقلين بحق؟ لا شك فى أن الاحتلال والسيطرة السياسية المباشرة لم يعد لهما وجود ، إلا إن ذلك حلت محله أشكال أكثر غدرًا من أشكال الاستعمار . والواقع أن كثيرين منا وجدوا أننا أكثر تبعية عما كنا ونحن مستعمرات . فسياستنا واقتصادنا وأنظمتنا الاجتماعية والسلوكية لا تزال جميعها تحت السيطرة المباشرة وغير المباشرة للسادة الاستعماريين القدامى والقوى العظمى ، ويمثل ذلك البيئة التى يجب علينا أن ندير أنفسنا فيها . إن كفاحنا من أجل الاستقلال لم ينته بعد .

وكما نعلم جميعًا ، فإنه فى اللحظة التى أدركت فيها الدول الأوروبية أننا جميعًا سنفلت من إمبراطورياتها ، قررت التجمع كى تظل قابضة على الشئون الدولية . والاتحاد الأوروبى اليوم قوة كبيرة تحاول فرض إرادتها على سائر بلاد العالم . وقد ظلت لبعض الوقت مشغولة بالمواجهة بين الشرق والغرب . ولكن بما أن ذلك انتهى ، فسوف تواجه أوروبا الأكثر توحدًا والتى تضم الدول الشرقية وروسيا سوف تواجه بقية العالم .

سيكون أسلوبهم أكثر دهاءً . فبما أن الاستعمار لم يعد موجودًا ، فلتكن هناك عولمة . فالحدود التى تحدد الدول سوف تمحى ولا بد من أن يسود التنافس الاقتصادى على ما يسمى الملعب المستوى . وقد أصبحت العولمة والملاعب المستوية من الكلمات الشهيرة الخاصة بالديانة الجديدة ، وكما نعلم فإن أحدًا لا يتحدى العقيدة الدينية مهما اتضح خطؤها . إنك تقبلها وحسب .

هل من قبيل المصادفة أن تبدو العولمة محابية للأغنياء والأقوياء؟ لم يعد يمكننا حماية صناعاتنا الوليدة وراء حدودنا . فلا بد من أن تتنافس مع عمالقة العالم . تخيل سيارة ماليزية تتنافس مع السيارات التى تنتجها جنرال موتورز أو فولكس فاجن أو ديملر بنز أو تويوتا بالملايين . إن على ماليزيا أن تدفع ثمنًا غاليًا مقابل جزء صغير من التكنولوجيا وتشترى كمًا كبيرًا من المكونات غالية الثمن . فهل يمكن لتكلفة إنتاج ماليزيا ، رغم انخفاض تكلفة العمالة ، أن تكون منخفضة انخفاض أسعار ملايين السيارات القادمة من خطوط التجميع

الآلية الخاصة بالأغنياء؟ ومع ذلك يطلب منا أن نفتح سوقنا . إن نظام الأفضليات العام الخاص بنا يوشك أن يُسحب . وكل هذا على مذبح العولمة والشفافية واللا حدود والأجور العادلة والملاعب المستوية . كانت ماليزيا أكبر منتج للقصدير والمطاط فى العالم . لقد أصبحت غنية ، أو على الأقل أصبح أناس مثل مستر جوثرى ومستر بروستيد ومستر سايم وغيرهم كثيرون أغنياء بسبب هاتين السلعتين . وفى الوقت الذى حصلنا فيه على استقلالنا ابتكر المطاط الاصطناعى ، وبدلاً من العلب الصفيح ، أصبح الطعام وغيره من المنتجات يعبأ فى عبوات من البلاستيك والألمونيوم والورق والزجاج وغيرها . وفقدت سلعنا قدرتها على الكسب ولم يكن الحفاظ على ارتفاع الأسعار ممكنًا فى الوقت الذى تزداد فيه أسعار السلع المصنعة التى نضطر لاستيرادها ويصنع بعضها من موادنا الخام . إن التنافس المفتوح والحر عظيم ، ولكن فى كل مرة نفتح وننافس نخسر . كيف يحدث ذلك . هل يحصر الجنوب نفسه فى الملعب الحقيقى ، أى : ملاعب كرة القدم والكريكت حيث تتاح لنا فرصة الفوز ، ونترك الملاعب الاقتصادية لمن هم أفضل منا؟ أظن أنه ينبغى ذلك ، ولكن ما إن يشترى الأغنياء لاعبينا سوف يأخذون كل الذهب لأنفسهم على الملاعب الحقيقية كذلك .

إننى لا أقول هذا بدافع من المرارة . فماليزيا حققت نموًا معقولاً . وحقق الآسيان تقدمًا معقولاً . ولكن ما ذكرته حقائق ، وحقائق صعبة ستكون لها علاقة بمستقبل كل الدول النامية .

فى منظمة التجارة العالمية ، من الذى طلع علينا بشعارات من قبيل العولمة والبيئة وعمالة الأطفال وحقوق العمال والعالم الخالى من الحدود والملاعب المستوية وغيرها؟ إنها على الدوام دول الشمال القوية اقتصاديًا . ولسبب أو لآخر سوف تؤدى كل حلول تلك القضايا أو المشاكل إلى مكاسب اقتصادية للأغنياء .

لماذا لم يكن عرق وكد عمالنا خلال الفترة الاستعمارية قضية قبل ذلك ، بينما هو كذلك الآن؟ إن الملايين من الغابات البكر فى ماليزيا قطعت وأحرقت من أجل زراعة المطاط

والتنقيب عن القصدير فى عهد الاستعمار ، ولم يهتم أحد . واليوم يتظاهر المدافعون عن البيئة ضدنا ويقاطعون أخشابنا لأننا أقمنا سدًا لتوفير الكهرباء الرخيصة لشعبنا .

إنى أقدر الاهتمام الصادق والحقيقى والتعاون من جانب الكثيرين من الدول المتقدمة بشأن الدول الفقيرة . غير أنى أود أن أنبه الدول النامية هنا وفى أى مكان آخر إلى أنه ستكون هناك على الدوام أشياء سيقوم بها المتقدمون لن تفيدنا . وسنواجه عقبات كثيرة من أسوأها إفساد حكوماتنا بالمساعدات بحيث لا نتكلم بحرية عما يجرى ضدنا . فكثيراً جداً تجبر الدول النامية على تأييد الدول المتقدمة وإلا واجهت فقدان المساعدات أو بعض الدعم المادى . وتنقسم الدول النامية المرة تلو الأخرى عند مناقشة قضايا مثل حق الوصول إلى السوق ونظام الأفضليات العام ، ونتيجة لذلك تخسر جميعها خسارة فادحة .

مرحبا بالمساعدات . ولكن المساعدات المشروطة تلغى العون المقدم . ففى السنوات الأولى لصندوق النقد الدولى كانوا يقنعون الدول النامية على اقتراض أموال من أجل التنمية . وكانت تفعل ذلك ولديها أمل كبير . أما اليوم فمعظم الدول النامية التى اقترضت من البنك الدولى غارقة فى الديون . وفى بعض الحالات يضيع ٨٠ بالمائة من مواردها الضئيلة من النقد الأجنبى فى تسديد الديون ، مما يجعلها عاجزة تمامًا حتى عن دفع مرتبات العاملين فى الدولة . وكما هى عادة البنوك ، فإنك حين تكون فى أمس الحاجة إلى القروض يعطونك تقدير غير جدير بالحصول على ائتمان ويرفضون إقراضك . ولا يختلف البنك الدولى فى ذلك . فاليوم انعكس اتجاه التدفق ويتلقى البنك الدولى من مدفوعات القروض أكثر مما يقدمه من قروض . إن البنك الدولى يحقق أرباحًا لأصحاب الأسهم ، الذين هم كل الدول المتقدمة تقريبًا .

ولكن بعد أن يعطى البنك الدولى أموالاً للدول النامية نجده يصر على توجيه إدارة اقتصاد تلك الدول .

إن النصائح التى يقدمها محسوبة بحيث تفيد تسديد القروض التى منحها . ولا

تشغله الآثار السياسية لتوجيهاته . وكثيرًا ما يتزعزع استقرار الدول ويطاح بالحكومات بسبب اتباع نصائح البنك الدولى .

والفكرة المسيطرة الآن بطبيعة الحال هى الديمقراطية الليبرالية ونظام تعدد الأحزاب . وأنا مع الديمقراطية تمامًا . فماليزيا بها الكثير من الأحزاب السياسية ودائمًا تفوز المعارضة بمقاعد فى البرلمان والمجالس التشريعية فى الولايات . وشكلت المعارضة حكومات فى العديد من الولايات ولا تزال تسيطر على إحدى الولايات . غير أن النظام الديمقراطى ليس هو أسهل النظم تشغيلاً .

إن الدول الديمقراطية الليبرالية الحالية فى الشمال لها تجربة مدتها ٢٠٠ عام . وقد أصبحت ديمقراطية شيئًا فشيئًا . بل إنها تقوم الآن بتطوير النظام .

ولكن المستعمرات السابقة التى حصلت على الاستقلال فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان عليها الانتقال من الحكم المستبد الذى تديره الدول الكبرى إلى الديمقراطية التى تدار ذاتيًا بين عشية وضحاها . كيف يمكن لمن لم يعرفوا الديمقراطية قط أن يجعلوا هذا النظام المعقد يفلح؟

لقد فشلت دول نامية كثيرة تبنت نظام الحزب الواحد لأنه لم تكن لديها خبرة فى الحكم . والآن يطلبون منها أن يكون بها نظام تعدد الأحزاب ، وأن تكون بها انتخابات لاختيار الحكومة . ويفهم كثيرون فقط أن الحرية التى تمنح لهم ، وليس المسئولية بحال من الأحوال ، ولا يفهمون بشكل خاص أساليب عمل ديمقراطية تعدد الأحزاب المعقدة . ولذلك فهم يجوبون الشوارع فى مظاهرات ، ويعلنون الإضراب العام ، ويزعزعون بشكل عام استقرار الدولة اعتقادًا منهم أنهم يمارسون الحقوق الديمقراطية . وفى إحدى الدول الأوروبية الشيوعية السابقة مارس الناس ما يسمى بحقهم الديمقراطى من خلال المظاهرات المستمرة . أصبحت الحكومة لا حول لها ولا قوة . وأغار مثيرو الشغب على مخازن السلاح واستولوا على البنادق . انهار القانون والنظام تمامًا . وقتل الأبرياء منهم والأطفال . وأخيرًا

كان لا بد من استدعاء القوات الأجنبية لاستعادة النظام والقانون بالقوة . وكل ذلك لأن من لم يعرفوا الديمقراطية من قبل هبطت عليهم فجأة الحرية الديمقراطية . فهل نلومهم إذا كان الأمر قد دخل عقولهم بطريقة أو بأخرى؟

من المفترض أن الناس سوف يعرفون ما يفيدهم وأن فى الديمقراطية لهم الحق فى أن يقرروا بأنفسهم ما ينبغى أن تقوم به الحكومة . ولكن الناس فى الواقع يمكن أن تفسدهم السلطة التى يمارسونها فى الديمقراطية . فقراراتهم ليست فى صالحهم على الدوام . ومن المحتمل أن يطلقوا النار على أقدامهم كما يفعل أى شخص آخر فى السلطة .

إن الناس يختارون النواب والأحزاب ليس لأنهم قادرون على تشكيل حكومة نظيفة جيدة . إنهم يختارونهم لأنهم يكرهون الحكومة السابقة لفرضها الضرائب الضرورية أو لتحصيلها الضرائب . وغالبًا ما تكون الحكومة الجيدة بعيدة عن أذهانهم . بل إنهم قد يكرهون الحكومة حتى وإن جاءت لهم بالرخاء والرفاهية . وحينئذ قد يسمحون لأنفسهم بأن يحرَّضوا على الإطاحة بالحكومة للمساعدة فى تحقيق طموحات ضيقة للساسة الفاسدين أو الذين يعتزمون اغتصاب الأمة .

ويمكن للساسة غير المسئولين تحويل الحركات الجماهيرية فى أية ديمقراطية إلى حالة من الفزع والجنون . وعجز الكثير جدًا من الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب عن أن تكون له حكومات فعالة لأنه لم يفز أى من الأحزاب بالأغلبية اللازمة . كما ثبت أن الائتلاف الذى يتكون عقب الانتخابات ويضم أحزابًا ضعيفة تتشاجر دائمًا فيما بينها أسوأ من غياب الحكومة . وتعانى البلاد سياسيًا واقتصاديًا . كما ينتشر الفقر وتنهار البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات . ويعانى الناس بصورة عامة . وتضعف الدولة وتتلاعب بها الدول القوية . فى الوقت الذى تتراكم فيه الديون وتفلس الدولة فى نهاية المطاف .

كل هذه الأمور تحدث بالفعل . فهى ليست حالات افتراضية . وهى تحدث ليس لأن الديمقراطية نظام سيئ ، بل إنها تحدث لأن الناس يفترضون أن الأنظمة تحل المشاكل . غير

أن الأنظمة لا تحل المشاكل . بل الناس هم الذين يحلونها . إن الديمقراطية ، أو فيما يتعلق بهذا الموضوع ، يمكن لأى شكل من أشكال الحكم أن يحدث التنمية ويوفر حياة طيبة للناس ، إذا كان الناس يعرفون كيف يعمل النظام ويدركون حدوده . ويتطلب أفضل نظام سياسى أو نظام حكم ، يتطلب النظام من جانب الناس لكى يعمل . كما أن نسق القيم والفهم السياسى الخاصة بالناس لهما أهميتهما . فلا يجب أن يتوقعوا الحصول على كل شىء لأنفسهم . ولا بد من أن يمنحوا السلطة للحكومة ، أى :لابد من أن يقبلوا القرارات غير السارة التى تتخذها الحكومة مثل : فرض الضرائب وتحصيلها ، وتقييد الحريات ، وتقنين أمور كثيرة قد تمنع الأشياء غير المرغوب فيها من الحدوث . وفوق هذا وذاك لا بد من أن يسمحوا للحكومة بأن تحكم وألا يشتتوا تفكيرها عن طريق الأعمال التى تزعزع الاستقرار . وإذا كان للدولة أن تكون ديمقراطية ، فإنه ينبغى إزاحة الحكومة عن طريق الانتخابات المنتظمة وحسب . وبالطبع يجب ألا تسىء الحكومة استغلال سلطتها .

والنظام الديمقراطى الليبرالى المتعدد الأحزاب ليس شيئًا اعتاده كل الناس ، وبالأخص الدولة حديثة الاستقلال التى كان الأجانب يحكمونها حكمًا مستبدًا باعتبارها مستعمرة عشرات السنين وربما لقرون . وليس من العقل توقع أن يمارس مثل هذا البلد ، وأهله ، أعقد أشكال الحكم الديمقراطى الليبرالى فجأة فى منتصف ليلة إنزال العلم الإمبريالى . بل إن من المبالغة توقع إجراء انتخابات حقيقية وصحيحة .

ينبغى علينا الاتجاه إلى الديمقراطية بطبيعة الحال . ولكن يجب أن نتغاضى عن المحاولات المتعثرة وحالات الفشل وسوء الإدارة . إذ يجب على العالم المساعدة فى تدريب الحكومة على إدارة الاقتصاد . يجب ألا نتوقع المثل . ويجب ألا نتسامح مع أى دكتاتور يظهر بالطبع . ويجب أن نفهم أسباب ظهوره . فأى دكتاتور يظهر لأننا نفرض نظامًا على من لا يفهمون كيفية عمل النظام أو لم تكن لهم خبرة فى ذلك .

كانت عصبة الأمم القديمة تقيم مناطق وصاية . ومما يؤسف له أن الهدف هو تأبيد

الاستعمار . إلا أن الوصاية كانت تستغل لإيجاد فترة من الإشراف الذى يمكن تطبيقه على بلاد بعينها ليس لديها أدنى فكرة عن الديمقراطية . وقد استطاعت دول مثل رواندا وبوروندى والبوسنة والهرسك ويضيع دول أخرى الاستفادة من الأمم المتحدة فى الانتقال مبكرًا للإشراف على التحول من الحكم الاستعمارى المستبد إلى الديمقراطية والإدارة الاقتصادية . وبهذه الطريقة يكون الضرر أقل من الانتظار حتى يقتل مئات الآلاف ، أو يدمر الاقتصاد بالكامل ، قبل أن تقدم الأمم المتحدة المساعدات غير الجادة ، أو يبدأ البنك الدولى فى تقديم النصح . إن الديمقراطية الليبرالية والسوق الحرة حرية لا يقيدها شىء يمكن أن تحدثا نفس القدر من الضرر الذى تحدثه الديمقراطية المحدودة والسوق الأقل انفتاحًا ، بل وأكثر منه .

وكما أشرت من قبل ، فإنه حين فقد الشمال مستعمراته فى الجنوب ، أقام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، التى أصبحت اليوم الاتحاد الأوروبى ، وهى كيان اقتصادى شديد القوة قادر على فرض إرادته على الجنوب الذى سبق له اغتصابه وإفقاره من خلال شروط التجارة المجحفة . ولكن الشمال لم يتوقف بعد . فقد شكل مجموعة السبعة كى يسيطر تمامًا على العالم ، ولكى يستعمره بوسائل أخرى .

على سبيل المثال حين أغرقت اليابان السوق الدولية بسلعها الرخيصة ذات الجودة العالية فى الوقت ذاته ، اندفع باقى أعضاء المجموعة لرفع قيمة الين كى يجعلوا اليابان أقل قدرة على المنافسة ولكى يستعيدوا أسواقهم . وكان الفقراء فى هذا العالم يرون أن السلع اليابانية الرخيصة تمكنهم من الاستمتاع بتلك السلع الكمالية كأجهزة الراديو والتليفزيون والشاحنات الصغيرة وحتى السيارات . إلا أن إعادة تقييم الين الذى أعقب ما يسمى باتفاق بلازا أدى إلى ارتفاع أسعار السلع اليابانية ارتفاعًا كبيرًا جعلها فى غير متناول الدول الفقيرة .

إلا أن اليابان كانت قد استثمرت أموالها بالفعل فى دول جنوب شرق آسيا ذات التكلفة الأقل, ونظمت نقابات الشمال حملة فى منظمة العمل الدولية لرفع تكاليف العمالة

فى جنوب شرق آسيا للقضاء على الميزة التنافسية التى تقدمها هذه الدول لليابان . ودُفع العمال فى تلك البلاد كى يطالبوا بأجور عالية ويزعزعوا استقرار البلاد من خلال الإضرابات بحيث يهرب المستثمرون الأجانب . وكانت النتيجة النهائية لتعاطف النقابات المهنية فى الشمال مع عمالنا زيادة التكلفة وانخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر وقلة فرص العمل المتاحة للعمال . وبهذه الطريقة لن يواجه العمال فى الشمال البطالة ، وسوف يظلون متمتعين بالأجور المرتفعة ومستوى المعيشة المرتفع .

ولن أتحدث عن ربط القضايا غير التجارية بالتجارة وخطر فرض العقوبات ، لأننا نعلم جميعًا أن الأمر لا يعود إلى الخوف على البيئة أو حقوق العمال ، وفى النهاية سوف يعطلون نمونا الاقتصادى ويفقرون شعبنا . إلا أنى أود أن أتحدث عن أثر إعادة تقييم الين على القروض التى حصلت عليها الدول النامية بهذه العملة . فلأن قيمة الين زادت بمقدار مرتين ونصف مقابل الرينجت الماليزى عن الوقت الذى اقترضت فيه ، فقد زادت ديوننا بالرينجت مرتين ونصف كذلك . والآن علينا إيجاد ٢,٥ رينجت بالإضافة إلى الفوائد لكل ١٠٠ ين اقترضناها حين كان كل ١٠٠ ين قبل اتفاق بلازا تساوى رينجت واحد فقط . وكل ذلك لأن مجموعة السبعة كانت تريد تقليل عجزها التجارى مع اليابان . ولكن اليابان لا تدفع شيئًا . فنحن أهل الجنوب الذين نتلقى ما يسمى بالقروض اليابانية الرخيصة ، نحن الذين ندفع .

إن مجموعة السبعة متكبرة . وهى لن تتنازل وتتحدث مع من هم خارج ناديها فيما عدا روسيا . وقد طلبنا السماح لنا على الأقل بطرح وجهات نظرنا قبل أن يتخذوا قرارات بشأن أمور تؤثر علينا ، إلا أنهم تجاهلونا تمامًا . فهم يرفضون التحدث مع رئيس مجموعة دول عدم الانحياز ! وهم يرفضون التحدث مع مجموعة الـ ١٥ أو ممثليها . وهذا من الديمقراطية طبعًا . ففى ديمقراطيتهم القديمة كان أصحاب الأراضى فقط هم من لهم حق التصويت . أما الرجل العادى فليس من حقه ذلك . وفى العصر الحديث ، نجد أنه فى

الديمقراطية الدولية الليبرالية الأغنياء وحدهم من حقهم الكلام ، أما الفقراء فيظلون لا صوت لهم . وهؤلاء الناس أنفسهم يدعوننا إلى الديمقراطية بطريقة مثيرة للغثيان .

نحن نعيش فى غابة دولية . فليس هناك قانون ولا نظام فى العلاقات الدولية . وهناك القليل جدًا من العدل . العالى والقوى هو الذى يحكم . أما الضعيف والفقير فعليه أن يتسامح ويتحمل .

وإلى جانب كل هذه الأخطار والأعمال المعوقة علينا أن نواجه الآن تحدى العولمة . فهل نحن فى حالة تمكننا من مواجهة هذا التحدى؟ من الواضح أننا لسنا كذلك . إلا أن أحدًا لن ينتظرنا كى نستعد للتحدى . ولذلك فإننا شئنا أم أبينا علينا مواجهة التحدى .

الطريقة الوحيدة التى يمكن للضعفاء مواجهة أى تحد بها هى : أن يشكلوا جبهة متحدة ، والأفضل من ذلك أن يكوّنوا شراكة ذكية . ونحن هنا اليوم لأننى أعتقد أننا مهتمون بالشراكة الذكية . ويمكن أن تتجمع الأمم معًا لتكوّن الشراكات الذكية . ولن نتمكن فقط من تشكيل جبهة متحدة وحسب ، بل يمكننا فى الواقع من خلال الشراكة الذكية أن نقوى بعضنا بعضًا . فنحن لسنا بلا أصول وخبرة . وعن طريق تبادل خبراتنا فى الإدارة الاقتصادية يمكننا أن نتعلم عمل ما هو صواب وأن نتحاشى الأخطاء التى قد يقع فيها أى منا . ومن خلال التشارك فيما لدينا من الأصول على قلتها ، يمكننا تعزيز قوتنا .

لا ينبغى فقط على دول جنوب أفريقيا أن تنضم لبعضها ، بل إن عليها كذلك أن يكون هناك تعاون بينها وبين تجمعات مثل الآسيان أو دول حافة المحيط الهندى . إذ يمكن كذلك للمنظمات الإقليمية تكوين شراكات ذكية . وحين تواجه المنظمات الإقليمية باقتراحات مدمرة من جانب الشمال المتقدم يمكنها اتخاذ موقف مشترك . وهذا هو ما فعلناه فى اجتماع منظمة التجارة الدولية فى سنغافورة . وكانت لنا الغلبة .

وفى الداخل ، ينبغى أن نقيم شراكات بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك مع

النقابات المهنية . ولا بد من أن نضمن وجود حكم جيد يعمل على تنمية البلاد وإثراء أهلها .

يجب أن نكون ديمقراطيين ، بمعنى أن نكون على استعداد لاستخدام صندوق الاقتراع لتحديد من الذى يشكل الحكومة . وبعد أن ننتخب الحكومة ، يجب أن نسمح لها بالحكم خلال الفترة المحددة لها . فالحكومات المنتخبة ليست طيبة باستمرار ، إلا أن خلعها بالمظاهرات والإضرابات يضر أكثر مما يفيد . وهنا يمكن لأعضاء التجمعات الإقليمية المساعدة فى الإشراف على ضمان نزاهة الانتخابات . وما لم تكن الجرائم التى ترتكب خطيرة ، يجب ألا تنتقم الحكومات الجديدة من الحكومات السابقة .

والاستقرار السياسى ضرورى جدًا للتنمية الاقتصادية ، لأنه يمنع المفترسين القادمين من الشمال ، ويحافظ على الاستقلال ، ذلك الاستقلال الذى حققته الأمة بشق الأنفس . ولا بد أن ندرك أننا لو تركنا الأمر لهم ـ أى للشمال ـ سوف تصبح العولمة شكلاً آخر من أشكال الاستعمار . لقد حاربنا بقوة من أجل الاستقلال . وبذلنا الدم من أجل تحقيقه . ولكن لا بد من أن نعرف أن العولمة ، أى تحطيم الحدود القومية ، سوف تؤدى إلى فقدان الاستقلال . فكيف نكون أممًا مستقلة إذا لم تكن لنا حدود؟

إن الشمال يمكنه أن يكسب الكثير من إعادة الاستعمار . إلا أن لدينا السلاح الأمثل . فالناس أكثر حركة الآن . فيمكنهم الذهاب إلى أى مكان . ذلك أنه فى عالم بلا حدود يمكن الذهاب إلى أى مكان . وما لم يسمح لنا بأن نعيش حياة طيبة فى بلادنا ، وإذا كنا سنصبح مواطنين كونيين ، فَفى هذه الحالة ينبغى أن نهاجر إلى الشمال . ينبغى أن نهاجر إلى الشمال بملايينا ، وبطريقة مشروعة أو غير مشروعة . ينبغى أن تتدفق جماهير الآسيويين والأفارقة على أوروبا وأمريكا . وإذا كانت هناك أية قوة لدينا ، فهى أعدادنا . فثلاثة أرباع العالم إما سود أو سمر أو صفر أو توليفة من هؤلاء جميعًا . وسوف نجعل كل دول العالم دولاً بها كل ألوان الطيف .

هذه هى الطريقة التى ستتحدى بها العولمة فى النهاية . وآمل ألا نضطر إلى ذلك . إلا أننا سنضطر إليه إن لم يسمح لنا بجزء من العمل ، وقطعة من الكعكة ، وإن لم يسمح لنا بأن نزدهر فى عالم بلا حدود .

يمكن أن نحاول التعلم من الشمال الذى نجح منذ زمن بعيد جدًا . إلا أنه نسى كيف نجح . وهو لا يطيق صبرًا على هؤلاء الذين يبدو أنهم لا يعرفون ما هو واضح ، ومن يبدو أنهم لا يرغبون فى العمل بالنصائح ، ومن يتعثرون ويظلون يقعون فى الأخطاء .

وينبغى أن نعلم بطبيعة الحال أن العولمة حلت . وسوف يكون العالم بلا حدود . كل الحواجز سوف تزال . وسيكون الكل أحرارا فى الذهاب أينما شاءوا ، أو التجارة حيثما رغبوا ، أو الاستثمار فى أى مكان أرادوه ، والقيام بأعمال تجارية فى أية بقعة كانت . ويمكننا الآن نحن أبناء الجنوب ، أبناء الدول النامية الذهاب وإقامة بنوكنا وصناعاتنا ومحال السوبر ماركت وسلاسل الفنادق الخاصة بنا فى الشمال الغنى ، مثلما يمكن للشماليين أن يدخلوا بلادنا لإقامة بنوكهم وصناعاتهم وأعمالهم التجارية وسلاسلهم وغير ذلك . المشكلة هى أنه ليس لدينا البنوك والصناعات وسلاسل الأعمال التجارية التى تذهب إلى الشمال للاستفادة من حرية العولمة . بل إنها ليست موجودة داخل بلادنا ، فكيف نستفيد من حق الذهاب إلى الشمال؟ وحتى إذا كانت موجودة لدينا فهى ضئيلة . سيكون الملعب مستويًا إلا أننا أقزام فى دنيا العمالقة . وسيأتى العمالقة وسيقهرون الجميع .

لا أريد أن أكون متشائمًا ، مبالغًا فى تشاؤمى . ذلك أن هناك بعض الأمل . هناك أمل إن نحن عملنا معًا ، وإن كونًا الشراكات الذكية ، وإن ساعدنا بعضنا بعضًا ، وإن وضعنا أساليب المساعدة المتبادلة لمصلحة الشركاء .

لقد جاء بعضنا من مسافة بعيدة لحضور هذا الحوار ، الحوار العالمى لدول الجنوب الأفريقى ونحن موجودون هنا لأننا جميعًا مشغولون على بلادنا وعلى أهلنا . ونحن بوصفنا قيادات علينا مسئوليات تجاه أهلنا . ولا بد من أن نكون جادين بطبيعة الحال .

التَّعَاوُنُ الْجَنُوبِيُّ الْجَنُوبِيُّ *

تمر قارات الجنوب الثلاث جميعها بتحول وتغير هيكلى وتكامل إقليمى . أمريكا اللاتينية فى سبيلها لأن تحقق نموًا اقتصاديا . وآسيا تنهض وتنمو بقوة اقتصادية وبخطوات سريعة . وهناك أمل كبير يصاحب التحول الاقتصادى فى أفريقيا ، ويمكن أن نتطلع إلى هذه القارة ذات الوفرة الطبيعية وهى تحقق قدرتها الحقيقية . وبهذا التوقع المشجع أمامنا ، يمكن لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية انتهاز الفرص الجديدة المتاحة لنا فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، بحيث نفيد الإفادة التامة من المكملات القائمة بالفعل والناشئة فيما بيننا .

وحين عقدت القمة الأولى لمجموعة الـ ١٥ فى كوالالمبور عام ١٩٩٠ ، اعتبر البعض التعاون الجنوبى الجنوبى حلمًا . وكان كثيرون يشكون فى مستقبل الدول النامية وقدرتها على العمل مع بعضها البعض لتحقيق التقدم . ومن الواضح أن مجموعتنا أثبتت خطأ هؤلاء المتشككين . فالواقع أن التعاون الجنوبى الجنوبى ممكن وقابل للتحقيق .

فخلال أقل من سبع سنوات ، ظهرت مجموعة الـ ١٥ كمحفز مهم لتشجيع التعاون الاقتصادى الإقليمى . وقد أسفر ذلك عن الكثير من المشروعات القطاعية التى تنطوى على تبادل المعلومات والتعاون التكنولوچى وبناء المؤسسات التى تؤدى إلى التفاعل القادر على الاستدامة الذاتية فى مجالات التكنولوچيا والتجارة بالنسبة لدول الجنوب . إلا إنه يجب علينا ضخ المزيد من القوة فى مشاركتنا فى هذه المشروعات . وليست هناك ضرورة مطلقة للمشاركة التامة من جانب كل الدول الأعضاء فى مجموعة الـ ١٥ ، غير أننا بحاجة إلى كتلة مهمة من الدول ذات الاهتمام من المناطق الثلاث ، تكون لديها الرغبة فى توفير الموارد والطاقة لنجاح المشروعات المحددة . ولا بد من أن نشرك قطاعاتنا الخاصة بصورة أكثر فاعلية

* كلمة ألقيت فى الجلسة الافتتاحية للقمة السادسة لمجموعة الـ ١٥ باسم الأعضاء الآسيويين فى المجموعة فى هرارى بزيمبابوى فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ .

لكى يخلق الاستثمار زخم التعاون الخاص به . ولا بد من أن تكون العملية ديناميكية وقادرة على تلبية حاجاتنا . ولذلك يجب أن نهيئ نقاطنا الطبيعية الحساسة للمشاركة وأخذ زمام المبادرة .

حقق الكثيرون منا نجاحًا كبيرًا جدًا فى تخطيط التنمية وتنفيذها ، حيث تكونت لديهم أثناء ذلك ثروة من المعلومات والمعرفة والخبرة يمكن أن يتشاركوا فيها مع دول أخرى . ويمكن أن يقال الشىء نفسه فى مجالات تنمية البنية التحتية وإدارتها والعلوم والتكنولوچيا والموارد والتنمية البشرية . وهذه مجالات يمكن أن تعزز التعاون الجنوبى الجنوبى وتديمه .

تلتزم ماليزيا التزامًا قويًا بالتعاون الجنوبى الجنوبى . وهناك إمكانيات ضخمة يمكن استغلالها فى مجالات التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوچيا وتنمية الموارد البشرية ومجالات كثيرة أخرى . وقد اختارت ماليزيا تنويع شركائها الاقتصاديين ، حيث أعطت أولوية للتنمية وتعزيز العلاقات التجارية المزدوجة والاستثمارات فى الدول النامية الأخرى . وهذا لن يفيدنا نحن وحسب ، بل نعتقد أنه سوف يفيد كذلك شركاءنا التجاريين ، حيث يخلق فرص عمل وإمكانيات إنتاج يمكن أن تيسر المزيد فى التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية . ويمكن أن تكون الزيادة فى التجارة والاستثمار بين الدول النامية جسرًا حقيقيًا للتعاون الجنوبى الجنوبى الفعال .

وتسهل الميزة النسبية التجارة وغيرها من أشكال التبادل ، إلا أن الميزة التنافسية تفرض حصة السوق وخلق الثروة . إن حصة الدول النامية فى التجارة العالمية صغيرة وتعانى من الركود ، بل والهبوط الطفيف . وكثير من الدول النامية غير منافسة إلى حد كبير فى السوق الدولية ، لكونها تعتمد على تصدير المواد الخام والسلع والخدمات ذات التكنولوچيا البسيطة . وسوف يجعل التقدم السريع فى العلوم والتكنولوچيا فى العالم المتقدم الكثير من الدول النامية معرضة لخطر شديد .

وتعد تكاليف العمالة الرخيصة شكلاً من أشكال الميزة التنافسية التى تعتمد عليها معظم الدول النامية بالضرورة ، إلا أنهم يسمون هذا الآن ميزة غير عادلة . كما عززوا «البنود الاجتماعية» لحكم التجارة الدولية ، وهو ما قد يشبه الاهتمام برفاهية العمال فى الدول النامية ولكنه سوف يلغى فى الواقع أية ميزة تنافسية قد تكون لدينا . ولا بد من أن تكون النتيجة خنق النشاط الاقتصادى وتقليل الاستثمارات وإنتاج سلع الخدمات ثم البطالة فى نهاية الأمر . كيف يمكن أن نصدق أن «البنود الاجتماعية» تستهدف العدالة الاجتماعية حين تكون المحصلة النهائية البطالة والظلم الاجتماعى؟

ليس هذا وحسب ، فإننا نجد دولة واحدة تقوض صراحة منظمة التجارة العالمية بتجاهلها التام للمعايير الدولية وسن قوانين تمتد إلى خارج حدودها تخضع لها كل الدول ومشروعاتها . ونحن لا يمكن أن نقبل وحسب هذه الإجراءات القمعية التى تتخذ من جانب واحد ، ومن المؤكد أننا لن نخضع لها . ينبغى أن نتخذ موقفًا قويًا لاحتواء هذه الإجراءات التى تتجاهل بعجرفة المعايير والمبادئ المتعارف عليها والخاصة بعلاقات التجارة والاستثمار الدولية . ولا بد من أن ترفض الدول النامية هذا التحدى لحقها السيادى فى أن تكون حرة فى أن تتاجر وتستثمر حيثما شاءت وتهدد كذلك توسع التجارة والتنمية على المستوى الكونى .

لقد أصبحت «العولمة» كلمة مبتذلة يستخدمها ويسىء استخدامها الكثيرون للوصف والتعبير باختصار عن العديد من الاتجاهات الفكرية فى حلبة الاقتصاد الدولى على وجه التحديد والعلاقات الدولية بصورة عامة . وخلق استخدام الإعلام لهذه الكلمة لوصف أى شىء وكل شىء ، خلق المزيد من الارتباك . وقد أصبح الكثير من اللقاءات ، سواء أكانت بين رؤساء الدول أم الحكومات أو الوزراء أم قيادات الشركات أم الشخصيات غير الحكومية قممًا كونية .

ومع ذلك فالعالم آخذ فى التحول بطريقة لا رجعة فيها إلى سوق كونية . ولم يعد

ممكنًا احتواء التجارة العالمية وتدفق الاستثمارات بشكل صارم على أساس ثنائى بين دولة ذات سيادة وأخرى . وسوف يجعل التطور فى النقل وتكنولوچيا المعلومات إنتاج السلع أكثر اعتمادًا على الميزة النسبية الديناميكية لكل بلد . ولن يكون التركيز على المنتجات تامة الصنع ، بل على منتجات القيمة المضافة . وسوف تنتج الدول مُدخلات وسيطة للسوق الدولية . كما ستشهد الخدمات نموًا سريعًا ، أسرع بكثير من نمو المنتج الصناعى . ومن المحتمل أن تصبح استراتيچيات التصنيع ذات التوجه التصديرى هى المعيار .

لابد من أن نكون مستعدين لدخول السوق الدولية ونصبح مرتبطين بشكل أو بآخر بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية . بل سيصبح من الأهم بالنسبة للدول النامية أن تتعاون لضمان حصتها العادلة من التجارة الكونية . كما أنه ستكون هناك تقسيمات بين دول مجموعة السبعة حين تبدأ فى التنافس أكثر وأكثر فيما بينها . والمحصلة النهائية هى أن الدول النامية ستضطر للبقاء متحدة فى وجه التحديات الجديدة فى البيئة الكونية .

ينبغى علينا الترحيب بالعولمة إذا كانت تعنى الاعتراف بالمسئوليات الكونية . ويشمل ذلك مساعدة الضعفاء بقوة دون فرض أى شرط من الشروط .

ومما يؤسف له أن الواقع مختلف تمام الاختلاف . فالعولمة تُستغل للإضرار بالدول النامية . وباسم العولمة طالبوا الدول النامية بتبرير أشياء كثيرة منها البيئة أو معايير العمل أو قوانين الاستثمار أو الخدمات المالية أو أية قضايا أخرى خاصة بالتنمية . وما هو متوقع من الدول النامية ألا تفعل ما هو أقل من تبنى السياسات والمعايير التى تحددها الدول المتقدمة دون تشاور مع الدول النامية أو مراعاة لوجهات نظرها . وترى الدول التى تدعو إلى الديمقراطية أن الأسلوب المستخدم يبدو مناقضًا لإعلانها الإيمان بمثل الديمقراطية العليا ، مهما كان الضرر الناجم عن امتثال الدول النامية وإفقارها أكثر وأكثر .

وليس التعاون المستمر بين الدول النامية مرغوبًا فيه وحسب ، بل ضروريًا . ولتحقيق هذه الغاية فإن هناك دورًا يجب أن تقوم به مجموعة الـ ١٥ . فمن الممكن أن تكون جماعة

ضغط كبيرة فى التفاوض مع الشمال . والأمر الأكثر أهمية هو أنها يمكن أن تكون عاملاً رئيسًا للتغيير فى العالم النامى وخاصة فى تحقيق إمكانيات الدول النامية نفسها . والواقع أن مجموعتنا لها مجالات قطاعية محددة فى التجارة والصناعة والعلوم والتكنولوچيا والتعليم والزراعة والسلع الأولية وحتى الاتجاهات السياسية التى يمكن أن يكون فيها تعاون أكبر . فالكثير منا لديهم الخبرة والتكنولوچيا والموارد التى يمكن اقتسامها على أساس من المشروعات المشتركة حيث يمكن إقامة المشروعات لتحقيق المنفعة المتبادلة . فعلى سبيل المثال ، سوف ييسر التعاون فى تكوين شبكة معلومات توسع التجارة والاستثمار . ويمكن استخدام كل من القطاعين العام والخاص لهذه الشبكة لتسهيل التعاقد مع نظرائهما . وإذا لم تتوسع التجارة والاستثمار فيما بين الدول النامية بالسرعة الواجبة ، يكون العيب هو عدم وجود المبادرة أو التكاملية . فالواقع أنه ربما كان العيب هو عدم وجود معرفة ومعلومات لدى كل دولة عن الدول الأخرى . ويستهدف ممر الوسائط المتعدد الممتاز الماليزى معالجة هذه المشكلة على وجه التحديد .

قد نكون بحاجة إلى الدخول فى تفكير جديد بشأن الدور العالمى لمجموعة الـ ١٥ . وسوف يتوقف مستقبل المجموعة إلى حد كبير على دعم الأعضاء والتزامهم ورؤيتهم . ولا بد من الإجابة عن الكثير من الأسئلة .

من الواضح أن محنة الدول النامية لن تحل إذا اعتمد حلها على نيات المجتمع الدولى الحسنة وكرمه وحسب . فمن المستحيل تحقيق النمو الاقتصادى حتى ولو نجحنا فى تحقيق المبادئ الدولية المرغوبة الخاصة بالعلاقات الاقتصادية . وسوف يكون على الدول النامية أن تفعل الكثير ، كل منها على حدة وفيما بينها ، خاصة فى المجالات التى فى قدرتها وتتسم بالعملية .

وأحد مجالات الاهتمام المحددة هو تقديم الدعم المؤسسى لعمل مجموعة الـ ١٥ . فالمجموعة بحاجة إلى خدمات منشأة الدعم الفنى القوى والمنظم لتحقيق أهدافها . ونأمل أن

تعزز إعادة الهيكلة الحالية منشأة الدعم الفنى . ويمكن التفكير فى وضع قواعد وتنظيمات مكتوبة لإدارة وتشغيل منشأة الدعم الفنى التى يمكن أن تجعلها أكثر فاعلية وكفاءة .

إذا أمكن للقارات الثلاث أن تكون شركاء فى مشروع مشترك لازدهار كل منها وفى العمل من أجل مجتمع كونى واحد من الرفاهية المشتركة والمتبادلة ، فمن الواضح أننا سنكون قد حققنا بداية جديدة . ولندفن للأبد طرق التفكير البدائية والبالية الخاصة بـ«افقر جارك» . ولنضع مكانها دوافع «اجعل جارك مزدهراً» التى تهدف إلى ضمان أن كل جيراننا ، القريب منهم والبعيد ، سوف تزدهر أحوالهم .

العولمة وما تعنيه بالنسبة للأمم الصغيرة *

كثر الكلام فى الفترة الأخيرة عن العولمة ، وهى عملية أو وضع عام يحمل الكثير من الآمال لمستقبل كوكب الأرض ، وليس الخوف السائد بين شعوب الكثير من الدول التى لم يوفر لها حتى وضع الدولة القومية الأشياء التى كانت تنتظرها . ومع أنها تكاد لا تكون دولاً ، فالمطلوب منها الآن أن تنسى وضعها كدول قومية - وهو الوضع الذى حصل عليه بعضها مؤخرًا - وتتجه إلى العولمة ، ذلك الشيء الذى لا يمكنها بعد فهمه ، غير أنها تدرك أنه سيكون أكبر من أن تتمكن من التعامل معه .

تفوق الدول النامية فى العالم الدول المتقدمة عددًا بكثير . وكان الكثير منها حتى وقت قريب مستعمرات للدول الإمبريالية ، التى كانت جميعها متقدمة وهى كلها من الغرب الثرى . ولم تنس المستعمرات تلك العصور الاستعمارية التى لم يمض عليها زمن طويل . ولا يمكنها نسيان أنها ظلت قرونًا خاضعة لسادتها الاستعماريين . كان بعضهم عادلاً ومحترمًا ، إلا أنهم جميعا كانوا يتسمون بالغطرسة والقمع ، كما أنهم أعلنوها صراحة أنهم السادة وسكان المستعمرات رعاياهم .

والحق أن معظم تلك المستعمرات لم تكن موجودة كدول قبل استعمارها . فقد كانت مجرد مساحات شاسعة من الأراضى ليس لها حدود معلومة ولا مساحات محددة ، وبذلك لم تكن لها سيادة ولا حكومة . ولم يكن لدى السكان بشكل عام مفهوم للدولة القومية ، بل كانوا مقسمين إلى قبائل تتنقل بحرية على امتداد القارات فى بعض الأحيان ،

* كلمة ألقيت فى المحاضرة الافتتاحية لبرنامج رئيس وزراء ماليزيا لتبادل الزمالة فى كوالالمبور بماليزيا فى ٢٤ يوليو عام ١٩٩٦ .

حيث تتشارك فى الأرض مع العديد من القبائل الأخرى . وكان ولاؤهم للقبيلة وليس للأرض .

إن القوى الاستعمارية هى التى رسمت حدود المستعمرات وخلقت الدول ذات المعالم المحددة . وكانت الحدود خطوطًا مستقيمة رسمت على الخرائط دون أية مراعاة للمأثورات أو الحقوق المحلية . ولذلك كانت الدول المستقلة التى نشأت عن هذه التقسيمات تسكنها أخلاط من القبائل والأجناس التى لا تجمع بينها ثقافة أو تاريخ أو أصول . وبذلك نجد أن دولتين مستقلتين متجاورتين قد يكون فيهما نفس الخليط من الأجناس ولا تكون بينهما أية روابط قانونية أو سياسية . وقد اعتبروا أنه لا داعى لعدم قبول القبائل والأجناس لخطوط التقسيم والحدود . وكان يناسب عقول الاستعماريين المرتبة أن يقسموها ويفصلوا بينها ويعتبرونها كيانات مختلفة ووحدات إدارية ، ولذلك كان يجب عليها قبول الحدود كأمر واقع لا رجعة فيه .

وحين تخلت الدول الاستعمارية عن مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية كانت الدول المستقلة التى نشأت دولاً مصطنعة تمامًا . فقد عاش السكان الذين ينتمون إلى أجناس وقبائل مختلفة مع بعضهم خلال فترة الاستعمار ، إلا أن ذلك لم يكن باختيارهم . إذ فرض السادة الاستعماريون عليهم ما يشبه الوحدة . وبذلك اضطرت القبائل التى بينها عداوة قديمة للعيش معًا فى سلام لمواجهة الحكومة الاستعمارية المستبدة التى كانت تعرف كيف تثيرها على بعض ، أو تستخدم جنسًا لفرض حكم السادة الاستعماريين على الجنس الآخر وعلى سائر السكان .

وما حدث هو أن السلام والانسجام المصطنع فى المناطق المستعمرة فُهم على أنه حقيقى . فعلى السطح ، كانت الأجناس المختلفة تبدو متحدة بما يجعلها مواطنين للدول المستقلة حديثًا . إلا أن العداوات القديمة كانت لا تزال متأججة وكامنة فى الأعماق .

ومع ذلك كانت تلك المناطق تعلم أن حدودها مصطنعة وكذلك الكيانات التى

تشكلها . وكان المحنكون من أهلها ، وهم القيادات المثقفة ، يقدرون ضرورة منع تقسيم دولتهم الجديدة على أساس قبلى أو عرقى . ولذلك قرروا فى وقت مبكر جدًا أن يحكم السادة الاستعماريون البلاد على أنها كيان واحد ، وأنه لا ينبغى تقسيمها لتصبح دولاً منفصلة ، سواء أرادت الأجناس المختلفة ذلك أم لا . وأكدت الهيئات الإقليمية التى كونتها تلك الدول الجديدة مبدأ «عدم الانفصال» هذا وأقرته .

لم تكن كل تلك الهيئات الإقليمية ملتزمة بمبدأ "عدم الانفصال» . فقد انقسمت بعض تلك الكيانات المستعمرة إلى دول منفصلة ، بينما انقسم البعض الآخر بعد الاستقلال . ولم ينجح إلا القليل فى البقاء سليمًا رغم الولاءات العرقية والقبلية التى تنحو بها إلى الانقسام .

ولكن سواء أبقيت الجماعات العرقية والعنصرية والقبلية فى نفس الكيان أم لا ، فقد كانت تعانى من مشاكل تتعلق بإدارة العلاقات فيما بينها . وكان المشكلة تتعقد إذا لم تكن الأجناس على نفس القدر من التطور .

وخلال فترة الاستعمار كان شكل الحكومة الوحيد الذى تعرفه تلك الشعوب والمناطق هو الحكم الاستعمارى المستبد الذى يكمله الاعتقال بلا محاكمة والنفى إلى المناطق النائية من العالم . ومع ذلك كانت تلك القوى الاستعمارية المستبدة وحكوماتها الموجودة فى حواضرها تصر على أن تتبنى الدول المستقلة حديثًا أشكالاً ديمقراطية للحكم لم تكن لها خبرة بها .

هناك شك بالطبع فى قدرة الدول المستقلة حديثًا على إدارة شكل الحكم الذى تتبناه مهما كان . وكان من المحتمل أن تؤدى الصيغة المحلية من شكل الحكم الاستبدادى الذى كانوا يألفونه إلى إساءة استغلال السلطة وظهور الطغاة . إلا أن محاولة حكم بلادهم من خلال ممثلين منتخبين بطريقة ديمقراطية لم تكن بالتأكيد أسهل شىء بالنسبة لهم . كما أن السادة السابقين ما كانوا ليسمحوا لهم بالنجاح حتى ولو بدوا قادرين على تبنى النظام

الديمقراطى . وكانوا يتحرشون بهم باستمرار كى لا يكونون ديمقراطيين بالقدر الكافى . وإذا كانت بينهم أقليات ، فحينئذ هم متهمون على الدوام بقمع تلك الأقليات بغض النظر عن المشاكل التى تخلقها . فلم يكن هناك شىء تفعله تلك الدول المستقلة حديثًا يبدو صحيحًا فى أعين السادة الاستعماريين السابقين ، أما حقيقة أنهم ـ أى السادة الاستعماريين السابقين ـ لم يمارسوا قط الإدارة الديمقراطية فكان ينظر إليها على أنها مسألة تاريخية محضة ولا علاقة لها بالأمر بتاتًا . فلا بد من أن تكون الدول الجديدة ديمقراطيات صحيحة تبعًا لتعريف السادة السابقين .

وفى مواجهة المشاكل المتعددة الخاصة بالتقسيمات القبلية والعرقية وعدم وجود خبرة الحكم وفهم للديمقراطية وأساليب عملها ، فإن من الإعجاز أن تظل أى من تلك المناطق المستعمرة سابقًا على قيد الحياة بحال من الأحوال ، ناهيك عن ازدهارها . ولكن من الواضح أنها جميعًا ظلت على قيد الحياة وإن كان لا بد من دعم بعضها . كما أن البعض منها قادر على تجنب الحروب الأهلية والانقسامات ، وإن لم يكن أى منها تقريبًا قادرًا على حل مشاكله . ونجح القليل جدًا فقط فى الازدهار رغم مشاكله الاستعمارية القديمة ، أن هذه الدول يُتحرش بها باستمرار لكى لا تكون على الصورة التى لا يريدها عليها سادتها الاستعماريون السابقون .

الواقع أن أيًا من تلك المستعمرات السابقة ليس أفضل مما كانت عليه من الناحيتين السياسية والاقتصادية قبل حصولها على استقلالها . فهى فى جوانب كثيرة لا تزال مستعمرة إلى حد كبير جدًا . صحيح أن الاحتلال السياسى المباشر لم يعد قائمًا ، إلا أن الاستعمار مازال موجودًا بأشكال أخرى . ولذلك فإن الكفاح من أجل الاستقلال لم ينته بعد .

بل إنه حتى تلك الدول غير الأوروبية التى لم تستعمر قط لم تسلم من الانتقاص السياسى والاقتصادى والاجتماعى . فهى كذلك يقال لها كيف تدير شئونها ، وكيف

تتصرف اجتماعيًا ، وكيف تظل مأمونة بيئيًا بالنسبة لسائر دول العالم .

ويبدو أن هذه الدول النامية مقدر لها أن تظل اقتصادات نامية إلى الأبد بسبب ما يدمرها من حروب قبلية وأهلية ، والتلاعب في مواردها من خلال نظام السوق الذى يتم التحكم فيه من أماكن بعيدة ، وعدم المهارة فى الحكم والإدارة الاقتصادية . بل إن بعضها تقهقر ومن المحتمل أن يستمر فى تقهقره . كما أن الديون تتراكم وتتراكم حتى أن ما تحصل عليه من إيرادات يذهب فى تسديد قروضها . لقد أصبحت دولاً بكاملها عبيدًا للدين لدى الدول الغنية ، حيث تعمل لمصلحة سادتها دون انتظار لعتقها فى يوم من الأيام .

ومع ذلك تعتز تلك الدول باستقلالها رغم محدوديته . إذ يبدو لها أن أى شىء أفضل من العودة إلى كونها مستعمرات للآخرين بغض النظر عن مقدار ما تحققه من رخاء . هذه الدول وجدت نفسها الآن فى مواجهة العولمة ، ذلك العالم الواحد الذى تعلم أنه لن يكون لها فيه كلمة مسموعة ، حيث تخمد أصواتها ، وتُتجاهل مصلحتها سعيًا وراء تحقيق المصلحة الكونية والأهداف التى يحققها الآخرون .

فما الذى تدخره العولمة للدول النامية؟ تعنى العولمة حسب تفسير الدول المتقدمة لها تحطيم الحدود والحواجز التى تقف فى سبيل الاستغلال الاقتصادى . إذ سيكون بإمكان كل دولة ، فقيرة كانت أم غنية ، متقدمة أم نامية ، الوصول إلى كل دولة سواها . وسيكون بمقدور الدول الفقيرة الوصول إلى أسواق الأغنياء دون أى قيود . وفى المقابل يمكن للأغنياء ، أو بالأحرى يكون من حقهم ، الوصول إلى أسواق الفقراء .

يبدو هذا عادلاً كل العدل . فالملاعب ستكون مستوية ، لا تميل لمصلحة أى طرف . وسيكون عالمًا بلا حدود . سيكون عالمًا واحدًا وحسب . كل كوكب الأرض سيكون أمة واحدة ، وسيكون الجميع أبناء للأرض وليسوا رعايا دول أو أمم . وساعتها فقط تتحقق العولمة .

ولكن إذا كان هناك كيان كونى واحد فلن تكون هناك دول . ومن المؤكد أنه لن تكون هناك دول مستقلة . وسوف تختفى الدول المستقلة حديثًا ومعها الدول القديمة ، بما فى ذلك طبعًا القوى الإمبريالية أو الاستعمارية السابقة . سيكون الجميع أندادًا ومواطنين فى كوكب الأرض . ولكن هل سيكونون أندادًا بحق؟

بعد ثلاثين عامًا أو أكثر من «الاستقلال» ، اكتشفت مستعمرات الغرب السابقة فراغ الاستقلال الذى نالته . فقد وجدت أنها أكثر تبعية عما كانت وهى مستعمرات . كما وجدت أن سياستها واقتصادها وأنظمتها الاجتماعية والسلوكية جميعها خاضعة ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لسيطرة السادة الاستعماريين السابقين والقوى العظمى .

وفى العالم ثنائى الأقطاب فى فترة الحرب الباردة كان لهذه الدول على الأقل خيار تغيير ولائها ، وإن كان الولاء غالبًا ما يصبح قبولاً للهيمنة . أما فى العالم أحادى القطب فقد فقدت حتى خيار الخضوع . إن عليها أن تخضع للقوة الكبرى الناجحة واتباعها شاءت أم أبت .

وفى ظل هذه التجربة يكون من السخف الظن أن العولمة سوف تعنى المزيد من الاستقلال ، أو المزيد من المساواة بالنسبة لها . إن العولمة يمكن أن تعنى شيئًا واحدًا وحسب ، وهو فقدان ما لديها من استقلال اسمى دون أى تعويض .

وقد أسفرت اجتماعات الجات التى تحمل فى طياتها الكثير من الأمل عن منظمة التجارة الدولية . فما الفرق بين الجات ومنظمة التجارة الدولية؟ إن الاختلاف الملموس الوحيد هو أنه بينما لم تكن الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف التى كانت تبرم فى ظل الجات ، لم تكن ملزمة دوليًا ما لم توافق الأطراف المعنية على الخضوع للتحكيم ، فإن قرارات منظمة التجارة الدولية سوف تكون ملزمة لكل الأعضاء . وسوف تلقى الدول الأعضاء العقاب على أيدى الدول الأخرى التى تعمل طبقًا للقواعد المتفق عليها . فإذا قررت منظمة التجارة الدولية مثلاً تطبيق عقوبة ما ، فحينئذ يكون الجميع ملتزمون بتنفيذ

هذه العقوبة .

بل إنه حين يقرر الحلفاء الغربيون تطبيق العقوبات على العراق ، تكون كل الدول الأخرى مجبرة على أن تحذو حذوهم . وحين تتخذ منظمة التجارة العالمية قرارًا فليس هناك استثناء .

وتوصف العراق وإيران وليبيا جميعها بأنها دول مارقة . ولكن هل هذه الدول التى تتشابه فى ذنبها فى عيون الغرب هى وحدها التى تعانى من الحصار الاقتصادى؟ وهل لن يطبق هذا الحصار كذلك بسبب «جرائم» أخرى ، مثل انتهاكات حقوق الإنسان ، وانتهاك حقوق العمال ، واستغلال عمالة الأطفال ، والإضرار بالبيئة ، وغيرها؟

هناك بالفعل محاولات لربط لتجارة بهذه القضايا . ومن الواضح أن الدول المتقدمة ترغب فى استغلال منظمة التجارة العالمية لفرض الشروط على الدول النامية مما لن يؤدى إلى تحسن حقوق الإنسان أو ممارسات العمل أو إلى قدر أكبر من الاهتمام بالبيئة وإنما إلى تعويق نمو هذه الدول وبالتالى معاناة أهلها . وقد أظهر الغرب المتقدم بالفعل أنه غير مهتم بهذه الأمور فى حد ذاتها ، بل إنه يهتم فقط بالدول التى تشكل خطرًا عليه . فإذا كانت تلك الدول فقيرة فقرًا شديدًا ولا تنتج شيئًا يشكل خطرًا على دول الغرب المتقدمة ، فإن محنة أهلها فيما يتعلق بحقوق الإنسان أو ممارسات العمل أو البيئة لا تهمه بالمرة . أما إذا كانت تلك البلاد تنافس الغرب بأية طريقة كانت فحينئذ تفحص سجلاتها وتظهر الأخطار . والأثر النهائى هو وقف نمو تلك الدول ومنع ظهورها كاقتصاديات صناعية حديثة .

إن العولمة سوف تجعل الدول النامية مكشوفة تمامًا ومعرضة للأخطار وعاجزة عن حماية نفسها . وسوف تؤدى العولمة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية فى تلك البلاد . غير أن تلك الاستثمارات سوف تقوم على المزايا التنافسية التى لدى هذه الدول . وإذا رُبطت استثمارات كالتجارة بحقوق العمال وأجورهم وغير ذلك فحينئذ سوف تقضى الإجراءات التصحيحية التى تتخذها الدول المتقدمة إلى القضاء على مزاياها التنافسية . ويدون هذه

المزايا ، ما الذى يجعل المستثمرين الأجانب يستثمرون فى هذه الدول؟

ومن ناحية أخرى ، إذا كان على الدول النامية الناجحة بطريقة نزيهة أن تفتح اقتصاداتها لكل من هب ودب ، فسوف تطغى المؤسسات الضخمة فى الدول المتقدمة على الشركات الصغيرة فى الدول النامية . وعلى سبيل المثال يمكن للبنوك الكبيرة أن تخسر فى إحدى الدول الصغيرة بينما تحقق أرباحًا فى بلدها أو فى الدول المتقدمة الأخرى . ولا يمكن للبنوك المحلية تحمل مثل هذه الخسارة ، فإما أن تغلق أبوابها أو تجبر على الاندماج وتخسر هويتها . والشيء نفسه يمكن أن يحدث لشركات الاتصال وشركات الطاقة وشركات الإنشاء وغيرها .

وسيكون أثر العولمة الاقتصادية هو موت الشركات الصغيرة الموجودة فى الدول النامية . أما المؤسسات الدولية الكبيرة التى تعود أصولها إلى الدول المتقدمة فسوف تستولى على كل شىء .

قد تسن قوانين مضادة للاحتكار وتتفتت المؤسسات الكبيرة . إلا أن التجربة أثبتت أن الشركات الصغيرة [ببيبى بيلز] الناتجة عن التفتيت تنمو بسرعة وتصبح كل منها فى حجم الشركة الأم أو أكبر منها . وحدث الشىء نفسه مع شركات زايباتسو اليابانية .

وسوف تنمو شركات الصناعة والتجارة والاتصالات ومعها البنوك وتندمج بحيث تسيطر عليها وتديرها الشركات الضخمة فى العالم المتقدم . أما اللاعبون الصغار من الدول الصغيرة فسوف يبتلعون ويختفون . وسوف يمارس حملة أسهمها ـ الذين كانوا لاعبين كبارا حين كانوا فى الشركات الصغيرة ـ سلطات كبيرة فى الشركات العملاقة . وكذلك الحال بالنسبة لرؤساء الشركات ومديريها الذين يصيرون مجرد أسماء فى كشوف المرتبات .

ولا تختلف الدول فقط بسبب تركيباتها الجغرافية والسياسية ، بل الأهم من ذلك بسبب شخصيتها وثقافتها . والشخصية والثقافة يتكونان من خلال أنساق القيم الخاصة

بالمجتمع ؛ أى التعرض لهذه القيم ، وبطبيعة الحال للتجربة والبيئة الاجتماعية السياسية المحيطة التى يتعرض لها أفراد مجتمع من المجتمعات .

وسوف تؤدى العولمة إلى تعرض هذه المجتمعات للثقافة الكونية . وسوف يصبح هذا الأمر عالميًا أكثر بسبب تطور تكنولوچيا المعلومات . والشيء المؤسف هو أن صناعة تكنولوچيا المعلومات ، وكل ما سوف ينشر من خلالها ، سوف يسيطر عليه كذلك اللاعبون الكبار ؛ أى : المؤسسات الضخمة المملوكة للدول المتقدمة . وقد يكون لدى الحكومات والعالم أفضل النيات فيما يتعلق بنشر الأخبار والمعلومات ، إلا أن شركات تكنولوچيا المعلومات قد يكون لها رأى آخر .

فاليوم يهيمن الجنس والعنف على الشاشات . ولم تحرز محاولات الحد من ذلك الغذاء غير الصحى نجاحًا كبيرًا . ذلك أن جاذبية الإثارة والشهوانية أكبر وأشد تأثيرًا بحيث لا يمكن أن تتخلى الشركات التى يحركها الربح عن هذه الموضوعات . وفى ظل العولمة سيكون دور التليفزيون الذى يعمل طوال الأربع والعشرين ساعة وبه ألف قناة هو وضع ثقافة موحدة للعالم يروج لها عمالقة البث فى العالم . ومن غير المحتمل أن يكون هؤلاء محافظين أو مسئولين . إنهم سيعملون على ضمان تفوق شركة كل منهم على الأخرى فيما يتعلق بما تحققه من أرباح .

إن شباب اليوم يرتدون بالفعل زيًا موحدًا ، وهو الچينز . كما أنهم يطيلون شعورهم ويجعلونها غير مرتبة إلى أقصى حد ممكن . إنهم يهتمون فقط بمباهج الحياة . ولا يهتمون كثيرًا بالقيم التقليدية ولا العمر ولا العائلة ولا المؤسسات كالزواج والأسرة . وترتبط مشكلة «ليباك» و«بوهسيا» ـ أى تجاهل أسلوب الحياة الفاضلة ـ بالتعرض للثقافات الأجنبية .

لا يعرض أحد الجوانب الطيبة فى الثقافة الأجنبية . فهى ليست مثيرة ولا مسلية . كما أن القيم الثقافية الأجنبية الطيبة تختفى سريعًا ، وهى ضحايا نفس الهجمات الإعلامية .

والمشاكل الاقتصادية التى يعانى منها الغرب فى الوقت الراهن ناتجة عن التغيرات التى طرأت على ثقافته . فبعد أن كان أهله أناسًا منظمين ومجتهدين أصبحوا غير مكترثين ومتساهلين ويطالبون دائمًا بالأقل والأقل من العمل والمزيد من وقت الفراغ والمزيد من الأجر . ومن الطبيعى أن تزداد تكلفتهم ويصبحون غير قادرين على التنافس . وحين يواجهون بالمنافسة من الشرق والدول الصناعية الجديدة يعجزون عن تحقيق الربح المتوقع . ويتراجع اقتصادهم ويعجزون عن الانتعاش لأن ثقافتهم الجديدة قد استقرت ولا يمكن إعادتهم إلى القيم القديمة التى حققت نجاحهم فى البداية .

ولأنهم غير مستعدين للتخلى عن أسلوب حياتهم الذى يتخيلون أنه «الحياة الطيبة» ، فإنهم يريدون الحد من منافسة الآخرين من خلال جعل منافسيهم يتبنون ثقافتهم وأسلوب حياتهم . وهم يزعمون أن هذا سوف يؤدى إلى ما يسمونه الملعب المستوى الذى تتاح لهم فيه فرصة استعادة تفوقهم . ومرة أخرى سوف تؤدى العولمة إلى بقاء الدول الصغيرة عاجزة عن اللحاق بالعالم المتقدم .

إلا أن العولمة لن تقتصر على المجالين الاقتصادى والثقافى وحسب . ذلك أن انهيار الحدود سوف يؤدى إلى سيطرة الأقوياء على الضعفاء سيطرة حقيقية . ومع أن القوات العسكرية يمكن أن تكون قوات كونية لا تنتمى لبلد بعينه ، فإن الحقيقة تظل هى أن معظم التمويل والقيادة والسيطرة ستكون فى يد الأكثر خبرة ومهارة . ومن المحتمل أن تهيمن الدول الفقيرة على القوات العسكرية التى تشرف على العلاقات السلمية بين الدول والأقاليم . وقد رأينا بالفعل ما يحدث للبوسنة والهرسك ، حيث تجاهلت مصالح القوى السياسية الأوروبية مصير أهل البوسنة .

وسوف تطبق القانون تلك الدول صاحبة النفوذ الأكبر . ورأينا بالفعل كيف أن ألقى القبض على رئيس إحدى الدول عن طريق العمليات العسكرية التى قامت بها جارة قوية ، حيث حوكم ووضع فى أحد سجون الدولة المجاورة . وينطوى هذا على ممارسة النفوذ خارج

الحدود دون أن تنص عليه أية اتفاقية . ولكن لا يمكن للمرء أن يفعل سوى قبول حقوق الأقوياء التى تمتد إلى خارج حدود أراضيهم . وإذا هيمن على العالم المعولم بضع دول فحينئذ يمكنها إلقاء القبض على أى إنسان ومحاكمته . وبطبيعة الحال ينبغى التعامل مع القيادات الإجرامية ، ولكن ماذا يحدث إذا كانت القيادات الإجرامية من الدول القوية التى تسيطر على القوة العسكرية الكونية؟ هل سيلقى القبض على تلك القيادات ومحاكمتها فى دولة صغيرة كانت ضحية على البعد لجرائم هذه القيادات؟ هذا أبعد ما يكون عن الاحتمال .

لن يكون العالم المعولم على قدر كبير من الديمقراطية . فسوف ينتمى العالم المعولم إلى الدول القوية المهيمنة . وسوف تفرض إرادتها على سائر الدول . ولن تكون تلك الدول الأخرى بأفضل حالا مما كانت عليه وهى مستعمرات للأغنياء .

سيكون التاريخ قد دار دورة كاملة بعد جيلين . فقد بدأت عملية التخلى عن المستعمرات قبل خمسين عامًا وخلال عشرين عامًا كانت قد اكتملت بالفعل . ولكن حتى قبل تحرير كل مستعمرات الغرب ، وقبل أن تصبح أى منها مستقلة بحق وبشكل كامل ، بدأت عملية إعادة الاستعمار . وهذه العملية يقوم بها نفس الأشخاص .

وسوف يشيرون إلى هذا على أنه عبء عليهم ومسئولية فرضوها هم على أنفسهم . وسوف يقولون للعالم ، ذلك المجتمع الكونى ، إنهم لا يرغبون فى فرض أنفسهم على أحد . ولكن فى عالم فيه هذا القدر الكبير من الفقر والاضطراب وأعمال الشغب وعدم الاستقرار والمذابح الكثيرة ، يجب ألا يتخلى هؤلاء المسئولون عن مسئوليتهم . إنهم يفعلون ذلك لمصلحة الجميع .

لقد مضى عام ١٩٨٤ وانتهى . لم يظهر الأخ الكبير . ولكن هذا لا يعنى أن الأخ الكبير لن يظهر بعد عام ١٩٨٤ . إن تكنولوچيا المراقبة الكونية عن طريق الأخ الكبير متاحة الآن . ويبقى على من لهم السيطرة أن يستخدموا هذه التكنولوچيا ليصبح عام ١٩٨٤

واقعًا .

هذا هو ما ستكون عليه العولمة . هذا تكهن محزن . إنه متشائم . وليس فيه الكثير من الأمل للضعفاء والفقراء . ولكن مما يؤسف له أنه محتمل تمامًا . وسوف يحدث ما لم يقدر الضعفاء والفقراء هذا الاحتمال الآن ويحاربونه بكل ما أوتوا من قوة . وهناك أساليب لمحاربة الأقوياء . سيكون ذلك شكلاً من أشكال حرب العصابات . ولكنه سينجح . وهذه الحرب يمكن أن تبدأ فقط إذا كان هناك فهم لما تعنيه العولمة .

بالطبع قد تأتى العولمة باليوتوبيا ، والفردوس على الأرض ، وعالم الوفرة الذى يمكن فيه لكل إنسان أن يحصل على كل شىء . ولكن لم يحدث حتى الآن ما يبدو أنه يبرر هذا الحلم اليوتوبى . فكما أدى انتهاء الحرب الباردة إلى موت ودمار الكثيرين ، فإن العولمة قد تفعل الشىء نفسه تمامًا . وربما أكثر من ذلك .

الإدارة العامة
في القرن الحادي والعشرين *

التحديات التى سوف تواجهنا ونحن ندخل الألفية المقبلة كثيرة ، وسوف يتوقف نجاحنا فى إدارتها على عدة عوامل من بينها قدرتنا على التكيف بسرعة مع المفاهيم والمواقف المتغيرة بسرعة .

ولذلك لابدمن أن نعرف قوتنا أو ضعفنا والاتجاه الذى نسير فيه . ولا يفيد شىء فى تركيز جهودنا أكثر من تحديد أهدافنا وغاياتنا . فما أن يتحدد الهدف أو الأهداف لا يتبقى سوى رسم خط السير وتحديد طريقك عليه . وحينئذ سوف يشكل ذلك كله الأچندة القومية التى ما أن يروج لها وتقبلها الأمة حتى تحقق النتائج الإيجابية .

بهذا المفهوم حددت ماليزيا هدفها ، وهو لا شك هدف طموح ، فالأهداف غير الطموحة لا تحرك أحدًا . إن هدفنا هو أن نصبح دولة متقدمة تمامًا بحلول عام ٢٠٢٠ ، ولا أقصد بمتقدمة تمامًا اقتصاديًا وحسب ، بل كذلك سياسيًا واجتماعيًا وروحيًا . ولكى نحقق هذا لا بد من ضمان معدلات نمو مرتفعة ؛ ٧ بالمائة على وجه التحديد لفترة مدتها ٣٠ عامًا اعتبارًا من عام ١٩٩٠ . ونعتزم فى الوقت نفسه الحفاظ بشكل واع على نظامنا الاجتماعى وعلى قيمنا الأخلاقية المتينة وعلى عقائدنا الدينية .

إن الترس المهم فى محرك نمونا هو الخدمة العامة ، أى : آلة الحكومة التنفيذية . البعض فى الدول المتقدمة يعتقد أن الحكومات لديها فائض من الأموال لكونها مجرد مجموعة من المسئولين والساسة الفاسدين الذى يمثلون عوائق فى سبيل حرية الناس فى أن يفعلوا ما يظنون أنه فى مصلحتهم . ولذلك كانوا فى العقود القليلة الأخيرة مشغولين فى

* كلمة ألقيت فى مؤتمر اتحاد الكومنولث للإدارة العامة فى چوليانز بمالطا فى ٢٢ أبريل عام ١٩٩٦ .

الحد من سلطة الحكومة . وهم يفعلون ذلك عن طريق تفتيت الآلة الإدارية إلى مراكز سلطة متضاربة . ولذلك فإن سلطة الرئيس على سبيل المثال تنقضها سلطات الجهات التشريعية ، بينما سلطة أعضاء المجالس التشريعية تحدها سلطات المحاكم الخاصة بالمراجعة القضائية . وحتى حين ينتخب الناس الرئيس وأعضاء المجلس التشريعى فإنهم يرفضون أن يثقوا فى قيادات الحكومة التى اختاروها بأنفسهم .

وفى الوقت الراهن ظهرت مراكز قوى جديدة . هذه هى المنظمات غير الحكومية . فكل إنسان يمكن أن ينصب نفسه منظمة غير حكومية وسوف يكون لديه نفوذ قوى بشأن الشئون الحكومية ، حتى وإن لم يكن يمثل سوى نفسه وحسب . وهناك المئات بالمعنى الحرفى للكلمة من المنظمات غير الحكومية التى لا بد من الاستماع إليها . ولا بد من أن يخصص الإداريون بعض الوقت للتعامل مع المنظمات غير الحكومية واحتجاجاتها ومعارضتها العنيفة غالباً .

وتأتى على رأس مراكز القوة الصحافة ، التى يشار إليها الآن بالإعلام والوسطاء والمفسرين . ولا يختلف أحد على ضرورة وجود صحافة حرة . إلا أن الحرية تقاس بقوة المعارضة الإعلامية للحكومة الموجودة فى السلطة . ولا يعتبر الإعلام حرًا ما لم يكن ضد الحكومة بطريقة لا لبس فيها . وأثر ذلك هو إجبار الإعلام على تقويض الحكومة وسلطتها وبرامجها . وحتى إذا أحسنت الحكومة ونجحت فى تنفيذ برنامجها ، فإن الإعلام لا يبرز إلا الجوانب السلبية كى يثبت أنه حر . ولا يبدو أن الصحافة تقدر أن هذا نفسه يعكس افتقارها للحرية . وهناك تجاهل متعمد لعدم تحررها من سيطرة أصحاب الدور الصحفية أو رؤساء التحرير أو الصحفيين وتحيزهم .

وفى ظل اصطفاف كل هذه القوى ضد الحكومة ، فإنه من المستحيل تقريبًا أن تؤدى الحكومة وظيفتها وتقود الأمة بفاعلية . قد تكون مثل هذه الحكومة الضعيفة التى لا حول لها ولا قوة صالحة للدول المتقدمة فى الغرب . فالناس قادرون بشكل جيد على رعاية أنفسهم ،

أو هكذا يعتقدون . إلا أن وجود حكومة بدون سلطة ولا وسائل لتطبيقها فى أحد البلاد النامية يصبح كارثة ما لم تخول هذه السلطة . ولن يكون البلد عاجزاً عن النمو وحسب ، بل سيكون غير مستقر كذلك . وسوف تعم الفوضى ويعانى الناس . وإذا نظرتم إلى عدد من الدول النامية حيث الحكومات ضعيفة ، سوف تدركون السبب فى عدم قدرة هذه البلاد على تحقيق التقدم . إنها بالطبع تحظى بالثناء لكونها ديمقراطية . ولكن الديمقراطيات الفوضوية ليست بأفضل حال من الفوضى . ذلك أن الناس يفقدون حريتهم .

وماليزيا تؤمن بالديمقراطية وليس بالفوضى . وليس المقصود بالديمقراطية أن تؤدى إلى حكومة عاجزة عن الحكم . فلابد أن تحكم الحكومة البلاد . ولا بد من أن تقود وأن تكون فعالة . ولا بد من أن تكون لها أهداف غير مجرد حفظ القانون والنظام . فلابد من أن تتطور أية دولة نامية ومن واجب الحكومة ومسئوليتها أن تطورها . وبينما لا يجب أن تكون الحكومة مستبدة ، ولا يجدر بها أن تنال من حقوق المواطنين ، لا ينبغى على المواطنين تجاهل حقوق الحكومة وسلطتها فى أن تحكم وتنقض هذه الحقوق . وإذا أخفقت الحكومة ينبغى عزلها بطريقة ديمقراطية عن طريق صناديق الاقتراع . ولابد من أن نعتبر الإطاحة بها بطريقة غير ذلك عملاً غير ديمقراطى ويجب تحاشيه . وهؤلاء الذين يطيحون بالحكومة بوسائل أخرى لابد من أن يقبلوا الإطاحة بهم بنفس الوسيلة حينما يصبحون فى الحكم . ويمكن ألا تنتهى العملية . ومرة أخرى تعم الفوضى .

ولكى تنفذ سياسات الحكومة المنتخبة وبرامجها ، لا بد من وجود آلة إدارية فعالة . ولا بد من بناء هذه الآلة بحرص كى تمكنها من تنفيذ قرارات الحكومة المنتخبة . وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية (الإدارة) أمر طيب ، ولكن تظل الحقيقة هى أن على التنفيذيين تنفيذ قرارات الجناح التشريعى . ولا بأس من أن يطلب فقط من الحكومة الحفاظ على القانون والنظام والمرافق . ولكن الحكومة الحديثة لا يمكنها أن تقصر عملها على هذا الجهد وحده .

ولكى تطور الحكومة بلدًا ما وتدير أمواله ، لابد من أن تكون على علم بقرارات وتوجيهات الجهة الحاكمة المنتخبة ، وهى مجلس الوزراء . ولا بد من وجود اتصال فعال بين مجلس الوزراء وكبار المسئولين فى الإدارة . وفى كثير من الأحيان يكون تفسير الإدارة لقرارات الحكومة خاطئ . وقرار مجلس الوزراء شديد الكثافة ليس صحيحًا . فعدم سماع الإداريين للمناقشات السابقة لاتخاذ القرار قد يجعلهم لا يوافقون عليه أو يفسرونه تفسيرًا خاطئًا . ولابد من أن تكون النتيجة النهائية : إدارة وحكومة غير فعالة وغير ناجحة .

فى ماليزيا ، تسمح اجتماعات ما بعد مجلس الوزراء ، التى يرأسها الوزير المعنى ، بشرح قرارات مجلس الوزراء شرحًا كاملاً للإداريين . ويمكن للإداريين طلب التوضيح أو حتى الاختلاف فى هذه المرحلة . ويكون على الوزير شرح الأسباب . وأثناء ذلك يظهر فهم أكبر للقرارات التى اتخذت . وبذلك يكون التنفيذ أكثر دقة وإيجابية ويتفق مع قرار مجلس الوزراء .

غير أن التفسيرات الخاطئة قد تحدث كذلك نزولاً إلى المستويات الأدنى . ولذلك لابد من وجود اتصال فعال على امتداد المستويات الإدارية المختلفة . فلابد من أن يعرف كل فرد فى الإدارة على وجه التحديد مخطط سير العمل ، وموقعه ومسئوليته طبقًا لذلك والجزء الواجب تنفيذه من العمل .

والحكومة الحديثة تتمتع بقدر أقل من السلطة ، إلا أنه ينتظر منها ألا تحكم وحسب ؛ أى أن : يقتصر دورها على حفظ القانون والنظام وتشغيل المرافق العامة . إنها مفارقة . إذ إن على الحكومة الحديثة قبول ضرورة أن تكون أكثر مشاركة فى رفاهية الشعب العامة . ولابد من أن تطور البلاد وتدير شئونها الاقتصادية والاجتماعية . وفى الوقت الراهن القوة العسكرية ليست فى أهمية القوة الاقتصادية, ولابد من أن تستخدم الحكومة ثقلها وسلطتها لضمان نمو الاقتصاد .

وكان الاشتراكيون والشيوعيون يعتقدون أن أفضل طريقة لنمو الاقتصاد واستفادة

الناس هى استيلاء الحكومة على كل وسائل الإنتاج . وكان مفترضًا أن الفوائد الناتجة عن الأعمال ستذهب كلها إلى الحكومة باعتبارها المالك الوحيد للأعمال ، وحينئذ تصبح الحكومة أكثر غنى . أما الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فتؤدى إلى ذهاب نسبة فقط من الربح إلى الحكومة فى صورة ضرائب .

ولكن بعد حوالى ٧٠ عامًا من الشيوعية والاشتراكية اكتُشف أن الحكومة لم تكن تحصل من الناحية العملية على أى أرباح من المشروعات المملوكة للدولة . ولم تكن الإدارة الحكومية لا يحركها الربح وحسب ، بل كان العمال يرفضون أن يجدوا فى عملهم لأنه لم تكن هناك حوافز . ومن ناحية أخرى ، كان العمال يضربون عن العمل فى الشركات المملوكة للدولة مطالبين بمزيد من الأجور رغم قلة الربح . ومع أن العمال وحدهم هم الذين كانوا يشترون المنتجات ، كانت السوق المحلية فقيرة . وبذلك نجد أن الأنظمة الشيوعية والاشتراكية الخاصة بملكية الدولة لوسائل الإنتاج قد ساءت سمعتها . وبينما كان التأميم هو الكلمة الشائعة ، فإن الخصخصة هى الكلمة التى نسمعها الآن فى كل مكان .

إلا أن الخصخصة ليست سهلة وليست مفيدة فى كل الأحوال . إنها تتطلب نسقًا عقليًا جديدًا تمامًا ، وخاصة بين العاملين فى الدولة . وتعنى الخصخصة فى واقع الأمر إلغاء الكثير من سلطة العاملين بالدولة . فإدارات بكاملها يجب التنازل عنها لملاك جدد تختلف طرق عملهم ومواقفهم من أداء العاملين اختلافًا تامًا . وفجأة يجد كبار موظفى الدولة أنفسهم وقد تحولوا إلى مجرد مفتشين بعد أن كانوا مديرين ومنفذين للسياسة الحكومية . وفى كثير من الأحيان يضطرون لخدمة من أخذوا منهم وظائفهم .

ولكن إذا كان للخصخصة أن تنجح ، لا بد من تعاون العاملين بالدولة . فلابد من أن يكونوا مستعدين لإعادة اختبار أدوارهم وطريقة أدائهم للأمور . ولا بد أن يضعوا مصلحة القطاع الخاص فوق مصلحة البيروقراطية . ولابد من أن يزيلوا عقبات البيروقراطية التى تحول دون نجاح الكيانات المخصخصة . باختصار ، لابد من أن يضمنوا نجاح الكيانات

المخصخصة فيما فشلوا هم ـ موظفو الدولة ـ فيه من قبل .

ليس هذا بالأمر الذى يسعد أحدًا القيام به . وغالبًا ما يتردد العاملون فى الدولة فى التعاون فى إنجاح منافسهم الأكبر السابق . ولكن هذا هو ما يلزم لنجاح الخصخصة . وبعد أن كانت الخدمة المدنية هى السلطة ، لابد من أن تكون الآن الشريك غير التنفيذى ويتصرف الموظفون العموميون حسبما تعنيه تسميتهم ، أى أن يكونوا خدامًا للشعب .

ولماذا ينبغى على العاملين بالدولة التعاون مع القطاع الخاص ، وخاصة مع تلك الجهات التى كانت فى يوم من الأيام فى يدهم واليوم هى فى أيدٍ خاصة؟ الإجابة ببساطة هى أنه من المفيد القيام بذلك ، أى : مساعدة القطاع الخاص كى ينجح ويحقق أرباحًا . فالحكومة تحصل على الضرائب من الناس لتمويل الإدارة ولدفع مرتبات العاملين بالدولة . ومن الواضح أنه إذا لم يكسب القطاع الخاص المال فلن تُحصَّل الضرائب . ومن ناحية أخرى ، حين يتحسن أداء القطاع الخاص ستكون حصيلة الضرائب كبيرة ، وخاصة ضريبة الشركات . وتؤثر الإيرادات الكبيرة التى تحصلها الحكومة على أجور الخدمة المدنية . وبذلك يمكن بمساعدة العاملين بالدولة للقطاع الخاص على الازدهار أن يساعدوا أنفسهم .

وكانت السياسة فى وقت من الأوقات أهم اعتبارات الحكومة عند إدارة العلاقات الخارجية . وتتحالف الدول مع الدول الأخرى أو تعاديها بناء على الأيديولوچيا أو الحاجة إلى الأمن القومى . ولذلك كان مطلوبًا من العاملين بالدولة أن يكونوا مهرة فى السياسة ويفهموا الأيديولوچيات المختلفة وإقامة التحالفات الدبلوماسية .

أما اليوم فالتركيز على العلاقات الاقتصادية والاستثمارات . ولا بد من تعديل الخدمة المدنية للحصول على الخبرة فى الاقتصاد والتجارة والممارسات التجارية ، بل وإتقان لغة مهنية جديدة تمامًا . وعدم القيام بذلك يجعل الخدمة المدنية غير فعالة أو حتى غير ملائمة . ولا بد من تغيير الموقف السابق من الأعمال التجارية . فلابد من أن تكون الخدمة المدنية صديقة للأعمال التجارية وتيسر التجارة بين الأمم من خلال التفاوض على الشروط الملائمة

للتجارة .

قبل وقت طويل كانت الآلة الوحيدة التى نراها فى أى مكتب هى الآلة الكاتبة . والآن غـزت الآلات المكتب ، الحكومى والخـاص . ويقـال إن العـاملين فى المكاتب ممن تعـدوا الأربعين يخشون التعامل مع أجهزة الكمبيوتر والفاكس وآلات التصوير والتعاملات غير الورقية . إلا أن ميكنة المكاتب وأجهزة الكمبيوتر تعد الآن مكونات ضرورية فى عملية الإدارة ولابد من أن يعدل العاملون فى الدولة عملهم بحيث يتلاءم مع هذه الآلات .

كما أصبحت الجودة كذلك هدفًا يُسعى إلى تحقيقه . وإذا كان لابد من مطابقة السلع المنتجة لمعايير جودة بعينها ، فمن المؤكد أن الخدمات ، ومن بينها الخدمات الحكومية ، يجب أن تبلغ درجة معينة من الجودة . ولا ينبغى أن يقتصر الأيزو ٩٠٠٠ على المصانع والقطاع العام وحسب . إذ لابد من أن تنافس الإدارة الحكومية للحصول على المكافأة التى يرغب فيها الجميع . ولا يمكن أن تكون الإدارة الحكومية الجيدة أقل جودة من عملائها الذين هم فى الغالب من القطاع الخاص . فلابد من أن تتكامل بصورة تامة مع القطاع الخاص إن كانت تريد خدمة البلاد والمساهمة فى نمو الشعب ورفاهيته .

ومما تقدم يتضح أنه على الإداريين فى الوقت الراهن أن يغيروا ويعدلوا من أنفسهم ، ليس مرة وحسب ، بل مرات ومرات . ولا بد من وضع هياكل جديدة ، حتى مع تصغير حجم الإدارة . وفى بعض الأحيان يكون إعادة التوجيه مزعجًا ويحدث اضطرابًا . غير أنه من المؤكد أن عدم الاهتمام بهذه الحاجات وعدم وضع الهياكل والأساليب الصحيحة يؤدى إلى وجود حكومات غير فعالة وإلى فشل الأمة . وبذلك يكون للخدمة المدنية دور مهم تقوم به ، ومن الضرورى تقديرها واتخاذ الخطوات الفورية كى تجعل نفسها متماشية ومناسبة للوضع التى هى فيه كما كانت دائمًا .

الخدمة العامة الماليزية *

بما أن اتحاد الكومنولث للإدارة العامة موجود هنا ، فإنى أود الإشارة إلى الخدمة العامة فى الكومنولث ، مع تركيز خاص على دول الكومنولث التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية . وإلى حد ما ، يمكننا اعتبار أنفسنا محظوظين لأن معظمنا ورث من الإنجليز بعض خبرة الخدمة العامة . ويعنى هذا بالنسبة لدول الكومنولث أننا على دراية بأنظمة بعضنا وبقواعدنا وتنظيماتنا وقوانيننا .

إلا أن هيكل الخدمة العامة وطريقة عملها لا يمكن أن يكونا ثابتين . فلابد من أن يستجيبا لحاجات كل زمن . فلا يمكن أن تخدم الخدمة المدنية الاستعمارية الخالصة دولة مستقلة . ففى الخدمة العامة الاستعمارية كان الرئيس أو الوزير المسئول مقيمًا فى لندن ، وفى وايتهول على وجه التحديد . ولم يكن نظام الحكم هذا ديمقراطيًا لأن الخدمة المدنية الاستعمارية كانت تحكم بفاعلية المناطق المستعمرة . وكانت قوية ومسئولة فقط أمام رئيسها فى لندن أو ممثله المحلى ، أى : الحاكم أو المندوب السامى .

وكانت الهيئات التشريعية ، إن كان لها وجود ، مليئة بأغلبية من العاملين بالدولة وأعضاء الجالية البريطانية المحلية وعدد قليل من أبناء البلاد المعينين . وبذلك كان المجلس التشريعى إلى حد كبير جهازًا من أجهزة الحكم الاستعمارى يرأسه الحاكم البيروقراطى . فقد كانت الإدارة الاستعمارية بيروقراطية بحق ، حيث كان العاملون بالدولة مسئولين أمام أنفسهم . ولذلك لم يكن هناك وجود للمحاسبة العامة من الناحية العملية .

جاء الاستقلال بكائن جديد ، هو السياسى . والساسة ، سواء أكانوا ديمقراطيين أم غير ذلك ، يشرفون على الخدمة العامة ويمارسون السلطة عليها . وكان ذلك انحرافًا جذريًا

* كلمة ألقيت فى افتتاح الندوة القومية عن الخدمة العامة فى كوالالمبور بماليزيا فى ١ سبتمبر عام ١٩٩٥ .

عن القاعدة وكان على الخدمة العامة أن تكيف نفسها مع دور لا تكون لها فيه الكلمة الأخيرة . فقد تتغير الحكومة بينما تظل الخدمة العامة كما هى .

وفى ماليزيا جرى تغيير الأدوار بهدوء ، حيث أصبح بعض العاملين بالدولة من الذين اشتغلوا بالسياسة أعضاء كبارًا فى الحكومة المستقلة . وقد وعوا دور الخدمة المدنية المستديمة ولم يحاولوا القضاء عليه . إلا أنهم بدءوا تغييرًا فى الموقف . فلابد من أن تلبى الخدمة العامة حاجات الجمهور . وبالطبع كان الساسة المنتخبون كالوزراء مسئولين مسئولية فعلية أمام البرلمان أو خارجه . ولكن يجب على الوزير التأكد من أن العاملين بالدولة يفهمون أن عليهم أن يكونوا حساسين تجاه حاجات الجمهور وأن يخدموه كخدام عامين بحق .

وحيث أدخل المزيد والمزيد من المشروعات والسياسات التى كانت تستهدف المصلحة العامة ، اضطرت الخدمة العامة إلى التفاعل تفاعلاً مباشرًا مع أفراد الشعب . وفى فترة الاستعمار كان ضابط المركز على سبيل المثال هو الرئيس المحلى من الناحية العملية ، وكان يحظى بالاحترام والتبجيل . أما الآن فلابد من أن يهتم بشكاوى القرويين ويلتقى بهم ويحاول معالجة الأمور التى تؤثر على حياة الناس .

وعقب استقلال ماليزيا مباشرة بدأت سياسة للتنمية الريفية . وجعل ذلك الخدمة العامة تنفتح ، حيث تشرف على المشروعات وتنفذ خطط التنمية التى يضعها الساسة . ولم يكن بالإمكان أن يظل الموظفون المربوطون فى مكاتبهم على هذا الحال . إذ كان عليهم أن يخرجوا لمقابلة الناس . وبطبيعة الحال لم يكن هناك من يحب رؤية الخطة تفشل ، وخاصة أن الزيارات التى يقوم بها الوزراء لا تتطلب فقط التقارير المكتبية بل كذلك الزيارات الميدانية .

وتظل الخدمة المدنية فى الوقت الراهن إلى حد كبير خدمة مهنية ، أى : ليست حزبية بالمرة ومستعدة لخدمة أى حزب أو سياسى فى السلطة . هذا ضرورى فى ماليزيا لأن

حكومات الولايات قد تتغير وتشكلها أحزاب غير التى فى الحكومة المركزية .

ولكن عملية جعل الخدمة العامة أكثر مشاركة فى شئون البلاد وحاجات الناس لم تتوقف . وأكثر التغيرات التى حدثت فى ماليزيا جذرية ، هى ماليزيا المتحدة .

حتى تلك اللحظة كانت الخدمة العامة تنفذ حسب السياسات والخطط الحكومية طبقًا للقواعد والإجراءات الإدارية . ولم يكن مهمًا جدًا إن كانت نتيجة تطبيق القواعد والأساليب نافعة للأمة أم ضارة لها ، أو نافعة أم ضارة للتفاعل مع الحكومة .

وهكذا فإن أى طلب يقدم للحصول على تصريح عمل تجارى ما ، صياغته خاطئة أو فيه شىء من الخطأ سوف يرفض . لم يكن يهم الموظف العام إن كان أثر ذلك الرفض هو خسارة صاحب الطلب لماله أو تجارته . فقد أدى عمله الذى يتقاضى عليه أجره بالطريقة المحددة سلفًا . أما ما يحدث للعميل فمشكلته هو .

وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة ينظر إلى الأمة ككل على أنها شركة كبيرة وكل من الموظفين العامين والقطاع الخاص مسئولون عن نجاح الشركة . ولابد من أن يعملوا معًا لإنجاح الشركة . ويدرك الموظف العام أن فشل القطاع الخاص يؤدى إلى ضياع عائد الحكومة . وبما أن عائد الحكومة يستخدم ولو جزئيًا على الأقل لدفع أجر الموظف العام ، فإن خسارة القطاع الخاص تؤثر تأثيرًا مباشرًا على دخله . وإذا كان الموظفون العموميون يريدون دخلاً أفضل ، فإن أضمن طريقة لذلك هى ضمان زيادة إيرادات الحكومة عن طريق الضرائب التى يدفعها القطاع الخاص فى الغالب .

بل إن تنمية البلاد ككل يعتمد على نجاح القطاع الخاص . ومن الواضح أنه كلما زاد تحسن أحوال القطاع الخاص كانت الأمة أكثر ثراء . فسوف تزيد فرص العمل وستكون هناك الاعتمادات الكافية للأشغال العامة ، وللمزيد من الراحة للشعب ومنهم الموظفون العموميون .

إن الموظفين العموميين شركاء فى الشركة . وإذا ازدهرت الشركة ، أى الأمة ، فإنهم بصفتهم شركاء سوف يتمتعون بالأرباح . بل إنهم سوف يتمتعون بقدر أكبر من الفخر ، ذلك أن ازدهار الأمة ونجاحها يعود بصورة كبيرة إلى الخدمة التى قدمها الموظفون العامون .

وفى ظل مفهوم ماليزيا المتحدة لا ينحصر اهتمام الموظفين العموميين فى الوقت الراهن على مجرد عمل ما هو محدد إداريًا ، بل يهتمون كذلك بالنتيجة النهائية . ذلك أن عليهم ضمان إسهام عملهم وقراراتهم فى نجاح القطاع الخاص . وما لم يحدث ذلك فعليهم اكتشاف السبب ، ولابد من أن يتخذوا الإجراء اللازم للقضاء على الأخطاء أو المشاكل الخاصة بعملائهم . ولابد من أن يكونوا فى هذا كله مدركين لأهمية الوقت .

ولكننا فى ماليزيا قطعنا خطوة أبعد من ذلك . فقد قررنا تقليص دور الحكومة وما تقوم به ونقل الأعمال الحكومية إلى القطاع الخاص ، أى : الخصخصة . ذلك أننا فكرنا ذات مرة أن وظائف معينة هى التى يجب أن تقوم بها الحكومة . والواقع أن الشيوعيين والاشتراكيين كانوا يعتقدون أنه ينبغى أن تقوم الحكومة بكل شىء ، بما فى ذلك الأعمال التجارية .

وفى ظل برنامج الخصخصة الماليزى ليس هناك ما هو مقدس . فكل ما يمكن خصخصته سوف يخصخص .

ومن الطبيعى أن تقابل هذه السياسة بمقاومة من الخدمة العامة . ذلك أنه ما لم يكن لدى الحكومة عمل تقوم به ، فماذا سيفعل الموظفون العموميون؟ الإجابة باختصار هى أنهم سيصبحون رجال أعمال . وبذلك فإنه بينما نُقل الكثير من الشركات والجهات والوظائف الحكومية إلى أشخاص يعملون بالفعل فى الأعمال التجارية ، فقد ذهب الكثير كذلك إلى هؤلاء الموظفين العموميين المستعدين لترك الحكومة وإقامة الأعمال الخاصة بهم .

ولكن الحكومة لا يمكنها رفع يدها تمامًا عن تلك الوظائف . فلابد من أن تستمر فى

ضمان أن الخدمات التى كانت الجهات والإدارات الحكومية تقدمها فيما مضى سوف تقدمها الكيانات المخصخصة بطريقة صحيحة . ولذلك يجب تدريب عدد من موظفى الحكومة على الإشراف على الخدمات المقدمة وفحصها ، لكى لا يكون تحقيق الربح هو الهدف الوحيد ، ولكن لابد من أن يصاحب ذلك تقديم الخدمة .

ويضيف هذا سمة جديدة إلى مسئولية الخدمة العامة ووظيفتها . إنها الآن جهة إشرافية أكثر منها جهة تشغيل . ويمكنها البحث عن الأخطاء وحالات الفشل ، إذا كانت ترغب فى أن تكون معوقة إلى حد كبير . ولكن بعد ذلك أصبحت الخدمة العامة شريكًا فى ماليزيا المتحدة ومن مصلحتها رؤية أن الجمهور والأمة يتلقون خدمة جيدة من الكيانات المخصخصة . وكونها معوقة ومكتشفة للأخطاء لن يحقق هذا بالتأكيد . إنها يجب أن تقدم المساعدة بكل السبل دون أن تكون غير مسئولة .

إن الخدمة العامة فى ماليزيا الآن خدمة عامة بالفعل أكثر مما كانت . ولم يعد أفرادها هؤلاء البيروقراطيين الذين يجب أن ينحنى لهم الناس كى يحصلوا منهم على الخدمات التى يفترض أن يقدموها . وليست الخدمة العامة بيروقراطية استعمارية المقصود بها خدمة السلطة الاستعمارية المحلية المركزية . فالخدمة العامة حاليًا خادم للجمهور بحق . وهى ليست خدمة مدنية .

كان أفراد الخدمة المدنية الماليزية فى فترة الاستعمار يضعون الحروف «خ م م» بعد أسمائهم . ولا يفعل الخدمة المدنية ذلك الآن . فهم ليسوا طائفة منفصلة . إنهم أشخاص عاديون أسند إليهم دور خاص لضمان إدارة البلاد إدارة صحيحة وتنفيذ سياسات الحكومة المنتخبة والمساهمة بصورة إيجابية فى تحقيق النجاح القومى المستهدف من خلال العديد من الأهداف القومية .

واليوم تعد الخدمة العامة جزءًا من الآلة التى تجعل ماليزيا دولة متقدمة بحلول عام ٢٠٢٠ ، وقد وضحت الرؤية إلى حد كبير . ويجب على الخدمة العامة بصفتها شريكًا فى

ماليزيا المتحدة تطبيق الإدارة على السعى العام لتحقيق النمو وتغيير معالم الدولة الأساسية . ولتحقيق هذا الهدف ، عدلت الإجراءات والوظائف وجرى تيسيرها . وسوف تعدل من حين لآخر لضمان أن تخدم الإدارة الشعب والبلاد وليس العكس . ولا بد من خدمة الجمهور ، أى : الأمة ، والخدمة العامة موجودة من أجل القيام بذلك فقط ، أى : خدمة الجمهور .

الشَّرَاكَاتُ الذَّكِيَّةُ مِنْ أَجْلِ الأَمْنِ وَالتَّعَاوُنِ الكَوْنِيِّ *

هناك مصطلح نسمعه كثيراً هو المباراة ذات الربح المعدوم ، وهى مباراة يكسب فيها الفائز على حساب الخاسر . وحين نجمع نتيجة المسابقة لا نجد ربحًا حقيقيًا منها . إنها مجرد عملية تحويل ما هو لدى أحد المتسابقين إلى الآخر الذى يسمى فائزًا . ولا تختلف النتيجة النهائية عن الوضع أو الأصول فى البداية .

هذه هى قاعدة التجارة بين الدول ، وحينئذ لا يكون هناك نمو للعالم ككل ؛ بل يكون هناك نمو شريك أو آخر من الشركاء التجاريين . ولذلك لابد من أن يؤدى نمو الدول الفقيرة إلى إفقار الأغنياء . وفى هذه الحالة يكون لدى الأغنياء السبب الذى يجعلهم يمنعون الفقراء من النمو . وبالمثل فإن نمو الأغنياء لابد من أن يكون على حساب الفقراء . ولأن الفقراء ليسوا فى موقف يجعلهم يمنعون ذلك ، فإنهم يصبحون أشد فقراً وحسب .

ولكننا نعرف أن الحال ليس كذلك . فعلى مر السنين نمت اقتصادات كل دول العالم . وهناك أسباب كثيرة لذلك ، غير أنى أود لفت الانتباه إلى تجربة ماليزيا حيث لم يكن النمو فى الواقع على حساب الآخرين . والواقع أن العكس هو الصحيح . فرفاهية ماليزيا أفادت معظم شركائها .

عقب الاستقلال مباشرة فى عام ١٩٥٧ ، سارت ماليزيا عكس الاتجاه السائد . فبدلاً من أن تكون ماليزيا قومية متشددة وترفض المشاركين الأجانب فى الاقتصاد ، دعت فى الواقع إلى المزيد من المشاركة الأجنبية فى الاقتصاد ، وهو ما أدى إلى بدء استثمار الكثير من الشركات الأجنبية فى ماليزيا . وبما أن مشكلتنا الرئيسية كانت البطالة ، فقد خلقنا ظروفًا

*كلمة ألقيت فى افتتاح الحوار الدولى حول الشراكات فى لانكاوى بماليزيا فى ٢٦ يوليو عام ١٩٩٥ .

تؤدى إلى صناعات تحتاج إلى العمالة الكثيفة . ولم تكن العمالة الرخيصة هى ما نروج له . بل كانت الحوافز السخية والبنية التحتية والاستقرار السياسى . وكان انخفاض تكلفة العمالة فى ماليزيا يعود باستمرار إلى سياسة متعمدة لجعل تكاليف المعيشة منخفضة .

وانتهز اليابانيون فرصة الدعوة للاستثمار فى ماليزيا أكبر استغلال ، وإن جاء آخرون كذلك . وكانت المحصلة النهائية رفاهية ماليزيا وتوظيف كامل قوتها العاملة .

ولم يشعر الشركاء الأجانب الذين أحدثوا رفاهية ماليزيا بأية معاناة . والواقع أنهم كسبوا من خلال قدرتهم على بيع المزيد من سلعهم والحصول على المزيد من العقود من ماليزيا الأكثر رفاهية . وازدهرت أحوال الشركات والدول المستثمرة بجعلها مزدهرة بالقدر الكافى لشراء السلع والخدمات .

واليوم تحاول ماليزيا على مستوى بسيط أن تفعل الشىء نفسه مع الاقتصادات الأقل نموًا فى جنوب شرق آسيا . فنحن نستثمر هناك كى نخلق فرص العمل ونبدأ بصورة عامة نموها الاقتصادى . والنتائج تتمتع بها ماليزيا وآخرون . ولم يعد يرسو على شواطئنا لاجئون كثيرون ، اقتصاديون كانوا أم سياسيون . وقد تضاعفت التجارة مع هذه الدول أضعافًا كثيرة . ولم تفقد ماليزيا شيئًا . وما زلنا نتمتع بمعدل نمو مقدار ٨ بالمائة سنويًا فى الوقت الذى تزدهر فيه الهند الصينية وغيرها من الدول .

وليست سياسة «افقر جارك» بالسياسة الطيبة . واليوم كل دول العالم جيران . وبإفقار الجيران سيكون الثمن الذى ستدفعه الدولة التى تتبع هذه السياسة باهظًا .

ولنأخذ الحرب التجارية بين اليابان وأوروبا وأمريكا على سبيل المثال . فظهور اليابان كمصدر بديل للسلع المصنعة كان مفيدًا للدول الفقيرة . فاليابانيون لديهم فلسفة تجارية مختلفة . ذلك أنهم يريدون حصة فى السوق وليس هوامش كبيرة . ولو ترك الحال للأوروبيين والأمريكيين لحددوا أسعار السلع طبقًا لما يمكن لشعوبهم دفعه . وإذا لم

يستطيعوا كان من السهل زيادة الأجور أو خفض التكلفة عن طريق خفض أسعار المواد الخام والطاقة الواردة من الدول الفقيرة .

لم يكن بيد الدول الفقيرة شيء . كانت ستضطر لقبول مبادلة المزيد والمزيد من المواد الخام بالأقل والأقل من السلع المصنعة . ولكن اليابانيين حافظوا على أسعارهم المنخفضة لكى يخترقوا الأسواق الخارجية ويزيدون حصتهم من السوق . وكانت النتيجة تمكن الدول الفقيرة من شراء المنتجات التى كانت ستصبح لولا ذلك فى غير متناولها . وإذا استطاع الفلاح الآسيوى أو الأمريكى أو الكاريبى شراء شاحنة أو جهاز تلفزيون أو ثلاجة ، فذلك لأن اليابانيين كانوا قادرين على إنتاج منتجات رخيصة ولكنها عالية الجودة .

وكان من الممكن أن يتبنى الغرب الأسلوب اليابانى وينافس ، وبذلك يجعل الأسعار أرخص . ولكن الغرب لم يكن على استعداد للتخلى عن أساليبه التى تتسم بالبذخ . فقد كان العمال فى الغرب يريدون أجوراً عالية دون أن يجدّوا فى عملهم جدّ اليابانيين . إذ استسهلت الشركات الغربية السبل وكانت تفصل عمالها حين تواجه بخسائر . واستمرت الدول فى القيام بدور دفع تعويضات البطالة المضحكة التى كانت تصل فى بعض الأحيان إلى ٩٠ بالمائة من آخر أجر مصروف . كل ذلك جعل تكاليفهم تظل مرتفعة وسلعهم غير قادرة على المنافسة .

ولأن الغرب لم يكن على استعداد لتقديم أية تضحية ، فقد قرر جعل المنتجات اليابانية غير منافسة عن طريق فرض رفع قيمة الين . واليوم نجد أن قيمة الين أعلى ثلاث مرات مقابل الدولار الأمريكى ، وبالطبع مقابل عملات معظم الدول النامية .

فما النتيجة؟ تمر اليابان الآن بأسوأ كساد تشهده ولا يبدو أنها قادرة على الانتعاش . ولم تعد السلع اليابانية رخيصة . ويبدو اليابانيون عاجزين عن إدارة سياستهم بالحكومات الضعيفة المتعاقبة . إن اليابان فى مشكلة عويصة .

ولكن الاقتصادات الأوروبية والأمريكية المنافسة لم تكسب شيئًا من الناحية العملية . فهى لم تتمكن من ملء الفراغ الذى تركه اليابانيون فى السوق الدولية . ولا تحرز اقتصاداتهم أى تقدم . حتى وإن كانت اليابان تستورد المزيد من السلع الأوروبية والأمريكية ، فإن الأرباح التى تجنيها من ذلك لن تكون كبيرة . ورغم ارتفاع أسعار الين ، فلم تحقق اليابان ولا شركاؤها التجاريون أى مكاسب من اتفاق بلازا ورفع قيمة الين . إن الأمر بالنسبة للطرفين موقف الكل فيه خاسر .

وماذا عن دول الطرف الثالث ، أى : الدول النامية مثل ماليزيا؟ ضاعف رفع قيمة الين عبء الدين الماليزى ثلاثة أضعاف . كما أن أسعار السلع اليابانية لم تعد فى متناول المستهلكين فى الدول النامية ، بينما تظل المنتجات المنافسة من الغرب غالية جدًا . وفى الوقت نفسه تباع معظم السلع الأولية التى تنتجها الدول الفقيرة بالدولار الأمريكى ، وهو ما يعنى أن الأرباح أقل قدرة على شراء السلع اليابانية أو تسديد فوائد ديونها بالين .

إنه ليس موقفًا الكل فيه خاسر بالنسبة للدول النامية وحسب . إنه موقف الكل فيه خاسر بالنسبة للجميع . قد يرضيهم جعل اليابان غير قادرة على المنافسة على المدى القريب ، إلا أنه ليس إجراءً ذكيًا على المدى البعيد .

متى سنتعلم أن إفقار الجار ليس بالأمر الطيب؟ الواقع أنه أضر بالجميع . ومن المؤكد أنه من الأفضل أن تجعل جارك مزدهرًا .

وما ينطبق على الدول ينطبق كذلك على الشركات والأفراد . ومرة أخرى يمكن أن تكون ماليزيا مثالاً توضيحيًا . فقد كانت لدينا وفرة من العمالة قليلة التكلفة التى تتعلم المهارات الجديدة بسرعة ، نتيجة لانخفاض مستوى المعيشة . واستفادت الشركات الصناعية التى جاءت إلى ماليزيا من أصول ماليزيا التى كانت تضم كذلك الاستقرار السياسى وكرم الضيافة العام . والنتيجة هى أن منتجاتها أصبحت فى متناول الجميع وقادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية . وربما تحرم باستثمارها فى ماليزيا عمالها من فرص العمل . ولكن هؤلاء

عمال على درجة عالية من المهارة ويحصلون على أجور مرتفعة ويمكن تدريبهم بسهولة كى يقوموا بأعمال التكنولوچيا الفائقة ذات القيمة المضافة العالية . والواقع أن هذا هو ما فعلته اليابان .

ويمكن اعتبار استثمار شركات من الدول النامية فى الدول النامية شكلاً من أشكال الشراكة الذكية . وبالمثل فإن التعاون بين الأفراد الذين لديهم مهارات مكملة لبعضها يقع ضمن إطار الشراكة الذكية .

ينبغى على الشركات والأفراد أن يكافحوا كفاحًا حقيقيًا للوصول إلى موقف «الكل رابحون» ، بالنسبة الشراكة التى تفيد الكل وليس واحدًا فقط على حساب الآخرين . ويتبنى هذه السياسة أو النسق العقلى سوف تكون الشركات والدول أكثر ازدهارًا . وفى ظل الوضع الراهن ، فإن العالم حاليًا فقير مقارنة بالتقدم غير المسبوق فى العلم والتكنولوچيا . فأمم بكاملها يجرى إفقارها . وحتى الدول الغنية تجد المزيد والمزيد من مواطنيها يعيشون بطريقة تدعو للشفقة تحت الجسور ويغطون أنفسهم بصناديق الكرتون ويتسولون لقمة العيش .

وقد كافحت ماليزيا للهروب من براثن الفقر . وقد حققنا نجاحًا محدودًا فى ذلك . ولكن إلى متى سنحافظ على نجاحنا؟ إذا ظل إفقار الجار هو اتجاه هذا العالم أو الألفية الجديدة ، فسوف ننضم إن عاجلاً أو آجلاً إلى صفوف دول العالم التعيسة .

ينقسم العالم فى الوقت الراهن إلى كتل وهى تكتلات متصارعة ، تستهدف تحقيق مكاسب الواحدة منها على حساب مصلحة الأخرى . وآسيا هى الوحيدة التى ليس فيها تكتلات تجارية . إلا أن هناك خوفا من احتمال اتحاد آسيا وتحديها الغرب . تخيل تكتل تجارى يتكون من اليابان ، أكبر ثانى اقتصاد فى العالم ، والصين بسكانها البالغ عددهم ٢ ,١ مليار نسمة مع احتمال أن تصبح أقوى اقتصاد فى العالم ، إلى جانب كوريا وتايوان وجنوب آسيا . ففى وجود حوالى مليارى إنسان جادين ومهرة ولديهم القدرة على الاستفادة الكاملة من التكنولوچيا الحديثة ، تصبح المواجهة المحتملة مخيفة . وسوف يسيطر هذا التكتل سيطرة

كاملة على العالم .

فهل يمكن لأحد أن يوقف آسيا؟ لا ، ليس محتملاً . وعاجلاً أو آجلاً يجب أن يتفوق الاقتصاد الآسيوى على سائر اقتصادات العالم . فهل سترهب آسيا الدول الغربية بالطريقة التى ترهب هى بها الدول الآسيوية الآن؟

سيكون من المؤسف أن يؤدى ظهور آسيا كمنطقة اقتصادية قوية ، إلى حدوث مواجهة مع سائر مناطق العالم . إذ لن يكسب أحد شيئًا فى نهاية الأمر . فآسيا بحاجة إلى ازدهار العالم مثلما تحتاج أوروبا وأمريكا إلى ازدهار السوق الآسيوية .

إذا أردنا ألا تصبح هناك مواجهة ، وإذا كانت ستصبح هناك شراكة بين آسيا والغرب المتقدم ، فلابد من أن توضع أسس ذلك الآن . فحين يتخذ الغرب مواقف معادية من كل دولة من دول آسيا فإنه يعاديها بلا داع ويدفعها للتكتل . إنها وهى متفرقة صعبة المراس ، وحين تتحد سيكون من المستحيل التغلب عليها .

وسواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف فقد شكلت تكتلات تجارية فى أوروبا وأمريكا الشمالية . وسوف توسع النافتا لتشمل كل أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وهناك مهام خطيرة بشأن التعاون الوثيق بين النافتا والاتحاد الأوروبى .

وفى الوقت نفسه غير مسموح للدول الآسيوية الحديث مع بعضها . وهى قد لا تشكل التجمع الاقتصادى لشرق آسيا EAEC ، وهو منتدى لمناقشة المشاكل المشتركة . وصدرت توجيهات لليابان وكوريا بعدم الانضمام إلى هذا التجمع . فى حين يجب على الجميع الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول آسيا الپاسيفيكية APEC وتلقى التوجيهات من الأعضاء غير الآسيويين المهيمنين .

كل ذلك لن يلقى ترحيبًا من الدول الآسيوية . وإذا أصبحت قوية (وهذا محتمل إلى حد كبير) ، فإنها لن تنسى المعاملة غير العادلة التى عوملت بها . ومن غير المحتمل أن تقترح

شراكات من أجل الرفاهية المتبادلة مع الغرب . وسوف تؤيد المباراة ذات الربح المعدوم ؛ أى الرفاهية الآسيوية على حساب أوروبا وأمريكا .

من يدرى ما الذى سيؤدى إليه هذا؟ إنها المواجهة والتهديدات الاقتصادية والعسكرية ، أو الحرب النووية ، أو حرب باردة أخرى تستمر عشرات السنين وتستنفد قوة الجميع . كل ذلك محتمل ما لم نكن على قدر كاف من الذكاء الآن .

إن الشراكة الذكية تقوم على الشركات التى تعمل معًا من أجل المكاسب المتبادلة . وهى أفضل الأساليب وأكثرها منطقية . وينبغى أن نزدهر جميعًا ليس على حساب شركائنا أو حتى منافسينا وإنما معًا . وتنطبق الشراكة الذكية على الأفراد كذلك ، وبكل تأكيد على الدول فى أنحاء العالم .

العلاقات بين الشمال والجنوب
المشاكل والتوقعات *

يؤيد تقسيم العالم إلى شمال وجنوب العلاقات القديمة بين القوى الإمبريالية الغربية ومستعمراتها . والمنتظر بعد حصول المستعمرات السابقة على استقلالها أن تكون علاقتها بسادتها الاستعماريين السابقين علاقة أنداد . إلا أنها سرعان ما أدركت أن الحال ليس كذلك . فكل ما حدث هو تغيير فى الاسم من كونها مستعمرات إلى كونها جنوبًا وأصبح السادة المستعمرون السابقون يسمون شمالاً . والضغوط القمعية الآن أقل مباشرة وتجرى باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان . إلا أن الأثر واحد . ولابد من أن تخضع المستعمرات السابقة للشمال ، أى : للقواعد والتنظيمات والسياسات التى يضعها الشمال من أجل مصلحة الشمال .

فكيف ندير إذًا العلاقات بين الشمال والجنوب؟ كيف نحل المشاكل الناشئة عن هذه العلاقة غير المتكافئة فى سياق الحاضر؟ لكى نفعل ذلك لا بد لنا من مراجعة التنمية فى كل من الشمال والجنوب بعد أن أصبح الاستعمار لا يتفق والعصر .

بعد أن حصلت أغلبية دول الجنوب على الاستقلال دخلت فى صراعات سياسية من أجل السيطرة على الحكم . فى البداية كانت هناك محاولات لممارسة أشكال الحكم الديمقراطية . وبما أنها وهى مستعمرات كان السادة الاستعماريون يحكمونها حكمًا مستبدًا ، فمن غير المستغرب أن تجد الديمقراطية أمرًا تصعب السيطرة عليه . واختار الكثير منها شكل دولة الحزب الواحد مع التحيز للاشتراكية ، إن لم يكن للشيوعية . وكانت المشروعات المملوكة للدولة وسيطرة الدولة هما المساران المفضلان لتحقيق التوزيع العادل

*كلمة ألقيت فى المؤتمر الدولى لتنمية الموارد البشرية فى إطار الشراكة الدولية فى جاكرتا باندونيسيا فى ١٦ سبتمبر ١٩٩٤ .

للثروة على الشعب .

لقد تعلمنا أن الاشتراكية لاتصلح . ففكرة توفير الدولة لكل ما يحتاجه الناس فى دولة فقيرة فكرة غير واقعية . ربما يمكن للدولة الغنية القيام بذلك إلى حد ما . ولكن الدول الفقيرة لا يسعها تلبية تلك الحاجات . وليس مستغربًا أن الكثير من حكومات الجنوب فشلت . فالأيديولوچيا الاشتراكية ترفض الاستثمار الأجنبى المباشر .. وبما أن المشروعات المملوكة للدولة كان تدار إدارة سيئة ، فقد كانت الحكومات مضطرة لتقديم الدعم إلى الجهات الحكومية وشبه الحكومية المهلهلة . وبما أن الحكومات كانت فقيرة فهى لم تكن قادرة على القيام بذلك كما يجب . وفى الوقت نفسه كانت السلع الأولية التى تنتج فى الجنوب آخذة فى النقصان بسبب اعتمادها الكامل على الأسواق التى يسيطر عليها الشمال . ومن ناحية أخرى كانت أسعار السلع المصنعة التى تستوردها من الشمال آخذة فى الارتفاع . وتدهور معدل التبادل التجارى وأصبح الجنوب أكثر فقرًا عما كان عليه فى ظل الحكم الاستعمارى .

أدى عدم القدرة على تلبية حاجات الشعب وتحقيق النمو الاقتصادى إلى عدم الاستقرار السياسى . بُدِّلت الحكومات ولكن الإدارة لم تتحسن . وكانت نتيجة ذلك أن المساعدات التى تحصل عليها والقروض التى تتلقاها لم تكن توظف بطريقة منتجة . وازداد الدين حتى بات تدفق الأموال يسير فى الاتجاه العكسى ، حيث كان يتجه شمالاً أكثر منه جنوبًا ، أى : من الفقراء إلى الأغنياء .

ومع انهيار اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وتبنى روسيا لنظام السوق الحرة ، اضطرت معظم الدول الاشتراكية فى الجنوب إلى التخلى عن أيديولوچيتها . كما ضغطت عليها الديمقراطيات الغربية كى تتبنى نظام تعدد الأحزاب والسوق الحرة وإلا واجهت إجراءات عقابية .

وعادت المشاكل القديمة . فكيف تدير حكمًا ديمقراطيًا لا يألفه العامة ولا النخب؟

حكومة الحزب الواحد سهلة ، ولكن الخضوع لنزوات الشعب يعقد عملية الحكم . والنتيجة هى عدم الاستقرار السياسى . وفى بعض الدول تتغير الحكومات بصورة تدعو للاستغراب دون التمكن من الشروع فى أى برنامج .

وبالنسبة للاقتصاد ، كيف يمكن لدول لم تعرف احتكارات الدولة وليس لديها مشروعات خاصة ولا رأس مال خاص ولا مهارات إدارية ، أن تتحول إلى نظام السوق الحرة؟ إنها إذا نجحت بأية حال من الأحوال ، فسوف يمارس عليها الشمال كل أنواع الضغوط . وتخضع حكوماتها لكل أشكال الانتقادات والإدانات . وربما تنجح فى التحول إلى الديمقراطية والسوق الحرة ولكنهم يجدونها على الدوام غير مستوفيه للمعايير . فهى ليست ديمقراطية بالقدر الكافى ، وتنتهك حقوق الإنسان وحقوق العمال ، وتلوث البيئة ، كما أنها فاسدة . بعبارة أخرى : فإنها مهما حاولت لن يمكنها تخليص نفسها من انتقادات الشمال المتحاملة ، ولا من الضغوط الصريحة فى كثير من الأحيان .

وفى الوقت نفسه قرر الشمال تعزيز موقفه بعد أن فقد مستعمراته . وأنشئت المجموعة الاقتصادية الأوروبية التى تحولت فى النهاية إلى الاتحاد الأوروبى ، وهو تكتل اقتصادى أولاً وأخيرًا . وبينما كان الجنوب قادرًا فى الماضى على التعامل مع الدول المنفصلة وحتى تأليب الواحدة ضد الأخرى ، أصبح عليه الآن التعامل مع تكتل ضخم من الدول الغنية شديدة التقدم . وظل الجنوب مقسمًا كما هو . وبذلك أمكن التلاعب بسهولة بأسعار السلع الأولية الآتية من الجنوب ، بينما السلع المصنعة الآتية من أوروبا فى ارتفاع مستمر .

ولم تنضم الولايات المتحدة للأوروبيين ، غير أن الولايات المتحدة فى حد ذاتها فى غنى أوروبا بكاملها . وهى قادرة على ممارسة ضغطها دون الحاجة إلى التعاون الأوروبى . وإبان الحرب الباردة شعرت بالحاجة إلى كسب ود الجنوب خوفًا من مساندته للكتلة الشرقية . ولكن ما إن انتهت الحرب الباردة حتى فقد الجنوب هذا الخيار كذلك وأصبح معرضًا للخطر .

ولأن الشمال كان يتكون بالكامل من أوروبا وأمريكا ، فقد حُطِّم الجنوب اقتصاديًا في واقع الأمر . لم يكن هناك ما يمنع الشمال من تثبيت أسعار وارداته من المواد الخام وصادراته من السلع المصنعة . فقد كان أهله يطالبون باستمرار بمستويات معيشة أعلى . ولتلبية هذه المطالب كان الغرب يزيد أسعار منتجاته المصنعة وهوامش ربحه . وإذا لم يكن في مقدور أهل الجنوب دفع الثمن ، فإن ذلك أمر في غاية السوء .

إلا أن اليابان ظهرت بوصفها قوة صناعية لديها القدرة على أن تنتج بالفعل كل السلع المصنعة التي كان لا ينتجها حتى ذلك الوقت سوى دول الغرب الصناعية . وكانت فلسفة اليابان التجارية تختلف عن فلسفة الغرب . فهي تؤمن بالتشارك في السوق بدلاً من الهوامش . وبعد التغلب على سمعة رداءة النوعية ، انطلقت لتنتج سلعًا مطابقة لجودة السوق بأسعار منخفضة جدًا .

ما من شك في أنه لولا فلسفة اليابان التجارية لما استطاع معظم الناس في الجنوب شراء تلك المنتجات : كالسيارات والشاحنات الصغيرة وأجهزة الراديو والأجهزة المنزلية .

وبعد أن قوبلت اليابان في البداية بمقاومة ، اخترقت في النهاية أسواق أوروبا وأمريكا . وفجأة وجد الغرب الصناعي نفسه عاجزًا عن الهيمنة على ذلك القطاع الذي خلقه وتفوق فيه . إذ فقد شرائح ضخمة من سوقه ، ليس في الدول النامية وحسب ، بل كذلك داخل دوله . وبدأت صناعات السيارات والصلب والأدوات المنزلية لديه في الانكماش . وزادت البطالة ليصل معدلها إلى ١١ بالمائة في أوروبا و٧ بالمائة في أمريكا . ومن المفارقة أنه في مثل هذه الأوقات من الانكماش ، تضطر الحكومات لإنفاق المزيد من الأموال على تعويضات البطالة .

ولكنهم لن يغيروا أسلوب حياتهم . فالمرتبات العالية ونظام الإعانات مستمران سواء أكانوا قادرين على توفيرها أم لا . وفي الاتحاد الأوروبي ، قدم الدعم في الدول ذات الأجور المنخفضة كي تظل الأجور في نفس ارتفاع الأجور في الدول مرتفعة التكاليف . إنهم

يفضلون أن تكون لديهم بطالة مرتفعة فى تلك الدول على السماح بوجود تنافس أوروبى أوروبى . والنتيجة أن يظلوا غير قادرين على المنافسة فى السوق العالمية .

ولكى يزيد الطين بلة ، ظهرت فى الشرق الأقصى أكثر من يابان صغيرة . فقد أظهرت كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة أنها على نفس قدرة اليابان فى منافسة الغرب . وظهر مصطلح جديد ، وهو الدول الصناعية الجديدة ؛ إنها الدول التى يمكنها بالفعل منع عودة أيام الهيمنة الغربية على التجارة العالمية والحياة الرغدة . والتسمية متعمدة . ولا بد من اتخاذ إجراء ما ضد هذه الدول لتعويق نموها .

فجأة أصبحت رفاهية الناس والعمال والبيئة فى الدول الصناعية الجديدة موضع اهتمام الغرب . ولابد من أن تصبح هذه الدول ديمقراطية ؛ وإذا كانت ديمقراطية بالفعل فلابد من أن تكون أكثر ديمقراطية . ولابد من أن تمارس القيم الغربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق العمال . ويجب ألا تعرض بيئتها للخطر وتدمرها . كل هذا الاهتمام والانشغال بحقوق الإنسان والديمقراطية أمر يستحق الثناء ، إلا أن النتائج الواضحة لتطبيق المعايير الغربية سوف تطيح بالقدرة التنافسية للسلع المصنعة فى تلك الدول . ولابد من أن نتذكر أن الميزة الوحيدة تقريبًا التى يتمتع بها الجنوب النامى هى عمالته الرخيصة . ولا ترجع هذه التكلفة المنخفضة إلى الاستغلال . فكل ما فى الأمر أن تكلفة المعيشة فى تلك الدول منخفضة . ومن ناحية أخرى ، لدى الشمال الكثير من المزايا . فلديه رأس المال والتكنولوجيا والسوق المحلية الغنية والمهارات الإدارية . وإذا سحبت ميزة العمالة الرخيصة من الجنوب ، فلن تكون النتيجة ملعبًا مستويًا . بل الواقع أنه سيكون ملعبًا مائلاً ، الجنوب فى الطرف الأسفل منه . وسوف يتوقف تقدمها الاقتصادى . ولذلك فمن المشكوك فيه أن الاهتمام فى مصلحة العمال فى الجنوب ، فالأكثر احتمالاً بكثير هو أنه لحماية فرص العمل فى الشمال .

وبالنسبة لليابان ، ذلك البلد الذى أفسد هيمنة الشمال على السوق ، فقد تعرض للضغط لزيادة قيمة الين ، إلى جانب الإجراءات الحمائية . ومع أن اليابان نجحت فى

مواجهة ذلك فى البداية ، فإن ما تلا ذلك من ضغط أدى إلى نتائج غير متوقعة ، فقد تعرضت اليابان للانكماش وفقدت كل صادراتها القدرة على المنافسة .

هذا هو الموقف السائد حاليًا فى العلاقات بين الشمال والجنوب ، بين القوى الاستعمارية السابقة ومستعمراتها السابقة . والمشكلة هى أن الشمال لا يمكنه أقلمة نفسه مع فقدان مستعمراته وهيمنته على اقتصاد العالم . ويبدو أن الهيمنة السياسية فى عالم أحادى القطب لا تكفى الشمال وحدها .

ولا يمكن إعفاء الجنوب من اللوم . فبعد أن فُتن بالنظريات الاشتراكية ، لم يمكنه جعل الاستقلال يحقق الاستقرار والرفاهية . كما ضاع وقت طويل جدًا فى الصراعات السياسية من أجل السيطرة على الحكم . وبما أن كل حكومة كان الغرب يدينها بقوة لارتكابه كل أنواع الخطايا ، فقد كان هناك دائمًا المتطلعون الذين يشجَعون على الإطاحة بالحكومة الموجودة فى السلطة . وما إن تقوم حكومة جديدة حتى تدان إدانة شديدة ويشجع من يطيح بها . إنها لعبة الكراسى الموسيقية .

ومن الواضح أنه إذا كان هناك من حل ، فلا بد لكل من الشمال والجنوب أن يغير نسقه العقلى . ورغم الإقرار بأن الجنوب أكثر اعتمادًا على الشمال ، إلى حد ما على الأقل ، فإن الشمال كذلك يعتمد على الجنوب . والواقع أنه ليس من مصلحة الشمال إفقار الجنوب .

حين كانت اليابان تعيد بناء اقتصادها المحطم بعد الحرب العالمية الثانية ، استهدفت الدول النامية لتكون سوقها الأساسية . ولكن تلك الدول كانت فقيرة فى مجملها ، والفقراء لا يمكن أن يكونوا عملاء ولا زبائن جيدين للأعمال التجارية . وسواء أكان الأمر مصادفة أم مقصودًا ، فقد بدأت اليابان الاستثمار فى المنشآت الإنتاجية فى الجنوب ، وخاصة فى دول الآسيان . وازدهرت تلك الدول جميعها بلا استثناء تقريبًا . ومن الطبيعى أنها أصبحت أسواقًا جيدة للمنتجات اليابانية . والواقع أن المصانع اليابانية جربت منتجاتها فى جنوب

شرق آسيا . ومن جنوب شرق آسيا نقل اليابانيون منتجاتهم إلى أوروبا وأمريكا .

من الواضح أن الاستثمارات اليابانية فى جنوب شرق آسيا ساعدت فى تنمية تلك الدول ، وفى المقابل وفرت تلك الدول لليابان أسواقًا جيدة وساعدت فى تطور التصنيع اليابانى . وما كان لماليزيا ، على سبيل المثال ، أن تكون على ما هى عليه الآن بدون الاستثمارات اليابانية فى البداية . فهى موقع الاستثمارات اليابانية الضخمة والسوق المربحة لسلعها وخدماتها .

واليوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أسلوب معترف به لتنمية اقتصاد أية دولة نامية . وبالطبع ليست اليابان وحدها التى تساهم فى التنمية الاقتصادية وخلق الثروة فى كل مكان فى الجنوب ، وإنما معها كذلك الدول الصناعية الجديدة . وكانت الأسواق الجديدة والغنية هى النتيجة ، وهى أسواق لليابان وغيرها من دول الشمال وكذلك الدول الصناعية الجديدة . وإذا أُفقرت سوف يخسر الشمال الأسواق .

والدرس المستفاد هنا هو أنه من المفيد مساعدة الآخرين كى يصبحوا أغنياء . وإذا كان الشمال يرغب فى الانتعاش اقتصاديًا ، فإن أفضل طريقة لذلك هى إثراء الجنوب . فمحاولة وقف نموه بالإصرار على البنود الاجتماعية وقيود الواردات من جانب واحد سوف تفقر الجنوب وحسب وتحرم الشمال من أسواق جيدة محتملة . والأسوأ من ذلك أن الفقراء فى الجنوب سوف يهاجرون إلى الشمال . بل إن الشمال يعانى فى الوقت الراهن من مشاكل مع المهاجرين . وسيؤدى إفقار الجنوب إلى استفحال المشاكل .

صحيح أن الجنوب الذى ينمو بسرعة يمكن أن يشكل كذلك خطرًا على الشمال . ففى ظل انخفاض تكلفة العمالة فيه ، من الممكن أن يطرد بعض منتجات الشمال . ولكن الشمال أكثر تقدمًا بكثير فى مجال التكنولوجيا وأغنى بكثير فى رأس المال بحيث لا يمكن للجنوب أن يحل محله فى الأسواق بصورة كاملة . وهناك بعض المجالات التي يتحتم أن تظل بيد الشمال . وهذه المجالات يمكن للشمال استغلالها . ففى مجالات الفضاء

والاتصالات والكمبيوتر ، على سبيل المثال ، سيظل الجنوب متخلفًا إلى حد كبير . فلينتج الجنوب الملابس وغيرها من منتجات التكنولوجيا البسيطة كى ينمو اقتصاديًا . وبدلاً من محاولة إجبار دول الجنوب على تحديد نسلها ، فليساعدوها على تقديم إنتاج جيد وكسب القدر المعقول من الرزق . ومن المؤكد أنه لوحظ أن أفضل طريقة لتقليل سرعة الزيادة السكانية هى توفير التعليم الجيد للناس وتحضيرهم . فالذين يعيشون فى المدن الصغيرة والكبيرة لا يمكنهم إنجاب الكثير من الأطفال حتى ولو كان دخلهم أعلى . وليس من قبيل المصادفة أن تكون معدلات المواليد فى الدول الفقيرة عالية . ولأنه لم تكن لديهم أية أصول أخرى ، فلابد من أن يعتبروا الأطفال أصولهم الوحيدة . فهم الشيء الوحيد الذى يمكنهم أن يستزيدوا منه دون نفقات رأسمالية إضافية . أما ما يحدث للأطفال فلا يشغل بالهم كثيرًا . فأية خسارة يمكن تعويضها .

فما هى إذن توقعات علاقات الشمال بالجنوب؟ التوقعات ليست جيدة جدًا فى الوقت الحالى . وهى ليست جيدة لأن المقدمات خاطئة . وهى ليست جيدة لأن الأقوياء والأغنياء ليسوا على استعداد لتغيير موقفهم . إنهم يرغبون فى تأبيد الاستعمار بأشكال أخرى وبأسماء مختلفة . وهى ليست جيدة بالنسبة الجنوب الذى لايزال يتعثر فى أشكال الديمقراطية وتعقيدات السوق الحرة . وسوف يظل يتعثر لزمن طويل .

قد يكون الجنوب ضعيفًا وفقيرًا ، إلا أنه لن يعود بحال من الأحوال إلى حال الخنوع والخضوع السابقة . ربما لا يمكنه عمل الكثير ، غير أن استياءه سوف يكون واضحًا . ولنتخيل الملايين من هؤلاء المستائين يتدفقون عبر حدودهم .

وفى عهد الاستعمار كانت هناك قلة فى الشمال لديهم شعور قوى بخطأ الاستعمار . وقد ألقى هؤلاء بثقلهم وراء أهل المستعمرات . وشيئًا فشيئًا حظيت آراؤهم بقبول الأغلبية فى الشمال . فقد صار الاستعمار كلمة سيئة . وفجأة وافقت الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية على تفكيك إمبراطورياتها .

هل من المحتمل أن يرى بعض المفكرين فى الشمال أن معاملة الشمال للجنوب خاطئة ويجرؤون على بيان ذلك لشعوب الشمال وحكوماته؟ هل يمكن بدء حوار جديد بين الشمال والجنوب يقود الشمال والجنوب فيه أناس أكثر استنارة؟

ليس لدى إجابة عن هذين السؤالين . ولكن ما لم يكن هناك جهد حقيقى للتخلص من الأنساق العقلية الراسخة ، وإلى أن توجد هذه الجهود ، لن تكون التوقعات الخاصة بعلاقات الشمال والجنوب جيدة .

فهرس

١- الأَعْلَامُ

- بوسكى . ص ، ١٥١ .
- تشارلز ديكنز . ص ، ١٣١ .
- چان كريتيان . ص ، ١٣٧ .
- جورباتشوف . ص ، ٢١ .
- چيمى كارتر . ص ، ٨٨ .
- ديكليرك . ص ، ٢٠ ، ٢١ .
- سوروس . ص ، ١٥١ .
- ميلكن . ص ، ١٥١ .
- نيلسون مانديلا . ص ، ٦٥ .

٢- الأَمَاكِنُ

- آسيا . ص ، ١٥ ، ٣٨ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٩٦ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٨٣ ، ١٩٢ ، ٢٣٠ .
- أفريقيا . ص ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٧٣ .
- البرازيل . ص ، ٧ .
- البوسنة . ص ، ٣٣ ، ١٩١ ، ٢١٢ .
- العراق . ص ، ٢٠٩ .
الهرسك . ص ، ٣٣ ، ١٩١ ، ٢١٢ .
- الولايات المتحدة . ص ، ١٠٣ .
- اليابان . ص ، ٤٤ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ١٩١ .
- أمريكا اللاتينية . ص ، ٣٩ ، ٥٣ ، ١٥٩ .
- إنجلترا . ص ، ٨٤ .
- إيران . ص ، ٢٠٩ .

- بانكوك . ص ، ١٠٥ .
- شرق آسيا . ص ، ٥٤ .
- فرنسا . ص ، ٥٣ ، ٥٤ .
- فوكوأوكا . ص ، ١٤١ .
- كندا . ص ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ .
- كوسوفو . ص ، ٣٣ .
- كيوشو . ص ، ١٤١ ، ١٤٦ .
-لوس أنجلوس . ص ، ١٥٩ .
- ليبيا . ص ، ٢٠٩ .
- ماليزيا . ص ، ١٠ ، ١٩ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٦٣ ، ٩٥ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٢٩

٣- مُنظّماتٌ وهيئاتٌ وتجمّعاتٌ ومؤتمراتٌ

- أفتا . ص ، ٢٣٤ .
- الاتحاد الأوروبى . ص ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٨٥ ١٩١ ، ٢٣٤ .
- الاتحاد الماليزى الصينى . ص ، ١٧٣ .
- الآسيان . ص ، ١٣١ .
- الأمم المتحدة . ص ، ١٩١ .
- البرلمان الأوروبى . ص ، ١٠٣ .
- البنك الدولى . ص ، ١٥٩ .
- التجمع الاقتصادى لشرق آسيا . ص ، ٢٣٤ .
- الكومنولث . ص ، ٧ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٦٣ ، ٢٢٣ .
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ص ، ١٠٣ .
- المجموعة الاقتصادية لدول آسيا الباسيفيكية . ص ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٣٤ .

– المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (أومنو) . ص ،١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
– المؤتمر الآسيوى الپاسيفيكى لمنظمات صغار المستثمرين . ص ، ٩٥ .
– بنك التنمية الآسيوى . ص ، ١٥٩ .
– بورصة نيويورك . ص ، ٧ .
– حركة عدم الانحياز . ص ، ٦٥ ، ٧١ ، ٧٢ .
– حزب التحالف . ص ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ .
– حزب الجبهة القومية . ص ، ١٣٤ .
– حزب المؤتمر الماليزى الهندى . ص ، ١٧٣ .
– حزب باريسان القومى . ص ، ١٣٣ ، ١٣٤ .
– صندوق النقد الدولى . ص ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٩ ، ٨٤ ، ٩١ ، ١٢٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ .
– عصبة الأمم . ص ، ١٩٠ .
– قمة آسيا– كيوشو . ص ، ١٤١ .
– قمة التعاون الاقتصادى الپاسيفيكى . ص ، ٣٧ .
– مجلس الأمن . ص ، ٧٠ .
– مجموعة الـ«١٥» . ص ، ٣١ ، ٧١ .
– مجموعة السبعة . ص ، ٨٤ .
– معهد التمويل الدولى . ص ، ١٥٩ .
– منظمة التجارة العالمية . ص ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٤ .
– مؤتمر اتحاد الكومنولث للإدارة العامة . ص ، ٥٥ .

٤- مُصطلحَاتٌ وَعِبَارَاتٌ أَسَاسِيَّة

– اقتصاد السوق . ص ، ٧٥ ، ١٦٧ .
– الإرهاب . ص ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٥١ .

- التعاون الإقليمى . ص ، ١٨٣ .
- التعاون الجنوبى . ص ، ١٩٧ ، ١٩٨ .
- التنمية الاقتصادية . ص ، ٨٣ .
- الحرب الباردة . ص ، ٣١ ، ٣٤ ، ٩٣ .
- الخصخصة . ص ، ١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٦٣ .
- الدولة القومية . ص ، ١٥٢ .
السياسة الاقتصادية الجديدة . ص ، ١١٣ .
- الشراكة الآسيوية الأوربية . ص ، ١٠٨ ، ١٤٩ .
- الشراكة الذكية . ص ، ١٩ ، ٧٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٩ ، ١٤٤ ، ١٤٦ .
- العولمة . ص ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١١١ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٦٣ .
- العلاقات بين الشمال والجنوب . ص ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
- تجارة العملة . ص ، ٤٤ ، ٤٥ .
- تكنولوجيا المعلومات . ص ، ٦٣ ، ٧٩ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٣٨ ، ١٤٦ .
- تنمية الموارد البشرية . ص ، ١٤٢ .
- حقوق الإنسان . ص ، ٣٣ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٥٠ .
- صدام الحضارات . ص ، ٣٤ ، ٣٥ . ١٥٢ .
- صناديق التغطية . ص ، ٨ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٩٢ .
- عبء الرجل الأبيض . ص ، ١٩ ، ٧٤ ، ٧٦ .
- عصر المعلومات . ص ، ٣٢ ، ٨٩ ، ١٦٩ .
- نظام إدارة رأس المال طويل الأجل . ص ، ٢٧ ، ٤١ .

٥ـ الأحداث الكبرى

- الثورة الروسية . ص ، ٥٠ .

- الحرب الپاسيفيكية . ص ، ٢٢ .

- الحرب العالمية الثانية . ص ، ٢٢ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ١٠٢ ، ١٢١ ، ١٤٣ .

- الحروب الأهلية . ص ، ٧٧ .

- تفكيك الامبراطوريات . ص ، ٢٤٥ .

Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad
Prime Minister of Malaysia
Volume4

Encyclopedia
Of
Dr.Mahathir Bin Mohamad

Prime Minister of Malaysia

Volume 4

Globalisation smart

Partner ship and government

Publishers

DAR AL-KITAB AL-MASRI-CAIRO DAR AL-KITAB ALLUBNANI- BEIRUT

DAR AL-KITAB – MALAYSIA DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR

Encyclopedia
Of
Dr. Mahathir Bin Mohamad
Prime Minister Of Malaysia

Translation & Revision
A committee of Drs. & Profs. From universities of Cairo, Alexandria, Hallwan, Ein-Shams and Al-Azhar
Dr. Abd El Rahman El Sheikh
Dr. Tawfik Ali Mansour
Dr. Ramadan Bastawisi
Dr. Yasir Shaban
Prof. Ahmed Mahmoud
Prof. Ahmad Abd El Hamid
Prof. Farouk Lokman
Prof. Abd EL Hamid Dabouh
Prof. Mohamad Rushdy
Prof. Talaat El Shayeb

No part of this encyclopedia may be reproduced or utilized in any form or by any means, electronic or mechanical including photocopying, recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing from the publisher.

I	Islam And The Muslim Ummah	1
II	The Challenge	2
III	Asia	3
IV	Globalisation	4
V	Malaysia	5
VI	Globalisation And The New Realities	6
VII	Science, Technology And Human Rights	7
VIII	Politics, Democracy And The New Asia	8
IX	Development And Regional Cooperation	9
X	Contemporary Issues	10

Editor In English Language : Datuk Hashim Makaruddin
Editor In Arabic Language : Talaat El Shayeb.

All Rights Of Printing Publishing Distribution Reserved To The Publishers

DAR AL KITAB AL MASRI
33, Kasr El Nile St., Cairo
Tel: 3922168 – 3934301 – 3924614
P.O.Box 156 Atabah – Cairo Zip-Code 11511 Cairo – Egypt
Fax: (202) 3924657 Cairo Att: Mr. Hassan El-Zein

DAR AL KITAB ALLUBNANI
Madame Kuri Street In front of Bristol Hotel – Beirut
Tel: (9611) 735732 P.O.Box: 11/8330 Beirut – Lebanon
Fax: (9611)351433 Beirut Att: Mr. Hassan El-Zein

DARULFIKIR – KUALA-LUMPUR.
Address:- 329B Jalan Abd Rahman Idris, off Jalan Raja Muda, 50300 Kuala-Lumpur
Tel:- 603-26981636 / 603 - 26913892 Fax:- 603 - 26928757

First Edition 2004 A.D - 1424 H **I.S.B.N 977-238-738-7**

CONTENTS

PREFACE 9

1. MAKING GLOBALISATION WORK: MEASURES TO ENCOURAGE INVESTMENT AND TRADE FLOWS 11
   A SPEECH DELIVERED AT THE COMMONWEALTH BUSINESS FORUM IN JOHANNESBURG, SOUTH AFRICA, ON NOVEMBER 10, 1999
2. GLOBALISATION AND SMART PARTNERSHIP 21
   A SPEECH DELIVERED AT THE 4TH LANGKAWI INTERNATIONAL DIALOGUE IN LANGKAWI, MALAYSIA, ON JULY 25, 1999
3. GLOBALISATION AND THE BORDERLESS WORLD 31
   A SPEECH DELIVERED AT THE 9TH SUMMIT OF THE G15 IN MONTEGO BAY, JAMAICA, ON FEBRUARY 10, 1999
4. MANAGING GLOBALISATION 35
   A SPEECH DELIVERED AT THE APEC BUSINESS SUMMIT IN KUALA LUMPUR, MALAYSIA, ON NOVEMBER 15, 1998
5. AFRICAN DEVELOPMENT 45
   A SPEECH DELIVERED AT THE TOKYO INTERNATIONAL CONFERENCE ON AFRICAN DEVELOPMENT (TICAD II) IN TOKYO, JAPAN, ON OCTOBER 19, 1998
6. THE STATE OF GOVERNANCE TODAY 51
   A SPEECH DELIVERED AT THE BIENNIAL CONFERENCE OF THE COMMONWEALTH ASSOCIATION FOR PUBLIC ADMINISTRATION AND MANAGEMENT (CAPAM) IN BANGI, SELANGOR, ON SEPTEMBER 8, 1998

7. GLOBALISATION: COLONIALISM REVISITED 61

A SPEECH DELIVERED AT THE 12TH CONFERENCE OF THE HEADS OF STATE OR HEADS OF GOVERNMENT OF THE NON-ALIGNED MOVEMENT (NAM) COUNTRIES IN DURBAN, SOUTH AFRICA, ON SEPTEMBER 2, 1998

8. GOVERNANCE, SMART PARTNERSHIPS AND UNFETTERED GLOBALISATION 69

A SPEECH DELIVERED AT THE 2ND SOUTHERN AFRICA INTERNATIONAL DIALOGUE (SAID) ON SMART PARTNERSHIP IN SWAKOPMUND, NAMIBIA, ON JULY 28, 1998

9. THE FUTURE OF ASIA IN A GLOBALISED, DEREGULATED WORLD 77

A SPEECH DELIVERED AT THE NIHON KEIZAI SHIMBUN INTERNATIONAL CONFERENCE ON THE FUTURE OF ASIA IN A GLOBALISED AND DEREGULATED WORLD IN TOKYO, JAPAN, ON JUNE 4, 1998

10. GLOBALISATION: ASIAN ASPIRATIONS 87

A SPEECH DELIVERED AT THE OPENING OF THE YOUNG ENTREPRENEURS' ORGANISATION'S 2ND ASIA-PACIFIC CONFERENCE IN KUALA LUMPUR, MALAYSIA, ON MAY 20, 1998

11. BUILDING THE NEW ASIA-EUROPE PARTNERSHIP 93

A SPEECH DELIVERED AT THE ASIA-EUROPE PARTNERSHIP CONFERENCE IN LONDON, UNITED KINGDOM, ON APRIL 4, 1998

12. SMART PARTNERSHIP: DOING BUSINESS THE SMART WAY 103

A SPEECH DELIVERED AT THE NATIONAL SMART PARTNERSHIP DIALOGUE IN PETALING JAYA, SELANGOR, ON MARCH 2, 1998

13. GOVERNMENT AND BUSINESS FOR ECONOMIC DEVELOPMENT 111

A SPEECH DELIVERED AT THE APEC-CEO SUMMIT IN VANCOUVER, CANADA, ON NOVEMBER 23, 1997

14. NURTURING SMART PARTNERSHIPS FOR MUTUAL PROSPERITY 119

A SPEECH DELIVERED AT THE 2ND CANADA-MALAYSIA BUSINESS LEADERS DIALOGUE IN OTTAWA, CANADA, ON NOVEMBER 21, 1997

15. SMART PARTNERSHIPS IN THE 21ST CENTURY 127

A SPEECH DELIVERED AT THE 4TH ASIA-KYUSHU REGIONAL EXCHANGE SUMMIT IN LANGKAWI, MALAYSIA, ON NOVEMBER 15, 1997

16. FORGING AN ASIA-EUROPE PARTNERSHIP FOR THE 21ST CENTURY 133

A SPEECH DELIVERED AT THE GLOBAL PANEL KUALA LUMPUR 1997 IN KUALA LUMPUR, MALAYSIA, ON NOVEMBER 10, 1997

17. TRADE AND INVESTMENT: THE ROAD TO COMMONWEALTH PROSPERITY 145

A SPEECH DELIVERED AT THE COMMONWEALTH HEADS OF GOVERNMENT MEETING (CHOGM) IN EDINBURGH, UNITED KINGDOM, ON OCTOBER 24, 1997

18. FORGING SUCCESSFUL STRATEGIC BUSINESS ALLIANCES 151

A SPEECH DELIVERED AT THE 1997 LANGKAWI INTERNATIONAL DIALOGUE IN LANGKAWI, MALAYSIA, ON JULY 28, 1997

19. SMART PARTNERSHIPS 161

A SPEECH DELIVERED AT THE 1ST SOUTHERN AFRICA INTERNATIONAL DIALOGUE (SAID) IN KASANE, BOTSWANA, ON MAY 5, 1997

20. SOUTH-SOUTH COOPERATION 173

A SPEECH DELIVERED AT THE INAUGURAL PLENARY OF THE 6TH G15 SUMMIT ON BEHALF OF ASIAN MEMBERS OF THE G15 IN HARARE, ZIMBABWE, AFRICA, ON APRIL 3, 1996

21. GLOBALISATION AND WHAT IT MEANS TO SMALL NATIONS 179

A SPEECH DELIVERED AT THE INAUGURAL LECTURE OF THE PRIME MINISTER OF MALAYSIA'S FELLOWSHIP EXCHANGE PROGRAMME IN KUALA LUMPUR, MALAYSIA, ON JULY 24, 1996

22. PUBLIC ADMINISTRATION IN THE 21ST CENTURY 189

A SPEECH DELIVERED AT THE COMMONWEALTH ASSOCIATION FOR PUBLIC ADMINISTRATION AND MANAGEMENT (CAPAM) BIENNIAL CONFERENCE IN JULIANS, MALTA, ON APRIL 22, 1996

23. THE MALAYSIAN PUBLIC SERVICE 195

A SPEECH DELIVERED AT THE OPENING OF THE NATIONAL SEMINAR ON PUBLIC SERVICE IN KUALA LUMPUR, MALAYSIA, ON SEPTEMBER 1, 1995

24. SMART PARTNERSHIPS FOR GLOBAL COOPERATIVE SECURITY 201

A SPEECH DELIVERED AT THE INAUGURAL INTERNATIONAL DIALOGUE ON SMART PARTNERSHIPS IN LANGKAWI, MALAYSIA, ON JULY 26, 1995

25. NORTH-SOUTH RELATIONS:
PROBLEMS AND PROSPECTS 207
A SPEECH DELIVERED AT THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON HUMAN RESOURCES DEVELOPMENT WITHIN THE FRAMEWORK OF INTERNATIONAL PARTNERSHIP IN JAKARTA, INDONESIA, ON SEPTEMBER 16, 1994

INDEX 215

PREFACE

PRIME MINISTER Dato Seri Dr Mahathir Mohamad has given much thought to globalisation and smart partnership as reflected by his many speeches on these subjects. He has been a regular speaker on globalisation and smart partnership at both national and international forums and has been widely quoted on these subjects.

In this collection of speeches written and delivered in the 1990s, Dr Mahathir paints as true a picture as possible of what globalisation can bring about if present interpretations of globalisation are accepted unquestioningly. Like all great religions and ideologies, globalisation can bring about a better world. But he cautions that it can also be abused, abused in such a way that instead of worldwide prosperity there will be worldwide poverty or extreme disparities between the rich and the poor. Governments, therefore, must proceed cautiously with globalisation and should be on the lookout for adverse consequences and be prepared to take corrective measures. East Asian nations have recently witnessed how the free flow of capital across borders can result not just in economic well-being but can actually destroy their economies. While we must globalise, Dr Mahathir feels that we certainly cannot just accept. We must put a human face to globalisation.

Smart partnership, to Dr Mahathir, is intertwined with globalisation. To enjoy the full benefit of globalisation, the economies of the world should shift their emphasis from purely competitive to include cooperative elements, namely the win-win philosophy which underlines the concept of smart partnership. According to Dr Mahathir, "today's global economic system is no longer a simple chain of one-way ef-

fects but a very complex web of feedback relationships". Smart partnership, a concept first introduced in 1995 during the first Langkawi International Dialogue, is about sharing fairly and equitably. Based upon the idea of win-win and prosper-thy-neighbour, it is guided by the universal values of trust, respect, understanding, good faith and fair play. To Dr Mahathir, the concepts of Malaysia Inc and the National Front or Barisan Nasional are good examples of practices which clearly demonstrate the successful working of smart partnership.

Governments would do well to be aware of the benefits and pitfalls of globalisation and to practice smart partnership. After all, the interest of the people must always remain paramount.

Dr Mahathir's eloquence and unambiguous thoughts on the subject make this book not only interesting but will surely help readers to have a better understanding of globalisation and smart partnership.

Hashim Makaruddin
Editor

1

MAKING GLOBALISATION WORK: MEASURES TO ENCOURAGE INVESTMENT AND TRADE FLOWS

THE PAST THREE DECADES have seen a rapid pace of integration of the global economy. Anything that happens in one country's economy must have some effect on the economy of the world. Thus the collapse of the economy in a small country may cut off the world's supply of some products which would then affect the pricing of goods involving that product. The collapse may be due to natural causes or political upheavals but the effect is the same. In the most extreme case the gyrations of the New York Stock Exchange (NYSE) will be followed by similar gyrations in the stock exchanges of the world although the businesses, companies and banks of the different countries have nothing to do with the NYSE at all.

No country can isolate or insulate its economy from the rest of the world. In one way or another the performance of the economy would depend on the economic situation in the rest of the world. This inability to insulate is made worse by the speed of communication. Every little thing that happens anywhere is communicated to the rest of the world in real time. And invariably they have an economic dimension. Thus if there is a draught in Brazil coffee prices would go up. If there is a demonstration in a country tourists would cancel their visits and investors would put their money in another country.

All these would of course have an effect on the economies of nations, bad for some and good for others. The speculators love this. They

---

A speech delivered at the Commonwealth Business Forum in Johannesburg, South Africa, on November 10, 1999

would have a field day shuffling their capital from one country to another in their pursuit of profit maximisation.

But what if the reports through the wire services are false or fabricated? What if the speculators invent rumours or make wrong forecasts deliberately or otherwise? The countries targeted would lose money as speculators dump their holdings of shares or commodities. People would suffer as they lose their means of livelihood. There may be riots and even bloodshed. All because some speculators want to make money for themselves.

How does a country or a businessmen insure himself against the gyrations of supplies and prices. Hedging is the answer. By buying or selling forward or by purchasing hard currencies the effect of the uncertainties, whether real or manipulated can be minimised. Indeed the smart ones can actually make money purely through hedging.

And so a new business is born. This is the business of insuring against gyrations in prices and in exchange rate fluctuations. It started off innocently enough as insurance against the unpredictable and the unexpected. It is a kind of gambling. Sometimes the hedger makes, sometimes the hedge funds make. It was all still fair and square.

But then the hedge funds found that they can easily manipulate the unknown and the unpredictable so as to win and profit every time all the time. The theory is as old as commerce itself. If you are big enough to monopolise then you can make certain of the prices by being able to fix them. Since you own all the supplies you are in a position to demand to be paid the price you name.

But why own the commodity? Why not simply control the supply of the commodity? This can be done simply by putting a small deposit on future supplies. If the supplies are not taken up only the deposit would be forfeited. On the other hand if the prices go up huge profits can be made.

Forward selling of non-existent commodities can also be made if there is a possibility that the price would fall below the price sold. That way the commodity could be bought at the lower price and delivered to the buyer who had bought at the higher price. Eventually real goods or commodities need not be involved at all. Fictitious goods were sold at current price for delivery later when the real goods have gone down in price and could be bought for delivery.

If commodities and goods can be traded in this virtual way, why not money itself? And so money or currency became commodities to be traded in the same way.

The price of everything is determined by the willingness of a buyer to buy. To sell the price must be lowered until a willing buyer is found. The result is rapid fall in prices as more and more of the virtual commodity is offered.

In a borderless world the players with unlimited money can offer any amount of any commodity worldwide at continuously lower prices. The actual producers of the commodity will find the prices falling below cost resulting in huge losses. The real traders in real goods will often lose money but the speculators and manipulators will make huge sums without ever owning or taking delivery of any real goods or commodities or currencies. And whole countries and their governments can go bankrupt because their products fetch prices below costs and their currencies lose their value. The loss is not just economic or financial but also social and political. Governments can and have actually fallen because of this trade in non-existent commodities, including money. Thus when globalisation enables the free flow of capital, serious abuses can take place.

Globalisation can do a lot of good to poor countries. If the poor countries try to raise themselves up by their bootstraps, the process and the pace would be so slow that it would only result in their being left behind. For the poor countries it would be like having to invent the wheel. But if the rich with their money, technology and marketing knowledge were to invest in poor countries, not only would the poor see big inflows of capital but they would also acquire the skills and the technology to catch up with the rich. Thus with the technology and capital, rich countries through their multinationals can set up production facilities in poor countries to take advantage of lower labour and other costs. The workers in the poor countries gain employment, incomes and skills. Their country gains through reduction in unemployment and through the injection of funds into its systems. Eventually these countries would learn enough about management and technology to start their own industries bringing even greater benefit to their people. And in time, poor, technologically deprived countries can become industrialised through this process. From being a country dependent on the production and export of only two commodities, tin and rubber, Malay-

sia has now become a significant exporter of manufactured goods. Today, 80 per cent of Malaysia's exports is made up of manufactured goods. The per-capita income of the country had risen from US$300 to almost US$5,000 before the economic turmoil of 1997-1998. Thus the opening up of its borders to foreign capital and knowhow has benefited Malaysia tremendously. And it should benefit other developing countries as much if conditions are made suitable for the inflow of direct foreign investments.

Clearly, globalisation and the borderless world have their up side and down side. They are not a panacea for all economic ills. While they can enrich the poor, they can also impoverish and even destroy the economies of countries and regions.

Globalisation is a concept invented by man and as such it is not perfect. It can bring about a lot of good but it can also lend itself to abuses and give forth some of the most tragic results. Globalisation cannot be embraced in toto simply because it enables free movement of capital and trade. Free movements by itself does not bring benefit. Although capital inflow can create wealth, capital outflow, particularly rapid capital outflow, can bring about economic and financial disaster.

As with every system invented by man, good can only come about if the system is properly understood and managed. Unfortunately, there are always rogue elements in human societies and they will always abuse the system to reap high returns, whether economic, social or political. To minimise abuses, all systems must be regulated.

Unfortunately, in their enthusiasm, the great trading nations have insisted that along with globalisation there must also be total deregulation. They believe the market will correct itself. This is called the discipline of the market. In fact they believe the market will actually discipline the governments, forcing them to be less corrupt and more transparent.

Idealists are always blind to the contrariness of human nature. Market players are not the most caring of people. Their obsession is with profits at whatever cost to others. They are not particularly concerned about society and its well-being. The idea that governments, especially elected governments, should surrender societal care to the market is as welcome as allowing wolves to guard sheep.

The world is nevertheless going through a process of dismantling rules, regulations and laws governing capital flows and trade in goods and services. The World Trade Organisation (WTO) is forcing the pace simply because globalisation and deregulation are considered to be good in themselves and not because of the results they produce. And so when recently the free capital flows destroyed the economies of whole regions, the free-market idealists refuse to recognise anything wrong with the system. They blame the lack of transparency and corruption of the governments instead. That these same governments had obviously succeeded in rapidly developing their countries until the free-marketeers attacked them is ignored. The free market just cannot be wrong. Only non-believers and heretics will fail to acknowledge this. As we all know, the only way to deal with heretics is to burn them at the stakes. And figuratively that is what was done to the free-market non-believers.

A level playing field is a term invented by the rich to imply fair competition. But merely because the field is level is not enough for fairness and equitability to be achieved. The players on the field must also be evenly matched. In sports, handicaps are common simply because it is acknowledged that certain participants are disadvantaged. In fact, it is common in sports to grade the teams according to their ages and sizes. A heavyweight boxer will never be pitted against a featherweight no matter how well constructed and level the ring is.

Yet the emphasis in trade and investments is solely on level playing fields. If globalisation is going to benefit the world, the relative strengths of the trading partner or partners must also be given due consideration. It will not cost superior partners much if handicaps are given to weaker partners. Indeed, in the long run, it will benefit the superior partner also, for the prosperity achieved by the weaker partner due to the privileges would make it a much more viable market, a market that is sustainable for the rich.

Just as we should rethink globalisation and deregulation, we should talk no more of level playing fields without talking also about the relative strengths of the parties concerned and the need to award handicaps. One should remember that it took the developed countries of Europe almost 50 years to bring down their trade barriers against each other and even then not completely. And the European countries are more evenly developed than the other countries of the world today.

Surely a globalised world should not be equated with the union of the European countries where borders are now more or less removed and access is more or less open to everyone. Probably over a period of centuries the countries of the world can be expected to do away with borders and become as unified as Europe. But many people have only just emerged from colonial bondage and they value the little freedom that they have too much to become apparently equal citizens of the globe. They suspect that they would not be really equal citizens. They suspect that they would once again revert to being subjects of the strong and the powerful, who only incidently happen to be their former colonial masters.

Provided handicaps and privileges are accorded the weak countries, provided that certain rules and regulations remain, there is every possibility that globalisation will help the developing countries catch up with the developed countries. In fact, in certain areas they can be actually strong and competitive. Thus where natural products and labour are of prime importance they can actually be more competitive than the developed countries whose commodities have been used up and whose labour cost is extremely high.

There is a need also to consider the terms of trade. For decades now the commodities produced by the poor countries have appreciated in price at a slower rate than the manufactured products they import from the rich. This means that the poor have to sell more and more of their commodities in order to buy less and less of the imported goods they need. The result is that the poor are getting poorer while the rich are getting richer.

The rules of supply and demand, of market forces must of course prevail. But the prices of commodities are not always governed by these rules. Far too frequently the prices are determined by speculators, their forward purchases and their shortselling activities. Invariably the poor producing countries are the losers for they are not involved in speculative trading.

On the other hand, the cost of the goods they buy are often the result of artificially inflated costs, including the very high wages paid and the high cost of other services in developed countries. Since the cost of raw materials is usually a small fraction of the total cost, should not the rich simply pay more for their raw material imports? Market forces may

not be involved when doing this but must market forces always take precedence over human welfare?

If trade is to be equitable, then the problem of the terms of trade must be addressed. The poor commodity producers must be paid higher prices roughly in keeping with the rise in the price of the manufactured goods which they import. In the long run the rich would still benefit for when the poor commodity producers are enriched through better prices, they will make better markets for the products of the rich.

A globalised world would be meaningless unless it is an enriched and equitable one. Deregulation, borderlessness and free flows of capital, while enriching those already rich, must also contribute towards the rapid and equitable growth of the poor. They should also enrich the world. It is not globalisation, deregulation, borderlessness or free capital flows which is important. It is what they can do for world trade, for economic growth and for alleviating the poverty of the world that is important. If they can help, then we should all welcome these ideas and concepts. If they do not, if they bring about more misery to the already miserable, then, notwithstanding their being in keeping with the times, notwithstanding the advances in technology, the rapidity of communication, they should all be rejected.

The purpose of commerce is not merely to make money for some people. Commerce is undertaken because of the need to meet demands for goods and services. Meeting these demands is the *raison d'etre* of trade and profit is actually a by-product of meeting these needs.

The great marketeers of the world have since made trade as a milch cow, solely as a generator of profits. With this, real demand has been made subordinate to the making of money by creating demand where there is no demand. Thus exchange rates of currencies are needed in order to facilitate trade. The amount required is only to cover the actual cost of the goods traded. But the currency traders created a market in currency, created demands which have no relation whatsoever to the actual trading needs. In the end trade in currency has become 20 times bigger than world trade and huge profits are made through a totally artificial demand and supply. There is not that much of money in the world, but no matter. Even if the currency does not exist, trade in it can still take place, and huge profits can still be made. The misery that these profiteers create is a matter of no consequence, for trade is no longer about meeting the demands for goods and services.

Trade is just about trade, the serious business of making money in any way at any cost.

Globalisation as interpreted now simply means the enlarging of the area and the potential for those with the means to make even more money for themselves. What happens to those without the means does not seem to matter. In fact what happens to anybody else, to society at large, to nations and regions does not matter. Only the profits for the traders matter. And so free flows of capital have decimated the wealth of the tiger economies of East Asia. Sad to say, the currency traders gain only a fraction of the wealth they destroyed as their profit. There is obviously a net loss of wealth for the world.

If globalisation is good for the world then everyone should benefit from it. Obviously it is not only not benefiting everyone but it is hurting many. We need to rethink globalisation and reinterpret it.

The Commonwealth is a grouping of rich and poor nations bound by historical ties, an ability to speak a common language and a roughly common system of government and laws. Without doubt our world-view, our perception of things are also roughly similar. We still have the capacity to think our own thoughts and to act on them together. With the considerable influence we wield we have often been a force for the good. With regard to globalisation we need to ensure that our members and other countries do not suffer because our individual voices are insignificant in the WTO especially. We need to achieve a consensus on globalisation and speak with one voice, especially in the WTO.

Globalisation may be an idea whose time has come but that alone should not mean we should all meekly accept it. We must ensure that it will be for our good, individually and collectively before we do. Some of us have already had considerable experience of the globalised free flows of capital. We have benefited but we have also suffered when there are abuses. Our experiences must be used to devise and improve the idea of globalisation so as to reduce the abuses and help realise the good that globalisation promises.

The Commonwealth is a representative segment of the world. Perhaps we should try our interpretation of globalisation amongst us first. We should devise rules and regulations for capital flows so that there will be economic stability instead of turmoil. Free trade need not be full of uncertainties and tumult. There need not be excessive gambling and

speculation simply because free trade enables them. If, in order to benefit all, some regulations have to be put in place, there is no reason not to. Trade has benefited the world immensely. Currency trading is said to be 20 times bigger than world trade. But what do we have to show for it? The world is not 20 times richer. Instead the world is very much poorer. True a few currency traders and banks have become extremely rich. But surely trade is not about making a few people very, very rich. As I said earlier trade is about supplying needs and demands. This is basic and when we find trade has been abused bringing disaster with it, we have to go back to basics.

If the Commonwealth wants to see trade and investment flows bringing with them prosperity in a globalised world, the Commonwealth must be willing to challenge conventional wisdom and propose rules and regulations to make free trade create wealth and not destroy it.

2
GLOBALISATION AND SMART PARTNERSHIP

THERE IS NO doubt that while globalisation is an idea whose time has come and one that all nations must be prepared to accept, there are lingering perils, since globalisation will not be played on a level field. So far the interpretation or definition of globalisation has been made largely by the rich nations of the North. Not surprisingly the interpretation of the concept would result in gains by them. If they are the only ones to gain, whether the idea is timely or not, there is no reason good enough as to why the poor countries must also accept globalisation.

There was a time when the idea of colonisation and imperialism was acceptable. It was natural almost for European nations to colonise the rest of the world. Even the smallest European nations regarded it *de rigueur* for them to acquire vast territories in Africa, Asia and South America and rule them as colonies.

For a long time, no one, not even the colonised Asians or Africans, questioned the rights of the Europeans to occupy and rule their lands. Europeans even invented the idea of their God-given right and responsibility to rule. It was the White Man's Burden. They have been specially chosen to bring their civilising influences to the natives, sometimes referred to as "the savages".

When an idea has come and is accepted it becomes so entrenched that it is very difficult to say or do anything that is against it. To do so would involve charges of heresy. The dissenter becomes the object of

---

A speech delivered at the 4th Langkawi International Dialogue in Langkawi, Malaysia, on July 25, 1999

universal opprobrium. He is castigated by all and sundry and shunned even by his friends or his own kind.

It takes time for the defects and ill-effects of the idea to emerge and to be recognised. Thus communism and socialism as ideologies may not be criticised or rejected where these ideologies had become accepted. Everyone, whether they believe in them or not, would sing their praises. Not to do so would incur the wrath of the community. Of course, it may result in painful punishment, even death in many cases.

The fact that when these ideologies were introduced, one of the objectives was to banish the oppression of feudalism or capitalism did not prevent the communists and socialists from indulging in the same kind of oppression when they were in power. It would seem that oppression is only bad if it is imposed by others against oneself. If one gets into power and indulges in the same kind of oppression against others, it is acceptable.

Thus the rule of the Czar of Russia was oppressive, but the rule of the communists was even more oppressive. Not only were the feudalists and capitalists massacred, even workers who disagreed suffered the same fate.

It took a long time for communism and socialism, the ideas whose time had come, to be rejected and discarded. A lot of cunning and determination was required in order to reject an accepted idea.

Mikhail Gorbachev and F.W. de Klerk are two of a kind. To get rid of ideas which they believed to be wrong and harmful they had to hide their intentions until they reached the pinnacle of power. Then and then only did they reveal their true feelings about the ideologies they had apparently believed in and propagated in the past. Had they revealed their intentions before they attained supreme power they would have been summarily removed. Their career would have ended as the fanatics would have refused to support their bids for leadership and would have ensured only pure believers would lead.

Using whatever power or influence over the party, the fanatics would have ensured that the heretic would be thrown out and prevented from propagating their heretical ideas. Thus an idea which has outlived its time would go on being practised and would continue to do harm for much longer than it should. Until someone like Gorbachev and de Klerk emerged who were clever enough to hide their ultimate

intentions, an idea whose time is over may survive. And the damage that it may cause may continue for long after the people had in their hearts rejected the idea.

This digression is necessary in order to appreciate that an idea whose time has come may not be the ideal that it is made out to be even as it is put into practice. Throughout the history of mankind there had been innumerable ideas which had come, had been accepted as ideal and infallible, only to be found wanting in every way as to be discarded. Feudalism, the Divine Rights of Kings, republicanism, communism, socialism, dictatorship and many others are amongst the ideas thrown up by Man in his quest for a perfect system. They have all gone the same way. They are all now in disrepute and have been discarded, to be replaced by new ideas whose time it was said had come.

The nation-state which we are all urged to dismantle in order to make way for globalisation is largely the result of the evolution of tribalism. In Europe, the nation-state realised its peak of sophistication, where loyalty to the country of one's birth entails making the supreme sacrifice for its defence and offence. Such is the loyalty expected of the nationals that even when the country is obviously in the wrong loyalty is still expected. My country, may it always be right, but my country right or wrong expresses the thinking and attitude of European nationals towards their country.

And so people go to war to defend the nation-state. Throughout the 2000 years of European history not a year passed without at least one war between the many nations of that continent. Nationalism and wars of conquest naturally lead to expansion of states and then to empires. There seems to be no limit to such expansionism. Empires of European states eventually encompassed the whole world.

In the years following World War II, including the Pacific War, the empires came into disrepute and were dismantled. Actually it was the fear of the spread of communist ideology amongst the colonial people which prompted the dismantling of European empires outside of Europe.

The lands liberated by the demise of the empires should have reverted to the *status quo* ante—to tribal territories ruled by different tribes. But the departing imperialist had so successfully implanted the idea of the nation-state that the newly-independent peoples opted for

the totally foreign concept of nation-states. It was believed that different tribes and races could be made to forget their tribal or racial origins and give their undivided loyalty to the new nation-states whose boundaries had been arbitrarily demarcated by the European colonisers. With tribalism and racial loyalties still very strong it is a wonder that any of the new nation-states survive at all. As it is, many of them are ungovernable.

Intractable tribal and racial wars have become such a feature of these artificially created nation-states that it is quite likely that some will eventually break up. Certainly they would remain unstable and incapable of prospering.

The new nation-states have hardly understood the concept of the nationalism and national governments before they are urged to give up their national identities in order to embrace the totally new concept of a global state, for that is what globalisation is all about.

According to the great thinkers and ideologists of the West, globalisation is about breaking down national boundaries as barriers to the flow of capital and goods to where the most profit can be made. Since capital, and practically all the goods, belong to the developed and the rich, the opening of borders must result in the poor having to accept the inflows of everything from capital to manufactured goods and even services from the rich. The result would be massive outflows of whatever foreign exchange the poor countries have.

Still it looked good at first as capital inflows helped the setting up of industries and boosted the local stock market. Jobs were created in large numbers and earnings at all levels increased. The economy grew for some and imports could be paid for. Export-oriented foreign-owned industries helped to earn needed foreign exchange to pay for imports.

While globalisation brings in renewed capital for developing countries to grow and prosper, the other side of globalisation will begin to take its effect. Developing countries which accepted the free inflow of capital and goods grew and prospered. Nationalistic countries which had jealously protected their markets were persuaded to open up. Thus Southeast Asia achieved high growth due to the opening up of their countries to foreign capital, goods and services. But certain restrictions were maintained in order to allow local companies to emerge and grow

along with the countries' prosperity. Banking, in particular, was confined largely to nationals.

These minor restrictions coupled with what appeared to be inefficient governments prevented foreign capitalists from exploiting to the full the potentials and wealth of these countries. They felt that these were irritants which must be got rid off.

Destroying in order to rebuild is of course not a new idea. The phoenix is supposed to rise from its ashes. If prosperity did not result in the newly industrialising middle-income countries recognising their faults and taking corrective measures, could not a downturn and economic turmoil awaken them to the need for change and for reforms in their governments and their practices?

Destroying is always easier than building or creating. In this instance, it was necessary only to pull out the capital and the economies would collapse. If an inflow of capital could build economies, an outflow, especially a rapid outflow, can be expected to destroy them.

And so borderless capital was pulled out. More than that, through currency trading, money was devalued so that the countries are left with practically useless money which could pay only for a fraction of the needed imports.

The result was unprecedented—rapid recession and economic turmoil. The people became restless especially when efficient propaganda machines of the currency and market manipulators convinced them that their problems were due to their governments being corrupt, non-transparent and given to the practices of nepotism and cronyism. Accordingly, the people should agitate for reforms which must lead towards opening up the countries to the totally free flows of capital. There should be no more restrictions of any kind. Local considerations must be ignored.

If the governments refuse, then they should be overthrown and replaced by governments more willing to adopt the practice of allowing for free flows of capital and goods, i.e. globalisation.

The economies of East Asia were all but destroyed through currency devaluation and stock-market manipulations. Banks were forced to close and those which could remain open suffered runs and became moribund with huge non-performing loans.

The businesses lost market capitalisation as their shares plummeted and they could not meet margin calls. Deprived of credit, their businesses grounded to a standstill. Many went bankrupt and where the International Monetary Fund (IMF) had forced open the market, many good businesses and banks were sold literally for a song to foreign predators.

When a currency is devalued and share prices plunge, in terms of foreign currency everything, including shares and properties, become extremely cheap for foreign buyers. The Malaysian ringgit was devalued by almost 50 per cent which reduced Malaysian shares to half their price in US-dollar terms. When share prices plunged by 90 per cent, the share value in foreign currency is reduced to 5 per cent of the original value. Thus, foreigners with dollars can snap up these formerly good companies for just 5 per cent of their price if they are allowed to.

When businesses flounder and fail, the government collects less revenue. The government will be compelled to borrow. The IMF will lend but with conditions which will in effect result in the total foreign control of the economy. If a country refuses to accept IMF loans and their attendant conditions and tries to borrow foreign currency from the market, the rating agencies would downgrade the country's rating so that interest would be so high as to make foreign borrowing suicidal.

All governments subsidise businesses if for nothing else to reduce the cost of living for the people. The IMF directs that subsidies must be removed. At a time when people have lost their jobs and incomes, removal of subsidies is cruel. But the countries indebted to the IMF must comply with such rules or otherwise the promised loans would not be made available.

The direct result of the removal of subsidies was to agitate the people and precipitate riots, looting, rape and murder. In the end, the government is overthrown and a more compliant government put in place. But the problem is not resolved, certainly not immediately. Instability, inflation and recession continue as the currency traders go on to devalue the currency further.

All these have a very direct connection with the free flow of capital across borders in a globalised economy. Currencies do not devalue by themselves. They have no built-in sensors. Governments and currency traders, devalue or revalue currencies. Governments devalue curren-

cies in order to help their countries by reducing the costs of goods exported. Governments are not interested in making a profit for themselves through devaluation. But currency traders devalue currencies for profit. They may claim that they are disciplining governments but they will not discipline governments if they are going to lose money in the process.

Currency traders and stock-market manipulators are clearly unscrupulous. They do not care for the social cost, the poverty and the misery they cause. Since globalisation affords them the opportunity to exploit, they will exploit. And we have seen how their exploitation results in financial and economic turmoil and in political upheavals all over the world.

Has the world economy gained by their exploitation of the globalised market? One thing is for sure though: they have brought prosperity for their own countries. But everywhere else throughout the whole world they have caused economic turmoil and regression, and the destruction of the wealth which had taken decades to build. World trade is badly disrupted, affecting even the wealthy developed countries. Truly the poverty they cause is many times greater than the profits they make and the wealth they bring to their own countries. It is worse than a zero-sum game. The wealth of whole nations is destroyed in order to give a little profit to a few people.

Admittedly the economies of East Asia are now showing signs of recovery. But this is due to the currency traders and the shortselling manipulators being curbed. Their greed and excesses which caused the LTCM disaster have resulted in banks denying funds for their activities. At the same time, there was a fear that if they were not curbed then the countries affected might take action by regaining control over their currencies or merely refusing to pay their debts. The recovery of the economies of East Asia is not even due to the loans extended to them by the IMF. It must be noted that these loans are largely for paying the loans due to foreign banks.

The experience of East Asian developing countries is that the free flow of capital across their borders can result not just in economic well-being but can actually destroy their economies. The destruction is actually far greater than the contribution to growth. What had taken decades of toil to build can be wiped out in a matter of days or weeks. The subsequent turmoil far exceeds the benefit of the inflows of capital.

It must be admitted that foreign capital invested in permanent industries are not harmful. They cannot easily liquidate and take out their money. It is the short-term investments in stocks and shares which can do massive damage. They can be suddenly liquidated and the money pulled out. Of course, the currency traders invest in nothing at all. They merely do shortselling of currencies which they borrow in order to devalue them and make billions overnight.

If the risk and destruction of free capital flows and currency trading are manifestations of a borderless world, is there any reason as to why developing countries should accept globalisation unquestioningly? The risks and destruction are simply too great for them to bear. Rescue operation by the international agencies can saddle them with more debts which they may never be able to repay. Rebuilding their economies may take decades. Placed under the supervision of the international agencies they would lose control over their economy. And as can be seen in some cases even their politics can come under the control and manipulation of foreigners. Globalisation can therefore result in the loss of economic, political and social independence. This is too high a price to pay for the dubious benefit of gaining access to the markets of the rich for goods which they do not produce.

Besides, the markets of the rich are easily closed by other means, for instance, by raising standards to a level the poor countries cannot meet. As for their raw materials the prices can be manipulated very easily. For decades now increasing amounts of raw materials and commodities have to be sold to buy less and less of the manufactured goods of the rich. The terms of trade have consistently been in favour of the rich.

Globalisation could only bring benefits if it has a human face, or is governed by rules and practices which ensure that poor countries are not faced with repeated economic turmoil and regression. It is entirely possible for this to be done. But it can only be done if the international community, including the poor, are given a say in the interpretation of globalisation. At this point in time, the poor hardly have any say. Many are obliged to the rich for aid and loans and are not able to speak out but cowed into submission.

If globalisation is to bring equitable benefits to all nations, the first thing that everyone must admit is that a level playing field is simply not enough. The players must at least be of the same size. If that is not possi-

ble, disadvantaged nations must be given handicaps, something akin to sports which can be extended to international market competition where the competitors are less evenly matched.

Second, in order to have free trade we must regulate. We must discard some regulations and replace them with new ones worked out by the international community and enforced by truly independent international agencies, not those under the control of the powerful and the rich.

There must be transparency in trade and dealings between nations. No one, certainly not the currency traders and market manipulators, should be exempted from the requirement to open their books. There must be limit-up or limit-down provisions so as to prevent excesses.

Loans extended by banks must be prudent and balanced. If countries are subjected to ratings, so too must hedge funds. They may not leverage by more than a reasonable multiple of their assets. And those competing with them as well as the governments must be able to leverage by the same multiple at reasonable rates. Ratings should be done by international non-profit organisations financed by the international community to ensure a greater degree of fair play. No one should dominate through too high a proportion of the financing.

There must be a tax on all international speculators. They may not operate out of offshore financial centres. The tax must be shared so as to help countries ravaged by them to recover. These are some of the things that can help give a human face to globalisation. There must be many more things that can be done which can make globalisation more welcome by all, including the poor.

A borderless world is already a fact of life. In the field of information distribution and e-commerce, borders mean very little now. But the fact that globalisation has come and is apparently irresistible does not mean that we should just sit by and watch as the predators destroy us.

Those of us who believe on sharing, in prospering our neighbours; we certainly cannot just submit. Many of us still remember the days of colonial subjugation, the pain and the humility. Many still beat the scars of the unequal battles for our independence. We fought for hundreds of years. We have only just won. We have hardly tasted the fruits

of our sacrifices. We cannot now be forced to submit to foreign domination once again. It may not be the raw colonisation that we knew but it is not too far different.

We must therefore work to put a human face to globalisation. During our struggle for independence, there were many amongst the rich who were with us, who appreciate our views. Let them join up and be counted. Let them join us in our new struggle to preserve our self-respect and our rights.

I am neither rhetorical nor overreacting. I am not being alarmist. We in Malaysia have been through two terrible years fighting shadowy predators. We have barely survived. I wouldn't like to see friends going through what we went through.

I have therefore attempted to paint as true a picture as possible of what globalisation can bring about if present interpretations are accepted unquestioningly. There is a high price to pay for blindly embracing globalisation as promoted by the West. We must be cautious of the dangers of globalisation as it may rob developing countries of not just their social and economic independence but their political freedom as well.

3
GLOBALISATION AND THE BORDERLESS WORLD

WE ARE NOW at a crucial moment in history. We are now at the threshold of a new century and a new millennium. If what is happening to the world today is any indication, the new century is going to bring a lot of challenges for us in the developing countries. We must therefore take stock of things and examine the trends and the systems which are being foisted on us in a unipolar world.

First, the unipolar world itself. We had welcomed the end of the Cold War believing that peace and freedom would now be ours. But unfortunately we find that losing the option to defect to the other side has deprived us of the little leverage that we had in defending our interests.

The defeat of communism and socialism means that only one politico-economic creed is allowed. When communism and socialism were contesting with capitalism, the latter modified itself in order to be more acceptable. Today capitalism finds little need to compete for acceptance. As a result the worst aspects of the system have been bared. Anything done in the name of capitalism must be accepted on pain of being labelled a heretic.

In East Asia we experienced the new capitalism in the form of the free flow of capital across our borders. We had welcomed foreign capital in order to boost our growth. We still do but now we realise the damage

---

A speech delivered at the 9th Summit of the G15 in Montego Bay, Jamaica, on February 10, 1999

to our economy when that capital is suddenly withdrawn. From being miracle economies we have now become impoverished nations.

The great Asian tigers are now no more. Reduced to whimpering and begging, they are but a shadow of their former selves. Their people are starving, rioting and looting. Their governments have been overthrown and their political system so undermined that they cannot govern effectively. They have to accept foreign direction of their internal affairs.

But the assault on them is far from over. Whether it is planned or not their impoverishment has exposed them to the danger of losing their independence. A condition for getting aid from such institutions as the IMF is to open up their economies to unrestricted penetration by foreign businesses. They may not protect their indigenous banks and industries. These may be taken over or shouldered aside by foreign giants.

As if the foreign corporations are not big enough, they are now engaged in consolidating themselves. Banks and industries in the developed countries are merging into superbig entities, each bigger than the developing countries. When these superbig giants move in, their local counterparts will just suffocate to death.

I am sure it is not their intention to interfere in local politics but we know that in banana republics the managers of banana plantations wield more power than the Presidents of these countries. The temptation to interfere in local politics might be too much for the foreign giants to resist.

Globalisation and a borderless world seem very attractive in this Information Age and advances in transportation and communication. We now live in a global village. We will all be citizens of the Planet Earth. But apparently we are not going to be equal citizens.

While borderlessness is being interpreted as the right of capital to flow anywhere unconditionally, the poor people may not cross borders into rich countries with equal freedom. For them the barb wire fences and the border guards will remain.

Even as globalisation is being promoted, the powerful are actively increasing the traditional basis of power i.e military strength. The defeat of the communists was initially thought to end the arms race. But the quest for ever more destructive weapons have not abated. Huge

sums are spent on research into destructive weapons and equipping vast armies in the use of these weapons.

To recover the money spent, the poor countries are persuaded to buy ever more sophisticated weapons. The result is not only tension and minor arms races but misallocation of their limited funds. Less is being spent on the well-being of society.

While misbehaviour on the part of the weak may attract rockets and bombs, the massive violations of human rights in such places as Bosnia-Herzegovina and Kosovo, go on with impunity.

Power not only corrupts but it must also be free of any challenge. If anyone has the temerity to criticise those with power, the result can be very painful for the critic. Every weapon at the disposal of the power will be employed maximally against the critic.

Amongst these weapons is the media. If anyone criticises the actions of the mighty the media will demonise the critic and cause him to lose credibility. That way the abusers of power will remain free to continue their abuses.

We are a group of 16 countries scattered over three continents. We are weak. We are poor. And we are linked with each other only by thin and friable beliefs that we have something in common, that we have common problems, that we need to cooperate to enhance the little strength that we have and to use it to enable us to survive. I must say in all these we are not succeeding too well.

On the other hand, the rich and the powerful are consolidating, forming powerful cohesive politico-economic alliances. They meet, they plan and they execute strategies impacting on the world. Clearly, if we want to safeguard our future we have to be aware of the forces around us, to consult with each other more often and to have a common stand on most issues.

I have painted a very gloomy picture of the future, of the new century and the new millennium. Maybe I am over pessimistic. Maybe I am exaggerating. I have been wrong before and I may be wrong again. But I was right many times also and it is possible that I will be right again this time, if not fully at least partly. And if I am partly right even, it is not going to be good for us in the developing world. We may find our newly won independence eroded away.

Malaysians took four centuries to liberate themselves. We have been independent just for 41 years. We do not relish losing that independence. Just as we struggled hard to gain independence we will struggle equally hard or harder to retain it.

We have not just seen the signs but we are actually going through a painful experience of the kind of world the future will bring. For the time being we have been able to retain our freedom but we are not sure that we can successfully fend off future challenges.

Paradoxically the greatest catastrophe for us who had always been anti-communist is the defeat of communism. The end of the Cold War between East and West has deprived us of the only leverage we had, the option to defect. Now we can turn to no one.

As a member of the G15 I feel a need to shout my warnings. I know I will be ridiculed but that is a small price to pay. The world may not see a clash of civilisations but the disparities between the weak and the strong is such that might will continue to be regarded as right.

I do not ask to be believed. But I do appreciate this opportunity to speak out before you, the leaders of middle-income developing countries. When I condemned the currency traders at the height of their attack on the East Asian countries I was punished by having the currency of my country devalued further. I was told to cease and desist. I did not and the currency and the stock market and the image of Malaysia suffered. What I have said today may attract other punitive actions. That is a risk we will have to take. But I have to say what I have to say. I hope this Summit will result in a greater understanding of the problems which lie ahead and greater collaboration between us.

4
MANAGING GLOBALISATION

AS WE APPROACH the dawn of a new millennium, it is imperative that we devise and put in place a better economic and financial regime (now referred to as architecture) for the world. Some of these will be the result of technological progress but others will reflect the emergence of new commercial and sociological ideas and values. With your indulgence, I would like to take this opportunity to discuss the present architecture or lack of it as manifested by the anarchical and unregulated capital flows in the international monetary system. In doing so we must not be tied down by fanatical beliefs which act as mental blocks to our recognition of the facts involved.

What are the facts?

First, before July 1997, before the Thai baht came under attack and was devalued, the countries of East Asia were all prosperous. Such was their prosperity that they were described as economic tigers and dragons. Their prosperity was not just confined to a privileged few although these privileged few did exist. Their prosperity was very well distributed. They were successful in reducing poverty to below 20 per cent of their population. Malaysia had reduced this to below 7 per cent. Their per-capita incomes had increased from the level of least developed countries to the middle-income group. For developing countries their infrastructure was far superior to those of other developing countries. Unemployment rates were very low so much so that workers from other region flock in to share the prosperity.

A speech delivered at the APEC Business Summit in Kuala Lumpur, Malaysia, on November 15, 1998

Their governments were not the best in the world but despite obvious cases of cronyism, etc., they must have been doing something right to prosper their countries. They were largely stable. Social and political unrests were minimal.

This was the situation in the countries of East Asia. But by July 1997 the dragon economies of East Asia were collapsing one after another. What happened? The governments were the same. They had not changed policies or systems. The people were peaceful and were working as hard as ever. There was no revolution or civil war or even street demonstrations.

Despite everything remaining the same they all suddenly experienced economic turmoil. Their banks and businesses collapsed. Millions and millions of workers lost their jobs. There was not enough food or medicine or milk for the children. Civil unrest and street demos with looting and even killings and rape became common phenomena. And governments were overthrown.

What triggered all these upheavals was the rapid devaluation of the currencies of these countries. And alongside this came the collapse of the stock market.

It is accepted that ever since the Bretton Woods fixed exchange rate regime was abandoned the exchange rates of currencies had never been stable. Businessmen had to hedge against exchange rate changes and business went on without too much difficulty. But when the exchange rate changes became violent, rapid and unpredictable business must be affected. In one case the fall in the value of the currency was 600 per cent, i.e. you require six times the amount of local currency in order to pay for whatever it is you want to import.

Admittedly currency devaluation has different effects on different people. For exporters of Malaysian Palm Oil the earnings and profits increased because the sale was priced in the US dollar. For importers the cost of goods increased resulting in higher prices at home. For those who import components to add value and re-export, the blessings were mixed.

Businesses and banks can go bankrupt very easily as loans and loan repayments became inflated greatly. Indeed many banks and businesses closed down resulting in unemployment. The cost of living rises and results in demands for higher wages. Eventually there would be strikes

and riots if the government fails to provide relief. But the government also finds its revenue decreasing as corporate taxes shrink. The net effect is to impoverish the country and the people.

It is suggested that the economy would recover if financial reforms are carried out, if governments are less corrupt. Yet those countries which tried to conform have found that reforms have not made things any better. In fact, the economic turmoil worsened despite the reforms and the loans from the IMF. Though there are attempts to paint a happy picture of the economies under the IMF's care recovering, the facts belie this. The people in these countries are still suffering unemployment and shortages of food and other goods. None of the currencies in the affected countries have regained their previous strength.

Even if they recover there is no guarantee they will not be attacked again by the currency traders and the share market raiders. Several Latin American countries too have been attacked repeatedly with grievous results despite their reforms. The fact is that currency traders attack not because the governments or the systems are bad but because they see opportunities for making money for themselves. An impoverished country offers them no such opportunity, but a middle-income country would have sufficient money to yield a good return for them but not sufficiently strong to take counter measures.

Allegations about bad governments are therefore just excuses. For the currency traders, it is the profits to be made that influence their decisions to attack the currency. In a word, it is greed.

Currency trading is said to be twenty times the value of world trade. But what is there to show for the trade in currency despite being twenty times bigger than world trade?

At the very least, we all know that world trade is economically beneficial to every country. Jobs are created, industries flourish, land, sea and transportation and all kinds of businesses are generated because of world trade. There is probably not a single person in the world who does not gain something from world trade. It is therefore reasonable to expect that if world trade is increased by twenty times, then the world and everyone on earth would be greatly enriched.

In comparison, the number of people who invest in the hedge funds and the banks are very small—thousands perhaps as against a world population of six billion. These people are rich people who can

live comfortably without the profits from currency trading. In contrast, tens of millions of poor workers who lose their jobs are starving because of currency trading, not to mention the loss of wealth of many developing countries which run into hundreds of billions of dollars.

There was no currency trading as such several decades ago and the world's economy did not do badly. Indeed, the world's economies were more prosperous then. If there is no currency trading now the world's economy would not collapse. Nobody would really suffer.

We need to change money for the purpose of trading. We need to determine how many units of one currency is equal to how many units of another currency, i.e. the exchange rates. But we need not leave it to the currency traders to determine the rate. Various indices can be used and governments can agree to a reasonable exchange rate. It may be difficult but it is not impossible.

There are many mechanisms for determining the exchange rates which can be devised by the fertile minds of economists and financiers. governments of powerful countries just cannot abdicate their roles in determining the exchange rate mechanism. They owe it to their peoples and their countries to accept the responsibility for determining the exchange rate.

The excuse they give that currency trading cannot be made transparent is ridiculous. On the one hand, the currency traders condemned governments for their lack of transparency, on the other hand, these self-appointed discipliners of governments are themselves not transparent. Despite dealing in billions and trillions of dollars, we do not know who they are, how they trade, where they trade, and who invests with them. It is only when they fail, as the LTCM fails that we learn about them and their massive trading.

It is shocking to learn that with a capital of US$4 billion, the Fund could borrow up to US$1 trillion, 250 times. Banks are supposed to exercise prudence. Is this what is meant by banking prudence? Aren't the governments supposed to supervise banks or have they abdicated this role also?

While nothing was done to stop such banking imprudence, rich governments were quick to act to bail out the hedge funds, using money deposited in the banks by ordinary people. The rich investors in the hedge funds are being bailed out with money belonging to poor

people. Yet the same governments condemn any bailout of corporations belonging to the public using public funds. The inconsistency and double standards are glaring.

The Malaysian economy is minute compared to the world's economy. If there is no Malaysia the world's economy will not collapse. We cannot do anything to affect the world's economy adversely or otherwise. We are just too insignificant. Hence the furore over Malaysia's decision to stop the ringgit from being traded by the currency traders is quite unreasonable.

We have not hurt anyone, except the currency traders. Even then only minimally because the ringgit is only a small fragment of the huge trillion dollar trading that the currency traders are involved in. No one else is affected by the government declaring that offshore ringgit would cease to be legal tender unless they are returned to the country one month after the new policy was announced. The owners of offshore ringgit would continue to own them within the country where they can earn interest or be profitably invested.

Other than this all business transactions are unaffected by the action taken by the Malaysian government. All imports and exports must be paid in foreign currencies. There is nothing new in this as all foreigners convert the ringgit into their currencies when they receive payment. Now they don't have to convert as the local importer will convert the ringgit locally in order to pay for his imports. Malaysian exporters will be paid in foreign currency which they can convert to ringgit within the country. This arrangement has not caused any problem. In fact, Malaysian trade is as active as ever. In the two months of the so-called capital control Malaysia registered a trade surplus of over RM6 billion.

Within the country only the ringgit is used. The exchange rate with the US dollar is fixed at RM3.80 to US$1.00. The exchange rates between the US dollar and other currencies are used to determine the ringgit exchange rate with these currencies. Since these exchange rates move, the ringgit exchange rate with other currencies also move. But as 70 per cent of Malaysian trade is done in US dollar, the variable rates of exchange of the US dollar against other currencies do not affect Malaysian trade much.

As the US dollar weakens against other currencies, the ringgit will also weaken. We are now about 7 per cent weaker as compared to our

neighbours. That simply makes us more competitive. We need not change the exchange rate unless it is too weak or too strong compared to our competitors. Alternatively, our competitors can weaken their currencies or strengthen them according to their competitive needs.

The other leg of the currency control has to do with the inflow and outflow of short-term capital into the share market. By requiring the capital invested to stay in the country for one year we hope to prevent shortselling. Speculators will not like this but again the Malaysian portfolio is minute by comparison to their worldwide operations. So it would not affect their money-making operations very much.

I am emphasising the smallness of the Malaysian market simply because many great economic and financial minds seem to think that we have done something that can damage the process of liberalisation and globalisation of the world financial system. We cannot. We are too small. Why not leave Malaysia alone with its idiosyncrasies. If we are wrong then we will pay the price. It would serve us right. But the world community would have learnt something and be better off for it.

The reason for Malaysia putting the ringgit out of the reach of currency traders is because we believe that currency traders are too powerful and completely irresponsible. They don't mind bankrupting countries and regions, impoverishing millions of workers and destroying whole economies in their quest for profits. We had asked the world to regulate the currency traders but we were laughed at for not understanding the world's financial system, for being in denial, for our profligate ways, for building the world's highest building, and so on.

Now the world is beginning to realise the activities of currency traders can adversely affect them also. And they have called for some studies. From past experience, we know they are going to take a long time. And when they decide it could possibly be only to their benefit. The developing countries cannot hope for a regime that can save them especially as they will not be involved in the formulation of that regime. The last time the G7 decided to correct the imbalance in their trade with Japan, they revalued the yen, suddenly pushing up the debts of developing countries by two and a half times. Already the G7 is talking about using the IMF to get developing countries to accept IMF, i.e. developed countries, guidelines.

Malaysia cannot wait for this process, for the ponderous movements of the great powers. Unless they see their own collapse staring them in the eyes, and they saw this when the LTCM failed, they would not do anything. By the time they decide, it would have been curtains for Malaysia.

But we are being urged to reverse our decision. Some say it is wrong while others say we have already achieved our objective and we should go back now (removing the capital controls imposed in September 1998). But we are of the view that there is still anarchy in the international financial market. If we go back [into the market] there is no guarantee that we [the ringgit] would not be attacked again.

Again I would like to reiterate that we are not doing anyone any real harm. So leave us to our own devices. It would serve us right if we fail.

Our currency control will remain in place for as long as the world refuses to bring order to the financial market. There is a lot of contradictions between what the world says it believes in and what it does. We are constantly being told to abide by the rule of law. Presently, the world believes in laws, that is, in rules and regulations to govern the behaviour of everyone. Yet, we are being told that we must deregulate, we must leave finance and trade to market forces. Which one do we follow?

Microsoft CEO Bill Gates is a true free marketeer as he used his great financial power to build up his business. But the US government thinks he is being unfair to his competitors. We see no difference between Gates and currency traders. Why should Microsoft be penalised for using market forces when currency traders are not?

In currency trading, the hedge funds are the Bill Gates of the international financial markets. They compete against puny central banks of developing countries. The central banks have no chance at all, especially against the combined financial strength of all the Funds and the banks which lend them money. If it is unfair, improper, and illegal for Gates to corner the market, then shouldn't the activities of the funds be considered unfair also? If Gates' competitors have to be protected, should we not protect the victims of the hedge funds also?

I have dwelled at length on currency trading. You are of course not currency traders. In fact you may not be affected much by currency

trading. But there cannot be prosperity for anyone if an activity that causes the impoverishment of a quarter of the world is not reined in. Malaysia believes in prospering its neighbours, far and near. It is not charity which motivates us. It is what we prefer to describe as enlightened self-interest. When Malaysia became prosperous because of Japanese investments, we became a good market for Japanese goods. So the Japanese reaped double benefit from their investments here.

If, on the other hand, you cause a country to become poor you will lose a market. And with that you will get poorer yourself. East Asia was a huge market for the products of Europe and America. Much of that capacity to buy has now been lost. This will show up in the trade figures of the rich countries. They may not be impoverished to the same extent, but they will not prosper as much as they used to.

Today we are seeing that the whole world is becoming adversely affected by currency trading. Getting the world back on its economic feet is going to be extremely difficult. It will take a long time. A world that is poor is no good to the business community. An APEC region that is largely poor will not be good for the economies of Asia-Pacific countries or the rest of the world.

We are rushing onward towards globalisation simply because we cannot isolate ourselves from each other any more. There is nothing that is so inherently good that it cannot be abused to deliver what is bad. Democracy for example is good but some democratic countries seem never able to have a viable government. All the great religions of the world are good, but their adherents fight and kill each other despite being urged to be brothers. Globalisation too is good but it can be abused, abused in such a way that instead of worldwide prosperity there will be worldwide poverty or extreme disparities between rich and poor, international and civil disorders, revolts, rebellion and all kinds of crisis.

Globalisation can bring about a better world if we are not fanatical about it. Not everything that is done in the name of globalisation will give good results. We should always be on the lookout for adverse consequences and be prepared to take corrective actions or even to reverse certain globalisation trends in order to ensure that these adverse consequences will not befall us.

Currency speculation and the rapid flow of investment capital in and out of countries may be compatible with globalisation. But we have

seen how much harm they can do to the economies of the developing countries. When we see these things, we must be prepared to take corrective measures to reverse the process. It is not the system that has to be adhered to. It is the results that count. If the results are good, by all means, embrace the particular manifestation of globalisation. If, on the other hand, the results are bad, and in the case of currency trading, they are bad, then we should reexamine the system and be prepared to jettison that expression of the system.

We have certainly not turned our back on globalisation. We must proceed cautiously with globalisation. The countries of APEC or the rest of the world for that matter, are not equally developed. Therefore, any competition between them will not be fair competition even if the playing fields are level. Handicaps must be given so the weaknesses can be compensated. When a country or an economy feels that it is not going to be overwhelmed by the massive strength of a competitor, when an economy's handicap is recognised and compensated for, then there will be confidence and a willingness to open up. Growth can then take place and regeneration made possible. We should not reject globalisation. It is coming. It has to come to this shrinking world. But the big and the powerful can be magnanimous and accord the small and the weak time and latitude to prepare and to make adjustments.

Creative destruction is not the way. We can build on what we have instead of destroying and expecting phoenix to rise from the ashes. It may not rise at all or it may take too long a time.

APEC is a segment of the global community. It can provide a model for the regeneration of the global village. We are passing through difficult times and we need the lessons of experience. The East Asian members of APEC can provide the experience and we all can help devise the right formula to restore confidence, regenerate growth and manage globalisation better.

5

AFRICAN DEVELOPMENT

WE ARE FAST approaching a new millennium, a new era which promises to be very different from the previous two. The new millennium will surely see not only changes but a rapidity of change that will truly leave us breathless. The changes may be the result of technology but they will also be the result of new sociological ideas and philosophies, new creeds and new values.

Change requires adjustments on the part of everyone. Some will adjust well and will benefit from change. Some will not be able to adjust so well or may fail altogether. And when they fail completely or partially they will have to pay a price in terms of being left behind and misfortunes.

We are now being given a preview of some of the things to come.

The 19th century saw progress in the conversion of the agrarian economy to the industrial economy. The feudal lords seized on the industrial opportunities to exploit their former serfs. The conditions of labour in Europe were inhuman and demeaning. The sole concern of the industrialists was to maximise their profits.

By the beginning of the 20th century things were coming to a boil. Workers' resentment grew. Despite repressive actions by the democratic governments, workers formed unions and took industrial action to demand better pay and working conditions.

A speech delivered at the Tokyo International Conference on African Development (TICAD II) in Tokyo, Japan, on October 19, 1998

In the meantime some sociologists began to rethink the social and economic order which prevailed then. In a violent rejection of the capitalist system they promoted their socialistic and communistic theories. They insisted that exploitation of the workers must be stopped, if necessary through violent revolution. The Russian revolution of 1917 was the epitome of the communist creed of expropriation and the liquidation of the capitalists.

Communism appeared set to spread worldwide. Fearful of the fate that had befallen their Eastern counterparts, the Western capitalist reined in their greed.

A friendlier face of capitalism was presented, one which accommodates some of the demands of the working class. Workers were allowed to form political parties and to contest elections. Socialist governments emerged as alternatives to communism.

World War II ended with the world divided into two blocs, capitalist and socialist on one side and communists on the other. The breakup of the Western empires resulted in the emergence of numerous ill-prepared independent countries in Asia and Africa.

The struggle to win the minds and the support of the newly-independent non-aligned countries was set in motion. For a time the newly-independent countries enjoyed being wooed by both sides. But unfortunately the leftist communist bloc collapsed. The need to frustrate the communists by pandering to the wishes of the neutral independent countries disappeared. Now these countries have no choice but to submit to the Western capitalist. Now they all must accept the only ideology—capitalism in its worst form.

The new capitalist insist upon the right of capital to go anywhere and to shape all governments in their own image. Nobody should do anything to obstruct the flow of capital across borders. Those who oppose such free flows must be deemed heretics.

Admittedly, a free flow of capital can result in poor countries becoming enriched. Many poor countries therefore welcome foreign capital in the form of direct foreign investments. And indeed the poor countries seemed to prosper with the ever increasing inflow of foreign capital.

What the developing countries did not realise is that capital can also flow out freely and rapidly. When this happens the wealth can dis-

appear overnight. As the end of the 20th century approaches the friendly face of capitalism has disappeared. Devaluation of the currency and share prices as capital is rapidly pulled out resulted in the destruction almost completely of the wealth of many developing countries. Along with the collapsing economy have gone the political stability and social well-being of the people of these countries.

And so as a result of the assaults on the currencies and the stock markets of the previously rich nations of East Asia, we now see widespread poverty and depression. Where before there was wealth and plenty, where before there was political and social stability, we see today extreme deprivation, turmoil and utter confusion. governments which before had engineered miracles of economic development are now being overthrown and replaced with governments which can do no better.

Still capitalism, the free flow of capital, deregulation and globalisation are trumpeted as the new religion, the new ideology, the only ideology for the whole world. Question it and you will be labelled a heretic. If democracy stands in the way it too must be brushed aside. And so duly elected governments must allow themselves to be disciplined by market forces, meaning the rich with their billions invested in funds which indulge in currency trading and raids on stock markets.

This is the world of the new millennium. Developing countries must take note of this. If we are not careful, if we do not take the job of developing our countries seriously, we may revert to being colonies again.

East Asia is well known for the economic miracles we were supposed to have achieved. Actually they were not miracles. They were just the result of hard work and discipline, something which everyone can acquire and practise, whether they are Asian or European or African. The most difficult part is the acquisition and practice of these traits, which incidentally have been described as part of Asian values. Actually the Europeans had these values too when they were on their way up. So they are really universal traits which can be cultivated by anyone.

I think that Asians should share their experience with others so that all can enjoy growth and development. Our experience is quite recent and it is still fresh in our minds. We should be able to pass it on with greater ease.

The post-independence turmoil lasted a bit longer in Africa than in Asia. Socialist ideologists clouded the views of those who gained power after African independence. Now that period is over. All over Africa there is a keen desire to give the people the kind of life they deserve as independent people. The desire is there but the skills and the means are not.

That is why it is timely that the Asian countries like Japan and to a lesser extent Malaysia and others should stretch out a helping hand. It will not cost the Asians much and they will eventually be amply repaid.

When the Japanese came to Malaysia to invest they not only profited from it but they also help Malaysia to prosper. As a bonus a prosperous Malaysia has become a good market for Japanese goods. The benefit for those extending a helping hand to develop countries are therefore twofold. The benefits are also mutual. It is truly a win-win venture.

In the early days after independence when the objective of the donors was political affiliation rather than economic well-being, much of the help was in the form of grants and loans for projects which were not quite needed by the countries concerned. The result is that today these countries are grossly in debt so that all their income have to go towards paying debts. East Asia concentrated less on aid but more on skills and technologies. The East Asian approach is therefore a better model.

If the countries of Africa are going to develop the way East Asian countries develop, then the strategy should be the same. True, the countries of East Asia seem to have failed recently but it is not really due to the true Asian way. The failure is due to something unforeseen. Currency trading and raids on the stock market are not the fault of Asians or their ways or value system. Any country subjected to such destructive attacks will fail. Thus the Latin American countries have failed and so has Russia. And recently even the rich Western countries have exhibited their vulnerability to such attacks.

So adopting the Asian approach and the Asian way towards development is still a good strategy. Besides, there is much to learn from the Asian weaknesses also. Although they are not peculiarly Asian, as for example corruption, there is much to be gained from avoiding these weaknesses.

While European-style capitalism should be avoided, it must be remembered that Europeans have a lot to contribute also. Besides, the

Europeans themselves are not averse to working with and for Africans. France for example has expressed a willingness to work closely with Japan and Malaysia in assisting Africa to develop. The three have in fact initiated a trilateral cooperation to assist Africa.

The trilateral initiative premised on African countries taking ownership of their development and with the overarching objective of building a partnership rather than a donor recipient relationship with African countries is a unique approach through which the three countries hope to contribute, in a modest way, to promote the social and economic development of African countries.

I am sure that Japan and France would sincerely want to help Africa develop and prosper. As much as Japan profited from Malaysia's prosperity, Japan and France will profit even more from African development and prosperity. Africa is naturally rich. Its resources are huge. In fact it is these resources that had attracted the Europeans in the past.

Certain parts of Africa have become more peaceful. The governments are interested in the development of their countries and the well-being of their people. But they are handicapped due to the poverty of their nations and the lack of experience and expertise.

Japan and France and even Malaysia are in a position to help the Africans overcome their shortcomings. They can help set up job-creating industries. Africans are very skillful. With a little orientation the basic skills can be turned to industrial skills. Industries should do well in Africa as they have done well in the countries of Asia, including Southeast Asia.

The countries of Africa have lost almost half of a century. Malaysia had tried in a small way to be of help. But we are a developing country with meagre resources. With Japan and France pitching in I am sure we can make up for the loss of time.

Japan's relatively newfound interest in the well-being of Africa is most welcome. Africans, Asians and even Europeans will benefit from the stabilisation and prosperity of Africa brought about by the cooperative efforts of three continents. I hope this conference on African Development (TICAD II) will help everyone to focus on Africa. There is everything to gain and nothing to lose by prospering Africa, a close neighbour in a shrinking world.

6

THE STATE OF GOVERNANCE TODAY

THE 21ST CENTURY will be a century characterised by electronic communities in a globalised world. We in Asia have already had a foretaste of what is to come and are still reeling from the effects of sampling a globalised international market in which massive amounts of funds can and will be moved from country to country and from continent to continent with such ease and speed that reaction time is reduced to zilch. Thinking is rendered anachronistic and obviously planning for the future is quite impossible. The gut has taken over from the brain.

Besides financial capital, the 21st century will witness similar cross-border movements of other economic factors, such as workers and professionals. The use of electronic communication technologies may allow workers to reside in one country and work in another. But eventually they will move from country to country in a borderless world. There will be no single-ethnic country. All will be multiracial like Malaysia. The cosy insulated single-ethnic nations must learn to adjust to rainbow-coloured polyglot populations.

Until we form that amalgam, the weak and the disadvantaged will be pitted against the strong and the powerful. If developing countries are to survive at all and they are to be given the fundamental right to develop and aspire to attain developed status, new rules and codes of conduct for all involved must be formulated and duly enforced. The law of the jungle does not fit into the framework of good governance.

A speech delivered at the Biennial Conference of the Commonwealth Association for Public Administration and Management (CAPAM) in Bangi, Selangor, on September 8, 1998

Therefore, the architecture of governance will have to be reexamined so that technological progress and the accompanying new value systems will not result in the collapse of governments and governance.

When we talk about governance, we speak of the exercise of political, economic and administrative authority to manage a nation's affairs. This definition broadly includes the complex array of mechanisms, processes, relationships and institutions through which citizens manage affairs involving public life. However, present conditions have shown that governance is no longer the exclusive domain of the state.

Various bodies, almost all self-appointed, now claim a right to have a role in the governance of a country. Going by the negative title of non-governmental organisations (NGOs), these bodies have become so established that at many international conferences they provide an alternative fora for debate and resolution on whatever issues focused upon by the official conference.

Although there are national NGOs, these bodies tend to act in concert with counterparts in other countries set up to deal with roughly identical fields. Although there are serious NGOs which aim at highlighting issues ignored by governments, many are protest or anti-establishment movements with a tendency to take the law into their own hands.

The world professes to believe in democracy or the voice of the majority. But NGOs are the antithesis of democracy, for they represent the minority or even the individual who seek to impose their views on the people and the government of the majority. Of course, democracy advocates consideration for the minority, but when a minority, frequently a small minority, through disruptive actions imposes its will on the majority, it is questionable whether the cause of democracy is served. Be that as it may, the fact remains that the NGOs are here to stay and their role in the governance of a country has to be recognised and accepted. Perhaps they serve a useful purpose for they force the governments to look more closely at what they may be doing and to be more circumspect and meticulous.

Now a new claimant has come into the field of governance. In a world that is more and more preoccupied with economic wealth to the exclusion of political and social well-being, "market forces" have laid claim to a dominant role in governance. "Market forces" now unabash-

edly claim a right to discipline governments even. Not unnaturally the concern of market forces is with the maximisation of profits for themselves at the expense of everything else.

governments have always known the need to create and maintain an environment that is conducive to doing business. After all, much of governments' revenues comes from the activities and the profits of business. But governments must also be concerned with and must respond to the needs of society and political imperatives. Businesses are not overly concerned with social and political needs. For them the governments are there to keep society and politics at bay while they make money for themselves.

Who are the market forces? Strictly speaking, all consumers and everyone involved in businesses, big and small, should be considered a part of the forces of the market. But of late market forces seem to mean only the capitalists who invest in shares and trade in currencies. They have become the definitive market forces simply because they can exert tremendous influence on the performance of the economies of countries.

This has been made possible by instant communication and the mobility of funds across borders. Market forces have advocated and won support for the free flow of unlimited capital across borders so that they can invest without restriction and maximise their profits. They insist that this is the essence of free trade. Without the free flow of capital across borders there is no free trade.

The prospect of large capital inflows contributing to the rapid growth of a country's economy spurred the acceptance of the so-called free market by developing countries. Poor countries can grow and become rich in a short space of time by allowing foreign capital to come in and invest in stocks and shares, apart from setting up production facilities which could benefit from the competitive advantage of cheap labour and low cost of living. To enhance their attractiveness as investment centres these countries embraced the free convertibility of their currencies, i.e. the exposure to an exchange-rate mechanism that is no longer controlled by governments.

For a time these strategies worked miracles. Suddenly, poor countries began to grow at unprecedented rates. Share prices appreciated to such high levels as to have no relation whatsoever with the assets or the

performances of the businesses. The currencies strengthened along with the booming economies. International banks besieged governments and businesses with offers of huge attractive loans to finance just about everything under the sun.

Then, suddenly, the market forces "lost confidence" in the governments and the people of these countries. They accused the governments of poor governance, of lack of transparency, of corruption, of nepotism and crony-capitalism. Declaring that they need to discipline these governments and change their ways of doing business, they pulled out the capital they had invested and began to sell the currencies of these countries in order to devalue them.

The result of the massive outflow of capital and the devaluation is to impoverish these once-prosperous countries. Millions were thrown out of jobs, social and political unrests plagued the countries and governments were threatened and overthrown.

The market forces now wish to impose a system of governance and economic management which would enable them, the market forces, to maximise their profits without restriction and regardless of the cost to other segments of society. Their stress is on minimal government role in the management of the economy, meaning finance and business activities. But governments must regulate and restrict other activities.

Thus, when huge Asian conglomerates practise lifetime employment, freeing the government from providing social safety nets for job uncertainties, "market forces" demand that safety nets be put in place by governments so that employers can sack workers freely. Japan, for instance, now finds it difficult to sustain the lifetime employment system which was once the pride of the nation. If the government refuses to dismantle lifetime employment, then the market forces (meaning currency traders and share speculators) may attack the economy any time, devaluing the currency and depressing share prices. Such onslaughts are intended to discipline the government so that it readily accepts a new system in employees are easier to sack.

In Asia, much of the capital comes from high savings rates. This enables a higher loans to capital ratio in business. Expansion and growth become more rapid especially when foreign loans are resorted to. These loans can be repaid provided the exchange rate is stable.

However, should the local currency depreciate against the foreign currencies, the cost of repayment in local currency terms would be higher.

Knowing this the currency traders deliberately devalue the local currency under the pretext of losing confidence in the economy because of the high foreign debts. The effect of the devaluation of the currency is of course to render loans which were repayable before, not repayable now. With this, businesses and governments which had borrowed foreign currencies become unable to service and repay loans. The currency traders then claim that they were right in losing confidence in the economy of these countries. That it is their action in devaluing the currencies which made loan repayment difficult did not bother them. They had already made their profits from the process. They did not plan this of course or so they claim. But whether they plan or they don't their action leaves a trail of disaster which even if the reforms are efficacious will take decades to overcome.

Whether we like them or not, supranational organisations, NGOs and market forces are now inextricable part of any country's governance. Market forces, in particular, have no 'heart', no concern for the fate of the common man or woman. The administrative machinery must adjust to having less authority to govern, which in turn decreases their own effectiveness. The question is whether present-day governments can adjust to this new environment of less government control and more public self-administration?

Self-regulation is an attractive idea. Some vehemently argue that the global economy is and should be totally self-organising, the only way, they say, to maximise efficiency, which in turn leads to increased wealth and better living standards. Alas, the world is not quite that simple and people are not quite so altruistic. It would be a wonderful society, indeed, if every member would restrain himself from doing what is wrong. Unfortunately, this is expecting too much of mere mortals. Besides, it is not possible for everyone to determine what is right and what is wrong; what appears right to one person may appear to be wrong to another. Indeed, the exercise of one's right can often impinge upon and negate the rights of others. Without a player with the power to decide, to arbitrate and to enforce, a self-regulating society (or a self-organising global economy) is doomed to perpetual conflict and turmoil, if not outright anarchy.

Society thus requires a regulatory institution possessing the required authority. Current wisdom in the form of elementary political science says that, at least within a nation, only an institution chosen by a majority can govern fairly. To ensure that the authority is not abused, a system of checks and balances must be put in place; in a typical democracy these safety mechanisms are provided by separating the roles of the legislative, the executive and the judicial branches. If we believe in the voice of the people, or at least the majority of the people, then the elected institution should have the final say about any disagreement. But, depending on the relative strength of the elected institution, the final say may rest with any of the other two.

The checks and balances in a democracy are obviously not perfect, but nonetheless, there remains a high degree of legitimacy and order in such a system. But when other forces (such as NGOs and market forces) that have never been given the authority to act on behalf of the people are also admitted into the process of governance, then we move far beyond the relatively clear boundaries of established political science.

(and these act almost entirely in their own narrow interests and according to their own perceptions, then society will be threatened even more with anarchy and injustice. Certainly, when the so-called "market forces" decided to discipline the governments of the East Asian countries by impoverishing them and their millions of people, the cause of justice, of human rights is not served. Yet the advocates of the free-market paradigm insist that somehow the punishment of these governments through their people is justified because in the end there would be a free market and absolute freedom for the capitalists to make as much money as they can for themselves. The pendulum has indeed swung far to one extreme. Where before (according to Marxist theory, for instance) workers could do no wrong, now the capitalists can do no wrong. Industrial actions have been replaced by withdrawals of capital as economic bludgeons. As always innocent people will have to pay the price.

This is the scenario we are witnessing today. Others will describe this scenario differently, and some will even glorify the role of market forces in disciplining governments, but the fact remains that the foray into governance by market forces has caused untold misery to millions of people in many countries.

Whatever the new ideas about governance may be, we cannot yet assume that governments and administration are things of the past. Adjustments may have to be made by the administrative bodies but they will still have a role to play. Societies must achieve sustainable growth to further the well-being of even its poorest members, a task impossible to fulfill without some methodology and orderly planning. Even protests must be dealt with in an orderly way. This is expected by the protesters. And so there must be an administrative machinery to deal with the new forces in human society. In a disorderly world where everyone can participate in the governance of a nation, the machinery of administration must still be maintained in workable condition and must increase its flexibility so as to deal with every eventuality.

Malaysia is experiencing its worst economic downturn—a contraction of almost 7 per cent in the second quarter of 1998. We are still politically stable and our multiracial population still get along well. Despite refusing to call in the IMF to take over, we are still better off than the other countries under attack by currency traders and stock-market raiders. We are trying to handle the financial and economic turmoil ourselves—an exercise that involves not just the elected government but also the administration and the public.

Our detractors are obviously bent on frustrating every move we make to resuscitate the economy. Thus when we decided to rehabilitate our banks and our businesses through recapitalisation and removing the non-performing loans (NPLs), foreign rating agencies promptly downgraded our credit ratings in order to prevent us from borrowing the funds needed.

We have lost more than US$60 billion in GDP terms due to devaluation and almost US$500 billion from the stock market. Our companies and banks are in distress. government revenue will be much reduced.

This is the scenario in Malaysia today. We are trying to manage an economy in deep crisis. Whether we fail or we pull through, we will definitely be providing lessons in governance for everyone. We hope that you as administrators will benefit from our experience. What has happened to us can happen to any country. If we can in some way provide you with the insight into the exploitation of the poor by the rich capitalist market forces and how we succeed or fail to counter them,

there will be at least some return from the so-called "creative destruction" of our economy.

What is the state of governance today? It is, in a word, "chaotic". Governments have been forced to cede a large share of their power. Their role in the governance of nations appears to have diminished. New players have eroded the power and authority of governments, and what we have recently seen the market forces do has very little to do with the visions of Adam Smith. We have certainly not witnessed the creation of the "universal opulence which extends itself to the lowest ranks of the people" which Smith talked about, but rather the exact opposite. NGOs and "markets forces" now play prominent, though not always constructive, roles.

But even as we are forced to share governance, we have to face the challenges of the electronics age. Information Technology should make governments better informed and effective. Alas, it is now all too clear that information can mislead as much as help governments make informed decisions. Recently, in Kuala Lumpur, someone put into the Internet a report that there would be riots by armed foreign workers. The whole city went into a state of panic with people emptying shelves in the supermarkets and business almost grounding to a halt. Millions of dollars were lost before the government succeeded in calming the people and exposing the malicious intent of the Internet message.

Of course, all kinds of false information about individuals, leaders, governments and stock markets are now freely spread to everyone with access to the Internet. And with this, perceptions and decisions by everyone become distorted. Here, we see that more and faster information is not necessarily a good thing.

We want to use the Internet for communication between officers and departments of the government. We have to base our decisions on the huge amount of information that is now available. Very often these information are contradictory. Reading them, sifting through them and making decisions becomes not easier, but more difficult apart from consuming a lot of time. At the same time the speed of communication and everything else require that we decide quickly. And when we work under such pressure we are likely to make mistakes, and more mistakes.

We may revel in the speed and the access to information that we now have but it will take much time before we learn to handle information technology in the interest of good governance.

Governance is not going to be better anytime soon. It will become worse before it gets any better. And administrators must exchange views and experiences if you are to avoid repeating mistakes and creating chaos as we approach the next century and a new millennium. It is going to be tough for administrators to handle political, economic, social and technological changes simultaneously. But unless you want to be irrelevant, you have not only to adjust but to learn as much as possible about the changes so as to contribute towards a better society through better governance.

Systems of governments are not an end in themselves. They are means to an end. When systems fail they must go. But the interest of people and their government must always remain paramount.

7

GLOBALISATION: COLONIALISM REVISITED

GIVEN THE IMPORTANCE of the issue of apartheid in the context of NAM and the role that this movement played towards its elimination, this meeting in Durban is of particular significance for NAM. NAM rejoiced when South Africa was freed from the odious apartheid regime and achieved majority rule. It is therefore most fitting that President Nelson Mandela, the living symbol of the epic struggle to end apartheid, has now taken over the mantle of leadership of NAM. South Africa had for long been at the core of NAM's effort to uphold the cherished principles of freedom, justice and equality. This long association, coupled with its active role in the movement, strengthens our confidence in South Africa's qualification to lead NAM into the new millennium.

When NAM was founded in 1961, the world was divided into two blocs, into Eastern and Western camps, into communists and non-communists. It was an unstable world, with the nuclear powers accumulating the weapons of mass destruction sufficient to blow up the world. It was a world perpetually on the brink of war. We in the third world lived in a constant state of trepidation and fear.

We thus felt a need to come together to protect our recently gained independence, our hopes and aspirations. We did not want to be aligned with any of the blocs but to retain our freedom of choice, our own systems of government, our rights as sovereign nations. In this, we

---

A speech delivered at the 12th Conference of the Heads of State or Heads of Government of the Non-Aligned Movement (NAM) Countries in Durban, South Africa, on September 2, 1998

felt we could succeed because we were in many instances being wooed by both East and West. We had the option to align ourselves with one or the other. And that option forced the two blocs to treat us with a modicum of consideration. Both were ready to extend help, aid, loans, gifts, etc. Their courting enabled us to retain our precious independece. We were, I believe, a little bit spoilt because of the courting.

Then the Eastern bloc decided to throw in the towel. They surrendered unconditionally and a bipolar world became a unipolar one overnight. Some of us liked to believe that the more humane and righteous bloc won. Dictatorships were out and enlightened democracy apparently triumphed. We would surely be seeing a better world, a world where human rights are respected, where the rule of law prevails, internationally and nationally. We would see a world of independent countries exercising their rights freely.

But I think we were wrong. The loss of the option to defect has exposed us to threats from which we find nowhere to hide. We have to submit or we would be bludgeoned into submission. We have seen ample demonstrations of the kind of things that can happen to those who fail to submit. I will not elaborate but suffice to say that we and our people, innocent or otherwise, are no longer safe. An eye for an eye is said to be the basis of Muslim justice, but for the vengeful powers one eye is not sufficient. Two or more eyes can be exacted for the loss of one. It does not matter if the eyes belong to the innocent. The important thing is to teach the world a lesson. Submit or be damned.

But physical assault is not the only weapon of the powerful. A new weapon has been found which is even more effective. Merely by devaluing the currency of a nation and so impoverishing it, submission can be obtained even from the proudest and the most independent of nations.

The highly successful dragons and tigers of East Asia have now realised how flimsy their great economies are. They had thought that their mastery of industrial technologies and management skills would enable them to grow into developed nations, able to compete in the marketplace with the most developed nations of the Western bloc. But in a matter of months their decades of achievements have been destroyed and they are reduced to begging for help.

When we achieved independence, the world believed in the sovereignty of nation-states. Proudly we maintained that our internal affairs and policies are ours to determine. Our former colonial masters should leave us alone. While the Cold War lasted, they did. But once the Cold War was over, the triumphant victors began to enunciate new concepts of international relations which could give them back their dominant imperial role.

After the Gulf War demonstrated that there is indeed now only one power, a new concept of international relations was introduced. Briefly, no country is sovereign if that country is judged by the Western bloc to have breached their norms of correct behaviour. Initially, violation of human rights is expected to warrant interference in the internal affairs of independent nations. Very quickly the right to interfere extended to political and economic systems or policies.

Now, every nation must adopt the so-called free and open-market system which will enable the rich and avaricious capitalists of the Western nations to enter and leave any country at will. They can own and set up banks and businesses everywhere and anywhere unfettered by the national needs and aspirations of any nation. They must be free to revalue and devalue currencies and shares unimpeded by government rules, laws and regulations. They will control and determine the exchange rates of all currencies anywhere, anytime. But the world must not know who they are and how they work. While they require governments to be open and transparent, they themselves will remain shadowy and their operations closed to inspection.

The countries of the world have two choices: submit or be impoverished by having their currencies devalued and their stock markets destroyed. Unfortunately, whether they submit or not, the result is the same. From being stable and prosperous they will now become poverty-stricken and beset with political and social turmoil. Today, more than 25 million workers in the countries attacked by these capitalists have lost their jobs. This means that they have no food, no medicine and no milk for their children. For this the blame is put squarely on the governments of these countries for not providing a safety net in the form of unemployment benefits. That the practice in Asia of providing lifetime employment is not considered good for the workers. According to Western belief, workers should be sacked or retrenched if the business is not doing well and the government will support them. Sackings and

uncertainty of employment is considered better than guarantee of lifetime employment. And so millions of workers in East Asia are now unemployed because the countries are being forced to accept the so-called superior Western practices.

With tens of thousands of businesses and scores of banks folding up, governments are now without adequate revenue to pay wages and fund public works. The loans they have been forced to take will ensure that for decades to come they will be debt slaves to the rich in the world.

That the free flow of capital and the right of speculators to determine the exchange rates of currencies have clearly destroyed many vibrant economies, resulting in chaos and extreme poverty, have not resulted in any second thoughts on the rightfulness of the free-market system, of unregulated capitalism and the free flow of capital across borders. Instead, the economic recession and its attendant repersussions are blamed on the governments. The market forces are merely disciplining governments so that they will adopt superior Western ways of governance and economic management.

The protests of the victims are not only ignored but they are actually censored by the international media controlled by the West. Apparently freedom of speech and the press is not for everyone. And so the capitalists of the West continue to revel in the ease with which they can strip the wealth of the world. Their raids and attacks have become more frequent and more widespread. Even the former bastion of socialism/communism, the Eastern bloc, are not free from them.

Logically, globalisation and a borderless world should mean not just a free flow of capital across borders but also of people. Yet the proponents of a borderless world object strongly to the free flow of people into their countries. Actual fences are being erected so as to stop the people from poor countries from coming in. Those who manage to overcome the physical barriers are subject to physical abuses and forced to recross the borders. In fact, those who profess religions which are not approved are subject to ethnic cleansing and forced out of their own countries.

Again we see double standards at work here. While globalisation is interpreted as the free flow of capital and goods from rich countries to poor countries, the free flow of people across borders into rich countries is not considered consistent with borderlessness and globalisation.

The tendency of the rich and powerful to interpret everything to their advantage is not confined to countering alleged terrorism and the markets of the world. It extends into ideology and systems of decision-making and governments. Thus the world is being told and indeed being pressured into the acceptance of liberal democracy and the will of the majority. Those who fail to accept democratic practices of the most liberal kind are subjected to harassments, sanctions, bad-mouthing by the media and a variety of threats and pressures. That such acts are actually undemocratic do not bother the liberal democrats of the first world. Thus leaders of independent nations are kidnapped and tried under laws which they never subscribed to, harbours are mined and economic sanctions applied unilaterally.

Yet in the United Nations there is not the slightest semblance of democracy. Anyone of five countries can veto the will of the majority; in fact, they can do anything they like in the name of the organisation simply because they won a war fifty years ago. And so one country can reject the will of six billion inhabitants of this planet while demanding that other countries accept liberal democracy. They see no contradiction in their stand.

The interpretations of the United Nations' Resolutions have been appropriated by a few powers in the United Nations Security Council. The United Nations General Assembly is totally ignored and bypassed. And so the United Nations' Resolutions in favour of their proteges are upheld while those in favour of the countries not categorised as their clients are either misinterpreted or ignored.

The United Nations is a great concept but it was formed by an exclusive club of nations who presumed they had a monopoly of the right to determine the shape of this world forever because they won World War II. It was an example of justice according to the victors. Such justice is obviously biased. But, nevertheless, they will resist any reform of the United Nations which might impinge upon their right to use the United Nations to legitimise their national policies. Democratic processes are no argument for them to change their stance. They and in particular the most powerful amongst them will do just what they like in the furtherance of their national policies.

Those amongst us who entertain hopes of democratic reforms in the United Nations should give up our dreams. We are not going to see anything like the reforms we envisage. If there is to be any reform it is

only going to strengthen the hands of those who are already strong and who want more power for themselves.

The fact is that after fifty years of being free, largely on account of the Eastern and Western blocs confronting each other, our freedom is being eroded and colonialism is coming back. Of course, it is not going to assume the same form, but it is colonialism all the same. The strong and the mighty will quite literally rule us, determine our fate and our roles in the international scheme of things. Poor as we are we will be exploited even as in the past they exploited us.

Our only hope lies in staying together. The relevance of being non-aligned in a unipolar world may be questioned. But there are any number of reasons for us to stay together. Divided, we will succumb, but in unity there is a chance that we will survive and possibly retain our integrity and independence.

NAM is therefore worth saving and rejuvenating. After our meeting in Belgrade, a small group made up of 15 non-aligned nations was set up to experiment with South-South Cooperation. It is not a resounding success. Not every country is dedicated to South-South Cooperation. But the *modus operandi* of cooperation between the countries of the South have been devised and tried out quite successfully. It is perhaps time for truly interested members of NAM to be brought into the scheme so that apart from our tri-yearly meet, we can have mutually beneficial interactions. Since the founding of the G15, trade between them has expanded by almost 400 per cent. With greater effort trade can be really substantial.

Clearly, NAM is still a useful forum and organisation for the countries unwilling to be mere clients of the first world. It was founded in a bipolar world but it is clearly still needed in a unipolar world. The need to defend our rights is greater than ever. None of us can do it alone but together we stand a better chance.

We now know that the weapons to be used against us are not just military force but also economic forces. The assaults through economic forces are more subtle but are no less damaging and effective compared to military assaults. We need to know about the economic forces that may be used and how we may defend ourselves. As with the struggle against colonisation, the time may come when the good elements amongst the powerful will see the injustice of their ways and throw their

weight behind us. It may take a long time as indeed colonialism took a long time to be condemned. But God willing, the day will come when justice will triumph. Until then let us keep NAM alive and let us do what we can for ourselves.

8

GOVERNANCE, SMART PARTNERSHIPS AND UNFETTERED GLOBALISATION

AT THE FIRST Southern Africa International Dialogue, I spoke of globalisation, its inevitability and its challenges. I spoke of the possible social and economic injustice that can result from unfettered globalisation where the interest of the strongest reigns supreme. Finally, I spoke of the need for developing nations to present a united front and to form smart partnerships to face these challenges. This need has become very acute for the developing world is now under siege.

When I mentioned all those things at the first Southern Africa International Dialogue, I had no inkling of the economic catastrophe that was soon to befall my country and the other countries of prosperous dynamic Southeast Asia. I had every faith in the milk of human kindness, in the belief that in this day and age the exploitation of the poor by the rich is a thing of the past and our modern civilisation would not allow it to come back. Now I know otherwise.

I am not a racist; neither am I anti-White nor anti-European, but I cannot help but notice that ethnic Europeans have an infinite capacity to convince themselves that, whatever it is that they are doing at the moment, it is right, proper and just. Thus, when they were colonising us, exploiting our wealth in Asia, Africa and the Americas, even warring and killing us, they were able to convince themselves that it was a burden imposed on them by God, a cross that they must bear for what they were doing was to civilise the natives and to bring culture and re-

---

A speech delivered at the 2nd Southern Africa International Dialogue (SAID) on Smart Partnership in Swakopmund, Namibia, on July 28, 1998

ligion to them. They called it the White Man's Burden. If in the process the natives were oppressed it was incidental and quite unavoidable.

In their own countries their capitalists exploited the working classes. They believed it was right because they were using their capital and their industries to create jobs for the miserably poor. The working classes knew no better. Left to themselves they would starve or resort to crime.

Their working classes revolted, and influenced by economic and political theories, they adopted socialist and communist ideologies. Again they were convinced completely of the justice and the righteousness of their ideologies. And being convinced they were prepared to fight and kill in order to achieve their objectives. The hated capitalists were exterminated in order to set up communist republics of the workers. Elsewhere the socialists banded together, initiated strikes, disrupted the capitalist economies, set up workers and socialist parties and grabbed power. In Germany the infamous Nazis (or National Socialist) used terrorism in order to seize power and set up a dictatorship, completely convinced that Aryan domination of the world was their destiny.

The communists and the socialists were absolutely convinced that they had the formula for human salvation. What could be more fair and just than to give everyone an equal share of the wealth of the nation? If in the course of doing so people were killed or oppressed or otherwise terrorised, that could not be helped. The main thing was that their way and objectives were right.

And so country after country were forced in one way or another to choose between socialism or communism or capitalism, all of which were perfect and God-given. Millions were killed in the process, wealth was destroyed, whole populations were enslaved, all because a minority was convinced of the superiority of the ideologies they believed in and the ultimate heaven for the people which they were going to create.

When they could not conquer they subverted the people by spreading their ideology. Even as the capitalists ruled their colonies with an iron hand, the communists and the socialists promoted the supremacy of the state and its need to own all the means of production in order to spread the wealth of the nation. And many of us were convinced. In the early years of our independence, we nationalised every-

thing, frequently seizing the properties and enterprises of the rich. Then we messed up everything with our inexperience and our wealth was destroyed. Far from becoming rich egalitarian states, we became poor and indebted to foreign agencies and banks. Soon we were working merely to service these loans.

In the meantime, the communists and the socialists of Europe were having second thoughts. After 70 years they finally decided their socialism and communism did not deliver the promises that they had made. Having convinced themselves that these ideologies were wrong they abandoned them. And the poor Asian and African countries which had been converted to socialism and communism were left stranded with massive poverty, huge debts and governments which were not only inefficient but oppressive as well.

While the communists and the socialists were gaining ground in Europe, the capitalists were making judicious adjustments to survive. They curbed their greed and put on a friendlier face. They accommodated their workers and allowed them to unionise, to strike and to form political parties. They increased the pay packets and social benefits. They renamed capitalism 'market economics'. And so they not only survived but prospered as well.

The collapse of the communist bloc deprived the poor countries of the option to defect to the other side. Now there is only capitalism. The need for a friendly face for capitalism is no longer there. And so capitalism, baleful, unmitigated capitalism, is free to do what it likes.

But their countries have become too small for the capitalists and the huge capital they had amassed or invented. They need a bigger arena. They need the world for the maximum deployment of their capital. Borders which divide countries are barriers to their acquisitiveness and unlimited greed.

And so borders must be done away with. Why should there be borders in a world of instant communication and high-speed travel? There must be just one world for capital to operate in. Capital must be free to go anywhere regardless of borders.

Again the justification for this convinced them. Capital would enrich the poor countries through investments and financial skills. But best of all, capital would enable the best goods and services to be universally available at the lowest cost. The efficiency of the developed

world would flow into the developing world, to create a better and richer society.

The developed ethnic European countries were convinced that they were actually doing the developing Asian and African countries a favour. It was the White Man's Burden all over again, only this time there were no gunboats. Money does a better job.

Malaysia and the countries of East Asia had developed fast after gaining independence. Instead of accepting wholesale the system and the ideologies of the West, we had devised our own system and maintained what we consider our Asian values. We embraced democracy, but not the liberal democracy of the West. We are relatively open.

We may not have the cleanest or the most incorruptible governments in the world, but we do care for our people and our country enough to work hard to develop and to progress, to industrialise and to build prosperous economies. In less than half a century we had converted our agrarian nations of poor peasants into fairly sophisticated industrialised economies. Our people were reasonably well-off, were employed and our poverty was reduced to a bare minimum. We believed that we could eventually join the privileged group of developed countries.

Then suddenly came disaster, not due to any natural catastrophe, not due to our doing something different, not revolution or civil war or invasion by our neighbours. The disaster that came was in the simple form of currency devaluation against the US dollar. The result was to impoverish us. Malaysia had a per-capita income of US$5,000 before. A devaluation of 70 per cent reduced the per-capita income to US$1,500. The per capita and the GDP of some other Asian countries are even worse.

But the currency is not the only target for attacks. The share markets were also attacked. Share prices tumbled, in some cases by 90 per cent, rendering companies incapable of paying debts or operating normally. Profits were greatly reduced or losses sustained.

The governments which depended on corporate taxes to finance administration and development are finding themselves bereft of funds. Social and political unrest explode and governments either become ineffective or are overthrown.

We are told that all these things are happening because our governments are corrupt and our countries are badly managed. Considering that we have been able to develop and prosper our countries remarkably well, this accusation seems strange. If we were badly managed, surely we would not have prospered, surely we would have suffered devaluation long ago.

But the Western media insisted again and again that the economic turmoil we are experiencing is of our own doing. We are told it is no good blaming others. Our governments are to be blamed for we are not transparent, we practise crony-capitalism and nepotism. Now market forces have come to discipline us, to teach us how to manage our countries properly.

Who are the market forces? Certainly they are not the locals. These market forces are foreign, located in some countries where they cannot be seen. Taking advantage of their ability to breach borders with their capital, they are able to devalue currencies at will. And when our currencies are devalued, we will of course suffer. But how else can you discipline people if you don't make them suffer?

Today, tens of millions of workers have lost their jobs, thousands of companies have been made bankrupt, banks and finance companies have closed down, taking along with them the deposits of their clients. Today, millions of people are without food and medicine. Today, governments are unable to function, much less to help the suffering masses. Today, shops are looted, people are raped and killed. And all these things and more are happening because our governments have to be disciplined, to be forced to become transparent, to remove obstruction to the free flow of foreign capital, to the purchase and control by foreigners of national banks and businesses.

We are told that this is how the globalised world functions. The media tells us that this turmoil, all this impoverisation of our people and our countries, is good for us because they will help us to get good government, help us attract foreign investments.

While the market forces were disciplining us, they were making billions of dollars for themselves. Apparently the market forces have to be well-paid for disciplining governments.

I am sorry, but we still think it is a gross injustice. We believe it is inhuman to impoverish millions of people in order that capital should

flow freely. We think it is unjust to destroy the prosperity of countries in order to realise a globalised, borderless world. We believe there must be a better way to discipline governments, a way which does not cause misery for innocent people.

We believe in globalisation. Yes, we want the prosperity that a free flow of capital can bring. But what we are experiencing is not prosperity but massive impoverishment. Since this is not what we expect, since this is not what is good for us, can we not ask that there be some rules and regulations governing the flow of capital?

But we are told currency trading is special. It cannot be regulated or made transparent. It cannot be taxed. It is the essence of a free market.

The ethnic Europeans, having given up communism and socialism, have now embraced capitalism wholeheartedly. Nothing must stand in the way of capitalism. Globalisation, deregulation, liberalisation, borderless world—these are the fundamentals of the new theology. The high priests are the people with capital, unlimited capital. Their handmaidens are the great writers, journalists and economists, the media practitioners who propagate the religion with fervour. And like all religious fanatics they tolerate no recalcitrance.

It is a pity, all these. It is a pity because the world is indeed getting smaller and we are all getting closer to one other. National boundaries are indeed anachronistic because we can see and hear each other across borders and across vast spaces. Nothing happens in one part of the world that does not affect other parts, affects immediately sometimes, affects profoundly. We can no longer isolate ourselves. No man, no nation, is an island. The world is our country, the nation to which we belong. Globalisation is therefore the right way, the inevitable consequence of information technology.

But like everything else, globalisation needs to be carefully managed if it is to benefit us. It is a means to an end, not an end in itself. Globalisation must result in a better life for everyone in this world. If it does not, then we have to reexamine it, not to do away with it, but to eliminate whatever is harmful and promote that which is good.

Remember that the Western ideologies have been wrong so many times before. They could be wrong again. They could be wrong about

globalisation, at least about their interpretation or concept of globalisation.

We must globalise, but we must do so carefully and slowly. We must recognise that the countries whose borders we are going to dismantle are not all of the same strength or level of development. They need to be protected from the predators, at least for some time. Surely the rich and the powerful can wait.

Malaysia, for example, cannot have an automobile industry if it has no borders. The industry is protected because there is no way we can go into it if foreign cars are allowed in tax-free or with very low import duty. By taxing imports at a fairly high rate, locally manufactured cars can compete in the local market. As a result of that, the industry became viable. And in the meantime, the industry spun off numerous engineering industries which contributed to the industrialisation of the country.

Clearly, for Malaysia, industrialisation has been made possible because we erect barriers at our borders. Our people have to pay for this with higher prices. But the end result is an industrialised and more prosperous country. Foreign countries also benefited for we became a good market for their goods. We could import billions of dollars worth of goods and services.

It is now argued by the developed countries that Malaysia would benefit if we allow for unrestricted and tax-free imports of low-cost goods from the highly efficient industries of the developed countries. We would be able to buy the best products at the lowest price.

But if we do not industrialise we will not develop. Our people will remain unemployed and poor. Even if the imported products are of good quality and cheap we will not be able to afford them.

Yes, we should globalise but countries must be allowed to open up in their own time, when they are ready. We should also not confine borderlessness to capital only. People too should be able to cross borders freely.

The rich countries, particularly those with vast uncultivated land, should allow for the migration of people from poor countries. Just as the financial capital of the rich will benefit poor countries, the hardworking peoples of the poor countries can benefit the rich countries.

Globalisation is a great idea whose time has come. But it must be interpreted correctly if it is ever going to bring about a better life for everyone in this world. Presently we are not too convinced that it is going to be good for us in the developing countries. We have seen how the free flow of capital has damaged our economies and we fear that globalisation may turn out to be like socialism and communism, ideas which were touted for a time and were then discarded as wrong. Globalisation might one day go the way of Imperialism, communism and socialism. But we are willing to give it a try, though at our own pace. We would like the proponents of globalisation to remember that it may be harmful. We would like them to accept the need for consulting us and for our complaints and suggestions to be heard and when legitimate be accepted.

Globalisation may yet be the route to equitability for the peoples and nations of a borderless world. I would therefore like to pledge my support for a globalisation that is concerned not just with the means but also the ends. Let us form smart partnerships. Let us have good governance. But let us not forget that our quest is for the well-being of our people. The best ideology, system or philosophy means nothing if the result does not bring about justice, fair play and prosperity for all.

9

THE FUTURE OF ASIA IN A GLOBALISED, DEREGULATED WORLD

A YEAR AGO, it was easy to talk about the Future of Asia. One needs only to trot out figures regarding growth, the areas of growth: the relative growth rates of the different countries of Asia, when the countries would qualify to join the OECD countries, and when they will graduate and become developed countries.

Today, predicting the future of Asia is more difficult because in the space of a few months, the countries in East Asia have shown that they have clay feet, that under pressure they can all collapse and become beggars, appealing for aid from international institutions, promising to discard their evil ways, which had led to high growth and low inflation. If they fail to do this, worse still if they dare to argue that their economic turmoil is not caused by them and them alone, then their economies would suffer a worse degree of economic recession. This is because such recalcitrance will cause a greater loss of confidence amongst the market forces and when their confidence is lost, then the economies of the recalcitrants must suffer.

This is perhaps strange in a world which talks incessantly about freedom of speech, about human rights. It is even stranger that millions of people being made jobless and destitute does not arouse the sympathy of human-rights exponents. Their response this time is simply to point at the governments of these countries and accuse them of a variety of social crimes. The fact that for 40 years these same governments

---

A speech delivered at the *Nihon Keizai Shimbun* International Conference on the Future of Asia in a Globalised and Deregulated World in Tokyo, Japan, on June 4, 1998

had developed their countries and created millions of jobs for their people was dismissed as the ill-gotten gains of their corruption.

Now that they have been made aware that their ways and past performance were bad and unacceptable and that they had lead to a loss of confidence on the part of market forces, they are expected to carry out reforms quickly.

The reforms are spelt out by international agencies and the media and their implementation is crucial for confidence to return and the economy to be rehabilitated. Backing these institutions are the major economic powers who had contributed to the funds for the rescue of these countries. The G7 at its recent meeting in Birmingham, England clearly expressed their expectation that the governments of the distressed economies of East Asia would heed the IMF's directives if they want their countries' economy to be restored.

What are these directives that are expected to restore the economies of Asian countries to their former levels of prosperity?

The first directive is to increase interest rates. Then there should be a credit squeeze. There should also be an increase in taxes.

Second, all subsidies and monopolies must be withdrawn and the government should not control exports.

Finally, the countries receiving IMF aid must open up their economies so that foreign companies could operate without any restrictions on ownership or areas of economic activity..

Even when a country's economy is strong and doing well, these directives are likely to slow down economic growth, especially the part contributed by locals. But these countries are under stress economically as their currencies have been devalued by as much as 50 to 600 per cent. Furthermore, the share prices have collapsed due to massive withdrawal of capital by foreign investors. Effectively this devaluation of the currency and the share prices would result in the collapse of practically all businesses. Foreign loans would require more local currency, between 50 and 400 per cent more, in order to repay. Local bank loans based on share prices would also require more money as the value of shares as collateral falls below the amount of loan taken. The economic turmoil into which the country had plunged makes it difficult to do business and make profits. But if the loans are to be paid the profits must be extraordinary.

But when the interest rate is increased and credit is pulled back, the task of making additional profit is made quite impossible. Eventually the banks must take action to foreclose. Between the currency and share devaluation and the interest rate increase and credit squeeze most of the nations' companies will go bankrupt.

The bankruptcies of so many companies must affect the banks as well as the government. Banks will accumulate non-performing loans while losing valuable clients and there will be no new clients due to the recession. Governments of countries which depend on corporate taxes to fill their coffers will suffer gross reduction in revenue and the capacity to sustain operational and development expenditures.

There is of course one possible avenue for escape and resuscitation of the economy. The devaluation of the currency and the fall in share prices render the local companies and banks attractive for takeovers by foreign companies. Since one of the conditions for aid is to open the country to unrestricted foreign investments, it would be easy and extremely cheap for foreign companies to acquire the distressed local companies including the huge utilities like telecommunications and power. It is also possible for foreign investors to set up 100 per cent foreign owned banks, utility companies, land and sea transport, etc.

Since the foreign companies moving in are all sound companies with good capital backing, market confidence would be regained, resulting in the appreciation of the currency as well as recovery of the stock market. In other words, the takeover of the economy by foreign companies would result in economic recovery.

In a globalised borderless world, people should not mind their economies being controlled by foreigners as long as they can get the services of the most efficient and financially powerful companies of the world. Banks and corporations should allow themselves to be acquired or absorbed by the big foreign banks and corporations. People should be happy to work for foreign companies since they are likely to receive better pay.

Unfortunately, some countries are resisting globalisation and are trying to overcome the problems caused by currency devaluations and the dive in share prices on their own. They are trying to help their companies and banks by restructuring and making credit available. This is considered as carrying out bailouts and this will cause a loss of confi-

dence on the part of market forces. The result will be further devaluation of the currency and falls in share prices. Eventually these countries must give in and accept the inevitable.

Before we can guess what the future is going to be like, we have to look at the past and the present, including of course the immediate present which is more likely to develop and become a part of the future.

In the heyday of blatant capitalism, especially in the second half of the 19th century and the beginning of the 20th century, exploitation of poor workers was considered as a matter of right. The vote was expected to be confined to the property owners and workers should consider themselves lucky if they could find jobs with low wages. The rich took everything for themselves.

Karl Marx argued that the wealth produced was the result of the labour of the working classes. It was an injustice to deny workers the full benefits of their labour. In fact, he felt that workers should own the means of production. Thus began the socialist and communist revolutions which resulted in the loss of lives and property. In many countries, the viciousness of the revolution was unprecedented, with all the capitalists massacred and their properties confiscated. Dictatorships of the proletariat and the working classes were established with all the means of production taken over by the communist state. The socialist were less violent but they too deprived the capitalists of their wealth and pushed for greater rights and privileges for the working classes.

Awakening to the danger of workers' revolutions and violent takeovers of the governments, the Western capitalists decided to show a friendlier face to their workers. The rights of the workers to form unions, to have higher wages and bonuses, to shorter working hours and holidays, to good housing and medical treatment were recognised and granted. Oppressive and unhygienic work conditions were eliminated. In some countries, the workers even sit on the management boards of companies. Many socialistic practices were adopted in order to placate the workers.

The term "capitalism" was gradually displaced by the free market. Ownership of companies was spread to the middle class and working class through public limited companies. Altogether businesses became more democratic. The ugly capitalist image of private corporations was

replaced by a much more friendly professionally managed public listed companies.

The new capitalists successfully contributed to the growth of their countries' economies. In the war against the National Socialists, the capitalists actually collaborated with the communists in order to defeat the dictatorships of the fascists. Through a series of astute capital management, including a stable exchange rate system crafted by economists at Bretton Woods, the Western neo-capitalists or free marketeers were able to rebuild their economies using a combination of capitalist and socialist approaches. But the underlying greed of the capitalist never really disappeared.

The communists, on the other hand, did not do so well economically. The idea that with everyone receiving the same pay and subsidies they would work just as hard and be equally happy did not prove right. Productivity and wealth decreased and the working classes no more appreciate their own dictatorship as they would capitalist dictatorship.

Eventually the communist system collapsed. While they were around they provided a counter-balance to the capitalists of the West and made available the option to defect to the small countries. Without them the capitalists felt free to do as they pleased and small countries had no choice but to accept the domination of the big and powerful.

Accordingly, the capitalist no longer feel the need to show a friendlier face. With the ease of communication their field has become enlarged. Instead of just aiming for acquisition of the national wealth they can now go for the wealth of the world. But to do this certain concepts and values that they had preached in the past had to be reversed.

The concept of the nation-states and their independence had to be debunked. Non-interference in the internal affairs of nations must give way to the right of the powerful nations to intervene in order to ensure that the right things are done. Even democracy has to be sacrificed in favour of market forces in determining policies and government leadership.

Former US President Jimmy Carter was the first to claim the right to intervene in any country where human rights are alleged to have been violated. This was followed by the attempt to use the GATT and the WTO to link trade with human-rights records, workers' rights (spe-

cifically low wages in countries competing with the developed countries), the environment, etc.

The targets of these sudden concern for the people's well-being seem to be those developing countries which clawed their way into becoming industrialised nations producing goods which compete successfully with those of developed countries. The results of linking trade with human rights, etc would be to make the cost of production of these countries increase so much that they would not be able to compete at all or they may not be able to export their products at all. It is not unreasonable to assume that this concern for the well-being of the peoples of these countries was more because of the desire to make their goods less competitive against the goods of the developed countries.

Ugly capitalism seems to be at the back of this humanitarian concern. It is not humane at all as the consequence of this demand is to make the peoples of these countries poorer, not richer. Obviously they stand to lose the market if they comply and to be shut out of the market if they don't.

The developing countries saw through this scheme and opposed it in the GATT and the subsequent WTO. The opposition was muted however as the poorest countries with probably even worse records of human-rights violation were not involved as they were not producing anything to compete with the goods of the developed countries. Besides, most of these countries are under obligation to the developed countries from whom they had obtained aid or loans. However, the attempt to eliminate competition by low-cost countries failed.

The advent of the Information Age and instant communication brought forth the idea of a world without borders, a world in which not only information but capital, goods and people could move freely and exploit business potential without regard for citizenship or loyalties.

The exploitation of business opportunities by the people with the capital and the know-how in most countries has always been restricted by national laws which favour the citizens of a country. But because the citizens are poor and do not have the necessary know-how, these opportunities have not been fully exploited. If the opportunities and potentials are to bring the maximum benefit to the people, then laws and regulation which favour locals must be done away with. In other words, there should be massive deregulation.

With such deregulation there would be, businesswise, no more borders to hinder the activities of those with the capital and the know-how from the most advanced and richest countries. The whole world would be just one country, open to everyone who knows and can exploit the business potential to the maximum. Thus as a corollary to deregulation there should be globalisation.

Developing countries were told that deregulation and globalisation would be good for their people. Without these they would forever be saddled with incompetent and poorly capitalised local business people, usually the cronies of the leaders, who would provide inferior goods and services at exorbitant prices.

Paralleled with the propaganda on deregulation and globalisation came exposure of the misdeeds, corruption and cronyism of the leaders of countries which incidentally had managed to industrialise themselves and produce goods to compete with those from industrialised countries. Inundated with these propaganda material from the capitalist-controlled world press, the peoples of these countries soon turned against their governments. They joined in the chorus not only to demand the overthrow of their governments but to open up their countries to foreign exploitation.

It is obvious that only the biggest corporations can dominate the world. In preparation for global domination, the big corporations and banks in certain countries are already taking steps through mergers and acquisitions to grow bigger and stronger. It is felt that in any one field of business there needs to be only a few giant corporations—three or four for the whole world would be enough. The small national corporations must allow themselves to be acquired or perish in the one-sided competition.

Unfortunately, for the powerful advocates of globalism and deregulation, the most highly developed of the developing countries did not take too kindly to these ideas of globalisation and deregulation. They did not reject them outright but begged to be given time to strengthen their companies and banks. Their delaying tactics merely made the giant countries and their corporations impatient. Somehow they must be forced to speed up.

It is to the credit of the powerful economies of the West and their mega corporations that they did not conspire. But the opportunity was

thrown into their laps when the currency traders attacked and devalued the currencies of all those developing countries which were delaying globalisation. The short-term investors in the stock markets of the countries attacked by the currency trader then pulled out their capital, causing a drastic fall in the share prices and aggravating the economic situation.

Faced with this unprecedented financial crisis in which the national wealth was at least halved, the governments of these developing countries had to ask for the help of the International Monetary Fund (IMF). As the IMF believed that recovery could only be brought about by foreign companies taking over partially or completely the local companies distressed by the falls in the currency and shares, one of the conditions insisted upon by the IMF was the removal of restrictions on ownership of local banks and companies by foreign investors. As a result of the countries accepting this condition, foreign companies could acquire all the big and profitable companies or hold controlling interest in them. These foreign companies would be giants which operate globally. Their funds would be huge and they would dominate the world.

There was a time when big American companies owned huge banana plantations in some of the poor Latin American republics. The revenue of the governments of these republics came almost exclusively from the banana plantation companies. If these companies failed, the republics would be in grave trouble. It was in the interest of these republics to accede to the demands of the companies, including political adjustments. It is just possible that the mega corporations which operate in the countries which have been persuaded to open up will have the same influence over the governments.

It has been pointed out that currency traders can devalue any nation's currency at will. Currency trading is done not by hedge funds alone, but also by the big banks. One of these banks is capitalised at over US$600 billion. It is believable that between these banks and the currency traders they have almost US$30 trillion. They do not work in concert, of course. Nor do they enter into a conspiracy. But they do behave like herds. Thus when one of the more important members swing in one direction, the other will follow. The effect is not unlike that of acting in concert.

The devaluation of the currencies of East Asia is said to be due to corrupt crony-capitalism. They will deny that their corruption is the

cause of their currencies' devaluation even as the currency traders deny that they have anything to do with the devaluation. But whoever may be guilty, the fact of the matter is that the currencies have been devalued massively, in one instance by as much as 600 per cent. We can assume that the currencies are intelligent and they devalue themselves when the governments which issue them misbehave.

What is a fact however is that the countries whose currencies have been devalued suffer economically, socially and politically. If, because of their profligate ways, they were unable to pay their foreign debts, after devaluation they became even less able to pay their debts. This will awaken them to their lack of skills in managing their companies and they would be more willing to accept the capital, services and control by foreign companies.

The net result of the globalised, deregulated world would be the emergence of huge corporations and banks with branches in every country all over the world. Their numbers would not be too big as all the small companies and banks would have been acquired or absorbed in one way or another.

In the capitalism of old, the rich controlled the wealth in one or two countries and exploited the poor workers in these countries only. Their markets were the empires that they had acquired. These were captive markets, which not only bought all the manufactured products at whatever price that was fixed, but also supplied all the raw materials at prices which were fixed by the rich industrialists in the metropolitan countries.

This arrangement was neat. Unfortunately, in the postwar years the empires had to be dismantled. Preoccupation with the Cold War and the need to retain the allegiance of the newly-independent countries kept the capitalists at bay. But once the challenge posed by the communist bloc was overcome, the capitalists were let loose.

Today, it is not the exploitation of local labour that is the focus of the new capitalists, but the worldwide exploitation of the poor countries that promises unlimited gains. Hence the push for deregulation and globalisation. These new capitalists do not talk of millions but billions of dollars of profits. They cannot wait to do ordinary businesses involving time-consuming research and development, manufacturing

and export. They want to make billions overnight. And currency trading allows them to reap mind-boggling profits in the quickest time.

With trillions of dollars at their disposal, they have become a global force that no governments in the developing countries can go against. Control of the media enables them to shape public opinion, censor criticism and generally promote the legitimacy and wholesomeness of their concept of the new world order. If they say globalism is good, then the whole apparatus will say so and no one will be allowed to say otherwise.

I have briefly described the past and the present. So what then is going to be the future, the future of Asia. There is not going to be much of a future for Asia, at least a future that is distinctly Asian. In a globalised, deregulated world, the future of Asia will be so closely inter-twined and interlinked with that of the rest of the world that it cannot be distinguished from the world's future.

Asian countries will prosper again but not as Asian countries. Their economies would be dominated by huge foreign corporations, all practically owned and managed by non-Asians. Southeast Asia will provide a base for the production of low-cost products to compete with those of certain large Asian economies which refuse to be controlled. In the end, these countries too will give in. They will submit because they know that they are up against forces which they cannot defeat. But the people will show their resentment against the outsiders who will lord over them once again. Filling bitter about the takeover of their national corporations, they will show their resentment in many ways. Sooner or later, they will think of regaining control of their economies. They will regard this as a new war of liberation. Even if they wish to avoid violence, violence will come as the new capitalists disregard the signs. There will be no war of independence, of course. But there will be a kind of guerrilla war which will not be good for anyone.

Hopefully, this will not be the future of Asia. Maybe Asia will extricate itself from the present situation intact. Maybe the healthy economic competition amongst Asia, Europe and America will be restored. But the new capitalists would not want to miss the opportunity to dominate the world and make tons of money in the process. Only if their own countries restrain them will the future of the world (of which Asia is a part) be peaceful and prosperous.

10
GLOBALISATION: ASIAN ASPIRATIONS

ASIA IS WRESTLING with an economic problem unprecedented in its history. Asia's positive fundamentals—historically high rates of growth resulting from vibrant and expanding economies, high savings and exports are recognised by the international community. Indeed at the start of 1997, analysts were saying that the 'miracle' economies of Southeast Asia were destined to continue its growth unabated into the next millennium. The region was praised for its sound macroeconomic policies and management which few other developing countries could emulate. Then suddenly the words of praise stopped and was replaced by condemnation of their mismanagement, corruption, nepotism, lack of transparency and a host of other administrative misdemeanours.

Together with this about turn came what was and is described as a loss of confidence on the part of the so-called market forces, i.e. the foreign short-term investors. Capital was pulled precipitately out of these emerging markets and the currencies sold down. The result was a massive loss of wealth.

Everyone knows what is meant by currency devaluation but I would like to attach figures to the effect of devaluing the Malaysian ringgit by 50 per cent against the US dollar. Malaysia's per-capita income before devaluation was US$5,000. A 50 per cent devaluation reduces the per capita to US$2,500. In GDP terms, Malaysia with a population of 20 million has lost US$50 billion in purchasing power. We

---

A speech delivered at the opening of the Young Entrepreneurs' Organisation's 2nd Asia-Pacific Conference in Kuala Lumpur, Malaysia, on May 20, 1998

have been pushed back 20-25 years when our per capita was around US$2,500.

But the loss due to the fall in share prices when investors sold off their shares and took out the money from the country is even more. Malaysia had the biggest stock market in Southeast Asia, capitalised at about RM900 billion. When the ringgit was 2.50 to one US dollar the capitalisation was equal to US$360 billion. A fall of 50 per cent in share values means market capitalisation is reduced to RM450. But today the US dollar is equal to RM3.80 and therefore market capitalisation in US dollar is 118 billion i.e only 30 per cent of what it was before. We have lost US$242 billion.

If you add devaluation loss to market capitalisation loss the total loss is about US$290 billion, taking round figures.

This is a real loss of wealth, wealth accumulated over 40 years of hard work, of development; wealth belonging to the country and its people. It took us about 20 years to push per-capita income from US$2,500 to US$5,000. We lost it in less than six months.

We may have done something to cause a loss of confidence but do we deserve to lose US$290 billion of hard-earned money because of it? But our currency has so far been devalued by approximately 50 per cent. Other Southeast Asian currencies have been devalued by 400 per cent, resulting not just in huge losses of wealth but bankruptcies of companies and banks, loss of employment for some 20 million workers; political, social and economic upheavals.

The governments, their corruption, their lack of transparency, their crony-capitalism are blamed and repeatedly blamed for the misfortune which had befallen their countries. They may be guilty as accused but it was these same governments which developed and prospered their countries, created not just millionaires but also millions of good-paying jobs for their people and gave entrepreneurs tremendous opportunities to apply their talents, ambitions and skills to make a good living for themselves. What special thing did these governments do in May-June 1997 which caused such a costly loss of confidence?

People who lose confidence will naturally try to save whatever it is that they have. They must run for cover. But the evidences are that they make very handsome profits, running into billions of dollars as a result of losing their confidence. And every now and then they lose

confidence, sold off the currencies and the shares and, we believe, make more money. Of course we don't know who they are or what profits they make or taxes they paid. That is not important because they are fighting for openness on the part of governments, they are in fact disciplining governments for a better world. That they leave behind a trail of economic disasters, of bankruptcies, unemployed workers, poverty, economic refugees is also irrelevant. What is important is that they are fighting for the liberalisation of the world economies, a better world for the pursuit of unlimited wealth.

The reason why I am telling you all these is because as entrepreneurs you must know the environment in which you will be operating. I am quite sure out of this turmoil there will emerge opportunities for entrepreneurship. And entrepreneurs will only succeed if they not only recognise the opportunities but they know how to translate these opportunities into profitable businesses.

We can no longer doubt that the world is undergoing radical changes. It is not only the technology, in particular the Information Technology which is changing the world in which we do business, it is also the philosophy which the shrinking world is spawning and developing.

You will remember that there was once a rebellion against the excesses of capitalism. Socialism and communism were direct responses to the unlimited greed of capitalists. It took over one hundred years for the world to realise that socialism and capitalism were not alternatives to capitalism. But in that period capitalism itself underwent change, becoming less excessive, less dominated by pure greed. The concept of free markets which evolved is not quite capitalism. It is gentler and more concerned for the principles of equity and fairness. It holds great promise for entrepreneurs and entrepreneurship. There would be freedom and opportunities for everyone to set up all kinds of businesses big and small anytime anywhere. Nations such as Malaysia can hope to go into business activities which are within their means. They could switch from agriculture to appropriate industry and create more prosperity for the country and the people.

The free market is the gentler face of capitalism, the face that it presents in order to win adherents and encourage defection from the centrally planned economies. But after the collapse of communism and the socialism, the need to show the gentle face of capitalism is no longer

there. Now naked capitalism has made a comeback. The market is not going to be free for everyone anymore. It is going to be the arena for "a winner takes all" competition. The biggest and the most efficient will push out not just the corrupt but also those who are smaller and less well equipped.

We see this in the banking industry. Mergers and acquisitions are intended to create banking giants which can dominate the industry. There is no place for the small anywhere. Globalisation and liberalisation are translated into absolute freedom to dominate worldwide. Competition will only be between the few giants. Oligopoly is the order of the day.

The argument is that the clients will have the services of the most efficient and the best endowed. So they should be well-served indeed and they should welcome oligopoly by giants. But giants very often fail to see the Lilliputians whom they are supposed to serve. When giants move, as when they change policies or practices, the Lilliputians get crushed under, too tiny to run out of range. The Lilliputians cannot expect personal attention and service from giants. But not to worry. The clients too will be swept up in mergers and acquisitions. They will become big too. The small will disappear, never to reappear again. And entrepreneurs must by definition almost all be small. There will be no more of them. Instead everything will be giant sized, spread throughout the world. We will all eat at world-sized restaurant chains, stay at identical hotels, wear mass-produced clothing, drive in three makes of cars, etc. Even the boutiques will be limited to a few world-brands. We will all work for a small number of giant employers operating worldwide.

These things may not happen of course. But we must recognise that the advances in Information Technology make all these things possible even now. Giant companies are already forming and operating worldwide. Through mergers and acquisitions they are becoming bigger and more powerful. The spate of legal action against a software company is caused by the fear of a monopoly. We can regard these attempts to stave off a monopoly of the software industry as a rearguard action. It will delay the process but in the end the protagonist of "big is beautiful" will win.

Entrepreneurs must look for a niche for themselves in this new economic order. It will not be easy. The old small enterprises may no longer be available for you to move into. But the smart amongst you will

surely find something in the world of electronic commerce which will lend itself to exploitation by the enterprising. One thing that is sure is that new ideas for new enterprises will not be as durable as before. The shelf-life of products and services is getting shorter and shorter. So will new enterprises. No sooner is a new enterprise developed when someone else will develop a new and better enterprise to compete with it. Those wanting to remain in business must be truly enterprising. They must always be thinking of new ideas of doing business and new ways of presenting them.

I am aware that the picture I have painted of the emerging age is none too encouraging. But I am also sure that as entrepreneurs you are not easily discouraged. Entrepreneurs do not exist in a vacuum. Your enterprise is really the result of the opportunities presented by what is around you. Knowing what is or will be around you is very important in deciding what enterprise to undertake and how you will ensure the success of the enterprise.

11

BUILDING THE NEW ASIA-EUROPE PARTNERSHIP

IT SEEMS TIMELY for Asia and Europe to rethink their relationship, especially as the world is undergoing radical changes in ideas and technology which cannot but force relations between nation and nation, regions and regions to change. We can no longer live in isolation but being forced to be close neighbours must put a strain on all of us. History has shown that neighbours are more likely to be at odds with each other than are people separated by distance and are ignorant about each other. Since modern technology has made us all next door neighbours it is important that we take the idea of reshaping our relations seriously.

There had been times in the past when Europe only knew of Asia when Asian hordes raided and rampaged through Eastern Europe, the Mediterranean shores and the Iberian Peninsular. They swept back and forth and in many instances they conquered and settled for centuries. The reconquest of these territories was followed by European ascendancy over the whole of Asia. Such was European success that not a single square mile of Asia was free from European domination in one form or another.

The relationship between Europe and Asia during the period of European imperialism was not something that Asians look back at with pleasure. But there can be no denying that European domination lead to radical changes in the worldview of the Asians. On the one hand they resented their subjection, on the other they were inspired to adopt the values, ideas and methodology of their erstwhile colonisers.

A speech delivered at the Asia-Europe Partnership Conference in London, United Kingdom, on April 4, 1998

It was European ideologies which led to the eventual liberation of the Asians. They quickly imbibed European communism, socialism and democracy. They adopted European republicanism and even European ideas about constitutional monarchy. By the time the Asian nations became independent they were no longer the same Asians who had originally been subjugated by the Europeans. In terms of ideologies and values, in terms of their perceptions and worldviews, the Asians had been Europeanised. They organised their countries and their administration largely along lines common to Europe.

Despite past experience there was a great store of goodwill amongst Asians for the Europeans. In fact the Asian countries were more strangers to each other than they were to European countries. This is clearly shown from the amount of travelling between Asian countries and Europe as compared with travelling between Asian countries and Asian countries today. Asian airlines have more flights to and from Europe than even to neighbouring Asian countries.

The adoption of European methods and techniques has served the Asians well. Those Asian countries which learned these methods and techniques well developed very quickly. It seems likely that they would catch up with the Europeans. Some even talk of Asian domination and the 21st century becoming an Asian century.

Unfortunately when Europe had to shed its Asian colonies in the post World War II period, it coincided with the need to put an end to the periodical wars which had plagued Europe for almost two millennium. The pursuit of a European Economic Community (EEC) forced them to look inwards at Europe rather than at emerging Asia.

In the effort to create the EEC the Europeans formulated policies which tended to reduce contacts with Asian countries. There was no blatant discrimination against Asia as a region but the ties with Asian countries were allowed to wither away somewhat. There was even a suggestion of Fortress Europe in the making. Some of the European countries distinctly used non-tariff and even tariff barriers in order to keep the European market to themselves.

The EEC eventually evolved into the European Union, a fair copy of the United States of America, complete with a European Parliament. The Eurocentric policies will eventually result in a common European currency. What else will be common is anyone's guess. But it

is certain that as Europeans warm up to the idea of being European, the non-Europeans, the Asians will find themselves somewhat excluded.

There was real fear recently that a single Europe would not allow Asian airlines to pick up passengers in one European city and fly them to another European city. Getting fifth freedom is difficult enough but if Europeans consider routes linking European cities as domestic then non-European airlines would lose their rights.

In shipping there is the cabotage policy which limits shipping between domestic destination as exclusive to domestic lines. If Europe considers such routes as domestic, as indeed the US considers such routes domestic, then Asian shipping lines might find themselves excluded also.

These were the fears and these are still the fears. A united Europe free from European Wars is welcome. World Wars I and II were essentially European Wars but they sucked in the other countries of the world and spawned other wars in other regions. The assurance that European Wars will no longer plague the world is welcome. But we do know that every idea invented or devised by men has a way of getting interpreted differently from the original with the passage of time.

Even religions have over time been interpreted in very negative ways, bringing about the very results they were meant to prevent. It is important therefore that the world watches the evolution of the European Union so that the good that it can bring is not negated by some narrow interpretation.

While Europeans focus on the European problem and the creation of a united conflict-free Europe, Asia has been changing. By the 1960s most of the Asian countries had gained independence. Having learnt through their forced contacts with the European, the East Asian countries in particular set out to modernise and develop their countries. They resolved most of the problems including those left behind by the departing Europeans and then went on to adopt systems which would contribute to rapid development. Most of them succeeded and they looked like they would catch up with Europe.

Their emergence on the world scene had an impact on the European economy. While Europe believed in maximising profits in order to make up for rapidly increasing costs, in particular the cost of labour, the Asians went for market share by minimising profits and rapid expan-

sion. In the end the Asian products were able to displace the European products not only in non-European markets but even in European markets. Alarm bells began to ring in the European Community. The sounds were echoed in North America.

For a time it looked like Europe and America would try to counter Asian incursion in the marketplace through the GATT and the WTO. It was suggested that trade should be linked to human rights, democracy, etc. Asian records were scrutinised by Europeans and invariably found wanting. As a result markets were to be closed to them.

The Asians resisted. The attempt failed. It is to the credit of the Europeans that they did not push this idea too hard. They were more considerate. While they objected to the alleged abuses of human rights, they preferred to put an end to such abuses by other means.

At about this time Europe became interested in having a dialogue with Asia. And so in March 1996 the first ASEM was held in Bangkok. Twenty-five Heads of government speaking several what may be called exotic languages cannot be expected to establish good understanding, much less formulate policies to bring about meaningful cooperation between their heterogeneous countries. But the fact is that they did.

Amongst the decisions made which can contribute towards better and closer relations between Europe and Asia is to have European students study in Asian universities and institutions. For more than a century the flow of students was only in one direction; from Asia to Europe. The result is not only the spread of European knowledge in various disciplines, but the Asian students learnt also the cultures and the ways of the Europeans. They were thus able to have fruitful relations with the Europeans in commerce and politics.

But because most Europeans only know Asians as students who had to adjust to European culture, they were not able to relate to other Asians who had never been in contact with them. This gave rise to a lot of misunderstanding amongst Europeans about Asians. It did not contribute to good relations.

As much as Asians studying in Europe were able to overcome the cultural gap and understand the Europeans, European students studying in Asia would be able to overcome the cultural gap early and understand Asians and their peculiar ways better. The European students should not go to Asian universities to study Asians and their ways.

They should study the usual subjects such as the humanities, science, engineering, etc. because Asian universities now are every bit as good as European universities. But of course their exposure to Asian society and the Asian way of life will make them more understanding of the Asians and their ways. It would contribute towards better relations between Europeans and Asians, between Europe and Asia.

Apart from this decision on student exchange ASEM 1996 made other suggestions designed to enhance partnership between Europe and Asia. Such was the understanding reached that it was decided to make ASEM a biennial affair. And so on 2nd April 1998 we met again in London to continue our dialogue and to further the process of establishing a good partnership.

But what should this partnership be like? In many countries of the South we are now talking about smart partnerships. Perhaps there should be other words to describe the kind of partnership we would like to propagate but smart partnership simply means a partnership which benefits both or all the partners as the case may be.

Obviously some partnerships do not benefit partners fairly. The partnerships between developing countries and developed countries do not always result in a fair distribution of benefits or profits. The dominant partner tends to impose its will on the weaker partner which may not benefit the latter very much. In trade for example it is well known that the commodity-producing developing countries had to sell more and more primary products in order to buy less and less of the manufactured goods that they need. The terms of trade kept on deteriorating, so much so that the developing countries kept getting poorer relative to the developed.

The earnings of their people decreased in terms of purchasing power because the workers in the developed countries have to be paid higher and higher wages, something which increases the cost of the goods which the developing partner buys.

In smart partnership there should be no dominant partner and any gains due to technology or other factors should be fairly shared between the partners. This does not mean that workers in developing countries should be paid the same wages as those in developed countries. Because of lower cost of living workers in developing countries actually get to buy more with less money. But it does mean that any rise in the prices of

the manufactured imports from developed countries should be balanced by a rise in the price of raw materials from the developing countries. With this rise in primary materials price, the wages of workers in the developing countries can be increased slightly.

Smart partnership is smart also because it helps hasten the development of the poorer partner, which in turn contributes towards the continued well-being of the other partner. When the multinationals of the developed countries invested in manufacturing in the developing countries, they created jobs and helped enrich these countries. When these countries prosper they become better markets for the products of the countries of the investors. In fact the investments helped to industrialise the developing host countries, transferred certain low-level technologies to them and fostered the entreprêneurial development of the people. The developing countries may take off economically and so reduce the developmental gaps between them.

Europe would not lose from developing smart partnerships with Asia. True, certain industries tend to migrate to Asia as the Asians acquire the skills and the capacity accorded by cost advantages. But these industries are mostly of the kinds no longer suitable for the highly trained and expensive European workers.

To continue with these industries in Europe would simply increase the cost of living, which in turn would stimulate demand for higher wages. It can be shown that the cheaper products coming from Asia have contributed much towards the lower inflation in Europe and America. And lower inflation make growth more meaningful.

The inventive skills of the Europeans will always keep them ahead of the Asians. True, sometimes Asians are better able to convert these inventions into useful products, but they have to pay fees and royalties.

There really is nothing to fear from sharing the wealth generated through partnerships between Europe and Asia. We would really be helping to build a better world. Europeans have already made known their concern and desire to see people everywhere enjoy human rights and a better life. If smart partnership can lead to a better life, then surely we should work towards a smart partnership between Europe and Asia.

Besides, it has already been pointed out that by enriching partners the contributing partners would gain. Rich partners through their purchasing power can provide the rich market which both partners need in

order to enrich themselves. A poor partner can be exploited once only and in one way only. After that it becomes of little value to the rich partner.

Recently we talk a lot about market forces and how they will discipline governments, make them more accountable, more open and transparent, less corrupt and not given to crony. These are very laudable objectives. But can market forces really do this; can they have these high economic and social objectives?

The most important thing to the market is profits. For this it has always shown through the ages that it is not too scrupulous. As long as there is profit to be made anything goes. Indeed the corruption of governments and peoples is due to this desire to make profits, this primary objective of the market and the forces inherent in it.

No one can dispute that the free market has contributed towards the general wealth and progress of human society. It can be shown that when governments frustrate market forces by taking over all the means of production, as the communists and to a lesser extent the socialists did, wealth is destroyed and people are impoverished.

But it must be remembered that the success of the free market is also due to the regulation and controls exercised over it by society through the governments. Can a market totally free of controls, moved largely by the profit motive, contribute to the disciplining of government and to a better society? Can it result in partnerships for the good of human society?

In East Asia today we are seeing market forces at work. As you all know prior to the economic crisis that East Asia is facing today, the economies of its countries were vibrant and growing rapidly. Not only were their big businesses doing well but their people were gainfully employed as workers or entrepreneurs. They were producing quality goods and services for the whole world. And in turn they became rich markets for the developed countries to exploit.

Then suddenly in mid-1997 the rich countries of the West decided that the wealth of these countries were ill gotten. There was no conspiracy of course but the rich market players acted as a herd. In other words they acted together and they followed their informally chosen leaders. Acting as a herd they became powerful, trampling over everything that came in their way.

For the herd there is no concern about partnerships, smart or otherwise, with anyone. There is only the desire to use the power of the herd unthinkingly. But incidentally they make huge profits while using this power. Unfortunately they made this profit by impoverishing the countries, the people and the governments they use their powers on. They may claim to be disciplining these governments but the effect is to destroy the countries while making huge profits.

In one country, a big country which I shall not name, the disciplining process by the market forces has made twenty million workers to lose their jobs, the rest have their purchasing capacity reduced to one-fourth, i.e. they lost three fourth of their effective income; their businesses, big and small have been bankrupted; their people have no food or medicine, and they have been forced to migrate to neighbouring countries which unfortunately are no better off than their own. We are not too certain that their governments and people have been disciplined but where before they were without social and political unrest now they are faced with rioting and looting of shops. And when their governments try to maintain law and order, they are condemned.

The actual loss in monetary terms caused by this disciplining exercise can be gauged from the Malaysian example. The Malaysian ringgit has been devalued by approximately 60 per cent, i.e. from RM2.5 to US$1 to RM4 to US$1. Since the GNP of Malaysia was approximately US$100 billion before the devaluation, it is now reduced to about US$40 billion. Malaysia has lost US$60 billion.

At the same time, the capital market has depreciated from RM900 billion to about RM400 billion. At the old exchange rate, RM900 billion was equal to US$360 billion. On the other hand, 400 billion ringgit in terms of present exchange rate of RM4 to US$1, the value of the stock-market capitalisation of RM400 billion is about US$100 billion. The capital loss is therefore US$260 billion. Together with the GNP loss, the total loss to Malaysia due to currency depreciation and fall in share prices is US$320 billion. If you consider the number of Asian countries experiencing currency devaluation, you may be able to appreciate how much wealth and purchasing power has been destroyed.

The governments and the business community of these Asian countries have been blamed for the turmoil. But the devaluation of their currencies is not done by them. Market players from elsewhere, suddenly conscious of the misbehaviour of these Asians, lost their con-

fidence and devalued the currencies. It is the devaluation of the currencies and the depreciation of share prices which caused the turmoil, the economic decline, the unemployment, the impoverishment, the political and economic unrest. The attempt to discipline the governments and the peoples of Asia is perhaps laudable but the cost to the people in whose interest these attempts were made is horrendous. On the other hand, the people who are disciplining these governments have apparently made billions of dollars. It is a profitable way to take disciplinary action.

Can such economic or business activity be considered smart? If this is the cost of market forces disciplining governments and countries, is the price not too excessive? Can the target countries be expected to welcome deregulation, liberalisation and globalisation if the result is the destruction of the economies of their countries.

I mention the present economic situation in the countries of East Asia in order to illustrate what smart partnership is not. Europe and Asia clearly want to form a new partnership. Such partnerships can only be willingly entered into if the results are beneficial to both the partners.

It is legitimate and right for the countries of Asia to want to progress, to develop and to become better off than they are now. We want to eradicate poverty in our midst, to educate and provide health care for our people. We are not forgetting human rights but we believe that one of the fundamental human rights is the right to work for a decent living. Political freedom manifested only in the right to vote, to demonstrate, to strike and to be free of oppressive laws without any improvement in the well-being and standard of life of the people becomes quite meaningless. Freedom to be poor is not freedom at all. It is inconsiderate to deprive people of their livelihood because we want them to be free from their allegedly corrupt or oppressive government. Let them decide their own fate, whether to be free or to be poor and to starve. Their self appointed partners and saviours should not force their solutions on them. That is not smart. It is not even democratic.

In the partnership between Europe and Asia, let us not be fanatical about the means to the extent that we forget the ends. Let us be pragmatic. Today the peoples of Asia have lost their means of sustenance because governments of Europe have decided to abdicate their role in favour of the free market. Can there be partnership between Europe

and Asia without governments? Can markets provide the partners and a partnership that goes beyond merely the maximising of profits? Should partnerships be between equals with fair shares or should partnerships be between clients and patrons?

These are the questions which we must answer, and answer them with all sincerity if we want to develop a new partnership between Europe and Asia.

12

SMART PARTNERSHIP: DOING BUSINESS THE SMART WAY

IN MALAYSIA we have had a lot of experience in sharing. The NEP is a good example of sharing in which positive discrimination in favour of the weak and the disadvantaged was used in order to achieve equitability. The experience of human society has shown that equal sharing does not necessarily result in equitability. This is because some are more capable or better positioned to exploit their share than others. On the other hand, when attempts are made to distribute wealth equitably as tried by the communists, the result was disincentive and universal poverty. It is therefore necessary to accept that there can be no absolute equality but at the same time that every attempt be made to reduce glaring disparities. Smart partnerships are not intended to achieve absolute equality of benefits but a much fairer distribution of results.

The disparity between the races in Malaysia could have been corrected by simply taking the wealth from the rich community and redistributing them so that in the end everyone would have an equal share. But the NEP rejected this Robin Hood approach. Instead the redistribution was based on growing the economic cake and then distributing the growth parts so that the have-nots would have more to compensate for their smaller existing share. Since the haves could still retain what they already have and also get a portion of the new growth, albeit a smaller portion, there was no sense of deprivation. Indeed they were willing to work together with new partners who have been apportioned a part of their growth. Since they believe the redistribution would help

A speech delivered at the National Smart Partnership Dialogue in Petaling Jaya, Selangor, on March 2, 1998

stabilise race relation, they cooperated gladly and productively. The result is that the NEP gave birth to many smart partnerships between business as well as between the different ethnic groups. This led to the success of the NEP. Had the NEP failed we may be experiencing ethnic tension now.

Smart partnership was extended when Malaysia officially adopted the concept of Malaysia Inc. Here the public sector and the private sector worked as partners in order to facilitate the economic development of the country in which both have a stake. The old confrontative attitude between public and private sectors was discarded in favour of mutual help. The public sector realises that the success of the private sector actually contributes to the revenue of the government, which goes to pay for the salary bills of government employees as well as the provision of public utilities, etc. In helping the private sector the public sector is therefore actually helping itself. Of course, the private sector benefits much by the positive attitude towards them adopted by the public sector. They in turn collaborate with the public sector in order to ensure that the objectives of the government are achieved speedily and at minimum cost. Both sides therefore benefit and the nation as a whole also benefits. Altogether the Malaysia Inc partnership between public and private sectors is a manifestation of smart partnership in which not only do the partners gain but the public as a whole also gains.

Governments are by tradition expected to provide most of the utilities and infrastructure for the people and for business. Unfortunately the capacity of the government is limited by the revenue and the loans it can raise. At any time the demand for utilities and infrastructure would exceed the capacity of the government financially and physically.

The solution to this inadequacy on the part of the government is provided by turning over the provision and operation of these utilities to the private sector. However if the private sector were to bear the full cost of the construction, maintenance and operation of the facilities they would have to charge the users very high rates indeed. On the other hand, the government still collects taxes and is therefore responsible for providing at least that portion of the utilities it can pay for. By apportioning a part of the investment and revenue of the government to the cost of the services, it is possible for the rates charged to be lowered without causing the private owners and operators to sustain a loss.

The privatised entities are in fact jointly owned by the government and the private companies, although legally they belong to the private companies for the duration of the concession. There is therefore a partnership between the government and the private sector. Such a partnership must constitute a smart partnership, for it serves not only the private company but also the government and in fact the public as well.

Malaysia was formerly dependent on the production and export of two commodities, rubber and tin. Wide fluctuations in the prices of these commodities meant uneven growth for the country. Besides the two industries could not create enough jobs for Malaysia's growing population. Even after oil palms and cocoa were introduced the prospect for economic growth and higher income for Malaysians was poor.

A decision was made to industrialise by manufacturing goods for local consumption and for exports.

But Malaysia had neither the expertise nor the capital needed in order to set up industrial plants. It was decided to invite foreign investors to come in with their know-how and capital. Incentives were provided. The strategy proved very successful in creating jobs and generally developing the country.

The foreign investors of course benefited from their investments but Malaysia and Malaysians also benefited. They not only got jobs but by servicing and supporting the need of the foreign-owned industries they earned better incomes. They then became good consumers of the products exported by the countries of the investors.

Obviously by inviting foreign investors Malaysia was in fact entering into a smart partnership in which both sides gained.

From the foregoing it may seem that all partnerships are smart partnerships which bring benefit to both partners. But this is not always so. In the colonial days the colonies and their peoples were exploited without regard for sharing. If the peoples in the colonies were not cooperative then immigrant workers and traders were brought in order to facilitate the extraction of the wealth of the colonies to the maximum. That the importation of foreign workers and others caused political and social problems for the indigenous people was ignored. In the case of Malaysia the indigenous people not only lost their exclusive rights but were actually made poorer even as their country was being exploited to

enrich others. Clearly, there was no smart partnership during the colonial days.

There are many more instances of partnerships which are not smart but Malaysians have been able to practise smart partnerships since independence and so build a prosperous country in which everyone has a fair share. It looked like they were going to go on developing until they achieve their target of becoming a developed country by 2020. The smart partnership they had developed between the different ethnic groups, between the public and the private sectors and between the workers and management looked set to boost the country's growth.

But what they had not expected was the emergence of the antithesis of smart partnership. The world economic culture has been changing so that the old ethics of mutual help and mutual gains were being replaced by aggressive attacks and hostile acquisitions which have no regard for mutual benefits. Instead of smart partnerships, dominance and a winner takes all creed have gained acceptance. The old ideas about morality, ethics, honour and equitable sharing and caring have now been replaced by ideas that openness and transparency in business dealings are sufficient to ensure that unacceptable practices such as corruption and cronyism be eliminated.

It is assumed that if there is no corruption and cronyism then business would be facilitated and fairness would result. Discriminative protection even for the weak would result in distortions and would be bad for business.

Since the governments of many developing countries, especially those in the East, are believed to be corrupt and practise crony-capitalism then their rapid growth and development must have been achieved through this. It is also assumed that only a chosen few had benefited from the sterling performance of these countries. The fact that clearly all the people seem to have benefited is dismissed as an illusion. Whatever may be the apparent result, the elimination of corruption and cronyism would make these governments and their countries better.

Since on their own these governments are not likely to give up their evil ways then they must be forced to do so. The force used was the drastic impoverishment of these countries and their people through currency devaluation. And so in June 1997 the tiger economies of Southeast Asia had their wealth reduced drastically through devalu-

ation of their currencies and the shares on their stock exchange. They were told that the devaluation is the result of a lack of confidence in the economic management of their countries, specifically their corruption and cronyism.

The economic turmoil caused by the devaluation of the currencies of these countries reduced the tigers to whimpering kittens and forced them to seek help from international agencies. The conditions for this help are more than just the elimination of corruption and cronyism. The countries have also to increase interest rates, reduce credit, raise taxes and open up their countries to full access to their companies by foreign companies, i.e. foreign companies must be allowed to establish 100 per cent foreign-owned companies and banks and to buy majority shares in the businesses and banks of the distressed countries. The effect of currency devaluation coupled with the conditions exacted by the international agencies is to make it almost impossible for these countries to recover economically. Any idea that they may have to catch up with the developed countries has to be jettisoned.

There is absolutely no consideration given to the sufferings and miseries of the suddenly impoverished people and their countries. Going beyond the economic field, the threat of losing confidence was extended into the social and political fields. Failure to conform socially or politically results in economic pressure being applied through further devaluations of the currencies. In one instance the currency of the country was devalued by 600 per cent, i.e. foreign goods and services cost six times more than before. Of course, loans in foreign currencies require six times more of the local currency to pay. Since the economic recession makes it impossible to earn even the old level of profits, the countries so attacked find themselves totally unable to import essential goods and services to pay their debts. Technically these countries have been bankrupted.

It is said that in time these countries will recover. But what is there to stop repeated attacks on their currencies and continued turmoil. Even if the attacks stops, the massive damage to their economies would take decades to be restored. Certainly their ambition to catch up with the developed countries would not be achieved in the time projected. In fact they may never make it at all.

In smart partnerships, the partners all benefit. Openness and transparency may be able to eliminate corruption and cronyism and

other undesirable practices, although this is far from certain. But from what we have seen openness and transparency have not benefited the country under attack. In fact the new creed does not recognise any partner at all. They were merely objects for attacks which will give the attacker considerable gain in a very short space of time while leaving the victim impoverished, incapacitated and burdened with insoluble economic, social and political problems. By no stretch of the imagination can we regard the action of the attacker as smart. True they have gained financially but what their victims lost is far more than the gains attackers made. In smart partnership, there is not only a fair apportionment of the gains but there is also an increase in the original wealth. But in the new commercial ethics there is actually a diminution in the original wealth. This cannot be regarded as smart.

The advocates and practitioners of smart partnerships must be cautious about accepting the new ethics of the commercial community. Openness and transparency is not enough if there is no accompanying morality, honesty, honour and caring for others.

We are now engaged in trying to bring about economic recovery following upon the devaluation of our ringgit and the shares of our companies. To succeed we must cling to our high values, to morality, honour, honesty and caring for each other. We must not be selfish and act only in our own interest. Thus we must not take out our money from our Malaysian banks because someone has suggested that our banks are weak and may go under despite government guarantee. We must not put our money in other countries or in foreign banks because we would effectively be depriving our fellow businessmen of credit.

We should not join in the sale of shares and profit taking the moment share prices appreciate. Instead we should support our businesses in every way possible. We should support the Buy Malaysian campaign. We should reduce foreign travel, bring back our money, etc.

The partnerships that we have developed between the races when implementing the NEP and the NDP, the partnerships between the government, the private sector and the workers and their unions, and the partnerships inherent in the methods of privatisation we have developed must not only be continued but must be intensified. The basis of our prosperity was economic growth at a high level. We may not need to grow at the old rate in order to achieve recovery but we must ensure that reasonable and sustainable growth is achieved. By the kind of

smart partnerships that we have developed good growth can be sustained.

Smart partnerships also demand that we make some sacrifices now in order that recovery would be hastened. The government has formulated many approaches and policies which may seem to impose restrictions in our quest for personal or even company interest. But in the long run we will benefit through the minor sacrifices that we are called upon to make. We all, members of the government, the business community, workers and others must accept these sacrifices. They will benefit all of us in the end.

In whatever we do, we must consider ourselves as partners to everyone else. By caring for the interest of our partners, by helping them, we will be hastening economic recovery. And when we recover we all will reap benefits. Clearly, by helping others we will be helping ourselves. Smart partnership is the way towards economic recovery. Anything that stands in the way of smart partnership must be eschewed, rejected. That way we will recover sooner and we will all benefit.

13

GOVERNMENT AND BUSINESS FOR ECONOMIC DEVELOPMENT

YOU MAY REMEMBER that when Japan was rapidly emerging as an economic power fairly soon after its defeat in World War II, it was accused of institutionalising collaboration between business and government. Japan Incorporated was roundly condemned because the mores of the time advocated a confrontative relation between government and business. It was wrong for government to help business for reasons which I have never quite understood.

Anyway in the early 1980s Malaysia decided to adopt Japan's approach. In fact while Japan never liked being labelled Japan Incorporated, Malaysia deliberately adopted the term 'Malaysia Inc' to describe a mutually supportive relation between the public and private sectors. The government actually preached collaboration between government and business in order to develop the country. We have never been ashamed of it because we believe that such a collaboration would speed up the process of developing the country. Indeed we regard it as a duty for the government to help the private sector, whether local or foreign, to succeed because they augment the revenues of the government, create jobs for a lot of people, and support the other businesses and economic development as a whole.

Apart from these, the businesses help directly and indirectly to create the infrastructure which could be used by the people. We in the government are very frank when explaining our business-friendly policy. We told everyone that the government have a share in everyone's

---

A speech delivered at the APEC-CEO Summit in Vancouver, Canada, on November 23, 1997

business for a part of their profit belongs to the government. For the government it was good business—we contribute no capital but we get a share of the profit. If there is a loss it is not borne by the government, except of course we do not get any profit.

I can say without fear of contradiction that this government/business collaboration has paid off handsomely. Malaysia's rapid growth averaging about 7 per cent per year since the adoption of Malaysia Inc owes much to this policy. The objective of creating jobs for our people for example, has been so well achieved that today Malaysia is short of workers and has to depend on foreign labour. For a developing country this is quite unusual.

Although the civil servants at first balked at working for the success of the private sector, they now accept it as their contribution towards enhancing their own income. We pointed out to them that their pay actually comes from revenue collected from the businesses. The more the businesses succeed, the more profit they make, the more revenue will be collected by the government. Such is the growth of the Malaysian government revenue that we are actually able to pay bonuses to all government employees.

We describe this government/private sector collaboration as a smart partnership, something which Malaysia has been advocating lately. The partnership is smart because both sides gain. As I have pointed out, while government help for the private sector increases the capacity of businesses to be successful and profitable, the government gains from being able to collect more revenue. But of course government is not interested only in getting more revenue. government is concerned with the development of the country and the welfare of the people. Can government collaboration with the private sector help in this area?

Obviously increase in revenue would help the government to put in place the necessary public utilities and social programmes. But the government can also entrust the private sector with the provision of much of the needs of the public in terms of infrastructure and other services which in the past were regarded as the responsibility of government. Not so long ago when private enterprise was regarded as exploitative, good governments choose to nationalise business enterprises in order to ensure that the return from such business should accrue fully to the government. Instead of collecting a percentage of the profits by

way of taxes, the government it was believed would get all the profits. The profits could then be used to provide for all the needs of the people. Instead of rich capitalist appropriating for himself a disproportionate amount of the profit, now all will have an equal share of the profit through the government redistributing wealth from the so-called means of production through subsidies for everyone, fairly if not equally.

But as we all know things did not work out that way at all. As everyone gets all that he needs and has little spending money, the products found no market and profits could not be made. In turn the government was not able to get the funds to subsidise the people for all their needs.

Today we have decided to reverse the process. In place of Nationalisation, we now have Privatisation. The private sector is now being entrusted with not only the enterprises but even with work 'normally' done by government. Thus the mail and even the collection of taxes are now privatised.

To do this there must be a high degree of collaboration between the private sector and the government. There must be trust, for how else can the private sector take over the collection of a whole variety of revenue and taxes if there is no trust and close working together between the government and the privatised utilities concerned.

Privatisation has worked and worked well. Because of privatisation the provision of necessary utilities and infrastructure such as roads, power, water supply, ports and airports need no longer be dependent on the revenue collected by the government and the loans it can raise. The private sector has a way to making these infrastructures viable through charges for their usage. They are able to raise the necessary financing for much of their public works projects. And so development is speeded up greatly. Certainly in Malaysia privatisation has enabled needed infrastructure to be made available earlier and often cheaper.

The government has to play its part however. Bureaucratic delays have to be minimised. In certain cases subsidies may have to be given. This may seem to be a reversion to the old practice of state subsidies. But the government cannot abdicate its responsibility completely.

When the main North-South Expressway was privatised in Malaysia the government transferred a large segment of completed roads to

the private company without charge. In addition the government provided soft loans.

It may look as if the government is helping the company. In a way it does of course. But far more important is the need to keep toll rates low so that the privatisation does not become a burden to the road users. If the company were to pay the full market price for the roads already built and then complete the rest of the highway, it would have to charge very high toll rates in order to recover cost and make a reasonable profit. There would be a public outcry. Worst still the usage may be reduced and the company would sustain a loss.

But by helping to lower the cost, the government is able to reduce the burden borne by the users and maximise the use of the roads. The subsidy is not for the company as much as it is for the travelling public. After all the government still collects a variety of taxes on road users. It is only fair that the road users be spared the full cost of using the new expressways.

This is a good example of how the government collaborates with the private sector in order to enhance growth and development and the provision of necessary infrastructure earlier and adequately. It is the duty of government to help make private sector projects viable without of course sacrificing public interest. In the case of the highway there is no way the government can build and operate it profitably. It was not earning much from the part that it had built. It had no funds to complete the rest quickly. By making the project viable its completion was not only made possible but it was speeded up as well. Once in place the highway helped to increase the value of the adjacent land, stimulated their development, encouraged road travel, improved transportation, put more vehicles on the road (which of course earn the government more revenue), created jobs and generally enriched a whole lot of people. The spinoff from such an infrastructural facility as an express highway is obviously much more than the support in kind that a government can give to the private company constructing and operating it.

Clearly, privatisation provides an excellent avenue for government to work with the private sector. It involves not just making bureaucratic procedures less obstructive but the support should be very positive. government actually can help to reduce the cost of a project for the private sector in order to make it viable as well as and acceptable to the public in general. The help in many instances would cost the govern-

ment nothing for the government is transferring to the private sector assets which have not been yielding any tangible returns to the government in the past. To keep these assets would actually cost the government a goodly sum from maintenance and operation. Transferred to the private company it helps to reduce cost while helping it to earn a fair return from its investments to upgrade, augment and complete the whole facility. And when the company's operation yields a return the government would gain through taxes.

If, on the other hand, the company had to build the rest of the highway and could only collect toll on this portion, the project would not give a return commensurate with the capital outlay. Thus through the government and the Private Sector working together something that was not possible or not viable can be made into a thriving enterprise in which everyone gains, the company, the government and the public.

Privatisation of course involves resorting to market forces in order to develop a country's economy. It is now acknowledged that bureaucrats are not as efficient as the private sector people in making things work. Bureaucrats tend to be bureaucratic, i.e. they tend to be concerned with procedures and rules rather than achieving results in the shortest possible time and at the lowest cost. They cannot be blamed for this because they have no vested interest in the results. Whether they achieve or not, whether they are slow or quick, they will be rewarded at the same rate. The government's revenue comes from collecting taxes and if there is not enough to pay the bureaucrats then all that needs to be done is to increase the taxes. In fact if less work is done the burden for the bureaucrats is less. It is the exceptional bureaucrat who aspires to efficiency and would like to leave his personal mark on the performance of the government.

The private sector, on the other hand, is bottom-line oriented. The faster the results are achieved, the lower the cost; the better the quality, the more black is the bottom-line. And that bottom-line is closely related to better compensation by way of higher pay or promotions for all the staff.

One can therefore expect the private sector people to do a better job than the bureaucrats. But it would be wrong to leave everything to the private sector. It would be wrong for a government to abdicate and leave everything to the private sector. This is because left to itself the

private sector will not give sufficient consideration to the needs of the public. They tend to focus only on their profits, to cut cost and maximise returns.

Government must therefore continue to play a role in guiding the private sector whether it be in privatised projects or not. For utilities and infrastructure this role of the government is crucial. It ensures that the interest of the public and the nation as a whole is not neglected.

After socialism and nationalism has fallen into disrepute the pendulum has been swinging further and further in the direction of privatisation and market forces. The pendulum is in danger of swinging too far and make market forces such an article of faith that anything done in its name cannot be questioned. We see this in the rigidity of mind when defending currency trading for example or when anyone criticises excessive stock-market speculations. The proponents of market forces seem to believe that there are elements in these forces which will so balance them that they will on their correct anything that may yield unwelcome results.

But actually market forces are as prone to abuses as are command economies. It must be remembered that self-interest is what moves market forces—and self-interest is not far divorced from greed. Unchecked greed can overcome good sense in the market. When greed takes over the effect on others will get scant notice.

The financial turmoil in East Asia (including of course Southeast Asia) is a case in point. These countries had worked very hard in order to build their economies and give their people a decent life. From defeated and colonised people, they had pulled themselves up by their bootstraps in order to achieve a good degree of development. They had been largely successful in overcoming poverty in their midst. There was hope that within two or three decades they would be able to become developed countries.

But in July this year they watched helplessly as their currencies get devalued. Two decades of growth was wiped out in two weeks. Per capita incomes and Gross Domestic Products went down by more than 30 per cent. For four of these countries the loss in purchasing power totals almost US$300 billion.

In addition, an attack on the stock markets of these countries wiped out hundreds of billions of dollars in capital. Industries have been

forced to close down. Unemployment has gone up. Infrastructure projects including the supply of water and electricity have been halted. Retail business and all kinds of businesses have slowed down. In other words, as a result of currency devaluation and assaults on the stock markets, vibrant economies have been reduced to begging for aid from the IMF.

No one in his right mind can say that the present situation is better than when the economies of these nations were booming. True there were abuses. There was corruption. There were quite a lot of scams. There was still poverty. But the sufferings now are far greater than before.

What was the cause of this sudden recession? Some say that these countries have weak fundamentals. And these weak fundamentals cause the currencies to devalue and the stock market to shrink. But could all these happen on their own? The truth is that some market players decided to pull out ostensibly to prevent themselves from losing their money when the economy collapsed.

Were they indeed holding huge amounts of the currencies of the countries concerned when they dumped them in order not to be caught by the devaluation? The evidence seems to show that they had not invested in these currencies at all. They had merely borrowed these currencies in order to sell them and thus devalue them.

It is the same with the shares. They merely borrowed the shares in order to do shortselling. They were therefore not at risk at all. They merely started the process of devaluation and then they kept on borrowing, selling and buying in order to deliver. No real money or shares were really involved.

How can they do this and destroy the economies of so many countries and the livelihood of so many millions of people? The answer is the free market. The free market allows them to do this. It is too bad that countries and people have to suffer and pay a heavy price. But that is the way a free market works. Market forces cannot be interfered with. It is sacrosanct.

It is unfortunate that we seem to have jumped from the frying pan into the fire. We had socialist and communist states and their central planning, also sacrosanct, which for 70 years condemned millions to misery. In this case there was too much government. No one may try to

change anything because the ideology of the supremacy of the state was a religion and did not tolerate heretics who criticised.

In the end after much misery and the loss of millions of lives, it was realised that the belief was wrong, that the ideology and the system was faulty and was not able to deliver the promised heaven on earth. But the price paid was very heavy.

Now we have the ideology of the market, the infallibility of free enterprises. governments may not interfere with market forces. The market will make its own corrections. All you have to do is get your fundamentals right and things will right themselves.

The proponents of market forces say it will take time. A lot of people will suffer. Countries will lose their independence. The strong will overcome the weak. They, the strong, will then consolidate and give better service. The people must surely want better service and better goods from those most capable of delivering these than to have their independence and the shoddy good and services their own people and government provided.

That is the argument. Independence is not important. Surrender your independence to those who know best and you will prosper. This is the creed of the market. They, self-appointed though they are, know best what is good for you. governments are old-fashioned and irrelevant. Thus the swing from the government knows all and should decide everything for you to the market can do no wrong, is sacrosanct, is your benefactor, saviour, and ticket to prosperity is now as extreme as was the communism and socialism of yesteryear.

The fact is that neither the government nor the market can work well on their own and independent of each other. Power corrupts. As much as government can become corrupt when invested with absolute power, markets also can become corrupt when equally absolutely powerful. We are seeing the effect of that absolute power today, the impoverishment and misery of millions of people and their eventual slavery.

The choice for the world is not absolute power for the government or for the market. The choice is cooperation and collaboration between the government elected and responsible to the electorate and the market with its stress on efficiency, competition and the bottom line. Only when the government and business work together can there be maximum economic development for all to enjoy.

14
NURTURING SMART PARTNERSHIPS FOR MUTUAL PROSPERITY

CHARLES DICKENS wrote of the best of times and the worst of times. This year for many of us in Southeast Asia we are experiencing the second part of what Charles Dickens wrote some time ago. We have seen some of the best of times in Southeast Asia. Our economies were making good progress, chalking up impressive growth. We were successful in transforming our societies. 1997 saw the enlargement of Association of the Southeast Asian Nations (Asean) and the commemoration of its 30th Anniversary. Asean at 30 seemed set to be more robust, more resolute and more confident of its future. Asean had forged an economic and political cohesiveness unimaginable 30 years ago. This can indeed be described as the best of times for Asean and its individual members, including Malaysia.

But, this year we have also witnessed the worst of times with the recent turmoil in our currency and stock markets. Market manipulation has undermined our economic fundamentals and eroded the progress and wealth we have built up painstakingly for the past few decades. For no rhyme or reason, except of course to make a fast buck for a rich few, our currencies came under attack and our people impoverished. In trying times, such as these, we know who our true friends are. I would like to begin by saying how delighted I am to be here amongst friends.

I would like to thank the organisers for inviting me to address the Second Canada-Malaysia Business Leaders Dialogue. This conference is a follow-up to the first Dialogue which was held in Kuala Lumpur last

---

A speech delivered at the 2nd Canada-Malaysia Business Leaders Dialogue in Ottawa, Canada, on November 21, 1997

year. I am glad that there is a sequence to the first Canada-Malaysia Business Leaders Dialogue as last year's event was a tremendous success, paving the way for greater understanding and cooperation between Malaysia and Canada. It is my sincere hope that the second dialogue which we are all attending today will further strengthen our bilateral ties. I congratulate the Canadian government as host country, for the detailed preparation made for this year's APEC Summit. This time round we have sent a strong Malaysian contingent to attend the Summit. We sincerely hope that we will have the honour of welcoming an equal, if not stronger Canadian delegation to Kuala Lumpur next year as Malaysia hosts the APEC Summit in 1998.

For today's Dialogue, I have been requested to speak on the topic 'Malaysia and Canada: Nurturing a Smart Partnership for Mutual Prosperity'. This topic is indeed very relevant and pertinent. Partnerships are a common feature in all our societies. We accept partners in almost every endeavour, be it in politics, business ventures, sports, social activities and of course, in the institution of marriage. Generally, partners benefit in numerous ways which the individual alone cannot. However, very often a partnership is not equally shared, with one party benefiting more than the other. The idea of a 'smart partnership' therefore refers to the concept of maximising and balancing the benefits for both parties and for all, regardless of an unequal contribution towards the partnership. When this concept was first introduced in 1995, during the First Langkawi International Dialogue held in Malaysia, we emphasised that it was based upon the idea of 'win-win' and 'prosper-thy-neighbour' policy, guided by the universal values of trust, respect, understanding, good faith and fair play. To us, the originality of a smart partnership lies in the practice and not the principle. Smart partnerships are often characterised in practice by a mixture of formal and informal relationships, working in synergy with one another and each chosen to suit the particular purpose of the relationship. Smart partnerships are about government organisations and people working together for long-term mutual gains to help bring about global harmony and cooperative prosperity. To me, smart partnerships require the following ingredients for success: a shared vision, common goals, clear understanding of each partner's strengths and weaknesses, willingness to compromise, and to be patient and tolerant. These key success factors can produce outstanding results.

Allow me to share with you two practices in Malaysia which clearly demonstrate the workings of a 'smart partnership'. First is the concept of Malaysia Inc. This concept within the context of smart partnership implies the deliberate policy of tripartite cooperation between the public and private sectors as well as the political leaders. The partnership is 'smart' because it does not merely yield results, but rather results which are shared without exception by all—the three parties involved, the people and the Malaysian nation as a whole. Today, we are also glad to state that the trade unions have become a vital component of this smart partnership in contributing towards the national agenda. It can be said with all honesty that a significant portion of Malaysia's rapid economic development for the last 10 years can be attributed to the successful implementation of the Malaysia Inc concept. Although Malaysia would still have undergone economic development without implementing the concept, its progress would have been much slower.

Another area where the 'smart partnership' concept has served Malaysia well is in the national political arena. In Malaysia, the National Front/Barisan National Party which comprises 14 political parties, represents a smart partnership because consideration is given not according to the strength or weakness of a party, but on fair sharing. There are in Malaysia three major racial groups—the Malays, the Chinese and the Indians. The Malays who consist of nearly 60 per cent of the total population form the overwhelming majority whilst the Indians who make up 10 per cent of the total population, is in the minority. However, they are equally represented in the councils of the party and are ensured of fair representation in the State Assemblies, the Parliament and the Cabinet. This practice is also extended to the smaller members of the 14 party coalition. We are a pre-election coalition and not a post-election coalition of convenience. Hence in the National Front government, we are committed to power-sharing and to democratic elections. Furthermore, in the Barisan Nasional, decisions are usually made by consensus, thus ensuring that the views of the smaller parties are heard and given due consideration. Having a membership of a large number of parties is also a smart decision. A coalition of two parties where neither is strong enough to form the government is unstable. In Malaysia, the Parliamentary majority for the coalition is large, exceeding two-thirds of the seats. Therefore, should any of the smaller parties decide to go their separate ways, the government will not fall.

On the other hand, if the biggest party leaves the coalition it will not have the majority to form a government on its own. This smart partnership has also contributed to Malaysia's economic growth as it created political stability, a crucial element in the economic development of the country.

Today in Malaysia we are faced with currency and market turbulence. Many of Malaysia's good friends amongst the developed countries tell us that this is a temporary phenomenon due to market forces. They say that with our strong fundamentals we would be able to overcome these problems and return to our high growth paths very soon.

We have a different view though. If we have such good fundamentals why has our currency been devalued by more than 30 per cent? What is the benefit to be derived from this turbulence? Why is it necessary for the devaluation to take place or rather to be engineered at all?

This is not the forum for me to explain the way the currencies of Southeast Asia have been manipulated. Suffice to say that in terms of purchasing imported goods from developed stable-currency countries, Malaysia alone has lost US$30 billion following a 30 per cent devaluation of the ringgit. The attack is not over. Attempts are being made to devalue it further, to reduce our purchasing power even more. We may suffer but those who export to us will soon suffer along with us. And export to our part of the world is worth more than US$100 billion.

Those who say that devaluation will make us more competitive ignore the fact that all exported goods contain a fair percentage of imported contents which cause an increase in the domestic prices and reduces any competitive advantage from the devaluation. Demand for higher wages and inflation will wipe out any competitive advantage we may gain.

International capital flows have contributed to the growth of countries like Malaysia and to world trade in general. But such capital flows do not always result in smart partnerships. The really serious long-term foreign investments in productive activities do. But the short-term speculative hot money forays into the markets of developing economies don't. They go in merely to make quick gains for themselves at the expense of their partners. In the case of currency trading and share market investments, one partner gains a little but the other partner loses more than what was made by the investing partner. Thus in

the case of Malaysia, while it loses some US$30 billion in purchasing power terms, the currency traders made probably only a fraction of that amount. A whole lot of wealth created through hard work and prudent policies is lost to the economy altogether. The investment by these manipulators cannot be termed smart.

But we in Malaysia are not about to reject foreign investments because of this. We still welcome foreign investment in productive activities, in the manufacturing of goods and the provision of services. No one I think will welcome the fly-by-night investor. So you must forgive us if we reject the short-term investor in the stock market whose only interest is in capital gains. We also do not welcome the currency traders although the nature of their operation does not enable us to keep them out. They can always borrow offshore ringgit and shares in order to dump them and depreciate their value. It is unfortunate that the world thinks these predators must be protected. They certainly do not make smart partners.

We have also extended the concept of smart partnership to regional cooperation. The formation of Asean is one such partnership. Within the Association, decision is made based on consensus. Thus the voice of all its members is heard and given careful attention. If Asean is not a smart partnership, it would have been impossible to accept new members—Myanmar and Laos—whose economies are weaker than those of the founding members and Brunei. Besides, Asean has also developed elements of complementarity such as the growth triangles and the Asean Free Trade Area (AFTA) to further promote mutual growth and prosperity.

One may well ask why the need and urgency to establish smart partnerships. I believe that the economies of this world are presently being redefined because of the process of 'globalisation'. To get the full benefit of globalisation the economies of the world should shift their emphasis from the purely competitive to include cooperative elements, hence the 'win-win' philosophy which underlines the concept of smart partnership. Today's global economic system is no longer a simple chain of one-way effects but a very complex web of feedback relationships. However, conducting business operations in a global economy is no simple task. We need partners who are willing to contribute and make the alliance a fruitful one. This marks the beginning of a new kind of relationship, one which we may call 'smart partnership'.

Malaysia and Canada have indeed established an excellent relationship which has brought significant benefits to both our countries. Malaysia and Canada share many commonalities. We are both active members of the Commonwealth, United Nations, APEC and the WTO. We have also worked together under the Colombo Plan in the 1950s. In the past, we had a donor-recipient relationship. Today, our relationship has evolved into a maturing partnership between equals. Our bilateral ties extend beyond trade to cover many other aspects, such as infrastructure development, education links and environmental cooperation. Last year, we were honoured to welcome the Jean Chretien, Prime Minister of Canada, and his Team Canada members to Malaysia. During the visit, 35 contracts valued at RM550 million were signed, in addition to several other government-to-government agreements. This has boosted trade ties between our two countries but we expect the bilateral relationship to be further strengthened as both Canada and Malaysia continue to grow as major trading nations.

We acknowledge that the Canadian economy is amongst the most sound in the world. As the seventh largest global economy with the second highest standard of living in the world, Canada has enormous potential for growth, offering vast opportunities to foreign investors. Not surprisingly therefore, Malaysian companies are looking at Canada as a viable prospect for investment. More than this, Malaysia and Canada possess an excellent match of capabilities and needs. Many of the areas in which Canadian industries are well-established are areas in which Malaysia is actively seeking investments as well as technological cooperation. These include downstream petrochemical products, advanced electronics, telecommunications products, pharmaceutical products, industrial machinery and equipment as well as wood-based products.

Malaysia is also looking to Canada for technology in the transportation, aerospace, broadcasting and hi-tech industries. We sincerely hope you will share with us your expertise and technology even as we encourage our local companies to establish more joint ventures with their Canadian counterparts to reap the benefits of working and investing together. This is indeed the basis of all smart partnerships. However, the principle of mutual respect should be adhered to by all. The Malaysia-Canada relationship should therefore be a constructive venture.

For Malaysia, we aspire to be a fully developed nation by the year 2020. To realise this vision, we must be able to sustain an average

growth rate of at least 7 per cent until the year 2020. As such, Malaysia cannot merely depend on the manufacturing sector alone but must also develop a second engine of growth. We have decided to make the Information and Communication Technologies the dynamo for growth, within all economic sectors. To begin with, we have embarked on the ambitious plan to create the world's first ever Multimedia Super Corridor (MSC). The MSC will bring together an integrated environment with all the necessary attributes to create the perfect global multimedia climate.

The government does not want to limit the MSC to Malaysia alone but plans to expand it to the Asian, European and North American countries in the near future. As such, the MSC offers tremendous investment potential to investors. Suffice for me to summarise the Malaysian government's commitments to companies wanting to participate in our MSC:

- Provide a world-class physical and information infrastructure;
- Allow unrestricted employment of local and foreign knowledge workers;
- Ensure freedom of ownership by exempting companies with MSC Status from local ownership requirements;
- Give the freedom to source capital globally for MSC infrastructure, and the right to borrow funds globally;
- Provide competitive financial incentives;
- Become a regional leader in intellectual property protection and cyberlaws;
- Ensure no Internet censorship;
- Provide globally competitive telecommunications tariffs;
- Tender key MSC infrastructure contracts to leading companies willing to use the MSC as their regional hub;
- Provide a high-powered implementation agency to act as an effective one-stop super shop.

Through the MSC, we would also like to take the concept of Malaysia Inc a step further, i.e towards global smart partnerships. We would like to invite the world community to join us to shape a common future together. We can work as one for mutual benefit and prosperity. I envisage a virtual commonwealth of nations, one that will benefit all man-

kind. We invite our Canadian friends to join us in this exciting endeavour. We cannot succeed alone. We need partners with the expertise and the technology and Canadian organisations are the right partners that we are looking for.

In addition to investing in each other's country, we should also venture further to collaborate in third countries. Together, we are in a good position to invest in other nations, particularly in the developing countries. We hope Canada will regard Malaysia as its springboard into the Asean market of nearly half a billion consumers even as we consider Canada our springboard into the Nafta market of 370 million affluent consumers. In the past, both Malaysia and Canada have worked very well together and I am certain if we continue to cooperate with each other, we can create more opportunities for ourselves. Let us continue to build upon the relationship we have established, learning from each other and contributing richly to the partnership. Together we can usher our nations towards prosperity in the 21st Century.

15

SMART PARTNERSHIPS IN THE 21ST CENTURY

NO COUNTRY or region can be an island unto itself. History has shown that countries which have retreated into isolation or seclusion or have very little to do with the outside world have not been able to make significant progress. Indeed, such countries may even have regressed. Whether we like it or not we all need to interact with each other, be it a mere exchange of views on issues of common concern, or for cooperation in carrying out certain programmes of mutual benefit, for trade and commerce certainly or even for seeking to consolidate our strengths.

It is, I believe, in such a spirit of cooperation for development that the Asia-Kyushu Regional Exchange Summit was initiated. The 1st summit was held in Oita, Japan in 1994. Philippines was host to the 2nd Summit in 1995 which was held in Manila. The 3rd Summit was in Fukuoka in 1996. I hope this 4th Summit held in Malaysia would give further impetus towards achieving the goals for which this Regional Exchange Summit was established.

I recall that this Regional Exchange Summit rests on four core principles which were enunciated at the first summit. They are: (i) to pursue regional cooperation while remaining open to the world; (ii) to promote regional exchange; (iii) to deepen mutual understanding and friendship; and (iv) to continue the regional exchange summit.

A speech delivered at the 4th Asia-Kyushu Regional Exchange Summit in Langkawi, Malaysia, on November 15, 1997

These are laudable objectives. I also notice that since the first summit, various areas have been identified as useful for regional exchanges. The Joint Declaration of the Third Summit reported that views were exchanged on various topics such as the economy, industry, environmental conservation and human resources development. The Fukuoka Declaration, as it is called, emphasises the need to pursue 'mutually complementary economic exchange'; to work towards 'mutual cooperation at the international and regional levels in environment conservation', and also to work towards 'the development of human resources that will be able to play a leading role in the Asia of the 21st century'.

It is characteristic of all meetings, or seminars, or conferences, or summits, to make declarations of intent or resolutions. Such declarations of intent are of course important as they identify the objectives that participants will have to strive for. But objectives will remain just objectives, if we do not travel along the paths that we have marked out. All too often, we would merely travel the path already well trodden by others. Nothing new usually is discovered on old paths. We need therefore to blaze new trails and embark on new directions.

Despite the trend towards globalisation, Asia needs to seek its own destiny. Asia needs new, bold and dynamic visions. More importantly, Asia needs to chart its own paths. We cannot unthinkingly follow along the paths mapped out by others before because then we would only be following from behind and would never catch up. We have to be brave enough to explore new pathways and new destinations. To do this we must have more faith in ourselves and be more hardy and determined. If we do so we may come out ahead of those who went before us.

There are of course those amongst us and more so amongst our detractors who think that because of the current economic and financial turmoil deliberately caused by non-Asian manipulators that the Asian century will not come by, that Asian values will not bring about the predicted Asian dominance. I am not one of those who think that the 21st Century would be the Asian Century. Rather I believe the next century will be the Global Century. But that Global Century will be helped into being by Asian values, for we do not believe in destroying others, undermining them deliberately, doing shady things in order to ensure that they fail. Nor do we gloat obscenely when we see others suffer as a result of our actions. Asians and their Asian values will contribute to the Global Century because we are not afraid to see others prosper, we be-

lieve in prospering others in order to prosper ourselves. These Asian values will not only overcome the present problem but it would actually help us to be magnanimous to those who try to disable us. Thus will the Global Century be brought about.

It is in the nature of things that experience shortens the time to learn or do things. The development of modern Europe, itself copied from the growth and development of several West Asia civilisations such as those of the Phoenicians, the Persian, Arab-Islamic and Turkish, took several centuries. When Japan decided to modernise along European lines, the process took a much shorter time. In the post World War II period several East Asian countries decided to follow Japan and without exception they grew at a much faster rate. Today we have so many East Asian countries rapidly developing and destined to be little Japans whatever the impediments that may be put in their way.

They cannot grow alone and in isolation, at least if they want to avoid the mistakes of others, the mistakes of the past. They need to work together with their role model. It is a matter of great satisfaction that Japan has responded and has actually actively participated in the development efforts of the countries of East Asia including Southeast Asia. It was Japan's decision to invest in productive industrial activities in Southeast Asia which showed up the capabilities of the peoples of the region in modern technics and technological skills, skills which in the past were believed to be the preserve of non-Asians and the Japanese only. And again it is Japan which has offered to help us in Southeast Asia to overcome the problems created by others to prevent our development.

Having said this, let me now say something about the topic I am asked to speak on, i.e. 'Smart partnership in the next millennium'. We introduced the concept of 'smart partnership' in the fourth Langkawi International Dialogue held in 1995. Partnerships are of course not new. But quite often partnerships benefit one partner more than the other. In fact at times one partner gains at the expense of the others. In the classic zero sum game theory you win if the other loses. We are seeing this today where the region of Southeast Asia loses in order for the currency traders and others to profit. The result is not the creation of additional wealth but only the transfer of wealth from one party to another. The loser this time loses more than what is gained by the winner, making this not a zero sum but a negative sum game.

In the concept of smart partnership new wealth is created and is shared equally or at least fairly by the partners. Both sides gain. In fact everyone gains. Southeast Asian countries were at one time poor commodity producing countries. The commodities were sold at the low prices which were set by commodity markets outside the control of the producer countries. The gain for the Southeast Asian producers was minimal and at times they suffered loses. The commodities were then processed in the industrialised countries and reexported to the Southeast Asian countries and sold at high prices. Over the years the Southeast Asian commodity producers have to export more and more of their commodities in order to buy less and less of the manufactured imports. The terms of trade was less and less favourable to the commodity producers. They were getting poorer and poorer relative to the industrialised countries.

To break this vicious cycle the Southeast Asian countries decided to industrialise. Unfortunately they had no manufacturing know-how, no capital and no market for mass-produced goods. They decided to invite foreign investors to manufacture in their countries. The foreign investors gained from low-cost labour, land and tax holidays. The countries of Southeast Asia gained employment opportunities, export earnings, skills and eventually manufacturing know-how and capital. Today the countries of Southeast Asia are not only capable of manufacturing and exporting goods of quality and sophistication, but they are able to export capital and expertise to other developing countries. They become quite prosperous.

The partnership between the foreign investors largely Japanese and the host countries can be considered as smart for clearly both sides have gained. Until recently Malaysia was the perfect example of a smart partnership between foreign direct investors and a hospitable country. That partnership could have continued indefinitely to the benefit of everyone. The problem that is faced by the Southeast Asian countries now is due to greed on the part of a partner. Instead of taking a fair share the partner decided to take everything for himself and impoverish his partner in the process.

This kind of partner does not take a long-term view. They only invest in shares which can be dumped and the money taken out. As soon as the shares appreciate sufficiently they are disposed off and the capital gains collected. The partnership is certainly not smart. It is exploitative

and host countries should avoid this kind of investors. If allowed to invest they should be restricted. The source of their funds must be carefully examined.

There are other types of investments which are also not smart, although they may result in stimulating the economy and creating instant wealth. Smart partnerships are usually involved in investments which cannot be liquidated easily in order to make off with the gains. They are usually serious, long term, open, and concerned with production of goods and services.

Let all delegates to the Asia-Kyushu Summit demonstrate to the rest of the world not only what regional cooperation is all about, but what is meant by true partnership, smart partnership. Show them that in a smart partnership the overriding concern is that both will benefit. Remember that in enriching the other you enrich yourself. If you impoverish others, you impoverish yourself. I must add in passing that Malaysia is now not able to import as much as it did before with the impoverishment that it has suffered due to the 'attack' on the ringgit. The result as you know is the impoverishment of our trading partners, whose currencies have now been devalued also.

Kyushu is well suited for a smart partnership with other regions in Asia. Geographically, Kyushu located in the southern-most tip of Japan, is the closest region of Japan to other regions in Asia. Kyushu does a lot of business with Asian countries. Almost 50 per cent of its exports go to Asia, twice as big as its exports to the United States, and more than the national average of 45 per cent. As for imports, almost 46 per cent originate from Asia, still higher than the national average of 35 per cent. A bigger number of Japanese from Kyushu than from other regions in Japan visit other countries in Asia. No less than 60 per cent of Kyushu tourists go to Asia. Foreign visitors to Japan also show a preference for Kyushu. Almost 89 per cent of foreign visitors go to Kyushu. These statistic are not the latest. I believe the numbers now may have gone up even more.

Therefore, it is my firm conviction that there are many things that Asia and Kyushu can do together. In almost every area of useful human endeavour, Asian countries are looking for partners—serious, equal and more importantly, smart partners. In information technology, for instance, there is plenty of scope for partnerships. In Malaysia we are building a Multimedia Super Corridor to be home to multinational or

transnational companies. The MSC, in short, is to provide a unique test bed, an healthy environment for multimedia business to grow and flourish and contribute to the well-being and progress of the world. In this effort Malaysia needs partners to develop this ambitious project. We are not doing this for nothing, of course. We expect to benefit a lot, but we wish to be a smart partner to the world. We expect the world to benefit from our MSC.

At the 1st Asia-Kyushu Regional Exchange Summit in Oita, I recall I spoke about the concept of the East Asia Economic Caucus. Although the EAEC as such has not been accepted by all, especially Japan, I could see the intent and spirit of the EAEC taking shape in other fora, such as this one. Today, I talk about smart partnerships in the next millennium, I hope the little I have said about smart partnerships will serve to promote the concept of consultation between the countries of East Asia which is embodied in the EAEC proposal. This is already the Fourth Asia-Kyushu Regional Exchange Summit. We should go beyond mere exchange and act fast. Perhaps, we should also relabel this summit and call it Asia-Kyushu Regional Action Summit.

16

FORGING AN ASIA-EUROPE PARTNERSHIP FOR THE 21ST CENTURY

I HAVE BEEN asked to speak on the subject of Asia and Europe forging a partnership for the 21st century.

Let me try to do so by attempting to answer two questions. First, why a partnership? Second, a partnership for what?

However let me begin by answering the 'what' before proceeding to the 'why'.

I believe there are many things which mankind must try to do in the 21st century. First, we must prepare our societies for the new world of massive and rapid change and transformation. In the 21st century, radical changes will sweep over all of us, and sweep us along with it, whether we like it or not. We cannot resist but we may perhaps be able to steer in some direction if we are able to develop certain skills.

It has always been true that in life the only constant is change. But in the years ahead, I suspect that change will be faster and more furious than ever before. Time will be telescoped and history accelerated. If we do not retreat into the caves, if we are not insulated, we will be hurled and spun around. Those who yearn for the quiet life have no right to be born of this time and age.

People have always been subjected to multiple loyalties. But in the 21st century, we can expect perhaps a greater pull and counter-pull from the forces of national and global identities. We can expect greater pressures from increasing globalism and greater assaults against na-

---

A speech delivered at the Global Panel Kuala Lumpur 1997 in Kuala Lumpur, Malaysia, on November 10, 1997

tional economies. I am sure in many societies, there will be an intense contest between human rights and human responsibilities. There will be value wars rising from the attempt to resolve the meaning of life and of human fulfilment. There will be clashes between materialism and spiritualism. There will be challenges arising out of differing emphasis on the role of government, the state, the so-called free market and the individual. I am sure that there will be contests between and within societies on the power and function of the media which will be ever more invasive of all that is sacred in our lives.

Where will the family go? Where will the struggle for family values end up? What indeed will constitute family as homosexuality becomes respectable in many societies. What will be the nature and purpose of work? How will various societies deal with the problem of ageing and the aged and cloning—and a host of issues which we cannot venture to even guess at this point in time?

Second, the struggle for physical survival across species, across continents, across all boundaries will begin in earnest in the world of the 21st century. We will see dramatic climate changes and attempts at climate control. We will see environmental disasters unprecedented in human history. God has already given us ample warning. If we do not succeed in enriching and giving new life to our physical environment, our physical environment will impoverish and take from us our very lives.

In the 21st century, we will see the emergence and spread of new diseases. As populations increase by the billions there will be a new calculus of supply and demand with regard to water, food and energy. There will be new weapons of mass destruction and equally deadly unconventional or conventional weapons. The human race will need to find new ways of sustainable production and sustainable consumption. We must have dynamic growth. The poor and the underprivileged will probably be overlooked as the rich grab everything for themselves. Poverty is the second greatest adversary of the environment, second only to the over-consumption of the affluent. But new ways and patterns of dynamic and vigorous growth will need to evolve if the dynamism is to be sustained over long periods of time.

Third, in the 21st century, all of mankind will need to cope with and overcome a whole series of transnational threats ranging from drug trafficking to the spillover effects and tragedies of "failure states", to in-

ternational terrorism, accidental nuclear and chemical accidents, currency manipulation, money laundering and organised crime.

Fourth, in the 21st century, we will need to fully exploit, spread and disseminate the continuing technological revolution, the shelf-life of which may be measured in minutes rather than days or months. How do we cope with the network society, with bio-engineering and the flood of useless information hiding in its midst pearls of knowledge.

Fifth, how do we ensure a world in the 21st century where perhaps the greatest challenge is not to ensure the greatest good for the greatest number, at the lowest cost, but rather how to ensure the highest level of people empowerment, to the maximum number possible, to the maximum level possible, at the lowest price possible. Since business is expected to be the primary movers and builders of people empowerment rather than governments, how do we ensure that greed and abuses of corporate power will not rule the day. Can we ensure that the free market will be governed by a sense of commitment and responsibility when in fact the movers and shakers of the marketplace are elected by no one and are moved largely by greed and the lure of unlimited wealth. Will the Milkens and the Boeskys and the Soroses of the future be any more considerate than the present models.

I still believe that in the 21st century people development and people empowerment will be the most important role of government in most societies. We have to ensure that national governments will fulfill fully their responsibility in this crucial area through less disruptive systems of rule by the people.

I am sure there are other critical challenges to mankind in the 21st century. But let me concentrate on the three which I think need particular emphasis.

This is the challenge of:

- building a more peaceful and more just global commonwealth;
- ensuring global prosperity; and
- ensuring cultural tolerance in a multicultural world
- and ensuring not only no clash of civilisations but instead, a joyous celebration of civilisations.

Peace, true peace, is more than the absence of war. It needs the embrace of friendship. It calls for the presence of justice. It necessitates not only democracy within the borders of the nation-state but also democracy in the affairs between the nations of the global community.

The age of imperialism is dead. But it is far from having been buried. The age of hegemonism is still with us but has taken a new form—that of economic hegemony which is no less oppressive and dehumanising than the imperialism of the past.

For the peace of the 21st century, no disguised hegemonism can be acceptable. We must ensure total and truly democratic global governance.

Let me say substantially more about the century of global prosperity which we must build in the 21st century. This can only be achieved through the most massive expansion of trade in human history and the most massive flows of productive foreign investment across borders that this planet has ever seen. Trade and productive investment must be the arteries, the veins, the tissue, the muscle and the bone of our global prosperity of the 21st century.

We must construct a global prosperity process which will bring prosperity not to a select few but prosperity for all. No nation should be left out. None should be deprived and impoverished. As we leave the 20th century behind, we carry with us the albatross of gross inequality. In 1965, the richest 20 per cent of the world earned 69 per cent of the world's wealth. By 1990, this percentage had increased from 69 per cent to 83 per cent. In 1965, the average income of the richest 20 per cent was 31 times the average income of the poorest 20 per cent of mankind. By 1990, this had increased from 31 times to 60 times. With the present currency turmoil the ratio has worsened.

In the 21st century, it is crucial that we work for the absolute eradication of absolute poverty. A global crusade against absolute poverty in which all nations will lead must be part of the passion of the century. Why not set the 21st century as the century in which we will see poverty's end?

Our faith in the wonderful powers of market forces to generate massive prosperity sometimes seems to border on religious fanaticism. There is much in the magic of the marketplace. But the market can be very cruel. The frequently invisible hand of the free market has tended

to enrich the rich and the avaricious while impoverishing and heaping further misery on the poor. If market forces are to play a role then they must be governed by laws, rules, and regulation even as we insist on governments respecting laws, rules and regulations. Remember that market forces once resulted in Manhattan Island being exchanged for a few bottles of whisky. And more than that have been exchanged for worthless glass beads.

I have stressed, in our economic agenda, the importance of prosperity for all, a massive expansion of trade and investments in productive capacities and for a global crusade against absolute poverty. There is a fourth point which I would like to emphasise. And that is the importance of a mind-shift from "beggar-thy-neighbour" to "prosper-thy-neighbour".

If we are honest with ourselves, we will concede that mankind has spent an inordinate amount of time and effort on beggaring our neighbours. We have held stubbornly to the irrational view that our future and our prosperity depends on ourselves doing better than others. We have assumed that what we gain others must lose. What others gain must be our loss. We have invested enormous passion and resources in this competitive zero-sum game intended to do others in.

We must begin to spend an inordinate amount of time and effort on prospering our neighbours and their neighbours. We must hold stubbornly to the rational view that our future and our prosperity depends on others doing at least as well as ourselves. We must invest enormous passion and resources in this positive sum game where everybody wins.

Many might ponder why it is that over the last generation a grouping of economies, neighbouring on each other, have created what some refer to as "the East Asian economic miracle". Why is it that the tigers and dragons of East Asia have run together in a pack? Part of the central reason is that through accident and by design, the corporations and private sector of East Asia—often encouraged, advised, pushed and cajoled by their governments—have consciously and unconsciously been working according to the impulse of "prosper-thy-neighbour". We who have lived through this incredible phenomenon can look back and say: We have clearly seen the past; and it works.

This is a reason why we expanded Asean, why Vietnam gained double-quick admission into the Association of Southeast Asian Nations. This is one reason why we have moved quickly to admit Myanmar, and Laos. This is one reason why Cambodia too will be quickly admitted into Asean.

But alas those who believe in "beggar-thy-neighbour" philosophy, if we can call it philosophy, have caught up with us. And you know the result. To earn them a few billions they impoverish us, beggar us by tens and even hundreds of billions.

Let me now turn to the theme of living in a multicultural world, surely one of the great challenges of the 21st century. Some say the civilisations will clash. Some call for the co-existence of civilisations. Let me speak for a "celebration" of civilisations.

Let us all face the fact that the 21st century will be a century of multiple civilisations and multiple cultures. Cultural and civilisational pluralism will be the hallmark of the 21st century. The era of cultural hegemonism is over, however much the controlled media of the West try to "spread the word" and to hold the line.

There obviously are universal core human values which have been accepted, indeed cherished, by societies throughout history. Of this there can be no doubt. Most of these universal core human values should continue to be cherished. If I may, I would argue that the primary custodian of most of these old-fashioned cultures, values and ways are the more conservative societies of Asia who have not advanced much beyond what are today often referred to in the West as Victorian "values" or family values. I would argue that as the primary custodian of universal values, Asia should act to ensure its worldwide adherence. Asia should rather vigorously lecture and hector those societies which have abandoned our universal human values for some rather quaint and some way-out ideas. If I am permitted, I might be tempted to argue that until these deviant societies returned to the straight and narrow and begin to behave themselves, unless they begin to behave much more like we do, and unless they begin to believe the things we hold sacred and dear, then we in Asia should not trade with them, should impose sanctions on them and should adopt a policy of "conditional engagement". In other words, if they don't behave, we should not renew their right to most favoured nation status and so on.

I wonder how many of our European friends feel a little uncomfortable with some of these ideas. I think that we obviously should ensure that this scenario does not become the dominant reality of the 21st century. There is a great deal of wisdom in the sacred admonition that we should do unto others what we want others to do unto us. We should not do unto others what we do not wish others to do unto us.

I think from the perspective of the 21st century, some of the current ideas and practices of today's friction of civilisations will appear most quaint. With the exception of those who believe that Coca Cola, Big Macs and Western "pop" command the moral high ground of human civilisation, it is interesting that the rest of humanity assume that art will and should differ as between different peoples and cultures.

What is more, the more adventurous and enlightened amongst us say: *vive la difference*. How boring and how impoverished would human civilisation be if there is total uniformity, one form and only one way of doing things. We enjoy and relish the differences. Even when we think that our own forms and accomplishments are superior, we take no affront from the fact that others have different tastes and different values and different ways. We take no affront from others believing in their "inferior" ways.

Yet, how is it, what is the logic of those who believe, that when it comes to political tastes, political values and political ways, only one and no other is kosher. All else is inferior. Not only that. There can be little tolerance for these "inferior" forms. And not only must this one anointed form be adhered to in the main. It must be adhered to in its entirety, according to the sacred texts, forms, practices, and rituals coming down from some sacred mount.

I believe in democracy. We could not have got to where we are, indeed I doubt if we could have survived, if we had not adhered to democracy. But Thank God Malaysian democracy is not Italian democracy, or Swiss democracy, or British democracy or even Dutch democracy. (You will be delighted to know that at no stage in the 21st century should you expect anyone to try to ram Malaysian democracy down your throat. Still we count on you being wise enough to appreciate some of its virtues).

The 21st century could be mankind's greatest or mankind's worst. Given that there are so many threats to confront and so many opportu-

nities to grasp, why should Europe and Asia work together in partnership?

First, because in a shrunken world we are going to be uncomfortably close neighbours. The Far East is no longer far.

Second, because over a broad range of issues, we have and will increasingly have a common purpose and a shared interest.

One might begin by admitting that there are many areas in which we will not see eye to eye and in which we can and should disagree and quarrel. But these areas are not as great as we imagine. Does Europe have a fundamentally different perspective with regard to the challenge of change in the 21st century? Will Europe disagree with the global struggle for physical survival? Will Europe disagree with the need to overcome the transnational threats I enumerated? Will Europe have enormous difficulty with the challenge of human empowerment I suggest? Will Europe be at great odds with the vision I have outlined of a peaceful and more just global commonwealth, or of ensuring global prosperity for all, or of ensuring more than mere cultural coexistence in the 21st century? I doubt it.

On the other hand, there are vast areas over which we will increasingly see eye to eye, over which we will converge and agree and over which we therefore should work together in friendship and partnership.

Third, there are many challenges which neither Europe nor Asia can on their own tackle or resolve. Please note that my advocacy of a greater partnership between Europe and Asia is not an exclusive one which seeks to keep anyone out. Indeed, over the entire front of global or regional issues, the joining of all the hands of humanity is necessary.

Fourth, I need to remind Asians that there should be greater partnership with Europe because Europe is strong, influential and rich. European inventiveness and science is not a thing of the past. After five hundred years, our learning from Europe is far from ended. Those who assume that Europe is a phenomenon of the dusty pages of history and cannot bounce back with incredibly renewed vigour assume far too much.

But perhaps I should remind our European friends that Southeast Asia, Northeast Asia and other regions of Asia will become much stronger, much more influential, much richer in the 21st century. Asian inventiveness and science will return. Asia must remain a great learner

but others would be wise to learn a thing or two from this vast continent.

As someone who has seen so much of what we in Asia have gone through in the 20th century, I have no doubt whatsoever that the epitaphs on East Asia or on Southeast Asia of recent years and months are a little premature. Our rising has never been easy. The journey, for all of us, without exception, has been horrendously challenging. We have had as many downs as ups over the last fifty years. We have been written off over and over again. The problems of today—serious and difficult as they are—pale in comparison with those of the past. In the latest forecasts of the Washington-based Institute of International Finance (IIF), the World Bank, the ADB and just about everyone else, there has been some downward revision on the short-term projections. But without exception, all, even the worst detractors, say that East Asia will remain the fastest growing region in the world.

I have not a shadow of a doubt that we shall overcome. We shall overcome the present turbulence. And we shall continue the journey to the return of history.

Please allow me to end with a few words on the market turbulence since July 2, 1997, when the Thai baht was devalued.

As you know, the currency problems of Mexico caused a "tequila effect" which wreaked havoc especially in Latin America. The Thai crisis has triggered a "tom yam effect" which has hit every globalised economy in Southeast Asia without exception: Indonesia, Malaysia, the Philippines, Thailand, Singapore. And as we all now know the failure of Southeast Asia can spread to every country in this globalised world of ours. There is no room for smugness for anyone.

On June 17, 1997, at a conference on capital flows held in Los Angeles just two weeks before the devaluation of the Thai baht, one Michel Camdessus, who works for the IMF, said the following about Malaysia in his written Keynote Address (let me quote him word for word: let me read slowly: and let me make sure that I get it absolutely right): "Malaysia is a good example of a country where the authorities are well aware of the challenges of managing the pressures that result from high growth and of maintaining a sound financial system amid substantial capital flows and a booming property market. Of course, the life of policymakers is always easier when one starts, as Malaysia does,

with a long history of low inflation and an outward-oriented economy. But significant further progress has been made in dealing with new challenges. Over the last year, output growth has moderated to a more

17

TRADE AND INVESTMENT: THE ROAD TO COMMONWEALTH PROSPERITY

GLOBALISATION is bringing about unprecedented economic restructuring amongst countries. It is also having a significant impact on world production, trade and investment. Market oriented structural reforms including deregulation, privatisation and increased openness to foreign trade and investment have been generally embraced. While the impact has been most striking in East Asia, fundamental policy changes are also underway in South Asia, Latin America, Africa and the Middle East.

Globalisation and liberalisation in trade and investment can catalyse growth and development. The words have however been used very loosely, without clear understanding or definition. This may result in anything and everything being labelled global and liberal but which may benefit some and disadvantaged others. We should note that the relatively equally developed countries of Europe have found difficulty in eliminating barriers to create the European Union. There is still apprehension amongst some that union or opening up might be to their disadvantage.

The countries of the world are less homogeneous in terms of development and it is very likely that removing borders and liberalisation may result in a severe loss of competitive advantage which can permanently impair development.

A speech delivered at the Commonwealth Heads of Government Meeting (CHOGM) in Edinburgh, United Kingdom, on October 24, 1997

Still if the world is to progress and prosper trade barriers must be reduced. To do so we have to consider the state of development and the competitive advantages of the different countries. The playing fields may be level but for competition to be fair the players must be evenly matched. Otherwise the disadvantaged will only be further disadvantaged in a world without borders and barriers.

I am sounding a note of caution here simply because Malaysia is currently suffering from an attack on its economy after having embraced the concept of globalisation and liberalised its trading and investments rules. Forty years of sweat, toil and tears can be shattered in just a few weeks under present rules in which we had no say in the formulation, i.e. if there are rules at all. And so we must be cautious when embracing concepts not of our own making.

This apart, I would like to acknowledge the benefits of opening up the country for foreign direct investments and a more liberal trade regime. Much earlier than most other newly-independent countries, Malaysia decided to invite foreign participation in its economy. In particular its industrialisation program.

No country can develop based entirely on the production of commodities. Unfortunately industrialisation needs capital, expertise and markets which no developing countries has. Foreign direct investment is the answer. The local contribution should be land, labour and a liberal investment climate. Our main concern in Malaysia was jobs for our people. For this we were quite happy to forego taxes of all kinds.

The rapid industrialisation of Malaysia was made possible by this opening up of the country for foreign investment.

The industrialisation strategy resulted in full employment in Malaysia and 82 per cent of the country's US$70 billion of export is made up of manufactured goods against almost non before. In addition the resultant prosperity created new businesses and an enlarging middle and high income class together with a high growth in government revenue. In the last five years we have been able to exhibit large surpluses in the government budgets.

Naturally as industrialisation progressed trade grew along with it. In fact the multinationals often export 100 per cent of the products they manufacture. Local manufactures gained confidence and began to export. Trade grew.

The import trade grew in tandem with the growth of exports. In the case of Malaysia we have been seeing lately a greater growth of imports, resulting in a deficit in the balance of payment. This is being remedied by judicious control of the import and stimulating exports.

The growth of trade brings along with it a lot of other economic activities. Transport and travel grew, requiring investment in ports, airports, roads, railways, banking industry, hospitality industry, insurance and other services. All these create wealth, prosperity and economic development.

The economic growth of different countries cannot always follow the same route. Some have vast resources, others can benefit from their strategic locations while others may have unlimited human resources. However there can be no doubt that some at least of the strategies of others, can be made to work for the development of every country. There can be no doubt that trade and investment including direct foreign investment can play a role in the economic development of every country.

I have said before that the wealth of the Commonwealth is not common. Most of the wealth is still with the original five members. Over the past 50 years many former British territories upon attaining independence had opted to join the Commonwealth. No doubt many expected to have a share of the wealth. But the fact is that the wealth has not become common to the Commonwealth. And yet it should not be. The countries of the Commonwealth are in a unique position to help each other achieve development and wealth. This is because no group of countries in the world enjoy such a wealth of common features.

First, we all understand a common language—English. We know very well how important is a common language in business. We obviously have a decided advantage.

Second, despite the adoption of different ideologies and systems, the administrative machinery has always been modelled after the same British model. The laws are also similar, being based on British Common Laws.

The very organisation of the Commonwealth should enable us to keep in close touch, to consult and to compare notes and to cooperate in various ways.

Yet despite all these positive features in favour of it, the members of the Commonwealth have not really gained much from the organisation. We can only blame ourselves for this.

In the 1950s and early 1960s when most of the former British colonies were granted independence the flavour of the time was socialism with its ideal of a society of equals. Even the developed members were not free of this idealism, this vision of an equitable society where work should be less and less while pay should be more and more.

While the wealthy Commonwealth countries allocate more and more funds for social benefits and increased wages beyond their means, the new governments of the poor countries opted for nationalisation and state enterprises which they soon found were quite incapable of running the nationalised industries. Lack of incentives in a society dedicated to equal pay for unequal work did not help.

To make matters worse the world then believed in handouts and loans to help the newly-independent countries to develop. Much of the aid was misused while the loans accumulated so that in the end repayment exceeds the disbursement of new loans to the developing countries.

In the last two or three years several countries of the Commonwealth together with non-Commonwealth countries decided to explore new ways of cooperating between countries for growth. Instead of aid and loans, it was decided that there should be partnerships, partnerships involving the government and the private sector, together with foreign investors. Such a partnership should benefit all the partners evenly. It should involve true participation by all according to the area of expertise or resource that each has. Thus while one country may play the host and supply the workforce, another would supply the expertise and the management and the third the capital. The objective is to enable the host country to develop the know-how and to be able to set up and manage similar enterprises on their own later on.

The focus is not just on investment but also on government administration, laws, policies, practices and ethics conducive to the good running of the projects invested in. This is essential because the running of a market economy is far more complex than that of the centrally-planned socialist economy. It must never be assumed that the skill of management is hereditary. In the context of a modern economy,

management is really very complex and needs great skills. Such skills can be acquired.

The Commonwealth certainly can do a lot to make a success of the smart partnerships proposed by the Langkawi International Dialogue (LID), the Southern Africa International Dialogue (SAID '97) and the Barbados International Dialogue (BID). Many of the Commonwealth countries which have matured and successfully managed their development would be in a position to help. They can provide the training, participate in the smart partnership enterprises and help market the products. They can engage in the privatisation of the government institutions and the infrastructure projects.

All the while it should be remembered that the partnership is an equal partnership between parties which are not equal. The interest of the weakest partner must be given special consideration even though the commercial viability and profitability must be maintained.

We have not much time left. The world is galloping ahead towards liberalisation and globalisation. Borders are being forcibly dismantled. The Commonwealth may soon find that membership of the Commonwealth would be considered less important than membership of the world community. The non-Commonwealth powers are not going to allow exclusivity within the commonwealth. They see wealth to be exploited in the Commonwealth. And they are not going to be kept out simply because they are not members of the club.

Some of us may be prepared for the borderless world. But most of us will not be. We in Southeast Asia have seen how anarchic a globalised world can be. Already we hear of new philosophies such as 'Greed is Great'. People who rob the poor can pose as philantrophist and receive accolade.

This is an unfair world. Many of us have struggled hard and even shed blood in order to be independent. When borders are down and the world become a single entity, independence can become meaningless. All will be equal of course but the cunning and the rich will be more equal than the rest.

It is imperative that we understand what is in the offing. We can then choose to struggle alone against overwhelming odds or to stay together as a Commonwealth and try to bring about some order to the globalised world that is being touted by those with much to gain.

With the advent of the Information Age we have no choice but to become more liberal and to accept globalisation. But doing away with borders and national policies and laws need not mean doing away with rules and regulations completely. The globe or the world should have a properly legislated code of behaviour which are applicable to everyone and which will protect the weak from the strong.

I hope the Commonwealth will survive the Information Age and the globalised world. It will if it makes itself relevant in terms of tradition, trade, investments and development. But it will take some doing for the forces which are lined up to take advantage of the new trend may not necessarily be sympathetic to what they see as an anachronism in a globalised world.

18
FORGING SUCCESSFUL STRATEGIC BUSINESS ALLIANCES

PARTNERSHIPS are a common feature of human society. We accept partners in every field of activity; in politics, in business, in games, in social activities, and of course in life when we marry, set up home and raise families. Generally partners benefit in ways which individuals cannot. But the benefits are often not equally shared, one partner benefiting more than the other. The idea of smart partnership is to maximise and balance the benefits for both and for all, even if the contribution towards the partnership may not be equal.

At the last LID, I spoke of the smart partnership between the Malaysian government and the Malaysian private sector under the concept of Malaysian Inc. I lamented then that we were missing a third partner, the workers' union. I am glad to report that the unions have agreed to come on board. I am sure that the resultant partnership between the three parties will be even smarter, and will certainly benefit the nation as well as the partners.

But this year I would like to talk about smart partnership in politics. Smart partnership between the public, the private and the union sectors is only possible if each entity is coherent and effective. In a democracy where governments have to be elected, it is not always that the government, i.e. the public sector is effective enough to be a contributing partner. And it won't be effective if the elected government itself is not an example of smart partnership either within the government

---

A speech delivered at the 1997 Langkawi International Dialogue in Langkawi, Malaysia, on July 28, 1997

party or if there is a coalition government as we have in Malaysia, between the parties in the coalition.

A democratic government is a partnership. Otherwise it will be an autocratic government or an anarchy. If the responsibility for governing is to be democratic, then the elected representatives, more so the Cabinet, must be a form of partnership. There will have to be a leader to set the direction. He can be the first amongst equals. He must have sufficient authority. But he must never forget that he is a partner. Alone he cannot accomplish much but in partnership, in smart partnership, he will become very effective and he will be a true leader.

We recognise this need for sharing in Malaysia where sharing, fair and equitable sharing, is even more crucial because ours is a multiracial, multilingual, multicultural and multireligious nation. Fair and equitable, it must be emphasised, is not about absolutely equal sharing. Absolutely equal sharing is impractical, is often unjust and negates human potential. Fair and equitable sharing must relate to the situations, the contributions and the roles played by the partners. The idea that merit alone decides apportionment of the benefits is contrary to fairness and equitability. Other factors must be taken into consideration.

Malaysia has been ruled by practically the same political party since independence. This is not because the people are given no choice. Indeed other parties have been elected to form governments in several states and certainly many opposition members have won seats in Parliament and have exercised their full rights as Parliamentarians at every election. But it is the people's choice, freely exercised, to re-elect the same party to govern the country. Why should a multiracial population elect the same party to govern at every election? The answer lies in the smart partnership between races and parties within the National Front, the successor to the Alliance Party which won independence for Malaysia.

There are in Malaysia three major racial groups—the indigenous people, the Chinese and the Indians. Of the indigenous peoples, the Malays make up the overwhelming majority. In fact Malays make up about 54 per cent of the total population. Initially, the percentage was even higher because under the pre-independent constitution the majority of non-Malays were not citizens and were not eligible to vote. But the Malays entered into a pact with the Chinese and the Indians in or-

der to open up citizenship of the country. As a result the Malay majority was reduced to just above 50 per cent.

Having accepted more Chinese and Indians as citizens, the Malays as represented by the United Malays National Organisation (UMNO), formed a political alliance with the biggest Chinese and Indian parties; the Malaysian Chinese Association and the Malaysian Indian Congress.

Under colonial rule the races were kept separated so that the rural areas were peopled almost exclusively by Malays, the urban areas mainly by Chinese and the rubber plantations by Indians. Thus when constituencies were delineated, they tended to have predominance of one race or the other. Because racial prejudices were strong, candidates must come from the majority race in the constituency. Thus in Malay majority constituencies the contest would be exclusively between Malay candidates, between Chinese candidates in Chinese constituencies. Since there is no constituency with an Indian majority, strictly speaking the Indians have no constituency in which to contest. The result of having the contestants from the majority ethnic group was to split up their votes frequently almost equally between the two or more candidates. In such a situation the votes from the minority group would often be the deciding votes. And indeed in many instances it is the ethnic minority which determines the results.

The Alliance Party partnership took advantage of this by ensuring the support of the minority group. Fielding a Malay candidate in a Malay majority constituency, the Alliance ensured Chinese and Indian support by undertaking to give the UMNO Malay votes to the Chinese or Indian candidates in the constituencies where the Malays make up the minority group. It was a *quid pro quo* arrangement which worked well. Only in the constituencies where the minority race is too small to have an impact will the majority race be able to determine the outcome of the election. Otherwise the minorities would decide the result.

As has been pointed out there is no constituency in which the Indians make up more than 50 per cent. But the Alliance fielded Indian candidates in constituencies with marginal Malay majority where Malay support was actually a trade-off for Indian support for Malay candidates in Malay constituencies.

Truly the partnership in the Alliance party was a smart partnership in which the strengths and weaknesses of the different ethnic groups were put to good use. As a result, the minority Indians who make up only 10 per cent of Malaysia's population were guaranteed representation in the state assemblies, the Parliament and the cabinet. Later when the Alliance Party was enlarged in order to give places for the smaller ethnic parties, the same strategy was maintained. The National Front Party, successor to the Alliance Party, actually has fourteen parties, largely ethnic parties as member of the coalition.

Here it must be stressed that this is not a post election coalition put together because no party has obtained a majority of the seats. The Alliance Party and the National Front Party are pre-election coalitions, functioning almost like a single party, with none of the component parties contesting against each other in any constituency.

To add to the sense of security amongst the members of the coalition, the biggest member, the United Malays National Organisation, actually avoid domination of the coalition by never fielding enough candidates to form a government on its own.

Thus, although the majority of the constituencies at any one time were Malay-dominated, the UMNO contested in less than 50 per cent of the total number of constituencies. This assured the other component parties of the National Front that even if the UMNO won all the seats contested, it would still need the other parties to form a government. Today UMNO has expanded to Sabah and the total number of seats allocated to the enlarged UMNO is more than half. Still the other partners do not doubt that UMNO would always work with them in a coalition government rather than try to form a 100 per cent UMNO government when it wins a majority of seats.

In the Alliance Party and in the National Front, UMNO has always been the dominant party. As the biggest party in the coalition, its leadership has always been accepted. This leadership role is real and meaningful. The leader of the UMNO is accepted as the leader of the coalition and is the sole candidate for the post of Prime Minister. This is however a trade-off, for the UMNO undertaking never to rule on its own, and to heed the views and the aspirations of the other partners and the ethnic groups they represent.

Membership of the National Front by such a large number of parties is truly smart. A coalition of two parties where neither is strong enough to form the government is unstable. The defection of either will bring down the government. The smaller party in fact wields much more power than is justified by its size. This is because it knows that its exit from the coalition would bring down the government. It is really a case of the tail wagging the dog. In such a situation the will of the majority party and its supporters would be frustrated.

In the National Front there are today fourteen parties, with UMNO forming the core. The majority for the coalition is large, exceeding two-thirds of the seats in Parliament. Should any of the smaller parties decide to leave the coalition, the government would not be toppled. This deters the minority parties from leaving the coalition, since doing that would result in them becoming the opposition.

Of course, if all the minority parties decide to leave the coalition together, the government could fall. But the problem of choosing a leader for these small parties to work together would usually be very difficult. Leaving the coalition may bring about the downfall of the dominant party unless of course the dominant party decides to form a coalition with the opposition. Alternatively, all the minority parties can join the opposition in order to deprive UMNO of the right to form a government. But this will mean accepting the opposition as the leader. Besides the opposition in Malaysia is made up of several parties, giving rise to the problem of choosing a leader from amongst them. All in all, defection by any or all the minority parties would result in no gain for the minority parties.

Of course, if the dominant party decides to leave the multiparty coalition it will not have sufficient seats to form the government. If it teams up with any of the opposition it is likely to be held to ransom by its partner on whom it must depend in order to stay in power. Clearly, even for the dominant party, defection from the coalition is not attractive. It will lose its pre-eminent position and will become a less effective senior partner if it forms a new coalition with the opposition party or parties.

Since a pre-election coalition functions more like a single party than a coalition, why should not the parties dissolve themselves and form a single party instead? If they do this, the smaller parties could lose their influence altogether. This is because in a single party the voice of the majority would always prevail and the minorities, divided as they

are by ethnicity and other factors, as are found in Malaysia, would be totally ignored or become quite irrelevant.

In the National Front coalition the high council of the Front gives equal representation to all parties, big and small. Decisions are usually by consensus, thus ensuring that the views of the smaller parties are heard and taken into consideration. A coalition is therefore much more democratic for the minorities than a single party representing all the different interests and minorities. In a single party it is possible for the majority to be from one ethnic group and decisions may represent the views of this majority group alone, ignoring the interest of the minority groups. This will not be healthy and will lead to minority groups leaving the party. It is to ensure that everyone has a say in the running of the group that a coalition of parties is preferred over a single multiethnic party.

Still a coalition will only work if the smaller parties are willing to consider the interest of the bigger parties as much as the latter is required to be considerate of the interest of the smaller parties.

Smart partnership is about sharing fairly and equitably. Not all partnerships are smart. A partnership of unequals in which decision is entirely based on majorities is not a smart partnership. In such a partnership the minority really has no say and may not gain even a proportionate share of the returns, whatever they may be.

The conflict between nations of today is due to forced partnership between them which is not smart. The big powers take almost everything for themselves and deny the smaller nations a fair share of power, or responsibility or returns in whatever form. The WTO is a case in point. Whatever competitive advantage the developing countries may have is considered as unfair and illegitimate. Thus low labour costs, natural resources and stable governments are all considered as wrong or improper or unacceptable. But the competitive advantage of the powerful nations are all considered as legitimate, fair and proper. It is regarded as fair and proper for the powerful corporations and banks of the developed nations to compete with the puny industries and banks of the poor developing countries. The poor countries must open up their markets to the rich because the rich are prepared to open up their markets to the poor. That the poor countries have no products to sell to the rich, nor banks nor industries to take advantage of the markets of the rich is considered as irrelevant. What is important is that the rich are

offering the same things that they expect the poor to offer. And that of course is interpreted by the rich and the powerful as being fair. If the poor cannot avail themselves of the offer, that is just too bad. It is the gesture that counts, not the actual result.

By no stretch of the imagination can one consider such a partnership between the rich and the poor as a smart, mutually profitable partnership.

I am sorry to be so crude but when I explained to a visiting group from a rich country why Malaysia cannot open its financial market to them now, there was grudging acknowledgement followed by a request to hurry up.

Smart partnerships between nations must take into consideration the relative strength and weakness of the partners. It actually pays to give a handicap to the poorer partner, as for example through the Generalised System of Preferences (GSP), for by so doing you will be hastening the process of their graduation to non-GSP status. And of course when they graduate they would have achieved a certain degree of development which will make them a good market for the rich.

The coalition in the National Front represents a smart partnership because consideration is given not simply according to who is stronger or bigger. It is based on fair sharing, so that even the small and the weak will get something. Strictly speaking the Indians who make up just about 10 per cent of the total population and dominate none of the constituencies should get no seat at all. But they have always been allocated constituencies and membership of the cabinet as well as at lower level. So do the other small members in the 14-party coalition.

Smart partnership is for long-term results. Partnerships which are based on immediate sharing of the spoils cannot be considered as smart. Such partnerships are likely to result in dissatisfaction once the immediate benefits wear off as they are bound to wear off.

It is part of human nature never to be permanently satisfied. Gratefulness and a sense of obligation wears off very fast. That is why the gains and success of trade unions for example are never lasting. Almost as soon as negotiation or strikes succeeded, there will be new demands. Leaders of unions in particular have to continuously present new demands or else they will lose the support of their members. If no new demands are being made, then the whole union will become quite irrele-

vant. Certainly the leaders will find no justification for their leadership. The relation between workers unions and the employers is certainly not one of a smart partnership. It is because of this that despite the tremendous success achieved by trade unions in the West in terms of workers rights and benefits there has never been any permanent satisfaction on the part of workers and their unions. Trade disputes have become a permanent feature in these societies.

In fact despite the successes of the trade unions in the west, the workforce has never been well-off. The current high unemployment rate in the developed countries can be attributed directly to the absence of smart partnership between workers and employers. Even the better wages and perks received by the workers as a result of industrial action have become quite meaningless, simply because much of the gain is eroded by higher living costs, taxes and statutory contributions for the workers' own old age and medical welfare. The higher costs due to higher labour costs have rendered the products of the developed countries uncompetitive. They now have to resort to pressures against the poor countries in order to sustain the high standards of living for their workers. And as we have noted, this is not the smart thing for them to do.

Politics is an essential element in human society. Politics really means conferring authority on someone or some group to maintain law and order for the well-being of society. Through the ages human society has tried to develop a political system which would confer the power without too much risk of abuse. But none of the systems developed has resulted in a smart partnership between those in authority and those who have to submit to authority.

During the period of colonial rule there was no smart partnership. Malaysians as a colonised people simply accepted whatever was decided by those in authority. Naively we believed that a democratic system would result in a smart partnership between the people and those they put in authority. But democracy does not deliver simply because the system is capable of delivering. Within the government and between the government and the people, the sharing can be very unfair and far from being smart.

There is really no smart system of politics which is so smart that it will deliver irrespective of who applies the system. When I speak of smart partnership in Malaysian politics I am not trying to imply that is

the only way politics should be managed. Nor do I think that our system is perfect and should therefore be used by everyone. I am simply saying that our way of applying democracy has resulted in a smart partnership and that in turn has contributed to Malaysia's stability and whatever economic growth it has achieved.

We in Malaysia are great believers in sharing information and exchanging ideas. What we have devised for ourselves is not all due to original thinking. Much of it is due to observing what others do and adapting the methods of others to our own needs and situation. For us learning from others has worked. I do hope that there is something in what we do here which may be of interest to the participants at this dialogue. I am also looking forward to hearing about what you have been doing in the hope that we can learn from you and your experience.

A dialogue is not a soliloquy. It involves exchanges of views, ideas and experience. The LID is not a talkshop. It is a process in educating ourselves. We all have responsibilities and we all want to discharge our responsibilities well. This dialogue can help us in doing what is expected of us.

I hope we will all follow up on this dialogue with action and I hope we can help monitor each other's action. Hopefully we, our countries and our peoples, will make tangible gains from our sojourn in this resort islands of many legends.

19

SMART PARTNERSHIPS

AT THE FIRST Langkawi International Dialogue in 1996, I spoke about our national concept of Malaysia Inc as an embodiment of smart partnership that enables Malaysia to achieve an economic growth of over 8 per cent per annum for the past ten years. Under the Malaysia Inc concept, the civil service no longer regards the private sector as its natural enemy. Instead they consider the private sector as contributing towards nation-building. And consequently the privatisation of government companies, institutions and functions in no way represents an abdication by government of its responsibilities to the nation and the people.

Malaysia Inc, within the context of smart partnership implies the deliberate policy of tripartite cooperation amongst the civil service, the private sector and the political leaders. The partnership is smart because it yielded results—results which are shared without exception by everyone, not only by the three partners but by the people and the nation as a whole. I am glad to report that now the unions have come on board, to be a partner within Malaysia Inc. so as to contribute towards the national agenda. It is recognised by the trade unions that their own struggle can only be successful if the nation is successful and prosperous. The failure of the nation to attain economic success cannot result in prosperity for the workers. In an economically poor country, striking and taking to the streets cannot increase your income simply because there is really no wealth to distribute or redistribute.

A speech delivered at the 1st Southern Africa International Dialogue in Kasane, Botswana, on May 5, 1997

We have also extended the concept of smart partnership to regional cooperation. The formation of the Association of Southeast Asian Nations or Asean is one such partnership. Within Asean, we have devised elements of complementarity for our manufacturing industries. There are also efforts to promote joint development amongst member Asean countries through the setting up of growth triangles involving adjacent territories of neighbouring member states.

Smart partnerships clearly can take place between many entities. Apart from government and the Private Sector, and nations in a region there can be smart partnerships between individuals, between companies, between twin cities and a host of others.

I believe the South African Development Cooperation (SADC) too will evolve into a smart partnership and this inaugural South African International Dialogue or SAID '97 will definitely accelerate the process. I am most happy to note that SAID '97 is the second International Dialogue to take off after the Langkawi International Dialogue launched in 1995. The first one was the Barbados International Dialogue for Small Nation-States (BID '96) last year. Other regions may follow suit. When such a time comes, it will usher in a new understanding between regions and groupings which may contribute to an era of global peace and prosperity, a Commonwealth of the world where wealth would truly be common.

I would like to warn you however that smart partnership is just one element in the formula for success. Systems and formulae by themselves cannot guarantee success. This is because other elements play a role and can affect the success or otherwise of a formula or system. And so smart partnership depends also on the environment, not the trees and forests but the political and economic environment within the country and without, the culture and the value system of the people, and a lot of other minor elements.

Asean and SADC share many common features, one of which is that many of the member states in these two organisations were former colonies of countries from the Imperial North. Malaysia was lucky that the transition from a British colony to an independent nation was a peaceful one. Many others were not so lucky and they had to endure the traumas of bloodshed and civil strife before they could achieve independence from their colonial masters. And this invariably has a deleterious effect on their subsequent development.

But can we developing countries be truly independent? Undoubtedly, direct occupation and political control has ended but this has been replaced by much more insidious forms of colonisation. Indeed many of us have found that we are more dependent than when we were colonies. Our politics, economy, social and behavioural systems are all still under the control, directly or indirectly, of the old colonial masters and the great powers. And this constitute the environment in which we have to manage ourselves. Our struggle for independence is far from over.

As we all know the moment the European nations realised that they were all going to lose their empires, they decided to come together in order to continue their grip on international affairs. Today the European Union is a powerful force which tries to impose its will on the rest of the world. For a time they were preoccupied with the East-West confrontation. But now that is over and a much more united Europe which includes the Eastern states and Russia will confront the rest of the world.

Their approach will be more subtle. Now that colonisation is over, we have globalisation. The borders which define countries will be erased and economic competition on a so-called level playing field must reign supreme. Globalisation and level playing fields have become the catchwords of the new religion, and as we know, you do not challenge religious faith no matter how obviously wrong they are. You merely accept it.

Is it coincidental that globalisation seems to favour the rich and the powerful? We cannot protect our fledgling industries behind our borders anymore. They must compete with the giants of the world. Imagine the Malaysian car competing against cars produced by the millions by General Motors or Volkswagen or Daimler-Benz or Toyota. Malaysia has to pay a high price for a small part of the technology and buy a whole lot of overpriced components. Can Malaysia's cost of production, despite low labour cost be as low as the millions of cars coming from the robotised and automated assembly lines of the rich? And yet we are told to open up the market. Our GSP is about to be withdrawn. And all these on the alter of globalisation, transparency, borderlessness, fair wages and level playing fields.

Malaysia used to be the biggest producer of tin and rubber in the world. It became rich, or at least people like Mr Guthrie, Mr Boustead,

Mr Sime and many others became rich, because of these two commodities. About the time we became independent synthetic rubber was developed, and instead of tin cans, food and other products are packed in plastic, aluminium, paper and glass containers. The bottom was knocked off our only foreign exchange earners. Our commodities lost their earning capacity and prices could not keep up with the ever-increasing prices of manufactured goods we have to import, some of which are made from our own raw materials. Open and free competition is great but every time we open and we compete, we lose out. How is that? Should the South confine itself to the real playing field, to soccer and cricket fields, where we stand a chance of winning and leave the economic playing fields to our betters? I think we should, but now our best players will be bought by the rich so they may get all the gold for themselves on the real playing fields too.

I am not saying this out of bitterness. Malaysia has done reasonably well. Asean has done reasonably well. But what I have mentioned are facts, hard facts, which will have a bearing on the future of all developing countries.

In the WTO, who comes up with new catch phrases such as globalisation, the environment, child labour, workers rights, borderless world, level playing fields, etc? It is invariably the economically powerful nations of the North. And for some reason or other, all the solutions to these issues or problems will result in economic gains for the rich.

How our workers sweated and toiled during the colonial period was not an issue before, but it is an issue now. Millions of acres of prime forests in Malaysia were cut down and burnt in order to grow rubber and mine for tin in the colonial days, and nobody cared. Today environmentalists demonstrate against us and boycott our timber because we build a dam to provide cheap electricity for our people.

I appreciate the genuine concern and the cooperation on the part of many from the developed countries about developing the poor countries. But I would like to warn developing countries here and elsewhere that there will always be things that the developed will do which will not benefit us. We will face many obstacles, one of the worst is the corruption of our governments with aid in order that we will not speak freely about what is being done against us. Very frequently developing countries are forced to support the stand of developed countries or face loss of aid or some material support. Time and time again, developing

countries are divided and splintered when debating issues such as market access or GSP rights, as a result of which they all lose out.

Aid is welcome but aid with strings often negate the help extended. In the early years of the IMF, developing countries were persuaded to borrow money for development. This they did with a great deal of hope. But today most developing countries which borrowed from the World Bank are deeply in debt. In some cases fully 80 per cent of their meagre foreign exchange earnings go towards paying debts, leaving them totally unable even to pay the salaries of government employees. And as is customary with banks, when you most need loans, that is when they rate you as not creditworthy and refuse to lend to you. The IMF is no different. Today the net flow has been reversed and the World Bank receives more in loan payments than the loans they give out. The world Bank is profitable for the shareholders who are almost all developed rich countries.

But having lent money to the poor countries, the World Bank insists on directing the management of the economy of these countries.

The advice they give is calculated to benefit the repayment of loans they had given out. The political effects of their directives do not bother them. Frequently countries are destabilised and governments overthrown due to following the advice of the World Bank.

Now of course the obsession is with liberal democracy and the multiparty system. I am all for democracy. Malaysia has many political parties and the opposition invariably win seats in Parliament and in the legislative councils of the states. Opposition parties have formed governments in several states and they still control one state. But the democratic system is not the easiest system to operate.

The present liberal democratic countries in the North have had over 200 years of experience. They became democratic slowly. Even today they are in the process of developing the system.

But the former colonies which gained independence in the Post World War II period had to go from autocratic government operated by the metropolitan countries to self-administered democracy, overnight literally. How do people who had never known democracy suddenly make this complex system work?

Many developing countries which adopted the one party system failed because they had no experience in government. Now they are

being told to have a multiparty system, to have elections to choose a government. Many only understand the freedom that they are entitled to, not at all the responsibility, least of all the intricate workings of a multiparty democracy. And so they take to the streets to demonstrate, they have general strikes and generally they destabilise the nation in the belief that they are exercising democratic rights. In a former communist European country the people exercised their so-called democratic right by continuous street demonstration. The government was rendered helpless. Armories were raided and guns seized by rioters. Law and order broke down completely. Innocent people including children were killed. Finally, foreign troops had to be called in to forcibly return law and order. And all these because people who had never known democracy suddenly had democratic freedom thrust upon them. Can we blame them if the whole thing went to their heads somewhat?

It is assumed that people will know what is good for them and in a democracy they have the right to determine for themselves what the government should be doing. But in fact people can also be corrupted by the power they wield in a democracy. Their decisions are not always good for them. They are as likely to shoot themselves in the foot as anyone else in power.

People do chose representatives and parties not because they are capable of forming good clean governments. They do chose people because they hate the previous government for imposing necessary taxes or for collecting taxes. Good government is very often far from their minds. Instead, they may simply hate the government even though the government had brought prosperity to them. Then they may allow themselves to be instigated into bringing down a government to help achieve the narrow ambitions of politicians who are corrupt or intent to rape the nation.

Mass movements in a democracy can be whipped into a frenzy by irresponsible politicians. Far too many multiparty democratic countries have been quite unable to have effective governments because no party has been able to gain a good majority. Post-election coalitions of weak parties which constantly bicker amongst themselves have proven to be worse than no government. The country suffers politically and economically. Poverty spreads, infrastructure and public utilities and services collapse. And people generally suffer. The nation becomes weak

and is manipulated by powerful nations. Debts mount and eventually the country becomes bankrupt.

All these things are actually happening. These are not hypothetical cases. They are happening not because democracy is a bad system. They are happening because people assume that systems can solve problems. Systems do not solve anything. People do. Democracy or for that matter any form of government can bring about development and a good life for the people if the people know how the system works and the limits of the system. The best political system or government system requires discipline from the people in order to make them work. The value system and the political understanding of the people is important. They must not expect to get everything for themselves. They must accord power to the government, i.e. they must accept unpleasant decisions made by the government as for example imposing taxes and collecting them, limiting freedom, regulating a whole lot of things which may prevent untoward things from happening. Above all they must allow the government to govern and not distract it by destabilising actions. If the country is to be democratic the government should be removed only through regular elections. And of course the government must never abuse its power.

A multiparty liberal democratic system is not something which everyone is familiar with, least of all a newly-independent country which had been ruled autocratically by foreigners as a colony for decades or even centuries. To expect such a country, to expect its people at the midnight lowering of the imperial flag, to suddenly practise the most sophisticated form of liberal democratic government, is insane. To expect a true and proper election even is too much.

We should go for democracy of course. But we should be tolerant of the fumbling attempts, the failures and the mismanagements. The world must help in the training of government in the management of the economy. We should not expect the ultimate. We should not tolerate the dictators who emerge of course. But we should understand why they emerged. They emerge because we impose a system on people who do not understand or had no experience of working the system.

The old League of Nations used to set up trust territories. Unfortunately, the objective was to perpetuate colonisation. But the trusteeship could be used to provide a period of supervision which can be applied to certain countries which have no inkling about democracy.

Countries like Rwanda, Burundi, Bosnia-Herzegovina and a few others could benefit from the United Nations moving in early in order to oversee the transition from autocratic colonial rule to democracy and economic management. This way less damage would be done than waiting until hundreds of thousands are massacred, or the economy totally destroyed before the UN offers tepid help, or the World Bank begins to advise. Liberal democracy and the totally free market can do as much damage or even more damage than limited democracy and a less open market.

As I pointed out earlier the moment the North lost their colonies in the South, they set up the European Economic Community which today has become the European Union, a very powerful economic entity capable of forcing its will on the South that they had raped before and impoverished through unfavourable terms of trade. But the North has not finished yet. They have formed the Group of Seven (G7) to totally dominate the world, to colonise it by other means.

As an example when Japan flooded the international market with

made. By sharing whatever little assets we have we can consolidate our strength.

Not only should the countries of Southern Africa come together but they should establish contact and cooperate with groupings such as Asean or the Indian Ocean Rim countries. The regional organisations too can form smart partnerships. When faced with damaging proposals from the developed North the Regional Organisations can take a common stand. This we did at the WTO meeting in Singapore. And we prevailed.

At home we should form smart partnerships between the government and the private sector and also with the trade unions. We must ensure good government dedicated to developing the country and enriching the people.

We must be democratic in the sense of being willing to use the ballot box to determine who forms the government. And having elected the government we must allow it to govern for the duration of its term. Elected government is not always good, but bringing it down through demonstrations and industrial actions does more harm than good. Here members of regional groupings can help supervise to ensure elections are fair. Unless the crimes committed are serious, new governments should not take revenge on previous governments.

Political stability is absolutely essential for economic development, for fending off the predators from the developed North, and for maintaining the independence, the hard-won independence of our nation. We must realise that left to them, the North that is, globalisation will become another form of colonisation. We had fought hard for independence. We had shed blood for it. But we must know that globalisation, the breaking down of national borders, will result in the loss of independence. How can we be independent nations if we have no borders.

The North can gain much by recolonising. But we do have the ultimate weapon. People are more mobile now. They can go anywhere. In a borderless world we can go anywhere. If we are not allowed a good life in our countries, if we are going to be global citizens, then we should migrate North. We should migrate North in our millions, legally or illegally. Masses of Asians and Africans should inundate Europe and America. If there is any strength that we have, it is in the numbers.

Three-fourth of the world is either black, brown, yellow or some combination of all these. We will make all nations in the world rainbow nations.

This is how we will ultimately challenge globalisation. I hope we don't have to resort to this. But we will if we are not allowed a piece of the action, a piece of the cake; if we are not allowed to prosper in a borderless world.

We can try to learn from those from the North who have been successful a very long time. But they have forgotten how they succeeded. And they have no patience for those who do not seem to know the obvious, who seem not to want to follow advice, who tumble and stumble and keep on making mistakes.

We should know of course that globalisation has come. The world will be borderless. All barriers will be taken down. Everyone is free to go anywhere, to trade anywhere, to invest anywhere, to do business anywhere. We from the South, from the developing countries can now go and set up our banks and industries, our supermarket and hotel chains in the rich North even as the Northerners can come into our countries to set up banks and industries, business chains, etc. The problem is that we don't have the banks and the industries and the business chains to go North to benefit from the freedom of globalisation. We don't even have them in our own countries, how do we benefit from the right to go North? It we have they are tiny. The field will be level but we are midgets in a world of giants. The giants will come and the giants will conquer.

I do not want to be pessimistic, too pessimistic. There is some hope. There is hope if we can work together, if we can form smart partnerships, if we can help each other, if we can devise ways of mutual help for the benefit of partners.

Many of us have come a long way to attend this dialogue, the First Southern Africa International Dialogue. We are here because we are all concerned about our countries, about our people. As leaders we have responsibilities to our people. And we have to be serious, of course.

20

SOUTH-SOUTH COOPERATION

ALL THE THREE continents of the South are undergoing transformation, structural change and regional integration. Latin America is on its way to experiencing an economic upturn. Asia is resurgent and growing in economic strength at a rapid pace. Much hope also attend the efforts for an economic turnaround in Africa and we can look forward to this continent of natural abundance achieving its true potential. With this encouraging prospect before us, Africa, Asia and Latin America can seize the new opportunities available to us, in the post Cold War era, making full use of extant and emerging complementarities amongst us.

When the first G15 Summit was convened in Kuala Lumpur in 1990, many considered the South-South Cooperation a mere dream. Many were sceptical of the prospect and ability of developing countries to work with one another to achieve progress. Clearly, our G15 has proven the sceptics wrong. The South-South Cooperation is indeed possible and viable.

In less than seven years, the G15 has emerged as an important catalyst in encouraging transregional economic cooperation. It has spawned many sectoral projects involving information exchange, technical cooperation and institution building leading to self-sustaining interaction in key areas of technology and trade for the countries of the South. We must, however, inject more vigour into our participation in these projects. There is no absolute necessity for full participation by all

---

A speech delivered at the Inaugural Plenary of the 6th G15 Summit on behalf of Asian Members of the G15 in Harare, Zimbabwe, Africa, on April 3, 1996

G15 member states but we need a critical mass of interested countries from the three regions willing to commit resources and energy for the success of projects identified. We need to involve our respective private sectors more actively so that commercialisation will create its own momentum of cooperation. The process must be dynamic and able to address our needs. We must therefore gear up our natural focal points to participate and provide the lead.

Many amongst us have been very successful in development planning and implementation, registering in the process a wealth of information, knowledge and expertise which can be shared with other countries. The same can be said in the areas of infrastructure development and management, science and technology and human resources development. These are areas that can promote and sustain South-South Cooperation.

Malaysia is firmly committed to South-South Cooperation. There are enormous potentials to be tapped in the areas of trade and investment, science and technology, human resources development and many other fields. Malaysia has chosen to diversify its economic partners, giving priority to the development and promotion of two way trade relations and investments in other developing countries. This will benefit not only ourselves but also, we believe, our trading partners, creating employment and production possibilities which can facilitate further increases in trade and other economic activities. Increase in trade and investment between the developing nations can be a real bridge to effective South-South Cooperation.

Comparative advantage facilitates trade and other exchanges but the competitive edge dictates market share and wealth creation. The share of the developing countries in global trade is small and suffers stagnation, even a slight decline. Many developing countries are increasingly not competitive in the international marketplace, being dependent on raw material export and low technology goods and services.. The rapid advancement in science and technology in the developed world will make many developing countries extremely vulnerable.

Cheaper labour cost is a form of competitive advantage that most developing countries rely upon out of necessity, but this has now been labelled as an unfair advantage. 'Social clauses' have been promoted to govern international trade, which may sound like concern for the welfare of the workers in the developing countries but which will effec-

tively negate any competitive advantage that we may have. The result must be to stifle economic activity, reduce investments and production of goods and services and consequently unemployment. How can we believe that the 'Social Clauses' have social justice objectives when the net result is unemployment and economic injustice?

Not enough with all these, we find one country blatantly undermining the WTO by enacting in total disregard for international norms, extraterritorial laws to be submitted to by all nations and their enterprises. We just cannot accept, and certainly cannot submit to such unilateral measures of coercion. We should take a firm position in containing these measures which arrogantly disregard the accepted norms and principles of international trade and investment relations. Developing countries must reject this challenge to their sovereign right to be free to trade and invest wherever they wish and which also threatens the expansion of trade and development, globally.

'Globalisation' has become a buzz word, used and misused by many to describe and encapsulate several strands and trends of thought in the arena of international economics specifically and international relations generally. The use of this term by the media to describe anything and everything has created even more confusion. Many meetings, whether of Heads of State or government, Ministers, corporate leaders or non-governmental personalities have become global summits.

Still in many ways, the world is irreversibly becoming a global marketplace. It is no longer possible to contain international trade and investment flows strictly on a bilateral basis between one sovereign state and another. Development in transport and information technology will make production of goods more and more dependent on the dynamic comparative advantage of each country. The focus will no more be on finished products, rather it will be on value added products. Countries will be producing intermediate inputs for the international marketplace. Trade in services will also experience rapid growth, much higher than that of manufacturing output. Export oriented industrialisation strategies will likely become the norm.

We must be prepared to enter the global marketplace and become associated in one form or another with regional economic groupings. It will become even more important for developing countries to cooperate to ensure their fair share of the global trade. There could also be divisions amongst the G7 nations as they begin to compete more and

more with one another. The bottom line is that developing countries would need to stay united in the face of new challenges in the global environment.

We should welcome globalisation if it means recognition of global responsibilities. This includes the strong helping the weak without imposing all kinds of conditionalities.

Unfortunately, the reality has been quite different. Globalisation has been used to disadvantage developing countries. In the name of globalisation, developing countries have been called upon to account for many things, be it the environment, labour standards, investment laws, financial services or other development issues. What the developing countries are expected to do is nothing less than to adopt policies and criteria determined by the developed countries without consultation with and regard for the views of developing countries. For countries which preach democracy the approach used seem contrary to their profession of faith in the ideals of democracy. Whatever, the result of conforming on the part of the developing countries would be to disadvantage them and impoverish them further.

Continued cooperation amongst developing countries is not only desirable but a necessity. Towards this end the G15 has a crucial role to play. It can be a strong pressure group in negotiations with the North. More importantly, it can be the main agent for change in the developing world especially in realising the potentials of the developing countries themselves. Our Group has in fact identified specific sectoral areas in trade, industry, science and technology, education, agriculture and commodities and even political creeds where there should be greater cooperation. Many of us have the expertise, technology and resources which can be shared on joint venture basis where specific enterprises can be developed for mutual benefit. For example, cooperation in the formation of an information network will facilitate the expansion of trade and investment. Such a network can be used by both the public and private sectors in promoting and facilitating contracts by their counterparts. If trade and investments between the developing countries have not expanded as fast as it should, the fault may not be the lack of initiative or complementarity. The fault might in fact be the lack of knowledge and information about each other. The Malaysian Multimedia Super Corridor project is geared towards addressing this particular problem.

We may need to engage in some fresh thinking about the international role of the G15. The future of the G15 will depend to a large extent on the support, commitment and vision of its members. Many questions need to be answered.

Clearly, the plight of the developing countries will not be addressed if it relies only on the goodwill and generosity of the international community. It is not possible to achieve economic growth even if we succeed in establishing the desired international principles for economic relation. Developing countries would need to do more on their own and amongst themselves particularly in areas which are within their competence and practical.

One specific area of focus is in providing the institutional support for the work of the G15. The Group needs the services of a strong and well-organised Technical Support Facility (TSF) to achieve its objectives. The recent restructuring will, hopefully, strengthen the Technical Support Facility. We could give thought to establishing written rules and regulations to govern the functioning of the TSF if that would make it more effective and efficient.

If the three continents can be joint venture partners in prospering each other and in working for a single global commonwealth of common and mutual prosperity, clearly a new beginning will have been made. Let us forever bury primeval and primordial 'beggar thy neighbour' reflexes. Let us put in their place 'prosper thy neighbour' impulses aimed at ensuring that all our neighbours, far and near, will prosper.

21

GLOBALISATION AND WHAT IT MEANS TO SMALL NATIONS

THERE HAS BEEN much talk of late about globalisation, a process or a state of affairs that holds much promise for the future of Planet Earth and not a little trepidation amongst the peoples of many countries for whom even nationhood has not delivered the things that they had expected. They are yet hardly nations, and now they are asked to forget their nationhood, some only recently gained, and go for globalisation, something that they cannot yet comprehend but which they know would be too big for them to handle.

The developing nations of the world far outnumber the developed. Most of them were until recently colonised by the imperial powers, all of whom were developed and all from the wealthy West. They, the colonised, had not forgotten those colonial days not so very long ago. They cannot forget that for centuries they had had colonial masters. Some were fair and proper, but most were overbearing and oppressive. But without exception they made it clear that they were the masters and the inhabitants of the colonial territories were subject people.

Admittedly most of these colonial territories did not exist as states prior to their colonialisation. They were just vast tracts of land, without defined territories and boundaries and thus sovereignty and government. The inhabitants largely had no concept of nation-states; rather they were divided into tribes, which moved freely over whole conti-

---

A speech delivered at the Inaugural Lecture of the Prime Minister of Malaysia's Fellowship Exchange Programme in Kuala Lumpur, Malaysia, on July 24, 1996

nents sometimes, sharing the territory with numerous other tribes. Their loyalties were tribal and not territorial.

It was the colonial powers who delineated the colonial territories and created well-defined states, disregarding completely tribal claims. The boundaries were straight lines drawn on maps without any regard for local lores or rights. And so the independent states which emerged from these delineations were peopled by mixtures of tribes and races with no common culture, history or origins. Thus two independent states next to each other may have the same cocktail of races and yet be totally unrelated legally or politically. That these tribes and races never really accepted the dividing lines and boundaries was considered irrelevant. It suited the tidy minds of the imperialists to divide and separate them and to regard them as different entities and administrative units, and so they must accept the boundaries as *fait accompli*.

When decolonisation took place after World War II the independent nations which emerged were totally artificial. The inhabitants of different races and tribes had got along with each other during the colonial period, but this was not by choice. The colonial masters imposed from above a semblance of unity. Traditional tribal enemies had to live with each other at peace or face the wrath of the authoritarian colonial government adept at playing them against each other or using one race to impose the rule of the colonial masters on the other and on the rest.

The artificial peace and harmony of the colonial territories were taken as real. Superficially together against the colonial masters, the different races seemed united enough to be the citizens of the newly-independent nations. But deep under the old animosities and enmities burnt.

Still these territories were aware of the artificiality of their boundaries and the entities they formed. The sophisticated amongst them, the educated leaders, appreciated the need to prevent a breakup of their new nation along tribal or racial lines. And so they determined very early on that the territories, ruled as a single entity by the colonial masters, should not be allowed to breakup to form separate states, whether the different races wish to or not. The regional organisations that these new countries formed affirmed and endorsed this 'no secession' principle.

Not all of these regional organisations subscribed to this 'no secession' principle. Some of these colonial entities did break up into separate states, while others broke up after independence. Only a few managed to stay whole despite the tribal and racial loyalties which tended to break them up.

But whether the ethnic, racial and tribal groups remained in the same entity or not, they had problems managing relations between them. The problem was compounded if the races were also unequally developed.

During the colonial period the only form of government these peoples and territories knew were authoritarian colonial rule complete with detention without trial and banishment to remote parts of the world. Nevertheless these authoritarian colonial powers and their metropolitan governments insisted that the newly-independent countries adopt democratic forms of government with which they had no experience.

It is doubtful of course that the newly-independent countries would be able to manage whatever the form of government they were to adopt. A local version of the authoritarian form of government with which they were familiar would probably result in abuses of power and tyrannies. But trying to rule their countries through democratically elected representatives was certainly not the easiest thing for them to do. Besides, the previous masters were not going to allow them to manage even if they seemed able to adopt the democratic system. They were consistently harassed and badgered for not being democratic enough. And if they have minorities then they would be constantly accused of oppressing these minorities irrespective of the problems created by them. Nothing that the independent government did was right in the eyes of the former colonial masters. The fact that they, the former colonial powers, had never practised democratic administration was regarded as purely historical and irrelevant. The new countries must be perfect democracies according to the definition of the former masters.

Faced with the multifarious problems of tribal and racial divisions, lack of experience in government and understanding of democracy and its workings, it is a miracle that any of these newly-independent former colonial territories survive at all, much less prosper. But clearly all have survived even though some have to be propped up. Some are able to avoid civil strife and breakups, though almost none have been able to

resolve their problems. Only a few manage to prosper despite their past colonial problems, but these are constantly harassed and badgered for not becoming what their previous colonial masters wanted them to be.

The fact is that almost none of these former colonial territories are any better politically and economically than they were before they became independent. In many aspects they were still very much colonised. Direct political occupation has ceased but colonialisation in other forms remains. The struggle for independence is therefore far from over.

Even those non-European countries which had never been colonised are not free from political, economic and social diminution. They too are being told how to run their countries, how to behave socially, how to maintain an environment safe for the rest of the world.

Devastated by tribal and civil wars, their resources manipulated through a market system controlled in far away places, unskilled in government and economic management, these developing countries look set to remain developing economies forever. Some indeed have regressed and are likely to continue regressing. Debts piled up, accumulating until whatever revenue they collect merely goes towards paying off their loans. Whole countries have been made debt-slaves of the rich nations, working for their masters with no prospect of ever securing their release.

But still these countries cherish their independence, limited though it may be. It seems to them that anything would be better than a return to being colonies of others no matter how much better off they would be. And now these countries are faced with globalisation, a single world in which they know they will have little say, their voices drowned, and their interest ignored in the pursuit of global interest and objectives as defined by others.

What does globalisation hold in store for the developing countries? As interpreted by the developed countries globalisation means the break down of boundaries as barriers to economic exploitation. Every country rich or poor, developed or developing would have access to every other country. The poor countries would have access to the markets of the rich, unrestricted. In return, or rather by right the rich will have access to the markets of the poor.

This sounds absolutely fair. The playing field will be level, not tilted to favour anyone. It will be a borderless world. It will be just one world. The whole of Planet Earth will be as one nation, and everyone will be earthlings, not subjects of countries or nations. Only then will globalisation be achieved.

But if there is only one global entity, there cannot be nations. Certainly there cannot be independence of nations. The newly-independent nations will disappear together with the old nations, including of course the former imperial or colonial powers. Everyone would be equal, citizens of the globe. But will they be truly equal?

After thirty years or more of 'independence' the former colonies of the West have found out the emptiness of the independence they had won. They have found that they are even more dependent than when they were colonies. They have found that their politics, their economy, their social and behavioral systems are all under the control, directly or indirectly of the old colonial masters and the great powers.

In the bipolar world of the Cold War period they had at least the option to switch allegiance even though allegiance often amounted to acceptance of hegemony. In a unipolar world they have lost even the choice to submit. They have to submit to the successful superpower and its cohorts whether they like it or not.

With that experience it is silly to think that globalisation will mean more independence for them, or mean more equitability for them. Globalisation can only mean one thing—loss of the nominal independence they have with nothing to compensate.

The GATT negotiations which held so much promise have resulted in the World Trade Organisation (WTO). What is the difference between WTO and GATT? The only tangible difference is that whereas the bilateral and multilateral trade agreements under the GATT were not internationally binding unless the parties concerned agree to submit to arbitration, the decisions of the WTO will be binding on all the members. Member countries will be punished by all the other members acting in unison. If for example the WTO decides to apply sanction then everyone would be bound to enforce the sanction.

Even now when the Western allies decided to apply sanction against Iraq, all other countries are forced to follow suit. If a decision is taken in the WTO there can be no exception.

Iraq, Iran, Libya are all labelled as rogue states. But will only those countries who are similarly guilty in the eyes of the West suffer such economic blockades? Will such blockades not be also applied for other 'crimes' e.g. human-rights violations, infringement of workers rights, exploitation of child labour, environmental degradation, etc?

Already attempts are being made to link trade with these issues. It is clear that the developed countries wish to use the WTO to impose conditions on the developing countries which will result not in improving human rights or labour practices or greater care for the environment but in stunting their growth and consequently suffering for their people. Already the developed West have shown that they are not interested in these matters in themselves, but are interested in these only in those countries which pose a threat to the West. If these countries are absolutely poor and produce nothing that constitute a threat to the developed countries of the West, the plight of their people in terms of human rights or labour practices or the environment matter not at all. But if these countries are competing with the West in any way then their records are scrutinised and threats issued. The net effect is to prevent the development of these countries and their emergence as newly industrialising economies.

Globalisation would leave these developing countries totally exposed, vulnerable and unable to protect themselves. True globalisation may result in increasing foreign investments in these countries. But such investment will depend on the competitive advantages that these countries have. If investments like trade are linked to labour rights and wages, etc., then corrective measures taken by developing countries will remove their competitive advantage. Without these advantages, why should foreign investors invest in these countries?

On the other hand, if a fairly successful developing countries were to open their economies to all and sundry, the huge corporations in the developed countries will overwhelm the small companies in the developing countries. The huge banks for example will push aside the little banks of the developing countries. The big banks can afford to lose in a small country when they are making profits in their own country or in other developed countries. The local banks cannot afford such losses and will either shut down or be forced to merge and lose their identity. The same thing can happen to telecommunications companies, power companies, construction companies, etc.

The effect of economic globalisation would be the demise of the small companies based in the developing countries. Large international corporations originating in the developed countries will take over everything.

Perhaps international antitrust laws would be initiated and big corporations broken up. But experience has shown that the 'Baby Bells' soon grow and each becomes as big or bigger than their parent company. The same happened to the companies of the Japanese Zaibatsu.

The manufacturing, trading and telecommunications companies together with the banks will grow and merge, controlled and run by the huge core companies of the developed world. The little players from the small countries would be absorbed and would disappear. Their shareholders, big players when they were in the small companies, will wield insignificant authority in the huge conglomerates. And so will their CEOs and other executives, reduced to mere names on the payroll.

Nations differ not only because of their geographical and political compositions but more significantly because of their character and culture. Character and culture develop through the value systems of the society—the exposure to these values and of course to the experience and surrounding sociopolitical environment which members of a given society are exposed to.

Globalisation will result in all societies being exposed to the global culture. This is going to become more universal because of the development of Information Technology (IT). The unfortunate thing is that the IT industry, and all that will be disseminated through it, will again be dominated by the big players—the huge corporations owned by the developed countries. governments and the world may have the best of intentions in terms of disseminating news and information but the IT corporations may have other views.

Today sex and violence already dominate the screens. Attempts to reduce this unwholesome fare have met with little success. The appeal of thrill and sensuality are too great and too effective for the profit-oriented companies to eschew these themes. With globalisation the effect of the 24-hour thousand channel TV would be to standardise world culture as promoted by the broadcasting giants of the world. They are

not likely to be conservative and responsible. They are going to ensure that their companies outbid each other in terms of profits.

Today's youth already wear the same uniforms—the jeans. They keep their hair long and as untidy as possible. They only care for the pleasures of life. They have little regard for traditional values, for age and the family and institutions such as marriage and family. The problems of '*lepak*' and '*bohsia*', the careless disregard for virtuous lifestyle—all these are related to the exposure to foreign cultures.

The good aspects of foreign culture do not get an airing. They are not interesting and entertaining. Besides, good foreign cultural values are fast disappearing, victims of the same assaults by the media.

The present economic problems in the Western countries are the result of the changes in their culture. From being a disciplined and hardworking people they have become totally uncaring and unrestrained, demanding always less and less work, more leisure and more and more pay. Naturally their costs go up and they become uncompetitive. Faced with competition from the East and the new industrialised countries, they lose out. Their economy regress and they are unable to recover because their new culture has set in and cannot be changed back to the old values which had brought about their success in the first place.

Unwilling to give up the 'good life' as they imagine their way of life to be, they want to reduce competition by others through converting their competitors to their culture, their way of life. This they claim will result in their so-called level playing field, in which they stand more than an even chance to regain their superiority. And so again globalisation will result in the small nations remaining unable to catch up with the developed world.

But globalisation will not be confined to the economic and cultural field alone. The breaking down of borders will result in the powerful truly dominating the weak. Although the military forces can be a global force belonging to no particular nation, the fact remains that the financing and the command and control will be with the most experienced and the most skilled. And the poor nations are unlikely to dominate the military forces which will oversee the peaceful relations between countries and regions. We have already seen what happens to Bosnia-Herzegovina, where the fate of the Bosnians has been sidelined by the political interests of the European Powers.

The law will be enforced by those countries which will be the most influential. Already we have seen how the President of a country had been arrested through a military operation by a powerful neighbour, taken back for trial and subsequently committed to prison in the neighbour's country. This involves the exercise of extraterritorial powers not provided for by any agreement. But there is nothing that anyone can do but accept the extraterritorial rights of the powerful. If the globalised world is dominated by a few countries then anyone can be arrested and tried by them. Of course criminal leaders should be dealt with but what if the criminal leaders are from the powerful countries which control the global military force. Will the leaders be apprehended and brought to trial in a small country which has been the remote victim of the crimes of these leaders? It is most unlikely.

A globalised world is not going to be a very democratic world. A globalised world is going to belong to the powerful, dominant countries. They will impose their will on the rest. And the rest will be no better off than when they were colonies of the rich.

History would have turned a full circle within just two generations. Fifty years ago the process of decolonisation began and in a space of about twenty years was virtually completed. But even before all the colonies of the West have been liberated, indeed before any had become truly and fully independent, recolonisation has begun. And it is recolonisation by the same people.

They will of course refer to this as their burden, a responsibility which they have imposed on themselves. They will tell the world, the global community that they have no wish to impose themselves on anyone. But in a world where there is so much poverty, turmoil, riots and instability and frequent massacres, those responsible must not shirk their duty. They are only doing it for the good of everyone.

1984 has passed and gone. Big brother did not make his appearance. But that does not mean that Big Brother cannot appear after 1984. The technology for global scrutiny by Big Brother is available now. It remains for those in control to make use of this technology, and 1984 will become a reality.

This is what globalisation may be about. This is a gloomy prediction. It is pessimistic. It does not contain much hope for the weak and the poor. But unfortunately it is entirely possible. And it will be unless

the weak and the poor appreciates now this possibility and fight tooth and nail against it. There are ways of fighting the powerful. It will be a kind of guerrilla war. But it can succeed. And that war can only begin if there is understanding of what globalisation can mean.

Of course, globalisation may bring about Utopia, a paradise on earth, a world of plenty in which everyone can have everything. But nothing that has happened so far seems to justify this utopian dream. Just as the ending of the Cold War has brought about death and destruction to many people, globalisation may do exactly the same. Perhaps more.

22

PUBLIC ADMINISTRATION IN THE 21ST CENTURY

THE GLOBAL CHALLENGES which will confront us as we enter the next millennium are many, and whether we succeed in managing them will depend on a number of factors amongst which will be our own ability to adapt to rapidly changing perceptions and situations.

For this, we need to know our own strength or weakness and the direction we are headed for. Nothing serves to concentrate our efforts more than the identification of targets or goals. Once the goal or goals are identified, it remains only to chart the route and to negotiate your way along it. The whole would then constitute the national agenda, which when promoted and accepted by the nation as a whole, will yield positive results.

It is with this perception that Malaysia identified its goal—an ambitious one no doubt, but then unambitious goals motivate no one. Our goal is to become a fully developed country by 2020, fully developed not only economically, but also politically, socially and spiritually. To achieve this, we must ensure high rates of growth; 7 per cent to be precise for a period of 30 years from 1990. At the same time we intend to consciously maintain our social system, our strong moral and ethical values and our religious faiths.

An important cog in the engine of growth is the public service, the executive machinery of government. Some in the advanced countries

---

A speech delivered at the Commonwealth Association for Public Administration and Management (CAPAM) Biennial Conference in Julians, Malta, on April 22, 1996

believe that governments are superfluous, being merely a collection of corrupt officials and politicians who act as impediments to the freedom of the people to do what they think is good for them. And so in the last few decades they have been busy paring the authority of the government. This they do by breaking up the administrative machinery into conflicting centres of authority. Thus the authority of the President for example is negated by the authority of the legislative bodies and the authority of the legislatures diminished by the courts' powers of judicial review. Even when the people elect the President and the members of the legislative, they refuse to trust the leaders of government that they themselves have chosen.

Now new centres of power have emerged. These are the Non-Governmental Organisations. Just about anybody can set himself up as an NGO and he will have a powerful influence over governmental affairs even if he represents nobody but himself. There can be literally hundreds of NGO who must be listened to. The time of the administrators must be taken up dealing with NGO, their protests and often their violent opposition.

On top of all these is the press, now referred to as the media, the people in between, the interpreters. No one will dispute the need for a free press. But the freedom is gauged by the strength of the media's opposition to the government in power. The media is not considered to be free unless it is unequivocally against the government. The effect is to force the media to undermine the government, its authority and its programmes. Even if the government does good or succeeds in carrying out a programme, the media highlights only the negative aspects of these in order to prove that it is free. That this in itself reflects its own lack of freedom does not seem to be appreciated by the press. That it is also not free from the control of the owners or the editors or the journalists and their pet prejudices is deliberately ignored.

With all these forces ranged against the government, it is almost impossible for the government to function effectively and to lead the nation. Perhaps an emasculated government such as this is good for the developed countries of the West. The people are well able to take care of themselves, or so they believe. But a government without authority, and the means to apply, if not enforced that authority in a developing country would be disastrous. The country will not only be unable to develop but it will not even be stable. Anarchy will prevail and the people

will suffer. If you look at a number of developing countries where the governments are weak, you will realise why these countries just cannot make any progress. Of course they are lauded for being democratic. But anarchic democracies are no better than any other anarchy. The people lose their freedom.

Malaysia believes in democracy but not in anarchy. Democracy is not intended to result in a government unable to govern. The government must rule the country. It must lead and it must be effective. It must have objectives other than merely the maintenance of law and order. A developing country must develop and it is the duty and responsibility of the government to develop it. While the government should not be authoritarian, should not trample on the rights of the citizens, neither should the citizens disregard and negate the rights and the authority of the government to govern. If the government fails, then it should be brought down democratically, i.e. through the same door that it came in, through the ballot box. Overthrowing it in any other way must be regarded as undemocratic and eschewed. Those who overthrow the government by other means must accept being overthrown by the same means when they become the government. And the process can be endless. Again anarchy will prevail.

To implement the policies and programmes of the elected government, an effective administrative machinery is essential. Such a machinery must be structured carefully to enable it to carry out the decisions of the elected government. Separation of the legislative from the executive (administration) is good but the fact remains that the executives must carry out the decisions of the legislative wing. It is fine when the administration is merely required to maintain law and order and the utilities. But a modern government cannot just confine itself to this chore only.

To develop a country and to manage its finances, the administration must know and understand the decisions and the directives of the elected governing body, the Cabinet. Effective communication between the Cabinet and the top officers of the administration must exist. Far too often the interpretation of government decisions by the administration is wrong. A one sentence condensation of Cabinet decision is not adequate. Not having heard the debate preceding the decision, the administrators may well disagree with the decision or interpret

it wrongly. The end result must be an ineffective and an unsuccessful administration and government.

In Malaysia, Post Cabinet Ministerial Meetings, presided over by the Minister concerned, allows Cabinet decisions to be fully explained to the administrators. The latter can ask for clarification or even disagree at this stage. The Minister will have to explain why. In the process, there emerges a greater understanding of the decisions made. Implementation will be more precise and positive, in accord with Cabinet's decision.

But wrong interpretations can also take place at lower levels. Effective communication is also necessary all down the line of command. Each and every individual in the administration must know exactly the workflow chart, his own position and responsibility according to the chart and the part of the work that must be carried out.

A modern government has less authority but is expected to do much more than just govern, i.e. maintaining law and order and attending to the public utilities. It is a paradox. But a modern government must accept the need to be more involved in the general well-being of the people. It must develop the country and manage its economic and social affairs. These days military strength is not as important as economic strength. government must lend its weight and authority to ensure that the economy grows.

Socialists and communists believed that the best way to make the economy grow and benefit the people is for the government to take over all the means of production. It was assumed that if all the profits from business accrue to the government as the sole owner of the business, then government should become much richer. Private ownership of the means of production would result in only a percentage of the profit accruing to the government in the form of taxes.

But after some 70 years of communism and socialism, it was discovered that the government received practically no profit from government-owned enterprises. Not only was government management not profit motivated but workers refused to work hard because there were no incentives. On the other hand, workers still went on strike in government-owned companies to demand more pay despite the lack of profit. Besides with only workers to buy the products, the domestic market was poor. And so, the communist and the socialist systems of

government ownership of the means of production are now in disrepute. Where once nationalisation was the catchword, today one hears everywhere the new catchword—privatisation.

But privatisation is neither easy nor always beneficial. It requires a totally new mindset, particularly amongst civil servants. Privatisation really means abolition of much of the authority of civil servants. Whole departments have to be given up to new owners whose ways of doing things and whose attitudes towards the performance of employees are radically different. Suddenly civil service chiefs find themselves turned into mere inspectors rather than being the directors and implementors of government policy. Quite often they have actually to service those people who have taken away their jobs from them.

But if privatisation is to succeed, cooperation from the civil servants is essential. They must be prepared to reexamine their roles and their way of doing things. They have to put the interest of the private sector above those of the bureaucracy. They have to remove bureaucratic impediments to the success of the privatised entities. In short, they must ensure that the privatised entities succeed where they the bureaucrats may have failed before.

This is not something that anyone does gladly. And civil servants are often reluctant to cooperate in making their former arch rival successful. And yet that is what it takes to make privatisation work. From being the authority, the Civil Service must now become the non-executive partners and public servants in the true sense of the word.

Why should the civil servants cooperate with the private sector, particularly with the agencies which were once run by them but are now in private hands? The simple answer is that it pays to do so, to help the private sector succeed and make profits. government collect taxes from the people in order to finance the administration; to pay the salaries of civil servants. Obviously, if the private sector makes no money, taxes cannot be collected. On the other hand, when the private sector is doing well, tax collection in every form, in particular corporate tax, will be big. Big revenues collected by the government influence the remuneration of the civil service. And so by helping the private sector to prosper, the civil servants are actually helping themselves.

Politics was once the most important consideration of governments when conducting foreign relations. Countries align with other

countries or confront them based on ideology and the need for national security. Civil servants were therefore required to be skilful in politics, understanding the various ideologies and negotiating diplomatic alliances.

Today the stress is on economic relations, on trade and investments. Again the civil service has to adjust, to acquire expertise in economics and trade and trade practices, even master an entirely new jargon. Failure to do so would make the civil service ineffective or even irrelevant. The past attitude towards business has to change also. The civil service must be business friendly, facilitating trade between nations through negotiating favourable terms and conditions for trade.

Not so long ago the only machine seen in an office was the typewriter. Today machines have invaded the office, government and private. It is said that office workers above forty are afraid to handle computers, faxes, copiers and paperless transactions. But office automation and computers are now essential parts of the administration process and civil servants must adjust their work to accommodate these machines.

Quality too has become a much sought-after target. If goods produced must meet certain quality standards, surely services, government services included, must achieve a certain degree of quality. ISO 9000 should not be for the factories of the private sector alone. government administration must also vie for the coveted award. A good government administration cannot be of a lower quality than its clients—largely the private sector. It must complement the private sector fully if it is going to serve the country and contribute towards its growth and the well-being of the people.

From the foregoing, it is clear that present-day administrators need to change and adjust not once, but again and again. New structures need to be set up even as administration is downsized. The reorientation can be disruptive and unsettling at times. But failure to take cognisance of these needs and failure to devise the right structures and methods will surely result in ineffective governments and the failure of the nation. So the civil service has a crucial role to play and it is necessary that they appreciate them and take immediate steps to make themselves as relevant as ever.

23
THE MALAYSIAN PUBLIC SERVICE

SINCE the Commonwealth Association for Public Administration and Management (CAPAM) is here I would like to make reference to the public service in the Commonwealth, with particular focus on those commonwealth countries which gained independence after World War II. In a way we can consider ourselves fortunate that most of us inherited from the British some experience in public service. For the commonwealth countries this means that we are familiar with each other's systems, with the rules and regulation and the laws. These enable us to work with each other more easily, even to train in each other's countries.

But the structure and function of the public service cannot be static. They have to respond to the needs of the times. A purely colonial civil service cannot possibly serve an independent nation. In the colonial public service, the real head or chief or minister responsible resided in London, in Whitehall to be precise. The system of government was not democratic for the Colonial Civil Service effectively ruled the colonial territories. They were powerful and they answered only to their head in London or his local representative, the governors or high commissioners.

The legislative bodies, if there was any, were filled with a majority of civil servants, members of the local British Community and a few appointed locals. The legislature was very much an apparatus of the colonial government, headed by the Governor, a bureaucrat. The colonial

---

A speech delivered at the Opening of the National Seminar on Public Service in Kuala Lumpur, Malaysia, on September 1, 1995

administration was truly bureaucratic, with the public servants responsible really to themselves. Public accountability was therefore practically non-existent.

Independence brought in a new creature, the politician. Whether democratic or otherwise, the politicians oversee and exercise power over the public service. This was a radical departure and the public service had to adjust to a role where they do not have the final say. Yet they remain the permanent wing of the government. The government may change but the public service remains.

In Malaysia the switch in roles was quite smooth as a few civil servants who had taken up politics became senior members of the independent government. They understood the role of the permanent civil service and did not try to undermine them. But they did initiate a change in attitude. The public service must be answerable to the public. Of course, the elected politicians as Ministers had to do the actual answering in the Parliament or outside. But the Minister must make sure that the public servants understood that they had to be sensitive to the needs of the public and to serve them as true public servants.

As more and more projects and policies were introduced which were intended for the public good, the public service was forced to interact directly with members of the public. In the Colonial days the District Officer, for example, was practically the local chief, feted and made much of. Now he has to attend to all the complaints of the villagers, to meet them and to try and deal with things affecting the lives of the people.

Immediately after Malaysia's independence a rural development policy was launched. This brought the public service into the open, supervising projects and implementing development plans hatched by the politicians. Deskbound public servants just could not remain deskbound. They had to get out and meet the people. Naturally none would like to see the plan failed, especially as visits by ministers require not just office briefings but also on-site visits.

The Civil Service of today remains very much a professional service, quite non-partisan and willing to serve whichever party or politician is in power. In Malaysia this is essential as state governments may change and be formed by parties which are not the same as the central government.

But the process of getting the public service more involved in the affairs of the country and the needs of the people never ceased. The most radical change in Malaysia is the introduction of the Malaysia Inc concept.

Hitherto, the public service merely implemented government policies and plans according to the administrative rules and procedures. Whether the results of applying the rules and methods are good or bad for the nation, and for the people interacting with the government, was not too important.

Thus if an application made for a business permit is wrongly worded or slightly incorrect, it will simply be rejected. That the effect is to cause the applicant to lose money or trade is not the concern of the public servant. He has done his work in the way prescribed and for which he was paid. What happens to the client is his problem.

Under the Malaysia Inc concept, the whole nation is regarded as a corporation and both the public servants and Private Sector people are responsible for the success of the corporation. They have to work together for this success. The public servant understand that the failure of the private sector would result in loss of revenue for the government. Since the revenue is used at least partly to pay the public servant, losses by the Private Sector have a direct bearing on his own income. If the civil servants want better income, then the surest way is to ensure government revenues are increased through taxes paid largely by the private sector.

More than that, the development of the whole nation depends on the success of the private sector. Obviously the more the private sector makes the wealthier will be the nation. Jobs will increase and there will be sufficient funds for public works, for more amenities for the people, including the public servants.

The public servants are partners in the corporation. If the corporation, i.e. the nation prosper, then as partners, they will enjoy the dividends. More than that, they will enjoy greater pride as the prosperity and success of the nation is, to a considerable extent, the result of the service provided by the public servants.

Under the Malaysia Inc concept the public servants are now interested not in just doing what is prescribed administratively but in the end results. They have to ensure that their work and their decisions

give. The public service is not a colonial bureaucracy meant to serve the colonial office and the metropolitan power. The public service is now truly a servant of the Public. It is not a Civil Service.

During the colonial days members of the Malaysian Civil Service appended the letter 'MCS' after their names. The Malaysian public service no longer do so. They are not a caste apart. They are very ordinary people who have been given a special role to ensure that the nation is properly administered as a nation, to implement policies of the elected government and to positively contribute toward national success as targeted by the various national objectives.

Today the public service is part of the machinery to make Malaysia a developed country by the year 2020. The Vision has been spelled out very clearly. As a partner in Malaysia Inc, the public service must apply administration to the overall effort to achieve growth and change the basic parameters of the nation. Towards this end, procedures and functions have been revised and simplified. And from time to time they will be revised and revised again to ensure that the administration serves the people and the nation and not the other way round. The public, i.e. the nation must be served and the public service is there to do just that—to serve the public.

24

SMART PARTNERSHIPS FOR GLOBAL COOPERATIVE SECURITY

A TERM which we hear often is the zero-sum game, a game in which the winner wins at the expense of the loser. When we add up the result of the contest, there is no real gain from it. It is just a process of transferring what one contestant has to the other so-called winner. The net result is no different from the situation or the assets at the start.

If this is to be the basis for trade between nations, then there will be no growth for the world as a whole; only growth for one or the other of the trading partners. Thus the growth of the poor nations must result in the impoverishment of the rich. In which case there is every reason for the rich to prevent the poor from ever growing. Similarly, the growth of the rich must be at the expense of the poor. Not being in a position to prevent this, the poor will merely become poorer.

But we know for a fact that this is not the case. Over the years, the economies of all the countries of the world have grown. There are many reasons for this, but I would like to draw attention to Malaysia's experience where economic growth has not really been at the expense of others. Indeed, the opposite is true. Malaysia's prosperity has benefited most of its partners.

Immediately after independence in 1957, Malaysia bucked the trend. Instead of being ultra-nationalistic and rejecting foreign participants in the economy, Malaysia actually invited more foreign involvement in the economy, as a result of which many foreign companies be-

---

A speech delivered at the inaugural International Dialogue on Smart Partnerships in Langkawi, Malaysia, on July 26, 1995

gan investing in Malaysia. Since our main problem was unemployment, we created conditions conducive to labour-intensive industries. It was not cheap labour which we touted. Rather, it was the generous incentives, infrastructure and political stability. The lower cost of labour in Malaysia has always been due to a deliberate policy of keeping the cost of living low.

The Japanese took advantage of this invitation to invest in Malaysia the most, although others also came. The net result was prosperity for Malaysia and the present full employment for its workforce.

The foreign partners who brought about Malaysia's prosperity have not suffered. Indeed, they gained by being able to sell more goods and get more contracts from a more prosperous Malaysia. The investing companies and countries prospered by making Malaysia prosperous enough to buy their goods and services.

Today, Malaysia in a small way is trying to do the same to the less developed economies of Southeast Asia. We are investing there in order to create employment and generally to jumpstart their economic growth. The results are already being enjoyed by Malaysia and others. Not many refugees, economic or political, are landing on our shores now. Trade with these countries has multiplied manifold. And Malaysia has not lost anything. We continue to grow at 8 per cent plus per annum even as the Indochinese and other countries prosper.

"Beggaring thy neighbour" is never a good policy. And today all the countries of the world are neighbours. By impoverishing neighbours a price will have to be paid, including by the country which follows this policy.

Let us take the trade war between Japan and Europe/America, for example. Japan's emergence as an alternative source of manufactured goods was beneficial to the poor countries. The Japanese have a different business philosophy. They want market share rather than big margins. Left to themselves the Europeans and the Americans would have priced their goods according to what their own people could afford. If they could not it was a simple matter to increases wages or reduce cost by down pricing the raw materials and energy from the poor countries.

There was nothing the poor countries could do. They would have to accept exchanging more and more raw materials for less and less manufactured goods. But the Japanese kept their prices low in order to

penetrate foreign markets and increase market share. The result was that the poor countries were able to afford products which otherwise would have been beyond their reach. If the Asian or Amerieau or Caribbean farmer could afford to buy a pick-up truck or a television or a refrigerator, it was because the Japanese were able to produce cheap but high-quality products.

The West could have adopted the Japanese approach and competed, thus bringing prices even lower. But the West was not willing to give up its profligate ways. Workers in the West wanted high wages without working as hard as the Japanese. Companies in the West took the easy way out, sacking their workers when faced with losses. And governments continued to play ridiculous unemployment pay, sometimes as much as 90 per cent of their last drawn salary. All theses kept their costs high and the goods uncompetitive.

Unwilling to make any sacrifice, the West decided to render the Japanese products uncompetitive by forcing the revaluation upwards of the yen. Today, the yen is three times higher in value against the US dollar and of course against the currencies of most developing countries.

What is the result? Japan is now going through its worst recession from which it does not seem able to recover. Japanese goods are no longer cheap. The Japanese seems unable to manage their politics with weak governments succeeding weak governments. Japan is in deep trouble.

But the competing economies of Europe and America have gained practically nothing. They have not been able to fill the void left by the Japanese in the international marketplace. Their own economies are nor faring any better. Even if more European and American goods are imported into Japan, the earnings from these are not going to be significant. Despite the high yen, the balance of trade persists in favouring Japan. Clearly, neither Japan nor its competing trading partners have gained anything from the Plaza Accord and the yen appreciation. For both sides, it is a lose-lose situation.

What about the third parties, developing countries like Malaysia? The appreciation of the yen has trebled Malaysia's debt burden. Japanese products are now priced out of the reach of consumers in developing countries while the competing products from the West remain too

expensive. At the same time, most of the commodities of the poor countries are sold in US dollars, which means that earnings are even less able to buy Japanese goods or service their yen debts.

It is not just a lose-lose situation for developing countries. It is a lose-lose-lose situation for everyone. Making Japan uncompetitive may be good for the ego but it is not a smart move in the long term.

When are we ever going to learn that beggaring one's neighbour does one nothing good? Indeed, it has done everyone a bad turn. Surely the better thing to do is to prosper thy neighbour.

What applies to countries also applies to companies and individuals. Again, Malaysia can provide an illustration. We had an abundance of low-cost labour who are quick to learn new skills, the result of a low cost of living. The manufacturing companies which came to Malaysia availed themselves of Malaysia's assets which also included political stability and general hospitality. The result is that their products became affordable and competitive in the world markets. Perhaps by investing in Malaysia they deprive workers in their own countries of jobs. But these are highly skilled and highly paid workers who could easily be trained to do high-technology jobs with higher value added. Indeed, this is what the Japanese did.

Investments by companies from developed countries in developing countries can be considered a form of smart partnership. Similarly, cooperation between individuals possessing complementary skills fall within the ambit of smart partnership.

Nations, companies and individuals should really strive for a win-win situation, for partnerships which benefits both instead of one at the expense of the other. By adopting this philosophy or mind-set, individuals, companies and nations will all be more prosperous. As it is, relative to the unprecedented advances in science and technology, the world today is poor. Whole nations are being impoverished. Even the rich countries are finding more and more of their citizens living under bridges, pitifully covering themselves with cardboard boxes and begging for a living.

Malaysia has striven to escape from the clutches of poverty. We have, to a limited extent, succeeded. But for how long can we succeed? If beggaring thy neighbour remain the creed of this world or the new

millennium, sooner or later we have to join the ranks of the unfortunate nations of the world.

The world today is dividing itself up into blocs, antagonistic blocs with the objective of gaining for one at the expenses of the other. Only Asia has no trade blocs. But there is fear that Asia might unite and defy the West. Imagine a trade bloc consisting of Japan, the world's second-largest economy, China with 1.2 billion people and the potential for being the world's most powerful economy, together with Korea, Taiwan and Southeast Asia. With almost two billion hardworking and skilful people and the capacity to make full use of modern technology, the confrontational potential is frightening. Such a bloc will totally dominate the world:

Can Asia be stopped? Not likely. Sooner or later, the Asian economies must outstrip the rest of the world. Will Asia then browbeat the Western nations the way Asian countries are being browbeaten now?

It will be unfortunate if Asia's emergence as a powerful economic region results in a confrontation with the rest of the world. There is nothing to be gained by anyone in the end. Asia needs the rest of the world to prosper even as Europe and America need a prosperous Asian market. A troubled Europe and America is just not good for Asia.

If there is to be no confrontation, if there is to be a smart partnership between Asia and the developed West, the foundations must be laid now. By adopting an unfriendly attitude towards each of the countries of Asia, the West is unnecessarily antagonising them and pushing them together. On their own, they are already a handful, united, they will be beyond handling.

Whether it is admitted or not trade blocs have formed in Europe and North America. Nafta is to be extended in order to include all of Central and South America. There are serious tasks about close collaboration between Nafta and the European Union.

In the meantime, the Asian countries are not even allowed to talk to each other. They may not form the East Asia Economic Caucus, a forum for discussing mutual problems. Japan and South Korea are directed not to join any such grouping. Instead, all must join APEC and be directed by the dominant members from amongst non-Asians.

All these are not likely to be welcomed by Asian countries. If they become strong (and this is very likely), then they will not forget the un-

25

NORTH-SOUTH RELATIONS: PROBLEMS AND PROSPECTS

THE NORTH-SOUTH divide is the perpetuation of the old relations between the imperial powers of the West and their colonies. Having gained independence, the former colonies expected to have a relationship as between equals with their former colonial masters. But they soon realised that this was not to be. All that has happened is a name change from being colonies to being the South and the ex-colonial masters are now called the North. Oppressive pressures are now less direct and are applied in the name of democracy and human rights instead. But the effect is the same. The ex-colonies or the South must submit to the North, to rules and regulations and policies devised in the North for the North.

So, how do we conduct the relations between the North and the South? How do we solve the problems arising from this unequal relationship in the context of the present? To do so we need to review the development in both the North and the South after colonialism went out of fashion.

After gaining independence, the majority of the countries of the South have been embroiled in political struggles for control of the government. Initially there were attempts to practice democratic forms of government. But since as colonies they were all governed autocratically by their colonial masters, it is not surprising that they found democracy unmanageable. Many chose some form of one-party state with a bias

---

A speech delivered at the International Conference on Human Resources Development Within the Framework of International Partnership in Jakarta, Indonesia, on September 16, 1994

towards socialism, if not communism. State enterprises and state control were the preferred routes for achieving equitable distribution of wealth amongst the people.

We have now learnt that socialism just does not work. The idea that the state can provide every need of the people in a poor country is just unrealistic. A rich country may be able to do so to a certain extent. But poor countries just cannot deliver. It is no wonder that many governments in the South failed. The socialist ideology rejects direct foreign investment. Since state enterprises were often badly run, governments were forced to subsidise loosing state and para-statal bodies. Being poor the governments were not able to do this adequately. In the meantime, the prices of commodities that are produced in the South keep decreasing due to their total dependence on the markets controlled by the North. Their imports of manufactured goods from the North, on the other hand, kept on appreciating in price. The terms of trade deteriorated and the South became poorer than when they were under colonial rule.

Failure to provide for the people's needs and achieve economic growth led to political instability. Governments were changed but the administration did not improve. As a result, the aid received and the loans obtained were not productively employed. Indebtedness grew until the flow of funds was reversed, more going North than South, from the poor to the rich.

With the demise of the USSR and the Russian adoption of the free-market system, most socialist states in the South had to jettison their ideology. Besides, they were also pressured by the Western democracies to adopt a multi-party system and the free market or face punitive measures.

The old problems returned. How do they manage a democratic government which neither the people nor the elites are familiar with? A one-party government is easy but to submit to the people's whims merely complicates the process of government. The result is political instability. In some states, governments change with bewildering frequency without any programme being able to take off.

As for the economy, how do countries which have known only state monopolies, with no private entrepreneurs, private capital and management skills, switch to the free-market system? If they do suc-

ceed at all, all kinds of pressures are brought to bear on them by the North. Their governments are subjected to all kinds of criticisms and condemnations. They may succeed in embracing democracy and the free market but they are always found wanting. They are not democratic enough, they abuse human rights and workers' rights, they pollute the environment, they are corrupt, etc. In other words, try as they might, they cannot free themselves from carping criticisms by the North, and often times from overt pressures.

In the meantime, the North, after losing their colonies, decided to consolidate their position. A European Economic Community was created which eventually evolved into the European Union, a trade bloc, pure and simple. While before the South could deal with separate countries and even play one against another, they now had to deal with a solid bloc of rich and highly sophisticated countries. The South remained as divided as ever. And so commodity prices from the South could easily be manipulated while the manufactured goods from Europe go up continuously in price.

The United States did not join the Europeans, but then the United States by itself is as rich as the whole of Europe. It could apply its own pressure without the need to get European concurrence. During the Cold War, the North felt a need to win over the South for fear of them siding with the Eastern bloc. But once the Cold War was over, the South lost this option too and became very vulnerable.

Had the North been made up entirely of Europe and America, the South would really be economically battered. There was nothing to prevent the North from fixing the prices of their raw material imports and their exports of manufactured goods. Their people were continuously demanding higher standards of living. To meet these demands they merely increase the prices of their manufactured products and their profit margins. If the people in the South could not pay, it was really just too bad.

However, Japan emerged as an industrial power with the ability to produce practically all the manufactured goods hitherto produced only by the industrialised West. The Japanese business philosophy differed from that of the West. They believe in market share rather than margins. Having overcome their reputation for poor quality goods, they went on to produce and market quality goods at very low prices.

There is no doubt that but for the Japanese business philosophy, most of the people in the South would not have been able to afford such products as automobiles and pickup trucks, radios and television sets, and household appliances.

Resisted at first, the Japanese finally penetrated the markets of Europe and America. Suddenly the industrial West found themselves unable to dominate the very sector that they created and excelled at. They lost huge segments of their market, not only in the developing countries but also within their own countries. Their automobile, steel and appliances industries began to shrink. Joblessness increased so that now the average is 11 per cent in Europe and 7 per cent in America. Ironically, it is at such times of recession that the governments need to spend more on unemployment benefits.

But they are not about to change their lifestyles. High wages and the dole system continued whether they can afford them or not. In the European Union, countries which had low wages were actually subsidised in order to keep wages as high as in the high-cost countries. They would rather have high unemployment rates in these countries than allow intra-European competition. The result is that they remain uncompetitive in the world market.

To make matters worse, there emerged in the Far East more little Japans. South Korea, Taiwan, Hongkong and Singapore showed that they are as capable as Japan of competing with the West. A new term was introduced—the Newly Industrialising Countries (or the NICs)—the countries which can really prevent any return to the good old days of Western dominance of world trade and the good life. The labelling is deliberate. Action must be taken against these NICs to curb their growth.

Suddenly the welfare of the people, the workers and the environment in the NICs and other economically dynamic developing countries became a matter of concern to the West. These countries must become democratic; if they are already democratic they must be more democratic. They must practise Western values with regard to human rights and workers' rights. They must not endanger or damage their environment. All these care and concerns for human rights and democracy are laudable except that the obvious results of applying Western standards would be to knock out the competitiveness of the manufactured products of these countries. It must be remembered that about

the only comparative advantage the developing South has is their lower cost of labour. This lower cost is not due to exploitation. It is just that the cost of living is low in these countries. On the other hand, the North has many advantages. They have the capital, the technology, the rich domestic market and the management skills. If lower cost of labour is taken away from the South, the result is not a level playing field. It would be an acutely tilted playing field with the South at the lower end. Their economic progress would come to a dead stop. It is questionable therefore whether the concern is for the good of the workers in the South. It is far more likely that it is to protect jobs in the North.

As for Japan, the country that had spoilt the market dominance of the North, apart from protectionist measures, pressure was applied to increase the value of the yen. Although Japan succeeded in countering this initially, the subsequent squeeze brought about the expected results. Japan went into recession and all its exports lost their competitiveness.

This is the situation that now prevails in the relations between the North and the South, the former colonial powers and their ex-colonial territories. The problem is that the North cannot quite reconcile itself to the loss of its colonies and its dominance over the world's economy. Mere political dominance in a unipolar world is apparently not enough for the North.

The South is not without blame. Enamored with socialist theories they have largely failed to make independence bring about stability and prosperity. Far too much time was expanded on political struggles to gain control of the governments. Since every government was roundly condemned by the North for all kinds of sins, there were always aspirants who were encouraged to overthrow the current government. And about as soon as a new government is set up, it too would be roundly condemned and its overthrow encouraged. It is a game of musical chairs.

Obviously, if there is going to be a solution, the mindset must be changed, both by the North and the South. Although it is admitted that the South is more dependent on the North, to some extent at least, the North is also dependent on the South. To beggar the South is really not in the interest of the North.

When Japan was rebuilding its shattered economy after World War II, it zeroed in on the developing countries as its primary market. But these countries were generally poor and poor people do not make good business clients nor consumers. Whether by accident or by design, Japan started to invest in production facilities in the South, in particular the Asean countries. Almost without exception these countries prospered. Naturally they then became good markets for Japanese products. Indeed, the Japanese manufacturers tested their products in Southeast Asia. And from Southeast Asia the Japanese moved on to market their products in Europe and America.

Clearly, Japan's investments in Southeast Asia helped develop these countries and in return these countries provided Japan with good markets and helped the process of Japanese industrialisation. Malaysia, for example, would not be where it is today without the initial Japanese investments. It is both the location for massive Japanese investments and a lucrative market for their goods and services.

Today, foreign direct investment is an acknowledged method of developing a developing country's economy. Of course, now not only Japan but even the NICs are investing and contributing towards economic development and wealth creation everywhere in the South. And new and rich markets have been the result, markets for the Japanese and the other countries of the North as well as for the NICs. Beggar them and the North will lose the markets.

The lesson here is that it pays to help others get rich. If the North wishes to recover economically, the best way is to invest and enrich the South. Trying to stifle their growth by insisting on social clauses and unilateral import restrictions will merely impoverish the South and deprive the North of potentially good markets. Worse, the poor in the South will migrate North. They will go by the millions to escape poverty at home. Even today the North is having problems with migrants. Impoverishing the South and the problems will multiply.

It is true that a fast developing South can also be a threat to the North. With their lower cost of labour, they may push out some of the products of the North. But the North is too far advanced in technology and too rich in capital for the South to totally displace the North in the marketplace. Certain niches are bound to remain with the North. And these the North can exploit. In the aerospace, telecommunication and computer fields, to name a few, the South will always remain far be-

hind. Let the South produce the garments and other low-tech products in order for them to grow economically. Instead of trying to force them to limit their population, help them to provide good education and to earn a reasonable living. Surely it must have been noticed that the best way to slow down population growth is good education and urbanisation of the people. People living in the towns and cities just cannot afford to have too many children even though their incomes may be higher. It is not by accident that poor countries have high birth rates. If they have no other asset, then they must regard children as their only asset. It is the only thing they can have more of without additional capital outlay. What happens to the children is not of major concern. Any loss can be made up.

What then are the prospects for North-South relations? Prospects are not very good at the moment. They are not good because the basic premises are all wrong. They are not good because the strong and the rich are not willing to change their attitude. They want to perpetuate colonialism in other forms and by other names. They are not good because the South is still fumbling with democratic forms and the complexities of the free market. And for a long time they will continue to fumble.

The South may be weak and poor, but there is no way they will return to the subservience of the past. They may not be able to do much but their resentment will be palpable. Imagine billions of these resentful people overflowing their borders.

In the days of colonialism there were a few in the North who felt strongly that colonialism was wrong. They threw their weight behind the people in the colonies. Gradually their views won acceptance by the majority in the North. Colonialism became a bad word. And nations which were victorious in the last war suddenly acceded to the dismantling of their empires.

Is it possible that some intellectuals in the North will see that the treatment of the South by the North is wrong and dare to point this out to the peoples and the governments of the North? Is it possible that a new dialogue between North and South be initiated in which both the North and the South will be guided by more enlightened people?

I do not have an answer. But unless and until there is a sincere effort to discard entrenched mindsets, the prospects for North-South relations are not going to be good.

INDEX

APEC, *see* Asia-Pacific Economic Cooperation
Asean, *see* Association of Southeast Asian Nations
Asia-Pacific Economic Cooperation, 42-43, 120, 124, 205
Association of Southeast Asian Nations, 119, 123, 126, 138, 162, 164, 170, 212

Bosnia-Herzegovina, 33, 168, 186
Burundi, 168

Capitalism, 22, 31, 46-48, 54, 64, 70-71, 74, 80, 82, 84-85, 88-90, 106
  Crony-capitalism, 54, 73, 84, 88, 106
Cold War, 31, 34, 63, 85, 173, 183, 188, 206, 209
Commonwealth, 18-19, 124-125, 135, 140, 145, 147-150, 162, 177, 195
Communism, 22, 31, 34, 46, 64, 70-71, 74, 76, 89, 94, 118, 192, 208

EAEC, *see* East Asia Economic Caucus
East Asia Economic Caucus, 132
EU, *see* European Union
European Union, 94-95, 145, 163, 168, 205, 209-210

G15, *see* Group of 15
GATT, *see* General Agreement on Tariffs and Trade
General Agreement on Tariffs and Trade, 81, 96, 183
Generalised System of Preferences, 157
Globalisation, 9-11, 13-18, 21, 23-25, 27-32, 35, 40, 42-43, 47, 61, 64, 69, 74-76, 79, 83-85, 87, 90, 101, 123, 128, 145-146, 149-150, 163-164, 169-171, 175-176, 179, 182-188
Group of 15, 34, 66, 169, 173-174, 176-177
GSP, *see* Generalised System of Preferences

ILO, *see* International Labour Organisation

IMF, *see* International Monetary Fund
International Labour Organisation, 168
International Monetary Fund, 26-27, 32, 37, 40, 57, 78, 84, 117, 141-142, 165

Kosovo, 33

Langkawi International Dialogue, 10, 120, 129, 149, 161-162
LID, *see* Langkawi International Dialogue

MSC, *see* Multimedia Super Corridor
Multimedia Super Corridor, 125, 132

National Development Policy, 108
NDP, *see* National Development Policy
NEP, *see* New Economic Policy
New Economic Policy, 103-104, 108
New York Stock Exchange, 11
NGOs, *see* Non-governmental organisations
Non-governmental organisations, 52, 55-56, 58, 190
NYSE, *see* New York Stock Exchange

Rwanda, 168

Smart partnership, 9-10, 69, 76, 97-98, 101, 103-109, 112, 119, 120-125, 127, 129-132, 149, 151-152, 154, 156-159, 161-162, 169-171, 201, 204-206
Socialism, 22, 23, 31, 64, 70-71, 74, 76, 89, 94, 116, 118, 148, 192, 208
South-South Cooperation, 66, 173-174

Technical Support Facility, 177
TSF, *see* Technical Support Facility

UN, *see* United Nations
United Nations, 65, 124, 168

World War I, 95
World War II, 23, 46, 65, 94-95, 111, 129, 165, 180, 195, 212
World Trade Organisation, 15, 18, 81-82, 96, 124, 156, 164, 170, 175, 183-184
WTO, *see* World Trade Organisation

DR MAHATHIR MOHAMAD, one of the most durable and outspoken figures on the world political stage, has been prime minister of Malaysia since July 16, 1981. He first came to prominence in 1969 when he was expelled from the ruling party, Umno, for writing a letter critical of the then prime minister, Tunku Abdul Rahman. Before being readmitted to Umno in 1972, he wrote his famous, highly controversial work, *The Malay Dilemma* (1970), which examined the economic backwardness of the Malays, and advocated the intervention of the state to bring about their rehabilitation. The book was promptly banned in Malaysia. In *A New Deal for Asia* (1999), Dr Mahathir reflects on Malaysia's fight for independence and rails against those who blindly worship the free market.

As Malaysia's fourth prime minister, Dr Mahathir has played a pivotal role in the confident march of his people towards Vision 2020, his blueprint for Malaysia's advance towards fully developed status. Born in 1925, Dr Mahathir studied medicine in Singapore, where he met his future wife, Dr Siti Hasmah Mohd Ali. After working as a doctor in government service, he left to set up his own private medical practice in his hometown, Alor Setar. In 1974, he gave that up to concentrate on his political career. Dr Mahathir and his wife have seven children and ten grandchildren.

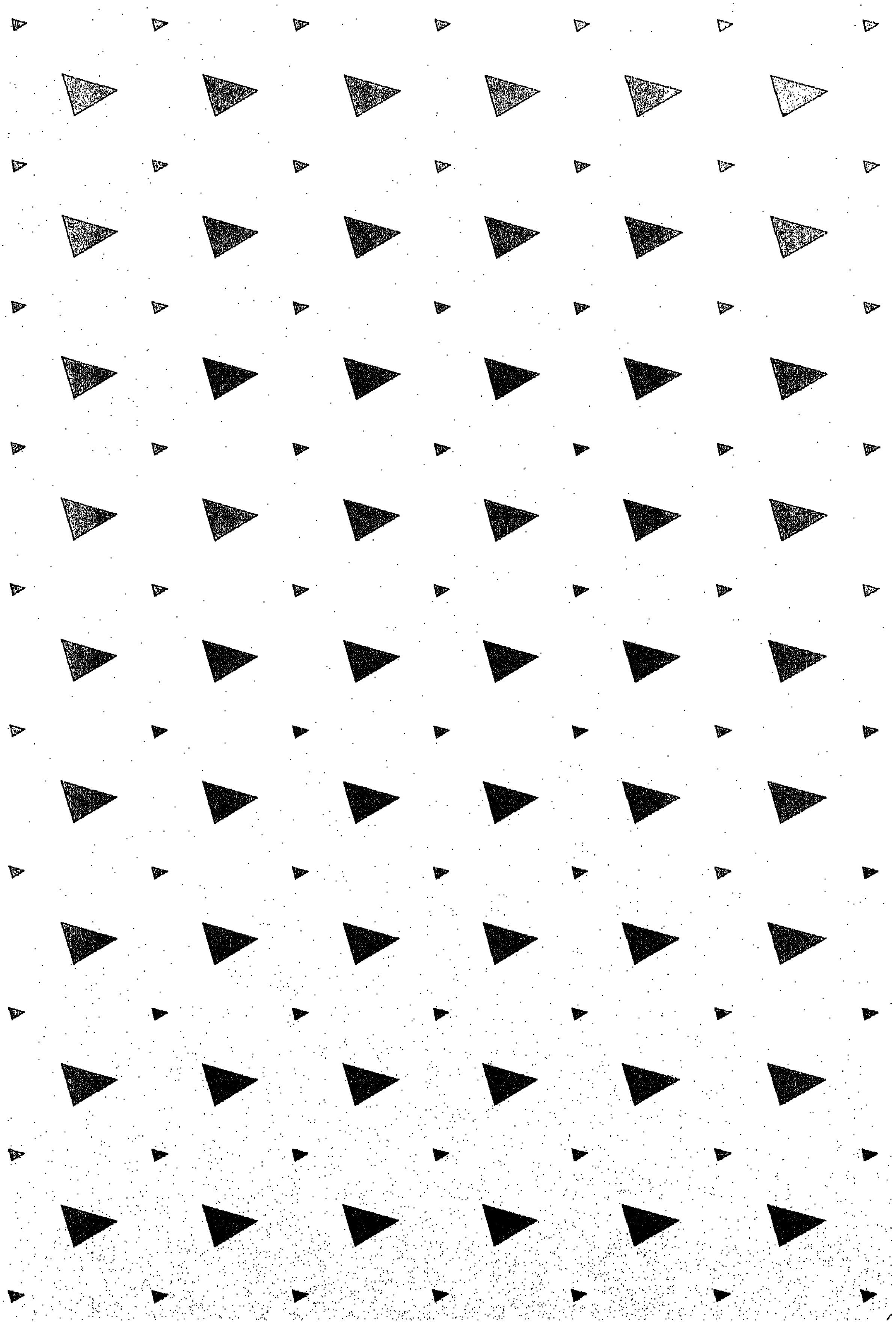

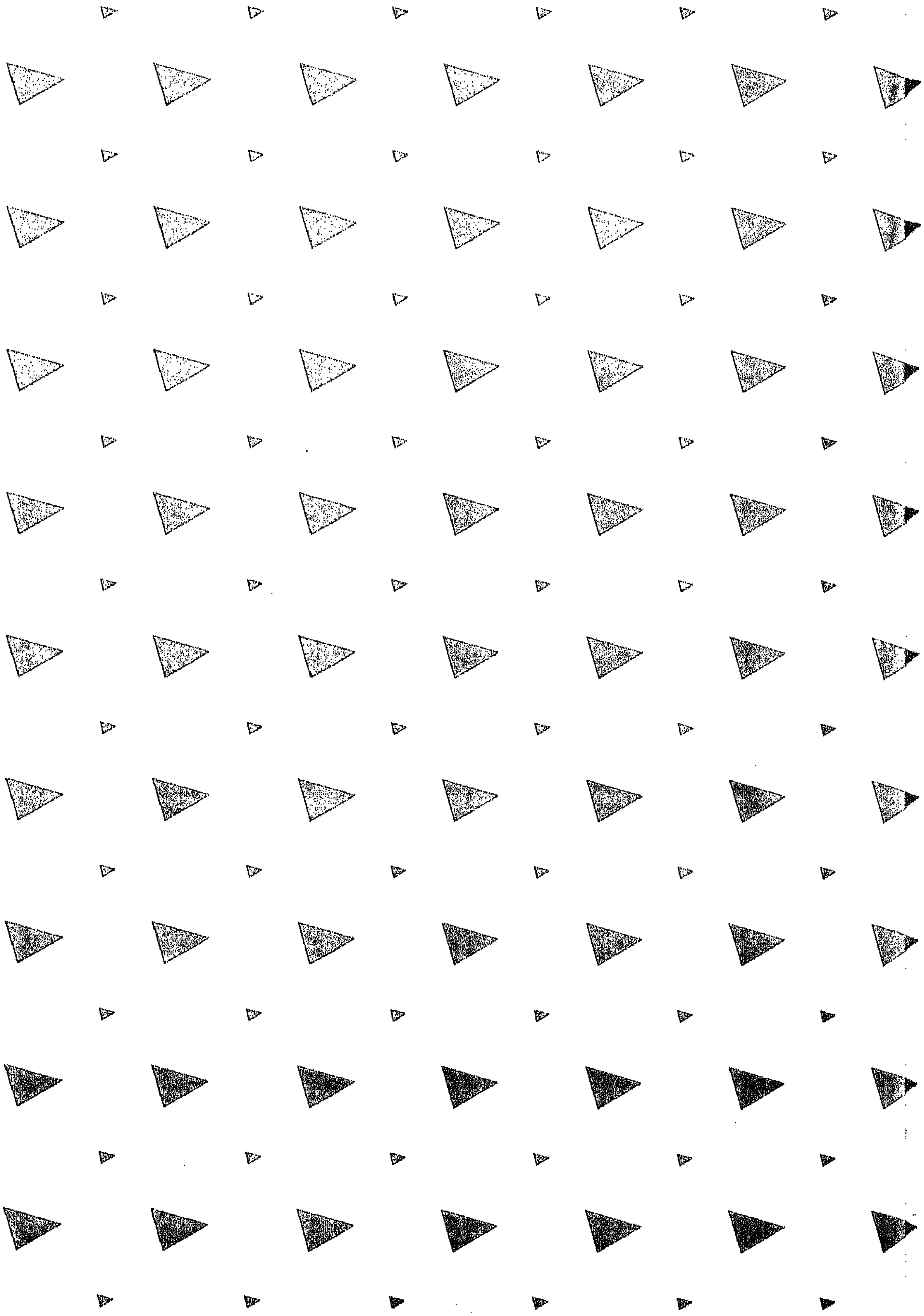

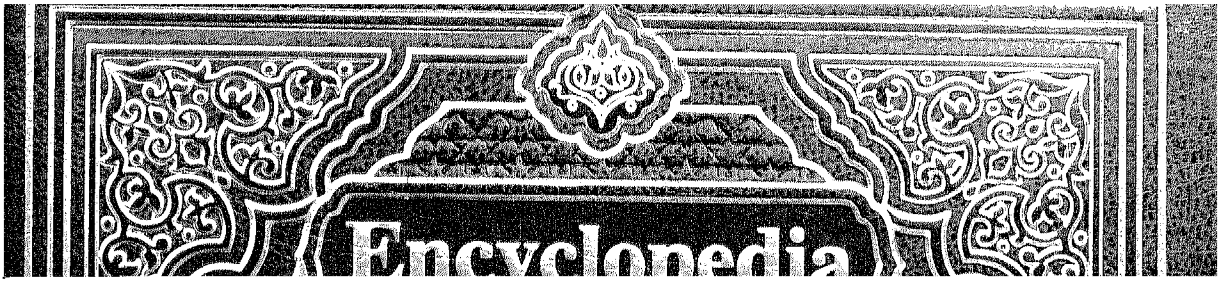
Encyclopedia